
Bibliotheca Alexandrina
0401094







تطور هيكل التجارة الخارجية
في الاقتصاد الليبي وعلاقته بالنمو الاقتصادي

((دراسة تحليلية قياسية))

الفترة (1973-1998)

إعداد

عبد الناصر عز الدين بوخشيم

إشراف

أ. د / محمد عبد العزيز عجمية (مشرفا رئيسا)

أ. د / إسماعيل أحمد الشناوي (مشرفا مساعدا)

جامعة الإسكندرية

كلية التجارة





جامعة الإسكندرية
كلية التجارة
قسم الاقتصاد

تطور هيكل التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي وعلاقته بالنمو الاقتصادي

((دراسة تحليلية قياسية))

الفترة (1973 - 1998)

وهي رسالة قدمت لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، بقسم الاقتصاد ، بكلية التجارة بجامعة الإسكندرية ، بتاريخ 2003/6/18 م ، من قبل الطالب

عبد الناصر عز الدين بوخشيم

لجنة المناقشة

أ. د / محمد عبد العزيز عجمية (رئيساً)

أ. د / عبد الرحمن يسرى أحمد (ممتحناً داخلياً)

أ. د / محمد سلطان أبو علي (ممتحناً خارجياً)

العام الجامعي 2003/2002 م



جامعة الإسكندرية
كلية التجارة
قسم الاقتصاد

تطور هيكل التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبـــي وعلاقته بالنمو الاقتصادي

((دراسة تحليلية قياسية))

الفترة (1973 - 1998)

وهي رسالة قدمت لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد،
بقسم الاقتصاد ، بكلية التجارة بجامعة الإسكندرية ، بتاريخ
2003/6/18 م ، من قبل الطالب

عبد الناصر عز الدين بوخشيم

لجنة المناقشة

أ. د / محمد عبد العزيز عجمية (رئيـــساً)
أ. د / عبد الرحمن يسرى أحمد (ممتحناً داخلياً)
أ. د / محمد سلطان أبو علـــي (ممتحناً خارجياً)

العام الجامعي 2003/2002 م



الإهداء

إلى والدي رحمه الله

وإلى والدتي

أطال الله بقاءها وبارك فيها



شكر وتقدير

يسرني ويشرفني في هذا المقام ، أن أتقدم بجزيل شكري ، وعظيم امتناني ، للأستاذ الدكتور محمد عبد العزيز عجمية ، على رعايته التي شملني وأحاطني بها ، منذ أن دخلت هذه الكلية الموقرة، وعلى كل ما تفضّل بتقديمه ، من واسع علمه ، وفضل معرفته ، ونبل أخلاقه وشيمه . كما أتقدم بجزيل الشكر للدكتور اسماعيل أحمد الشناوى ، على مساعداته القيّمة ، وآرائه السديدة ، ورحابة صدره، خاصةً أثناء الفترة الأولى من إعداد هذا البحث ، ولا سيّما فيما يتعلق بالجزء التطبيقي منه ، مما أثرى فكرة البحث وموضوعه.

وإن لمن دواعي سروري ، أن أتذكر بالجميل والعرفان ، كل أعضاء هيئة التدريس ، بقسم الاقتصاد، بكلية التجارة ، بجامعة الإسكندرية ، على حسن استقبالهم ، واستعدادهم المستمر لتقديم كل العون ، أثناء فترة إعداد هذا البحث ، وقبل ذلك أثناء الدراسة التمهيدية .

كما أتقدم بوافر شكري وتقديري للأستاذ الدكتور عبد الرحمن يسرى أحمد ، والأستاذ الدكتور محمد سلطان أبو على ، الغنيين عن التعريف ، لاشتراكهما في لجنة مناقشة هذا البحث ، وإبداء الملاحظات السديدة ، والتعديلات الصائبة ، والتي كان من شأنها أن أضافت إلى البحث ، وأسهمت في إثراء المادة العلمية بين دفتيه .

ولا يفوتني في هذا المقام ، أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان ، لكافة أساتذتي الذين تتلمذت على أيديهم في كلية الاقتصاد ، بجامعة قاريونس ببنغازي ، وأخص منهم بالذكر الأستاذ الدكتور عبد الفتاح عبد السلام أبو حبيل ، وكذلك أخي وصديقي الأستاذ حسين رهيط ، وذلك على عونهم المستمر ، وملاحظاتهم المثمرة ، خاصةً في الجزء التطبيقي من البحث ، مما كان له الأثر الملموس في حل معظم مشكلات القياس الاقتصادي ، التي تعترض مثل هذا النوع من البحوث في الدول النامية .

ولا أنسى كذلك ، أن أعبر عن جليل شكري وامتناني ، لكافة الموظفين بقسم الدراسات العليا ، بكلية التجارة بجامعة الإسكندرية ، على حسن معاملتهم ولطف استقبالهم . كما لا يفوتني أن أعترف بخالص الشكر والتقدير والامتنان للأستاذ عبد الله المطردي ، الذي أشرف على طباعة هذا البحث ، لإخراجه على الصورة المطلوبة واللائقة، بروح غاية في الكرم ونبل الأخلاق . كذلك لا أنسى أن أشكر أخي وزميلي الأستاذ فيصل الكيخيا ، والذي واصل دعمه وتشجيعه دون كلل أو ملل ، وأجّل سفره، رغم كل الظروف ، للبقاء إلى جانبي في يوم مناقشة هذا البحث .

وأخيراً ، لا أجد الكلمات التي أعبر بها عن عظيم محبتي وجليل احترامي لوالدي رحمه الله ، ولوالدتي أطال الله بقاءها وبارك فيها ، ولزوجتي وأبنائي ، ولأشقائي وأصدقائي ، لكل ما تحمّلوه وكابدوه ، ولكل ما أبدوه من تشجيع وعون طوال فترة دراستي الجامعية .

والحمد لله رب العالمين.



قائمة المحتويات

الموضوع | الصفحة

الفصل الأول : هيكل التجارة الخارجية وعلاقته بالنمو الاقتصادي **1**
1-1 مقدمـــة **2**
1-2 التجارة والنمو ، نظرة عامة **4**
1-3 النظرية التقليدية والحديثة في التجارة الدولية **8**
1-4 شروط التبادل الدولي **17**
1-5 تطور السياسات التجارية والنمو الاقتصادي **27**
1-5-1 إستراتيجية إحلال الواردات **28**
1-5-2 الاتجاهات الحديثة في أدب النمو والتجارة **33**
1-6 الخلاصة **42**
الهوامش **44**
الفصل الثاني : هيكل التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي (1973-1998م) **48**
2-1 مقدمة **49**
2-2 مؤشرات الانفتاح في الاقتصاد الليبـــي **51**
2-2-1 إجمالي التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي **52**
2-2-2 نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي **56**
2-3 الصادرات **58**
2-3-1 حجم الصادرات **60**
2-3-2 هيكل الصادرات ومعدل نموها **66**
2-4 تصنيع النفط وتصدير المنتجات النفطية المصنعة **77**
2-5 الواردات **82**
2-5-1 تطور هيكل الواردات ومعدل نموها **83**



الموضوع | الصفحة

2-5-2 ملاحظات إضافية حول الواردات 92
2-6 آثار التطورات في هيكل التجارة الخارجية على ميزان المدفوعات 97
2-7 السياسات التجارية 101
2-7-1 سياسة إحلال الواردات 103
2-7-2 سياسة القيود الكمية المباشرة على الواردات 108
2-8 ملخص 117
الهوامش 119

الفصل الثالث : تحليل العلاقة بين هيكل التجارة والنمو في الاقتصاد الليبي (1973 – 1998 م) 124
3-1 مقدمة 125
3-2 هيكل التجارة الخارجية والموازنة العامة 127
3-2-1 هيكل الإيرادات العامة 128
3-2-2 الإنفاق العام 137
3-2-3 عجز الموازنة والدين العام المصرفي 148
3-3 الناتج المحلي الإجمالي 158
3-3-1 هيكل الناتج المحلي الإجمالي 158
3-3-2 معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي........................ 170
3-4 هيكل الإنتاج وهيكل الاستخدام 181
3-5 الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي 186
3-6 استنتاج 189
الهوامش 194

الفصل الرابع : الإطار النظري لمعادلات النموذج 198
4-1 مقدمة : 199
4-2 الإطار النظري لدوال النموذج السلوكية 200



الموضوع	الصفحة
4-2-1 الإطار النظري لدالة الإنفاق الاستهلاكي الخاص	201
4-2-2 الإطار النظري لدالة الإنفاق الاستثماري	211
4-2-3 الإطار النظري لدوال الواردات	217
4-2-4 الإطار النظري لدالة الإنفاق الاستهلاكي العام	223
4-3 الإطار النظري لمتطابقات النموذج	226
4-3-1 الواردات الإجمالية (IM)	226
4-3-2 الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	227
4-3-3 الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (GDPNO)	228
4-3-4 الناتج المحلي الصافي (NDP)	229
4-3-5 الدخل الشخصي المتاح (YD)	229
الهوامش	231
الفصل الخامس : النموذج القياسي : التقدير والمحاكاة وتحليل المضاعفات ..	239
5-1 مقدمة :	240
5-2 اختيار طريقة التقدير	242
5-3 تقدير دالة الطلب الحقيقي على الواردات من السلع الاستهلاكية	245
5-4 تقدير دالة الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي الخاص	247
5-5 تقدير دالة الإنفاق الاستثماري الحقيقي	250
5-6 تقدير دالة الواردات الحقيقية من السلع الرأسمالية	252
5-7 تقدير دالة الإنفاق الاستهلاكي النهائي العام	255
5-8 النموذج الكامل	256
5-8-1 معادلات النموذج	257
5-8-2 متغيرات النموذج	258
5-9 ملاحظات حول نتائج التقدير	260
5-10 المحاكاة الديناميكية والتنبؤ	261
5-11 تقييم نموذج المحاكاة..........	264
5-12 تحليل المضاعفات	272



الموضوع	الصفحة
5-13 تحليل المضاعفات الديناميكية للنموذج..	273
5-13-1 ملاحظات حول آلية عمل النموذج	275
5-13-2 تحليل المضاعفات حسب التصور الأول	277
5-13-3 تحليل المضاعفات حسب التصور الثاني	282
5-14 استنتاج	285
الهوامش	287
الفصل السادس : ملاحظات ختامية..	292
6-1 خلاصة الدراسة	293
6-2 نتائج الدراسة	295
6-3 توصيات الدراسة	298
المراجع	302
الملحق الإحصائي	–



قائمة الجداول

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
(2–1)	مؤشرات انفتاح الاقتصاد الليبـــي (1973-1998م)	54
(2–2)	قيمة الصادرات الليبية حسب النوع (1973-1998م)........................	62
(2–3)	قيمة وكميات وأسعار الصادرات من النفط الخام في الاقتصاد الليبـــي	65
(2–4)	هيكل الصادرات الليبية (1973-1998م)	67
(2–5)	معدل نمو الصادرات والصادرات كنســـبة مـــن النـــاتج المحلـــي الإجمـــالي (1973-1998م)	70
(2–6)	أسعار النفط الاسمية والحقيقية لمنظمة أوبيك	73
(2–7)	إجمالي الواردات في الاقتصاد الليبـــي بالأسعار الثابتة (1973-1998م)	86
(2–8)	القيمة الحقيقية للواردات السلعية (1973-1998م)	89
(2–9)	درجة التركيز الجغرافي للواردات في الاقتصاد الليبـــي (سنوات مختارة).......	96
(2–10)	الأهمية النسبيـــــة لفئـــات الواردات (1973-1998م)	105
(2–11)	الاســـتثمارات الثابتـــة في قطـــاع الصناعـــات التحويليـــة خـــلال الخطة (1981-1985م)	107
(2–12)	معدلات النمو الحقيقية للواردات و الصادرات (1973-1998م)............	110
(2–13)	الإنفاق الفعلي لميزانية التحول في قطاعي الزراعة والصناعة	113
(3–1)	الإيرادات العامة في الاقتصاد الليبـــي (1973-1998م)	132
(3–2)	الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري (1973-1998م)	139
(3–3)	توزيع الإنفاق العام (1973-1998م)	141
(3–4)	عجز الموازنة العامة ومعدلات النمو في الإيرادات العامـــة والإنفـــاق العـــام (1973-1998م)	152
(3–5)	تطور الدين العام المصرفي ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي وتطور عرض النقود (1973-1997م) – (سنوات مختارة)	154
(3–6)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (1973-1998م)	161



رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
(3–7)	هيكل الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية	166
(3–8)	معدلات النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي ، والناتج المحلي النفطي ، والناتج المحلي غير النفطي (1973 – 1998م)	172
(3–9)	دخل الفرد مقاسا بنصيبه من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (1973-1998م)	177
(3–10)	هيكل الإنتاج وهيكل الاستخدام – سنوات مختارة (1973–1997م)	183
(3–11)	الإنتاجية القطاعية النسبية في الاقتصاد الليبي (سنوات مختارة 1973–1997م)	184
(3–12)	تطور الناتج المحلي الإجمالي حسب مكونات الإنفاق لسنوات مختارة بالأسعار الثابتة	187
(5–1)	محاكاة نصيب الفرد من الطلب الحقيقي على الواردات من السلع الاستهلاكية	267
(5–2)	محاكاة الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي الخاص	267
(5–3)	محاكاة الطلب الحقيقي على الواردات من السلع الرأسمالية	268
(5–4)	محاكاة الإنفاق الحقيقي على التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي الحقيقي	268
(5–5)	محاكاة الإنفاق الاستهلاكي النهائي العام	269
(5–6)	محاكاة إجمالي الواردات	269
(5–7)	محاكاة الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي	270
(5–8)	محاكاة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	270
(5–9)	محاكاة الناتج المحلي الصافي	271
(5–10)	محاكاة الدخل الشخصي المتاح	271
(5–11)	القيم الفعلية والافتراضية لمتغير السياسة (EX)	278
(5–12)	قيم المضاعفات الديناميكية حسب التصور الأول	279
(5–13)	القيم الفعلية والقيم الافتراضية لمتغيرات السياسة حسب التصور الثاني	284
(5–14)	قيم المضاعفات الديناميكية حسب التصور الثاني	284



قائمة الأشكال

رقم الشكل	الموضوع	الصفحة
(2-1)	صادرات النفط وإجمالي الصادرات في الاقتصاد الليبي(1973-1998م)...	63
(2-2)	معدل نمو إجمالي الصادرات ومعدل نمو الصادرات من النفط الخام (1973-1998م)	71
(2-3)	الواردات السلعية في الاقتصاد الليبي (1973-1998)	90
(3-1)	الإيرادات العامة وحصيلة الصادرات النفطية (1973-1998م)	130
(3-2)	الإيرادات العامة والإيرادات النفطية (1973-1998م)	133
(3-3)	الإيرادات العامة والإنفاق العام (1973-1998م)	143
(3-4)	الإنفاق العام الجاري والإنفاق العام الاستثماري (1973-1998م)	144
(3-5)	عجز الموازنة ، والإيرادات العامة ، والإيرادات النفطية (1973-1998م) ..	149
(3-6)	تطور عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (1973-1998م)	153
(3-7)	تطور الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي النفطي (1973-1998م)	162
(3-8)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، ومعدل نمو الناتج المحلي النفطي (1973-1998م)	173
(3-9)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (1973-1996م)	178
(5-1)	الخريطة التدفقية لعلاقات النموذج	276



الفصل الأول

هيكل التجارة الخارجية وعلاقته بالنمو الاقتصادي

أولاً : مقدمـــة .

ثانيا : التجارة والنمو ، نظرة عامة .

ثالثا : النظرية التقليدية والحديثة في التجارة الدولية .

رابعا : شروط التبادل الدولي .

خامسا: تطور السياسات التجارية والنمو الاقتصادي .

سادسا: الخلاصة .



1-1 مقدمـــة :

تتناول هذه الدراسة بالتحليل والقياس ، تطور هيكل التجارة الخارجية في الاقتصـاد الليبـي وعلاقته بالنمو الاقتصادي في الفترة (1973 - 1998م) . ويستمد هذا الموضوع أهميته ، من واقع الأهمية النسبية المرتفعة لقطاع التجارة الخارجية في تكوين الناتج المحلـي الإجمالي في الاقتصاد الليبـي من ناحية ، وبالنظر إلى العلاقة بين التطورات التي تحـدث في هيكل التجارة الخارجية ، وبين النمو الاقتصادي من ناحية أخرى ، وما يمكن أن يـترتب عن ذلك من آثار على المؤشرات الاقتصادية الكلية ، خاصة ما يتصل منها بالسياسـات الاقتصادية المتبعة ، وأوضاع الموازنة العامة وميزان المدفوعات .

وفي الواقع ، يعد قطاع التجارة الخارجية بمثابة المرآة التي تعكس خصائص وهيكـل الاقتصاد المحلي ودرجة تقدمه ونموه . إذ فيما تتميز الدول المتقدمة بهيكـل متـوازن في قطاعها الخارجي ، يعكس تنوع الاقتصاد الداخلي وتوازن هياكله الإنتاجية ، فإن الـدول النامية - ومن ضمنها ليبيا - تتسم بهياكل إنتاجية غير متوازنة ، يعبر عنـها في صـورة اعتماد شديد في هيكل الصادرات على تصدير سلعة أولية واحدة ، أو عدد قليـل مـن السلع الأولية ، بالإضافة إلى اعتماد كبير على الواردات في تلبية الطلب المحلي من السـلع والخدمات ، المطلوبة لأغراض التنمية ولأغراض الاستهلاك .

وبصفة عامة ، فإن النمو الاقتصادي يؤثر في هيكل التجارة الخارجية مثلما يتأثر به ، فهو يرتبط بالتنوع التصديري المتزايد ، ويقترن بازدياد درجة التصنيع في السلع التي يتـم تصديرها إلى الخارج . كذلك فإن إضطراد النمو الاقتصادي يؤدي إلى حدوث تغيرات في حجم الواردات وفي الأهمية النسبية لفئات الواردات ، مما ينعكس أثره النهائي في صـورة نمو متوازن ، يحقق الاستفادة من المكاسب الساكنة والديناميكية للتجـارة الدوليـة ، في إحداث النمو الاقتصادي وضمان إستمراريته .

وفي هذا الإطار ، واستناداً إلى النظرية الحديثة في التجارة الدولية ، فإن دولة ناميـة مثل ليبيا ، تمتلك ميزة نسبية في إنتاج سلعة أولية هي النفط ، يتحتم عليـها أن تطـور إستغلالها في إنتاج هذه السلعة ، وتصديرها إلى الخارج ، والاستفادة من العملات الأجنبية التي توفرها عائدات التصدير ، في إستيراد السلع الرأسمالية والوسيطة اللازمـة لانطـلاق



عملية التنمية ، ومن ثم توسيع وتنويع القاعدة الإنتاجية للمجتمع ، وتحقيق النمو الاقتصادي ، الأمر الذي ينعكس في المحصلة الأخيرة على هيكل التجارة الخارجية في جانبي الصادرات والواردات .

وفي حقيقة الأمر ، فقد كان نمو القطاع النفطي في الاقتصاد الليبي ، وهو القطاع الموجّه للتصدير أصلاً ، بمثابة المحرك الأساسي للكثير من التطورات التي تحققت سواء على هيكل الناتج وهيكل الاستخدام ، والنمو الاقتصادي ، أو على المتغيرات الاقتصادية الرئيسية مثل الاستهلاك والادخار والاستثمار .

وفي هذا المجال ، سوف تقوم هذه الدراسة باستعراض وتحليل كافة هذه الجوانب ، للوقوف على الآثار الناجمة على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي ، وذلك في سياق التطورات التي حدثت في هيكل التجارة الخارجية في هذا الاقتصاد خلال فترة الدراسة .

كذلك سوف يتم استخدام أسلوب التحليل الكمي من خلال بناء نموذج قياسي يتم تقدير معلمات معادلاته ، ومحاكاته وتحليل مضاعفاته لدراسة الآثار الناجمة على المتغيرات الرئيسية في الاقتصاد وخاصة الناتج المحلي الإجمالي عند حدوث تغير في أحد متغيرات السياسة حسب التصورات التي تم اقتراحها .

وعلى هذا الأساس تشتمل الدراسة على ستة فصول ، يتناول الفصل الأول منها عرضاً لأهم النظريات المتعلقة بالتجارة الخارجية ودورها في النمو الاقتصادي ، فيما يتعرض الفصل الثاني لأبرز التطورات التي حدثت في هيكل التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة ، بينما يشتمل الفصل الثالث على الآثار الناجمة عن التطورات في هيكل التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1973-1998م) .

أما الفصل الرابع فيتناول الإطار النظري لمعادلات النموذج القياسي ، فيما يتكون الفصل الخامس من كل من تقدير المعادلات ، ومحاكاة النموذج وتحليل المضاعفات الديناميكية .

وأخيراً يتضمن الفصل السادس كلاً من خلاصة الدراسة ، والنتائج التي تم استخلاصها ، والتوصيات الصادرة عنها .



1-2 التجارة والنمو ، نظرة عامة :

تعتبر دراسة التجارة الخارجية من بين أقدم وأكثر الفروع جدلاً في علم الاقتصاد ، إذ يعود تأريخها إلى القرن السادس عشر ، أثناء موجة الحماس الأوروبي التجاري للذهب الأسباني . إلاّ أن هذه الدراسة حظيت بالازدهار المطلوب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، عندما كان النمو الاقتصادي الحديث حينئذ مندفعاً بمحرك التجارة الدولية . كما أن الرواد الأوائل في علم الاقتصاد من أمثال آدم سميث وديفيد ريكاردو وجون ستيوارت ميل ، عملوا على توفير المفاهيم الأساسية ، والتي استمرت حتى يومنا هذا ، فضلاً عن أن الاهتمام العميق والثابت حول العلاقات الاقتصادية الدولية ما زال مزدهراً وبشكل أكبر هذه الأيام ، لا لأن المجادلات لا تزال حامية بين المدافعين عن المزيد من حرية التجارة وبين معارضيهم ، خاصة في سياق التنمية الاقتصادية فحسب ، ولكن أيضاً لأن المواصلات والاتصالات قد ربطت العالم وبسرعة إلى النقطة التي تحول فيها إلى ما يعرف بالقرية الكونية[1].

وفي الواقع كانت التجارة محركاً للنمو "Engine of Growth" في الدول التي باشرت تنميتها في القرن التاسع عشر ، وقبل ذلك في الدولة الرائدة في الثورة الصناعية وهي بريطانيا[2]. وقد كان ذلك مثاراً لاهتمام العديد من الاقتصاديين الكلاسيك وبخاصة آدم سميث وجون ستيوارت ميل ، بفكرة أن التجارة محرك للنمو الاقتصادي ، حيث أشار ميل في كتاباته في منتصف القرن التاسع عشر ، إلى أن الدخول في التجارة الدولية قد يخلق أحياناً نوعاً من الثورة الصناعية في الدولة التي لم تكن مواردها على درجة عالية من التطور والاستغلال من قبل[3].

وفي هذا السياق فقد كان القرن التاسع عشر مفعماً بقيادة الصادرات للنمو الاقتصادي ، ليس فقط في أقاليم المستوطنات الجديدة ، ولكن بشكل أكبر في المحميات البريطانية وفي المستعمرات السابقة المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية . فقد وجدت الدول الصناعية الرائدة أسواقاً في الخارج لكلٍ من منتجاتها القديمة التي أصبحت تنتجها بتكاليف أقل ، ولمنتجاتها الجديدة . وعلى سبيل المثال طوّرت بريطانيا في النصف الأول من القرن التاسع عشر أسواقاً لصادراتها من المنسوجات القطنية ، والقضبان الحديدية ،



والمقطورات والسفن والفحم[4]. ولعل في القسم الأخير من القرن التاسع عشر مثلاً آخر على أهمية التجارة في النمو الاقتصادي ، حيث قامت اليابان عن طريق تصدير الحرير الخام بتوفير الأموال اللازمة لتسديد تكاليف تنمية الاقتصاد المحلي باستيراد السلع الرأسمالية اللازمة ، وإيفاد البعثات للتدريب والتعليم في الخارج[5].

ويرى "كيند لبرجر" إمكانية أن تعمل قيادة الصادرات لعملية النمو الاقتصادي في القرن العشرين بنفس الروابط التي سادت في القرن التاسع عشر ، إلاّ أنه وفي سياق تحليله يشدد أكثر على اختلاف العوامل الكامنة وراء كل منهما .

فقد بدأت عملية قيادة الصادرات للنمو الاقتصادي في كل من أوروبا واليابان في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية اعتماداً على التقدم التكنولوجي ، الذي أدى إلى تخفيض أسعار الصادرات ، وجعل من الممكن بيع المزيد من السلع إلى الخارج في منافسة مع المنتجين الأجانب ، خاصةً وأن معظم هذه السلع تتسم بارتفاع مرونة الطلب الدخلية عليها ، مما يسمح بنمو الطلب عليها بسرعة أكبر مع نمو الدخل . أضف إلى ذلك أن هذه العملية أصبحت ذات تغذية عكسية موجبة ، عندما أصبح لدى الدول المتقدمة عناصر إنتاجية إضافية لإحداث المزيد من التوسع . فالزيادة في الإنتاجية من خلال الاستثمارات الجديدة أو التقدم التكنولوجي أو كليهما معاً ، أدت إلى تخفيض الأسعار وزيادة الصادرات وإلى مزيد من الأرباح ، ومن ثم زيادة في الاستثمارات ، ومزيد من الانخفاض في الأسعار ، وبالتالي توسع إضافي في الصادرات ، حيث تزامنت هذه العملية واستمرت مع مزيد من السحب للموارد الإنتاجية وقوة العمل من الاستخدامات ذات الإنتاجية المنخفضة في الاقتصاد ، مثل الزراعة وما شابه ذلك[6].

وتلخص مثل هذه التجارب ما ينشأ من مكاسب ديناميكية "Dynamic Gains" تنجم عن الدخول في التجارة الدولية ، وتطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل . فالتجارة الدولية تقضي على عقبة ضيق نطاق السوق الداخلية ، كما أن التوسع في تقسيم العمل يزيد من إنتاجية الموارد عن طريق النمو الذي يحدث في المهارات ، وفي إدخال الأساليب الفنية المتخصصة ، والمعدات الرأسمالية في قطاع الصادرات . كذلك تتحقق للاقتصاد وفورات الحجم "Economies of Scale" ، حيث تعد المكاسب الناجمة عن التخصص ووفورات الحجم بمثابة مكاسب ديناميكية ، لأنها تمثل خلافاً للمكاسب



الساكنة "Static Gains" تحولاً إلى الخارج في حدود إمكانيات الإنتاج باتجاه السلع المنتجة للتصدير . على أن المكاسب من زيادة الإنتاجية في قطاع التصدير والارتفاع في الدخول الحقيقية في هذا القطاع تنتشر إلى بقية الاقتصاد ، وينجم عنها نمو اقتصادي بقيادة قطاع الصادرات "Export - Led Growth"[7].

بكلمات أخرى ، إذا كان من نتائج الدخول في التجارة الدولية زيادة الدخل القومي، فإن الزيادة في الادخار سوف تؤدي إلى إحداث استثمارات منتجة ، وبحيث يمكن وصف النمو التالي في الدخل القومي بأنه مكسب ديناميكي آخر من التجارة الدولية.

وفي هذا السياق يشدد الأدب الاقتصادي حول التجارة الدولية على التوقع بأن التجارة يمكنها أن تزيد الرخاء عن طريق تحريك الاقتصاد ونقله إلى ما وراء حدود إمكانيات الإنتاج لديه من ناحية ، وفي الوقت نفسه بتحريك تلك الحدود إلى الخارج من ناحية أخرى[8].

وهكذا ومع أن الفكرة القائلة بأن التجارة محرك للنمو الاقتصادي ، قد أبديت في سياق التطورات الاقتصادية التي شهدها القرن التاسع عشر، إلاّ أن عدداً من الاقتصاديين درجوا على التأكيد بإمكانية تطبيق نفس الفكرة على الدول النامية في القرن العشرين .

فمن جانبه يستنتج "هابرلر" على سبيل المثال ، أن التجارة الدولية قدمت إسهاماً بالغاً في التنمية الاقتصادية في القرنين التاسع عشر والعشرين ، وأن من المتوقع أن تقدم إسهامات أكبر في التنمية الاقتصادية مستقبلاً إذا ما أتيح لها أن تعمل بصورة حرة . أما "كيرونكروس" "Cairncross" فيرى أن التجارة تقريباً وعلى الدوام هي التي خلقت الدافع إلى التنمية ، ووفرت الخبرة والمعرفة التي يسرت التنمية وهيأت الوسائل لإنجازها[9]، فيما يلخص "هابرلر" منافع التجارة للدول النامية في توفير الوسائل المادية من سلع رأسمالية وآلات ومعدات ومواد خام وغيرها اللازمة لعملية التنمية ، وفي العمل على نشر المعرفة التكنولوجية ، ونقل الأفكار والخبرات والمهارات والقدرات الإدارية ، كما اعتبرها وسيلة لنقل رؤوس الأموال بين الدول ، وسياسة مثلى لمقاومة الاحتكار ، وأفضل وسيلة تضمن وجود درجة سليمة من المنافسة الحرة[10].



وعلى الرغم من المزايا المتعددة التي يوردها القائلون بأهمية التجارة الدولية لدعم النمو الاقتصادي ، تبرز على الناحية الأخرى مجموعة ثانية من الاقتصاديين من بينهم غونار ميردال "Gunnar Myrdal" وراؤول بريبش "Raul Prebisch" وهانز سينجر "Hans Singer" ، ترى أن المكاسب من التجارة تتضمن تحيزاً لمصلحة الدول الصناعية المتقدمة، وأن التجارة الخارجية قد أعاقت التنمية الاقتصادية في الدول الفقيرة النامية ، وأنها خلافاً لتوقعات النظرية التقليدية في التجارة ، قد عملت في الواقع على تشديد التفاوت الدولي[11].

وفي نفس السياق عمل كل من رانجر "Ranger" ونيركسه "Nurkse" على الفصل بين النمو في القرن التاسع عشر ، والذي تحقق بصفةٍ عامة في إطار قيادة الصادرات ، وبين النمو في القرن العشرين ، والذي باستثناء الدول المتقدمة ، لم يتحقق في إطار قيادة الصادرات ، من منظور أن الصادرات ، يمكن أن تكون قطاعاً قائداً للنمو ، أو مثبطاً له "Lagging"[12].

وفي حقيقة الأمر ، فقد كتب الكثير حول دور التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي، خاصةً في سياق الظروف التي تواجهها الدول النامية اليوم .

وفي هذا الإطار أثيرت العديد من التساؤلات عن أثر النمو الاقتصادي بأشكاله المتعددة على اتجاه وحجم ومكونات التجارة الخارجية ، وبشكل معاكس عما تعنيه التجارة الخارجية بالنظر إلى مسار النمو في أي اقتصادٍ كان ، وكذلك عما تتضمنه البدائل السياسية المتاحة ، وعن سلوك شروط التبادل الدولي "Terms of Trade" للدولة عندما يحدث النمو والتغير من ناحية المستوى والهيكل في اقتصادها وفي اقتصاديات شركائها التجاريين[13].

لقد تم تناول موضوع التجارة الخارجية والنمو ، وتحليله على نطاق واسع ، إلاّ أن النتائج التي تم استخلاصها من مختلف الدراسات بالخصوص ، لم تكن على درجة من التوافق والانسجام ، سواء بالنظر إلى المنطلقات الفكرية والمواقف الاجتماعية للباحثين ، أو بالنظر إلى مصالح الأطراف التي يمثلونها . فإذ يرى البعض أن التفاعلات الممكنة بين التجارة والنمو مصدر مهم للمكاسب التي يمكن أن تحققها الاقتصاديات النامية ، فإن



البعض الآخر ينكر الدلالات المهمة في هذا السياق ، حيث نشأ عن ذلك عديد من المجادلات مع وضد حرية التجارة فيما يتصل بالاقتصاديات النامية .

ومع الاعتراف بإمكانية أن تلعب التجارة دوراً قائداً في عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية اليوم ، مثلما فعلت في العديد من الاقتصاديات التي حققت تقدمها في القرن التاسع عشر والقرن العشرين ، وبغض النظر عمّا يثار حول انخفاض شروط التبادل الدولي في غير صالح الدول المنتجة للسلع الأولية ، فإن السؤال المهم الذي يفرض نفسه في هذا الإطار يمكن أن يثار حول النقطتين التاليتين[14].

1- القوة الفعالة لقطاع التجارة أمام بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى .

2- فعالية الروابط الأمامية والخلفية بين قطاع الصادرات وبقية القطاعات الأخرى في الاقتصاد .

وتستلزم الإجابة على هذين التساؤلين ، ضرورة التعرض لأفكار ونظريات المنادين بحرية التجارة باعتبارها باعثاً على النمو الاقتصادي ، ومحفزاً له ، وعلى آراء وأفكار المعارضين لحرية التجارة ، ومن منظور أن الظروف السائدة في عالم اليوم ، وعلى خلاف ما كان سائداً في القرن التاسع عشر ، تجعل من التجارة الحرة ، عائقاً أمام النمو الاقتصادي بالنسبة للدول النامية .

1-3 : النظرية التقليدية والحديثة في التجارة الدولية :

"The Classical and The Neoclassical Model"

يعد مبدأ الميزة النسبية واحداً من الأفكار الكبرى في علم الاقتصاد ، ومنطلقاً رئيسياً لتفهم العديد من الظواهر الاقتصادية المختلفة . وعلى الرغم من أن تطوير الفكرة الرئيسية لهذا المبدأ تحقق على أيدي الاقتصاديين الكلاسيك في إنجلترا ، إلا أنها ترتبط في المقام الأول بالاقتصادي الكلاسيكي ديفيد ريكاردو[15].

وبصفة عامة تتوفر لدولةٍ ما ميزة نسبية أو ميزة مقارنة في إنتاج سلعة معينة بالقياس إلى سلعة أخرى ، عندما تكون الأسعار النسبية لهذه السلعة مقاسة بوحدات من السلعة الأخرى ، أقل منها في الدولة المعنية ، بالمقارنة مع الدولة أو الدول الأخرى[16].



وتتمثل نظرية ريكاردو في أن عدم قدرة كل من العمل ورأس المال على التنقل على المستوى الدولي ، سوف تؤدي إلى اختلاف رئيسي بين التجارة الدولية والتجارة الداخلية . إذ تؤدي قدرة عناصر الإنتاج على التنقل بحرية داخل كل دولة إلى تعادل معدلات الأجور والأرباح فيما بين الأقاليم المختلفة . أما فيما بين الدول فإن عدم القدرة النسبية لعناصر الإنتاج على التنقل ، سيترك أثراً دائماً في معدلات الأجور والأرباح ، وذلك من منظور أن التجارة تحكمها تكاليف العمل . عليه فإن المقارنات بين التكلفة البسيطة للعمل على أساس من المزايا المطلقة ، سوف تكون غير كافية لتحديد التخصيص الكفء للموارد ، إذ من الممكن أن يكون تصدير سلعةٍ ما مفيداً من دولة مرتفعة التكلفة إلى دولةٍ منخفضة التكلفة في إنتاج هذه السلعة . ومن هذا المنطلق يرى ريكاردو أن المقارنة يجب أن تتم على أساس من الميزة النسبية ، لا على أساس من الميزة المطلقة .

ومن هذا المنطلق ، تؤكد نظرية الميزات النسبية أن على الدولة أن تتخصص في تصدير المنتجات التي يمكن أن تنتجها عند أقل مستوى من التكاليف النسبية ، حيث تكون هذه الظاهرة المتمثلة في الاختلافات في الميزات النسبية هي الباعث على قيام التجارة الدولية بين مختلف الدول في العالم(17).

ومن زاوية أخرى تعتبر نظرية أو قانون الميزات النسبية "Comparative Advantages" أو التكاليف النسبية "Comparative Costs" تطبيقاً لمبدأ تعظيم قيمة الإنتاج من خلال التجارة الدولية، عن طريق نقل كل عنصر من عناصر الإنتاج إلى القطاع الإنتاجي الذي يحقق فيه أعلى قيمة إنتاجية حدية ، بمعنى أن الدول يمكنها ضبط (تعديل) إنتاجها ، وبأقل تكلفة ممكنة ، على طول منحنى إمكانيات إنتاجها . فعندما تقوم الدولة باستثمار موارد إضافية لدعم النمو الاقتصادي ، فإنها تفعل ذلك كاستجابة لميكانيكية نظام الأسعار ، حيث يتم تعظيم الدخل والناتج ، عند التخصص في إنتاج السلع التي تتوفر على ميزة نسبية في إنتاجها وبكفاءة إنتاجية أعلى(18).

وفي إطار من حرية التجارة ، وتحت مجموعة من الفروض أبرزها سيادة المنافسة الكاملة ، وحرية الحركة التامة لعناصر الإنتاج داخل كل دولة ، وعدم السماح بحرية حركة عناصر الإنتاج فيما بين الدول ، فإن قوى السوق سوف تؤدي إلى تخصص كل



دولة في نوع معين من الإنتاج ، بحيث تستفيد من مزاياها النسبية بالكامل ، ومن ثم ينجم عن ذلك تعظيم للرفاه في كل دولة على مستوى العالم أجمع[19].

ومن هنا يتبين أن التجارة الدولية وفقاً لنظرية المزايا النسبية تلعب دوراً مهماً في إعادة تخصيص الموارد المتاحة بين الاستخدامات المختلفة ، بهدف الوصول إلى أعلى إنتاجية حدية لعناصر الإنتاج . إذ يتم سحب العناصر الإنتاجية من القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة ، وإعادة تخصيصها إلى القطاعات الاقتصادية التي تتوفر على كفاءة إنتاجية عالية ، في إطار من المزايا النسبية للدولة الداخلة في التجارة الدولية . وهو الأمر الذي ينعكس في المحصلة الأخيرة في زيادة الدخل والادخار والاستثمار ، وتحقيق معدلات أعلى من النمو الاقتصادي .

وفي الواقع تعتبر النظرية التقليدية "Classical" حول حرية التجارة الدولية ، نموذجاً ساكناً "Static Model" ، مبني بشكل صارم على عنصر إنتاجي متغير واحد يتمثل في تكلفة عنصر العمل ، حيث ارتبط هذا النموذج في المقام الأول بالمفكر الاقتصادي ديفيد ريكاردو ، إلاّ أن جون ستيورات ميل قام في منتصف القرن بإجراء بعض التعديلات عليه ، ثم تم تنقيحه في القرن العشرين من قبل الاقتصاديين السويديين إلى هيكشر "Eli Hecksher" وبيرتيل أولين "Bertil Ohlin" ، ليأخذ في الاعتبار الاختلافات في عرض عناصر الإنتاج بين الدول ، خاصةً العمل والأرض ورأس المال ، وأثر ذلك على التخصص الدولي .

فمن جانبها بينت نظرية هيكشر - أولين حول حرية التجارة الدولية أن السبب وراء اختلاف التكاليف النسبية في إنتاج السلع المختلفة بين الدول ، يكمن في اختلاف الوفرة النسبية في عناصر الإنتاج بين الدول المختلفة . وقد وفرت هذه النظرية إمكانية الوصف التحليلي لأثر النمو الاقتصادي على أنماط التجارة ، وأثر التجارة على هيكل الاقتصاد ، وعلى العوائد أو المدفوعات لمختلف عناصر الإنتاج[20].

وتتمثل الاستنتاجات الرئيسية للنموذج النيوكلاسيكي حول حرية التجارة ، في أن الدول تحقق مكاسب عند دخولها في التجارة الدولية ، فيما يزداد الإنتاج العالمي تبعاً لذلك . وبالإضافة إلى هذه الاستنتاجات هنالك استنتاجات أخرى ، فبسبب تزايد



تكاليف الفرصة المضاعة المرتبطة بانتقال الموارد فيما بين السلع ، التي يتطلب إنتاجها كثافة مختلفة في استخدام عناصر الإنتاج ، فإن التخصص الكامل سوف لن يتحقق كما في النموذج البسيط لنظرية الميزة النسبية ، بل إن الدول سوف تميل إلى التخصص في تلك المنتجات التي يستلزم إنتاجها استخداماً كثيفاً نسبياً لعناصر الإنتاج المتوفرة لديها بشكل نسبي . كما أنها سوف تعوض الندرة النسبية في الموارد لديها عن طريق استيراد السلع التي يتطلب إنتاجها استخداماً كثيفاً للعنصر الإنتاجي النادر نسبياً . إلا أن زيادة التكاليف المحلية ، ومن ثم الأسعار المحلية بشكل يتجاوز الأسعار العالمية ، من شأنه أن يمنع التخصص الكامل من الظهور .

أما النتيجة الثانية فتتمثل في أنه بتحديد تكنولوجيا إنتاج متطابقة على مستوى العالم، فإن التساوي بين الأسعار النسبية للمنتجات المحلية مع الأسعار النسبية العالمية في إطار من حرية التجارة ، سوف يؤدي إلى تساوي أسعار عناصر الإنتاج في كل الدول الداخلة في التجارة الدولية[21].

إذ أن معدلات الأجور سوف تزداد في الدول التي تتميز بوفرة نسبية في عنصر العمل، نتيجة للاستخدام المتزايد والمكثف لهذا العنصر الإنتاجي ، فيما تنخفض من ناحية أخرى أسعار العنصر الإنتاجي النادر نسبياً بسبب الاستخدام المتناقص له ، والناجم عن التركيز على إنتاج السلع التي تحتاج إلى كثافة عمالية نسبية أكبر في عمليات إنتاجها ، والعكس صحيح ، مما يؤدي في المطاف الأخير حسب تنبؤات نظرية الوفرة النسبية إلى تساوي أسعار عناصر الإنتاج على المستوى الدولي .

كذلك تتنبأ نظرية الوفرة النسبية بأن المردود الاقتصادي لملاك الموارد المتوفرة نسبياً داخل الدولة المنخرطة في التجارة الدولية ، سوف يزداد بالنظر إلى المردود الذي يتحصل عليه ملاك الموارد النادرة نسبياً ، وذلك مع الاستخدام المكثف لعنصر الإنتاج المتاح نسبياً. وهو ما يعني في الدول النامية زيادة في تلك النسبة من الدخل القومي الذاهبة إلى عنصر العمل ، حيث تكون هذه النسبة أقل في غياب التجارة الدولية ، مما يعني أن التجارة تميل إلى تشجيع المزيد من المساواة في توزيع الدخل محلياً .



وأخيراً تستنتج النظرية أنه عن طريق تمكين الدول من التحرك إلى ما وراء منحنى إمكانيات إنتاجها من خلال التجارة الدولية ، وعن طريق الحصول على رأس المال إلى جانب السلع الاستهلاكية والاستثمارية من الدول الأخرى في العالم ، فإن التجارة سوف تحفز النمو ، بل سوف تكون محركاً للنمو الاقتصادي. كذلك فإن التجارة تمكّن الدولة من الحصول على تلك المواد الأولية والمنتجات الباهظة الثمن محلياً ، مثل المعرفة والأفكار والتقنيات الحديثة ، والتي تكون متوفرة بشكل أقل نسبياً على المستوى المحلي ، وبأسعار أقل في السوق العالمية. ومن ثم فإن التجارة يمكنها أن توفر ظروفاً لنمو أكثر اعتماداً على الخارج ، وعلى النفس ، فيما يتعلق بتطوير الإنتاج الصناعي داخل الدولة المنخرطة في التجارة الدولية .

وفي الواقع فإن مجمل هذه الاستنتاجات مشتق من عدد من الفروض الصريحة والضمنية ، والتي تتناقض في اتجاهات عدة مع حقيقة العلاقات الاقتصادية الدولية القائمة. كما أن هذه النظرية تؤدي غالباً إلى استنتاجات ليس لها علاقة بتجربة التجارة الدولية التاريخية والمعاصرة للعديد من الدول النامية .

ويمكن في هذا السياق تلخيص الفروض الستة الأساسية لنموذج التجارة النيوكلاسيكي ، والتي سنرى أن الكثيرين دعوا إلى إعادة النظر فيها وذلك على النحو التالي :

1- كل الموارد الإنتاجية ثابتة كمياً ونوعياً عبر كل الدول . كما أن هذه الموارد موظفة بالكامل ، ولا توجد حرية لحركة عناصر الإنتاج بين الدول .

2- تكنولوجيا الإنتاج ثابتة أو متماثلة ومتاحة مجاناً وبحرية لكل الدول . زد على ذلك أن نشر مثل هذه التكنولوجيا من شأنه أن يعم بالفائدة على الجميع . كذلك فإن أذواق المستهلكين ثابتة ومتماثلة ومستقلة عن تأثيرات المنتجين ، بمعنى أن سيادة المستهلك سائدة على المستوى الدولي[22].



3- في داخل الدولة ، تتحرك عناصر الإنتاج بحرية تامة فيما بين الأنشطة الإنتاجية المختلفة ، فيما يتميز الاقتصاد ككل بسيادة المنافسة الكاملة ، مع عدم وجود مخاطر أو حالات عدم تأكد .

4- لا تلعب الحكومات الوطنية أيَّ دور في العلاقات الاقتصادية الدولية ، وبالتالي فإن التجارة الدولية تقوم أساساً بين منتجين يسعون لتخفيض التكاليف وتعظيم الأرباح . كما أن الأسعار العالمية تتحدد بالتفاعل بين قوى العرض والطلب .

5- التجارة في حالة توازن بالنسبة لكل دولة في أي نقطة زمنية ، وكل الاقتصادات قادرة بسرعة وبيسر على أن تتعدل تجاه أي تغيرات في الأسعار العالمية .

6- مكاسب التجارة التي تحققها أي دولة تعود بالنفع على مواطنيها .

وفي حقيقة الأمر فقد تعرضت النظرية النيوكلاسيكية أو نظرية الوفرة النسبية إلى الكثير من الانتقادات التي وجهت إلى الفروض الأساسية التي تقوم عليها ، وأسفر ذلك عن ظهور نماذج أخرى حول موضوع التجارة الدولية والنمو الاقتصادي قائمة أساساً على انتقاد هذه الفروض ، مثل نماذج الشمال والجنوب ، ونماذج التجارة كمنفذ للفائض، ونماذج الهيكليين ، حيث أبرزت هذه النماذج بشكل صريح أو ضمني ، تعارض الفروض الأساسية للنظرية مع واقع العلاقات الاقتصادية الدولية ، خاصةً ما يتصل بالتبادل التجاري بين الدول النامية والدول المتقدمة .

فمن جانبها سعت نماذج الشمال – الجنوب إلى دحض الفرض المبدئي المتعلق بثبات الموارد الإنتاجية كماً ونوعاً ، وذلك من منظور أن الاقتصاد العالمي يتميز بالتغير السريع وأن عناصر الإنتاج ليست ثابتة كمياً ونوعياً، وأن الوفرة النسبية في الموارد بالإضافة إلى التكاليف المقارنة ليست معطاة أو محددة سلفاً ، وإنما هي في حالة تغير ساكن . زد على ذلك أنها غالباً ما تتحدد بناءً على طبيعة وخصائص التخصص الدولي . ويعني القبول بهذا الفرض قيام شكل من أشكال التجارة غير المتكافئة (Unequal Trade) على المستوى الدولي ، حسب نموذج الشمال – الجنوب ، إذ أن الدول الغنية في الشمال ومن



واقع وفرة نسبية مرتفعة في عناصر إنتاج حيوية ، مثل رأس المال ، والقـدرة التنظيمية، والعمالة الماهرة والمدربة أملتها ظروف تاريخية ، سوف تتخصص في إنتاج السلع التي تتطلب استخداماً مكثفاً لهذه العناصر الإنتاجية ، وهي السلع المصنعة ، بكل ما يتضمنه ذلك من توفير للظروف الضرورية والحوافز الاقتصادية لمزيد من التقدم والنمو فيها . ومن الناحية الأخرى تتخصص دول الجنوب الفقيرة في إنتاج السلع التي يتطلب إنتاجها استخداماً نسبياً أعلى للموارد المتوفرة فيها مثل العمالة غير المدربة ، مع كل ما تتضمنه ظروف الطلب العالمي وشروط التبادل الدولي من تحيز ضد هذا النوع من السلع .

ويناقش نموذج الشمال – الجنوب في أن الوفرة النسبية الأعلى لعنصر رأس المال في الشمال الصناعي ، سوف تولد وفورات داخلية وخارجية أعلى في الإنتاج الصناعي ، إضافةً إلى معدلات أعلى من الأرباح ، وأن هذا من شأنه أن يحفز مع ازدياد القوة الاحتكارية ، تحقيق معدلات أعلى من النمو في دول الشمال ، من خلال مزيد من التراكم الرأسمالي . ونتيجة لذلك ، فإن النمو السريع في الشمال الغني سوف يطور ميزة نسبية تراكمية فوق النمو المتباطئ لدول الجنوب .

فإذا ما تمت إضافة الفروقات في مرونات الطلب الدخلية ، بين السلع المصنعة والسلع الأولية ، وتحركات رأس المال من دول الجنوب إلى دول الشمال عبر ما يعرف بهروب رأس المال "Capital Flight" ، والذي ظهر بشكل واضح في الثمانينيات ، فإن النظرة التشاؤمية حول واقع التجارة الدولية ، خاصةً ما يتصل بالدول النامية سوف تتأكد دون شك .

أما الافتراض بسيادة التوظف الكامل لكافة الموارد الاقتصادية ، فإنه يغفل عن حقيقة البطالة الواسعة الانتشار في الدول النامية . وهو ما دفع البعض إلى افتراض أن يوفر ذلك فرصة مناسبة للتوسع في القدرات الإنتاجية وفي الدخل ، دون تكاليف حقيقية تذكر في الدولة النامية ، عن طريق الإنتاج لأغراض التصدير إلى الخارج (نموذج التجارة كمنفذ للفائض) . إلا أن ذلك سوف يؤدي إلى ظهور ما يعرف بمقاطعات التصدير المنعزلة ، فيما تعود فوائد التجارة على الأجانب ، لا على مواطني الدولة ، كما تشير إلى ذلك تجارب معظم الدول النامية .



كذلك فإن الفرض المتعلق بعدم حركة عناصر الإنتاج على المستوى الدولي وبسيادة المنافسة الكاملة ، يعدان من أبرز مقومات النظرية الكلاسيكية والنظرية النيوكلاسيكية ، والتي تتناقض مع الواقع الحقيقي . فقد كانت عناصر الإنتاج من رأس المال والعمالة تتحرك على الدوام فيما بين الدول ، إذ لا يمكن شرح تجربة النمو في القرن التاسع عشر إلاّ من خلال أثر تحركات رأس المال الدولية . وربما كان التطور الأكثر دلالة في العقود الأخيرة في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية ، التنامي المتزايد في قوة وتأثير الشركات متعددة الجنسيات ، والتي تعد بمثابة روافع دولية لرأس المال والتكنولوجيا والعمالة المدربة، بكل ما تتميز به من عمليات إنتاجية متنوعة على مستوى العالم ، وهو الأمر الذي من شأنه أن يفضي إلى مزيد من التعقيد في مواجهة التبسيط المخل الذي تتضمنه نظرية التجارة الدولية ، خاصةً عند الأخذ في الاعتبار توزيع المنافع الناجمة عن نشاط هذه الشركات[23].

أضف إلى ما تقدم أن التكنولوجيا ليست محايدة ولا ساكنة حسب فروض النظرية النيوكلاسيكية ، بل تشهد تغيرات سريعة تؤثر جوهرياً في العلاقات التجارية الدولية ، حيث يتمثل الأثر الواضح للتغير التكنولوجي في الدول المتقدمة على حصيلة صادرات الدول النامية ، في تطوير بدائل للعديد من السلع الأولية التي تصدرها هذه الدول . كما أن أثر التقدم التكنولوجي وما يترتب عليه من آثار على مستوى الإنتاجية ، ينعكس في صورة زيادة في الأرباح والأجور في الدول المتقدمة ، فيما ينعكس في صورة انخفاض في تكاليف وأسعار المنتجات التي تصدرها الدول النامية .

أما الفرض الخاص بقدرة كل الاقتصاديات على التعديل وفقاً للتغيرات في الأسعار العالمية ، فقد تم انتقاده من واقع وجود جمود في هياكل الإنتاج في الدول النامية ، وبالنظر إلى القيود الكبيرة على انتقال عناصر الإنتاج في هذه الدول . وفي هذا الإطار يجادل الهيكليون "Structuralists" في أن كل الهياكل السياسية والمؤسساتية في الدول النامية ينجم عنها جمود يتراوح بين انعدام مرونة العرض بالنسبة لمختلف المنتجات ، والافتقار إلى المنتجات الوسيطة ، فضلاً عن الأسواق النقدية الهشة ، ومحدودية الصرف الأجنبي ، ووجود التراخيص الحكومية ، والقيود على الواردات ، وتواضع تسهيلات النقل والتوزيع،



بالإضافة إلى ندرة المهارات الإدارية والعمالة المدربة ، والتي من شأنها جميعاً أن تحد من قدرة الدول النامية على الاستجابة للتغيرات في مؤشرات الأسعار العالمية ، بالطريقة التي يفترضها النموذج النيوكلاسيكي في التجارة الدولية .

ومن ثم فإن العمليات والتعديلات الداخلية وإعادة تخصيص الموارد اللازمة للاستفادة من الظروف الاقتصادية المتغيرة في العالم ، هي من الصعوبة بمكان بالنسبة لاقتصادات العالم الثالث الأقل تنوعاً .

ومن ناحيةٍ أخرى فإن سيادة حالة من الاحتكار ، واحتكار القلة في أسواق السلع التي يتم تبادلها دولياً ، من شأنه أن يجعل الشركات الكبرى قادرةً على المضاربة بالأسعار والعرض الدوليين ، بما يخدم مصالحها الخاصة. إذ أنه ومن منظور الدول النامية التي تسعى إلى تنويع اقتصاداتها ، وتشجيع صادراتها الصناعية على وجه الخصوص ، فإن ظاهرة عوائد الحجم المتزايدة ، التي تتميز بها الشركات متعددة الجنسيات ، بالإضافة إلى قوتها غير الاقتصادية ، أي تأثيرها السياسي على العديد من الحكومات، تعني مجتمعة أن أولئك الذين كانوا سباقين إلى التصنيع ، قادرين على حيازة الميزة المتعلقة بوفورات الحجم هذه ، وقادرين على الاستمرار في وضعهم المهيمن في السوق العالمية .

وأخيراً ، فإن افتراض سيادة المنافسة الكاملة على المستوى الدولي ، وغياب أية مخاطر أو حالات عدم التأكد ، يعد من الفروض غير الواقعية فيما يتصل بتطبيقات النموذج النيوكلاسيكي على الدول النامية ، حيث من الممكن أن يكون الاستثمار بكثافة في تشجيع الصادرات من السلع الأولية في غير صالح هذه الدول في المدى الطويل ، وذلك بالنظر إلى عدم الاستقرار المتأصل تاريخياً في أسواق السلع الأولية بالقياس إلى السلع المصنعة . فالتركيز على تصدير سلعة واحدة ، أو مجموعة سلع أولية قد يلعب دوراً سلبياً بالنسبة لخطط التنمية ، عندما تكون حصيلة النقد الأجنبي غير قابلة للتنبؤ من سنة إلى أخرى ، خاصةً وأن هذه الخطط تعتمد في الكثير من جوانبها على استيراد السلع الرأسمالية، والوسيطة ، والتكنولوجيا من الخارج .



وبصفة عامة أثيرت العديد من نقاط الانتقاد التي يرتبط البعض منها بمــدى قابليــة الفروض الخاصة بنظرية المزايا النسبية وبمحدوديتها ، للتطبيق في ظروف العالم الحقيقــي ، وبالأخص فيما يتعلق بظروف الاقتصاديات النامية ، كما يرتبط البعض الأخر بمضــامين السياسة الاقتصادية المبنية على أساس من هذه النظرية والتي ترتكز إلى حريــة التجــارة ، باعتبار أنها مضللة إلى حدٍ كبير .

وقد تم مناقشة ذلك من قبل العديد من الاقتصاديين ، حيث اكتســبت المناقشــات أهميتها ودلالاتها في إطار الاهتمام السياسي منذ الحرب العالمية الثانية[24].

ويورد ميردال "Myrdal" في هذا السياق أن الوقائع تختلف تماماً عن التنبؤات الــتي عرضتها نظرية المزايا النسبية ، إذ تتنبأ هذه النظرية بحلول المساواة محل التفاوت الــدولي في الدخول الحقيقية ، بينما يشير الواقع إلى أن التفاوت قد أصبح أكبر من السابق[25].

فالدول النامية اليوم ، تشكو من عدم قدرتها على الاقتداء بنموذج التنمية الذي كان مبنياً على التوسع في التجارة الخارجية ، سواء في الدول الصناعية التي حققت تنميتها إبان القرن التاسع عشر ، أو تلك الدول التي حققت جانباً مهماً من تنميتها في القرن العشــرين مثل ألمانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان . أما السبب في ذلك فيتمثل في أن الشروط الخارجيــة التي تواجهها الدول النامية اليوم مختلفة تماماً ، وعلى الأخص كما يؤكد راؤول بريبش من اتجاه شروط التبادل الدولي للانخفاض في غير صالح الدول النامية .

1-4 شروط التبادل الدولي :

لم يكن التدهور في شروط التبادل الدولي[26] "Terms of Trade" في غير صــــالح المنتجات التي تصدرها الدول النامية، هو محل الانتقاد الوحيد الـــذي وجـــه إلى حريــة التجارة، وإن كان أبرزها وأكثرها إثارة للاهتمام والجدل ، بالنظر إلى ما يترتب عن هــذا التدهور من آثار حادة على حجم وهيكل التجارة الخارجية للدول النامية ، وعلى حصتها في التجارة العالمية ، وبشكل أخص على حصيلة صادراتها ، وانعكاسات كل ذلك ســواء على وزنها النسبي في الاقتصاد العالمي ، أو على مسار النمو والتنمية الاقتصادية فيها .

ومن جانبها ، فإن مسألة التغير في مستويات الأسعار النسبية لمختلف السلع ، تؤدي بدورها إلى بعد كمي آخر مهم ، يتعلق بالمصاعب التي عانت منها الدول النامية على مر تاريخها مع التجارة الخارجية ، إذ أن القيمة الإجمالية لحصيلة الصادرات لا تعتمد على كمية الصادرات المباعة إلى الخارج فحسب ، ولكنها تعتمد أيضاً على أسعار هذه الصادرات ، فإذا ما انخفضت أسعار الصادرات ، فإن كمية أكبر منها سوف يتم بيعها وتصديرها للحفاظ على مستوى الإيرادات الكلية بدون تغيير . وبشكل مشابه في جانب الواردات ، فإن ما يتم إنفاقه من صرف أجنبي للحصول عليها ، يعتمد على كل من كميات وأسعار الواردات .

ومن الواضح أنه إذا ما انخفض سعر صادرات دولةٍ ما بالنسبة إلى أسعار المنتجات التي تستوردها ، فإن عليها أن تبيع المزيد من منتجاتها التصديرية ، بهدف الحفاظ على نفس المستوى من الواردات التي كانت تشتريها في السنوات الماضية . وبكلمات أخرى ، فإن تكلفة الفرصة المضاعة الحقيقية لوحدة الواردات سوف ترتفع في أي دولةٍ ، عندما تنخفض أسعار صادراتها بالنسبة لأسعار وارداتها ، وهذا ما يسمى بانخفاض معدلات التبادل السلعي ، أو انخفاض شروط التبادل الدولي[27].

ولكن ما الذي حدث لسلوك شروط التبادل الدولي بالنسبة للدول النامية ؟ لقد تركزت مجموعة مهمة من المجادلات حول فكرة أن أسعار السلع الأولية ، قد انخفضت بشكل منظم بالنسبة لأسعار السلع المصنعة . وطالما أن الدول النامية تستورد في المقام الأول السلع المصنعة وتصدر السلع الأولية ، فإن التحركات في الأسعار النسبية لابد أن تنجم في شكل تدهور طويل الأمد في شروط التبادل الدولي ضد منتجاتها الأولية . الأمر الذي يعني أن على الدول النامية أن تصدر المزيد من منتجاتها في سبيل الحصول على كمية معينة من الواردات ، إذ أن الخسائر التي تتحملها الدول النامية تتحول إلى مكاسب تتحصل عليها الدول المتقدمة ، والتي تميل شروط تبادلها الدولي إلى تحسن آني وطويل الأمد .

وفي هذا الإطار يرتبط الفرض القائل بأن شروط التبادل الدولي ، تتحرك ضد مصلحة الدول النامية باسم راؤول بريبش ، فيما يكتسب هذا الفرض أهميته من الإيمان



العميق به في دول أمريكا اللاتينية ، فضلاً عن الاحتمال بأنه يؤسس إطاراً تحليلياً لموقف الدول النامية تجاه العالم المتقدم[28].

ويرى كل من غونارميردال وراؤول بريبش وهانس سينجر ، أن الدول التي تصدر السلع الأولية تعاني تدهوراً طويل الأمد في شروط التبادل الدولي في غير مصلحتها . وهو ما يعزى إلى فكرة بريبش – سينجر "Prebisch-Singer Thesis"[29] ، والتي تنطوي على إبراز ثلاثة أسباب تكمن وراء هذا التدهور .

1- الفروق في مرونة الطلب ، حيث يتصف الطلب على المنتجات الأولية بمرونة دخلية منخفضة ، فيما يتسم الطلب على السلع المصنعة بالمرونة الدخلية المرتفعة نسبياً . ويؤدي هذا النمط من الطلب المتحيز بمرور الوقت وزيادة الدخل والنمو إلى تدهور شروط التبادل الدولي بالنسبة لمصدري السلع الأولية . أضف إلى ما تقدم دور الابتكارات التكنولوجية والهيكلية في استحداث بدائل صناعية للمواد الأولية و/أو الادخار في استخداماتها ، وهو ما أدى إلى انخفاض شامل في الطلب على السلع الأولية نسبةً إلى الطلب على السلع المصنعة ، مع تغيرات ناشئة عن ذلك في علاقات الأسعار .

2- يرى كل من بريبش وسينجر ، أن هيكل أسواق السلع الصناعية أكثر احتكارية من هيكل أسواق السلع الأولية ، ونتيجة لذلك تحدث زيادات دورية في أسعار كل من السلع الأولية والصناعية في فترات الرواج الاقتصادي ، فيما تنخفض أسعار السلع الأولية بصورة أكبر من أسعار السلع الصناعية في أوقات الكساد الاقتصادي . ويعزى هذا الجمود التنازلي في أسعار السلع الصناعية إلى الدرجة الأكبر من نواقص السوق التي تنطوي عليها أسواق هذه السلع .

ويشير ذلك إلى أن أسعار السلع الصناعية سوف تزداد عبر الدورات التجارية المتتالية ، بالقياس إلى أسعار السلع الأولية . ونتيجة لذلك فإن شروط التبادل للدول النامية المصدرة للسلع الأولية والمستوردة للسلع المصنعة سوف تميل إلى التدهور .

3- إضافة إلى الدور الذي يلعبه التغير التكنولوجي ، والذي يؤدي إلى زيادة المرونة السعرية للسلع الأولية في المدى الطويل ، نتيجة استحداث وتطوير بدائل صناعية



للمواد الأولية أو التوفير والترشيد في استخدام هذه السلع ، إلا أن للتقدم التكنولوجي أيضاً أثر محسوس على كفاءة استخدام الموارد الإنتاجية. ففي مجال إنتاج السلع الأولية ازدادت الإنتاجية بشكل ملحوظ ، إلاّ أن ثمار هذه الزيادة تم تمريرها إلى المشترين في صورة أسعار أقل لهذه السلع . أما الإنتاجية في النشاط الصناعي ، فقد نمت أيضاً ، حتى أنها ازدادت بسرعةٍ أكبر مما في مجال الإنتاج الأولي ، إلاّ أن المكاسب التي تحققت نتيجة زيادة الإنتاجية في النشاط الصناعي تم توزيعها في المقام الأول على ملاك عناصر الإنتاج في صورة مستويات أعلى من الأجور الحقيقية والفائدة والريع ، ومستوى أعلى من الأرباح ، بينما انعكس القليل جداً من الزيادة في الإنتاجية في صورة أسعار أدنى للسلع المصنعة .

وكانت النتيجة مرة أخرى ، تدهوراً في شروط التبادل لتلك الدول المصدرة للمواد الأولية ، والمستوردة للسلع المصنعة .

لقد انطلقت نظرية بريبش من دراسة شروط التبادل الدولي لبريطانيا ، التي يغلب عليها تصدير المنتجات المصنعة ، واستيراد المواد الأولية خلال الفترة (1880-1938م)، حيث وجد أن شروط التبادل قد تحسنت لمصلحة بريطانيا . وقد فسّر ذلك من واقع أن الصناعة تعمل في ظل ظروف منافسة غير تامة ، في حين تعمل السلع الأولية في إطار سوق منافسة على المستوى المحلي والخارجي ، ولذلك تنخفض أسعار هذه السلع مع التقدم الفني ، فيما تفيض المنافع إلى المستهلك المتمثل في الدول المتقدمة المستوردة للسلع الأولية . وبما أن النتيجة النهائية لتحليل بريبش تتمثل في أن شروط التبادل الدولي تميل إلى التحرك ضد منتجي المواد الأولية ، وبما أن معظم الدول النامية هي عبارة عن دول منتجة ومصدرة للسلع الأولية ، فقد رأى أن من مصلحة هذه الدول أن تأخذ بسياسة التصنيع خلال المدى الطويل ، وأن تتبنى سياسات الحماية خلال تلك الفترة[30]، وهو الأمر الذي ارتبط بالدرجة الأولى بسياسة إحلال الواردات .

وفي الواقع ، تؤكد مختلف الدراسات العملية التي أجريت حول سلوك شروط التبادل الدولي ، على ميل هذه الشروط إلى التدهور في المدى الطويل في غير صالح المنتجات



الأولية ، رغم التباين في المنطلقات الفكرية ، أو في أسلوب التحليل ، أو في السياسات والبدائل التي يتم اقتراحها بين القائمين بهذه الدراسات .

فمن جانبها تشير دراسة عملية صدرت عن عصبة الأمم "League of Nations" في عام 1945 مستخدمة البيانات البريطانية للفترة (1878 - 1938) إلى وجود اتجاه منتظم "Systematic" ومعاكس في سلوك شروط التبادل للمنتجات الأولية ، رغم المآخذ التي يراها البعض حول السلسلة الزمنية المستخدمة في هذه الدراسة من منظور أنها لا تعتبر مؤشراً جدياً على تدهور شروط التبادل في غير مصلحة المنتجات الأولية(31).

ومن زاوية أخرى ، وفيما يمكن تفسيره بالنظر إلى الأوضاع الاقتصادية السائدة في الدول منخفضة الدخل ، فقد استنتج كيندلبرجر "C. P. Kindleberger" من دراسة له حول أسعار صادرات الدول منخفضة الدخل في الفترة (1913-1952) لكل من السلع المصنعة والسلع الأولية ، وجود ميل للانخفاض في كل شروط التبادل الدولي في غير صالح الدول منخفضة الدخل ، أكثر منه فيما بين المنتجات الصناعية والمنتجات الأولية فقط. فقد ازدادت أسعار الصادرات الأوروبية بمقدار 20% نسبة إلى أسعار صادرات المستوطنات الجديدة ، وبمقدار 55% بالنسبة لأسعار صادرات الدول منخفضة الدخل، حيث استنتج "كيندلبرجر" من ذلك أن الدول الأكثر تقدماً أسرع في حث الخطى "Quicker on their feet" ، وتتحرك خارج مجالات الميزة المتناقصة فوراً وبأسرع مما تفعل الدول الأكثر انخفاضاً في الدخل ، بمعنى أن الدول ذات الدخل المرتفع تطور مناطق جديدة للمزايا النسبية عن طريق التقدم التكنولوجي في الصناعة ، في حين أن الدول الأقل تقدماً لم تمتلك بعد خبرة صناعية كافية للقيام بذلك(32).

ومن جانبها تناولت دراسة حديثة(33) التناقص المزمن في أسعار السلع الأولية نسبةً إلى أسعار السلع المصنعة ، وذلك باستخدام مؤشر حديث عن أسعار السلع الأولية ، ومؤشرين معدلين عن أسعار السلع المصنعة . واستنتجت الدراسة أنه في الفترة من عام 1900 وحتى عام 1986 ، انخفضت الأسعار النسبية لكافة السلع الأولية بنحو 0.5 % سنوياً ، فيما انخفضت الأسعار النسبية للسلع الأولية من غير الوقود والطاقة بنحو 0.6 % سنوياً طوال هذه الفترة . ومع أن الدراسة أثبتت اتجاه التغير في الأسعار



النسبية للسلع الأولية ، فإنها لم تؤكد على حجم هذا التغير الذي تضمنته أعمال راؤول بريبش بالخصوص .

إلا أن الدراسة استطردت فيما بعد ، بأن هذا التناقص المزمن والمحدود ، والذي اتضح في مؤشرات الأسعار النسبية للسلع الأولية ، قد يكون مبالغاً فيه بسبب القصور في تقدير التحسن النوعي الذي شهدته السلع الصناعية . وهكذا أوضحت أن التطور في شروط التبادل الدولي للسلع الأولية من غير الوقود ليس مماثلاً للتطور في شروط المقايضة الصافية لكل الصادرات من الدول النامية غير النفطية .

وأخيراً استنتجت الدراسة أنه وبغض النظر عن الانخفاض الذي ذكرت أنه يحتمل ظهوره في القرن العشرين في شروط التبادل للسلع الأولية من غير الوقود ، فإن القوة الشرائية لإجمالي الصادرات من هذه المنتجات قد ازدادت بشكل كبير . وبشكل مشابه – أستنتجت الدراسة– أن ذلك الانخفاض الذي قدرت أنه من الممكن أن يكون قد حدث في شروط المقايضة الصافية للدول النامية بعد الحرب العالمية الثانية ، فقد تم فيما يبدو تعويضه من خلال التحسن المستدام في شروط التبادل الدخلية لهذه الدول .

ومع ذلك فإن دراسات أحدث ، أشارت من ناحية أولى إلى أن السلع الأولية ليست في نفس الموقف بالنسبة للتجارة العالمية ، وأنها تتباين فيما بينها من حيث مرونات الطلب السعرية والدخلية ، كما أشارت من ناحية أخرى إلى حدوث تغير في التركيبة السلعية لصادرات الدول النامية ، بحيث لم تعد تقتصر صادرات هذه الدول على السلع الأولية فحسب ، ولكنها أصبحت تحتوي في جزء كبير منها على سلع مصنعة يتطلب إنتاجها استخداماً أكثر نسبياً لما هو متاح من موارد إنتاجية في الدول النامية ، خاصةً ما يتعلق بالصناعات التي تستلزم في إنتاجها عمالة غير ماهرة (Un Skilled Labour) ، مما يسهم في تخفيض التكاليف النسبية لإنتاجها ، ويوفر لها ميزة نسبية في الأسواق العالمية .

لقد انخفضت الأهمية النسبية لصادرات الدول النامية من السلع الأولية وخاصةً السلع الزراعية ، حيث فقدت الدول النامية فيما بين عامي 1965 و1980م حصصاً مهمة في صادرات السلع الأولية . فخلال هذه الفترة ازدادت حصيلة الصادرات من السلع الأولية بالنسبة للدول الصناعية بمعدل 15 % مقارنةً بنسبة 11.7 % بالنسبة للدول النامية .



وإلى حـــد معـــين يمكن شرح هذا التفاوت بالنظر إلى أنه وفي نفس الفترة نمت صادرات الـــدول النامـــية من السلع المصنعة بأسرع (18.6 % سنوياً) من المعدل الذي نمت به صادرات الدول الصناعية من هذه السلع (16.9 % سنوياً) [34].

كذلـــك فقد انخفضت الأهمية النسبية لصادرات الدول النامية في إجمالي الصادرات العالمـــية مـــن المواد الغذائية والسلع الزراعية من 28.1 % إلى 27.2 % ، ومن الوقود والشـــحوم والمعادن من 72.2 % إلى 51.5 % في الفترة 1980 – 1988م ، فيما ازدادت الأهمية النسبية لصادرات الدول النامية من الآلات ومعدات النقل من 5.4 % إلى 11.2 % ، ومن السلع المصنعة الأخرى من 15.3 % إلى 23.5 % لنفس الفترة[35]. وفي الواقـــع تعكـــس هذه المؤشرات الاتجاه المتنامي في الدول النامية لتصدير المواد الأولية والغذائـــية بعد أن يتم معالجتها وتصنيعها ، والتي كان يتم تصديرها في السابق في صورتما الخام .

ولكـــن ، وعلى الرغم من زيادة حصة الدول النامية في إجمالي الصادرات المصنعة في الأســـواق العالمـــية ، إلاّ أن حصتها في إجمالي الصادرات السلعية العالمية ، انخفضت من 27.9% إلى 20.5 % مـــا بين سنة 1980 وسنة 1988[36]. ويعد هذا مؤشراً على أن زيـــادة مســـاهمة الدول النامية في الصادرات المصنعة لم تستطع تعويض النقص الذي حـــدث في مـــدى مساهمة هذه الدول في السوق العالمية للصادرات من السلع الأولية ، والزراعـــية مـــنها على وجه الخصوص . وهذا الأمر يعود إلى عديد من الأسباب ، أولها ازدياد قدرة الدول النامية على استيعاب إنتاجها من المواد الأولية والسلع الزراعية بسبب زيادة عدد سكانها من ناحية ، وبسبب الاتجاه إلى معالجة وتصنيع هذه السلع والمواد محلياً من ناحية أخرى ، وثانيها التوسع الذي حدث في إنتاج وتصدير السلع الزراعية في الدول المـــتقدمة على وجه الخصوص ، نتيجة للتغير التكنولوجي ، والذي تحسن الدول المتقدمة الاستفادة منه إلى حد كبير .

ومـــع أن حصـــة الـــدول النامية في إجمالي الصادرات العالمية من السلع المصنعة قد ازدادت تـــباعاً ، إلاّ أن التدقيق في هذه البيانات يوضح أن أربع دول نامية فقط مصدرة للســـلع المصنعة في جنوب شرق آسيا ، قد ضاعفت حصتها في التجارة العالمية ، وزادت



من نصيبها في إجمالي الصادرات المصنعة للدول النامية بأكثر من 250 % من 30.8 % في عام 1965م إلى 77.2 % في عام 1983م ، فيما عانت الدول النامية غير النفطية مـــن انخفـــاض حصـــتها وبشـــكل مستمر ، خاصةً مع اشتداد الأزمات الاقتصادية في الثمانينيات[37]. وهو الأمر الذي يترك أثره سواء على الوزن النسبي للمنتجات الأولية في صادرات العالم ، أو على الوزن النسبي لصادرات معظم الدول النامية في إجمالي الصادرات العالمية .

أمـــا عـــن الـــتفاوت في مـــرونات الطلـــب السعرية والدخلية ومرونات العرض بالنســـبة لصـــادرات السلع الأولية بمختلف أصنافها ، فيشير تحليل التقديرات الناجمة عن الدراســـات الـــتي قـــام بهـــا كل من (Behrman, 1977) و(UNCTAD, 1974) ، و (Askari and Cummings, 1977) ، و (Goldstein and Khan, 1984) ، حـــول هـــذه المـــرونات الـــتي تم حســـابها لكل سلعة على حدة ، وإن تباينت قيمها فيما بين الدراســـات، إلى انخفـــاض مرونة الطلب الدخلية والسعرية للصادرات من هذه السلع ، باستثناء الوقود والطاقة . كما يتبين من التقديرات أيضاً انخفاض مرونة الطلب السعرية في المـــدى القصـــير عنها في المدى الطويل ، إضافة إلى أن هذه المرونات تميل إلى الانخفاض بالنســـبة للصـــادرات من السلع الزراعية مقارنةً بالطاقة والمعادن ، فيما تمثل قيمة مرونة الصادرات من الغذاء الأقل فيما بين كافة صادرات السلع الأولية [38].

فضـــلاً عن ذلك ، فإن الأمر لا يختلف كثيراً بالنسبة للدول النامية المصدرة للنفط . فقد أشارت بعض الدراسات[39] إلى أنه على الرغم من الارتفاع في السعر الأسمي للبرميل من النفط الخام من 3.1 دولار للبرميل متوسط عام 1973 ، إلى 32.5 دولاراً للبرميل متوســـط عام 1981 م ، فإن قيمته الحقيقية بأخذ أثر التغيرات في أسعار صرف الدولار الأمريكي ، وأثر معدلات التضخم في الدول الصناعية ، لم ترتفع إلا إلى 16.4 دولاراً ، ناهـــيك بانخفـــاض القيمة الحقيقية للبرميل من النفط الخام من 16.4 دولار إلى 7.05 دولار إلى 5.61 دولار فيما بين الأعوام 1981 و1990 و1996 م .

وانســـجاماً مع هذه النتائج دللت النتائج العملية لدراسة تطبيقية [40] حول مرونات الصادرات من المنتجات الأولية ، على انخفاض مرونة الطلب بالنسبة للصادرات من هذه



المنـــتجات بصفة عامة ، وعلى انخفاض مرونة الطلب الدخلية على الصادرات من الغذاء والمشـــروبات والتبغ والسلع الزراعية والمواد الأولية التي يتم تصديرها من الدول النامية . كذلك قدمت الدراسة دليلاً آخر أوضح أن المرونات السعرية للعرض كانت على العموم أقـــل من المرونات السعرية للطلب في المدى القصير ، ولكن في المدى الأطول فإن العرض مـــن صادرات السلع الأولية من الدول النامية يتميز بحساسية أكبر للأسعار ، بالقياس إلى الطلب على هذه الصادرات .

ومن جانب آخر وعلى الرغم من تشديد بريبش (1950) وسينجر (1950) على المرونات الدخلية المنخفضة للطلب على السلع الأولية ، فإن بعض الدراسات الحديثة(41) أضـــافت عنصراً آخر يتمثل في أن الطلب النهائي على المنتجات الأولية ، لم يتمكن من الازدياد في الأسواق المستهلكة الرئيسية ، بسبب أن الانخفاضات في الأسعار العالمية لم يتم نقلها ، أو أن هذا النقل تم بشكل ناقص إلى أسعار المستهلك في السوق المحلية . وبشكل معـــاكس فـــإن التحركات إلى أعلى في الأسعار العالمية يتم تمريرها بالكامل إلى الأسعار المحلـــية. ونتـــيجة لعـــدم التناسق هذا فإن التباعدات بين الأسعار العالمية للسلع الأولية ، وأســـعار المستهلك المحلية ، إزدادت عبر الزمن بحوالي 100% في المتوسط لسبع سلع تم تحليلها عن الفترة 1975 – 1994 م .

إذن يتضـــح مما تقدم وجود اتجاهين فيما يختص بالمسار الذي تسلكه شروط التبادل الـــدولي ، والأســـباب الكامنة وراء ذلك ، حيث يرى الاتجاه الأول ومن منظور الأهمية النســـبية المرتفعة للسلع الأولية في صادرات الدول النامية ، أن شروط التبادل الدولي تميل إلى الانخفاض في المدى الطويل في غير مصلحة المنتجات التي تصدرها هذه الدول ، وذلك لأســـباب تتعلق بمرونات الطلب الدخلية عليها ، وبطبيعة وهيكل أسواقها ، وبأثر التغير التكنولوجي في الطلب عليها .

أمـــا الاتجـــاه الثاني فيرى أن مدى القدرة على الاستفادة من المزايا النسبية، والتغير التكـــنولوجي ، إضافة إلى مرونة وهيكل الاقتصاد المحلي ، تجعل من شروط التبادل تتجه نحو الانخفاض في غير مصلحة الدول النامية ، بغض النظر عن مكونات صادراتها. أي أن



التدهور في شروط التبادل إنما يحدث بالدرجة الأولى ضد صادرات الدول النامية من المنتجات المصنعة والأولية معاً وفي نفس الوقت .

وفي الواقع ، لم يقتصر الأمر في هذا الجدل على الخلافات حول أسلوب تحليل الظاهرة ، أو استنتاج أسبابها ، وإنما امتد ليشمل السياسات والبدائل المقترحة بالخصوص . فبنصيحة من راؤول بريش وهانز سينجر وغونار ميردال وآخرين ، بادرت العديد من الدول النامية إلى مقابلة فجوة الصرف الأجنبي لديها ، عن طريق إحلال الواردات من السلع الاستهلاكية[42]. ولقد نفذت غالبية هذه الدول ولعدة عقود سياسات التصنيع المبنية على درجة محدودةٍ جداً من الانفتاح الاقتصادي ، والتي عرفت باستراتيجيات التصنيع من خلال إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات ، والتي تستمد جذورها من أفكار (Prebisch-Singer,1950) ، والمبنية على افتراضين أساسيين[43]هما :

1- التدهور طويل المدى في الأسعار الدولية للمواد الأولية والسلع التي يتم إنتاجها في غياب التصنيع في الدول النامية ، وذلك في إطار اتساع متنامٍ في الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة .

2- تتطلب الدول النامية ، وبشكل مؤقت ، ولتحقيق التصنيع مساعدةً في شكل حماية قطاع الصناعات التحويلية الناشئ . ويرتبط ذلك بالسجال أو الجدل حول دور قطاع الصناعات التحويلية الناشئ في إطار سياسة التصنيع .

ولم يتوقف الأمر في حقيقته عند اقتراح السياسات فحسب ، إذ أن فكرة بريش- سينجر وإن كانت مقتصرة في بادئ الأمر على العملية الإحصائية المباشرة والمتعلقة بشروط التبادل الدولي ، إلاّ أنها وسعت فيما بعد بحيث صارت تطبق على صادرات الدول النامية بصرف النظر عن تركيبتها السلعية في مقابل وارداتها من الدول المتقدمة .

وقد أدى التوسع في هذه الفكرة إلى ظهور نظريات التبعية التي ترتبط بعدة أسماء منها "أوزفالدو سنكل" "Osvaldo Sunkle" ، ونظريات التبادل غير المتكافئ " Unequal exchange " التي ترتبط باسم "A-Emmanuel"[44].

وهكذا أمام واقع العلاقات الاقتصادية الدولية الراهن ، تتراكم مجموعة من الأسئلة المشروعة عن كيفية تأثير التجارة على معدل وهيكل وخصائص النمو في الدول النامية ،



وعـــن كيفـــية قـــيام التجارة بتغيير توزيع الدخل والثروة داخل الدولة وفيما بين الدول المخـــتلفة ، وعـــن الشروط التي يمكن للتجارة أن تساعد من خلالها الدول النامية لبلوغ أهدافهـــا التـــنموية ، وعمّا إذا كان بمقدور الدول النامية أن تقرر بمفردها حجم تجارتها الخارجـــية ؟ وأخيراً عن طبيعة السياسات الواجب على الدول النامية تبنيها سواء في إطار حـــرية الـــتجارة والتطلع إلى الخارج ، أو في إطار الحمائية والاعتماد على النفس ، من منظور التطلع إلى الداخل ، أم توليفة من كل منهما[45].

5-1 تطور السياسات التجارية والنمو الاقتصادي :

تعتـــبر الأفكـــار المتعلقة بالتجارة والسياسة التجارية ، من ضمن تلك الأفكار التي حدثت فيها تغيرات جذرية خلال نصف القرن الماضي ، وذلك بالنظر إلى الدور المركزي الـــذي تلعبه السياسات التجارية بالنسبة لتصميم سياسات التنمية الاقتصادية كافة . ففي أعقـــاب الحـــرب العالمية الثانية ، تحقق إجماع واسع في كافة الأوساط ، على ضرورة أن تكـــون السياسات التجارية المرتبطة بالتنمية الاقتصادية مبنية على إحلال الواردات ، من مـــنطلق أن يتم البدء بتطوير الإنتاج المحلي من السلع المنافسة للواردات ، وزيادته لإشباع الطلـــب المحـــلي ، في ظـــل حوافز يتم توفيرها من خلال مستوى معين من الحماية ضد الواردات ، أو حتى من خلال حظر الواردات ، إن برزت الضرورة إلى ذلك .

ولقد كان من المتصور أن إحلال الواردات من السلع المصنعة ، سوف يكون متّسقاً مع التحول إلى التصنيع ، الذي تم النظر إليه باعتباره مفتاح التنمية الاقتصادية .

أما اليوم فقد اتسع الاعتقاد ، بأن النمو الاقتصادي في الدول النامية ، يعتمد بشكل كـــبير على سياسة التجارة المتوجهة إلى الخارج ، وذلك في إطار حوافز ملائمة ، أبرزها سياســـة سعر الصرف ، وبهدف إنتاج السلع لغرض التصدير ، ولمنافسة الواردات في آن معـــاً. وهو الأمر الذي تم التأكيد عليه من خلال نجاح العديد من الدول النامية في تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي ، بإتباع إستراتيجيات التجارة المتوجهة إلى الخارج .

وبصـــفة عامـــة يمكن القول أن التصور السائد الآن ، يشدد على أن سياسة إحلال الواردات قد استنفدت أغراضها ، وأن تحرير التجارة قد أصبح أمراً حاسماً ومطلوباً ، فيما



يتعلق بكل من التصنيع والتنمية الاقتصادية . وفيما تتم الإشارة إلى ضرورة إحداث تغيير في السياســـات الاقتصادية الأخرى ، فإن البعض يركز على أن إحداث تغيير في السياسة التجارية أصبح أمراً ضرورياً لتحسين الأداء الاقتصادي عموماً .

ولفهـــم هـــذه الـــتطورات ، يتطلب الأمر تحليلاً للمقدمات التي تم بناءً عليها تبني إســـتراتيجية إحلال الواردات ، وما اشتملت عليه من سياسات حمائية متشددة في الكثير من الدول النامية ، والنتائج التي أسفرت عنها ، والتطورات التي حدثت سواء على صعيد البحث العلمي أو على صعيد التطبيق والتجربة ، وما نجم عن كل ذلك من آراء بخصوص السياسات التجارية الملائمة للتنمية الاقتصادية وضمان استمراريتها .

1-5-1 إستراتيجية إحلال الواردات :

لقـــد كانت نظريات التجارة والتنمية التي سادت في الخمسينيات والستينيات ، وما ترتـــب عـــنها مـــن سياسات ، مبنية على قبول واسع إلى حدٍ ما بمجموعة من الحقائق والمقدمات المنطقية حول الدول النامية وهياكلها الاقتصادية ، حيث لا يمكن فهم التفكير الذي نشأ وتطور حول التجارة والتنمية في تلك الفترة ، دون الإلمام بهذه المقدمات .

وتنبـــثق المقدمـــة الأولى من حقيقة أن هياكل الإنتاج في الاقتصادات النامية ، تميل بشكل كبير نحو إنتاج السلع الأولية ، حيث ساد التصور بعدم وجود طاقة إنتاجية لإنتاج الســـلع المصـــنعة ، خارج إطار ضئيل من السلع الاستهلاكية . وهو الأمر الذي دفع إلى الاعـــتقاد بأن الانخفاض في مستويات المعيشة في الدول النامية ، عائد بشكل أساسي إلى الاعتماد على إنتاج وتصدير السلع الأولية .

أمـــا المقدمة الثانية ، والمترتبة على المقدمة الأولى ، فتتمثل في أن إتباع الدول النامية لسياســـات مبنـــية على تحرير التجارة ، من شأنه أن يجعل ميزتها النسبية محصورة فقط ، وعلى الدوام ، في إنتاج السلع الأولية . ويستنتج من ذلك أن الصناعة ، ومن ثم التنمية لن تأخذ مكانها ، إذا ما تم إتباع سياسات تحرير التجارة .



ويصطلح على المقدمة الثالثة بالتشاؤم التصديري ، وهي تشير إلى أن انخفاض مرونات الطلب السعرية والدخلية على السلع الأولية ، سوف يؤدي إلى عدم نمو حصيلة الصادرات بالمعدلات المطلوبة في حال نموها ، إن لم تنخفض أصلاً .

أما المقدمة الرابعة ، فتتمثل في أن قوة العمل في الدول النامية محصورة بشكل كبير في الأنشطة الزراعية ، وأن إنتاجيتها الحدية منخفضة أو مساوية للصفر أو حتى سالبة (نظرية آرثرلويس حول عرض غير محدود للعمل) . ويشير ذلك إلى القبول بوجود فائض في قوة العمل ، أو بطالة مقنعة في الدول النامية . وفي العديد من الصيغ التحليلية ، كان الافتراض بشكل صريح أو ضمني ، أن العمل سلعة حرة في هذه الدول ، فيما يمثل عنصر رأس المال ، العنصر الإنتاجي النادر .

وترتبط المقدمة الخامسة بالمقدمة الرابعة ، من منظور أن التراكم الرأسمالي عنصر أساسي للنمو الاقتصادي ، فيما تنطوي المراحل الأولى للتنمية على إمكانية تحقيق التراكم الرأسمالي فقط من خلال استيراد السلع الرأسمالية . وطالما أن التوقعات تشير إلى نمو سريع في الطلب على الواردات من السلع الرأسمالية ، وبقية السلع الأخرى التي تستعمل في العملية الإنتاجية مع انطلاق عمليات التنمية ، في حين لا تنمو إيرادات الصرف الأجنبي بنفس الوتيرة ، فإن النمو لا يمكن أن يتحقق ، إلاّ إذا توسع الناتج المحلي من السلع المنافسة للواردات بشكل كبير .

أما المقدمة السادسة ، فتتمثل في جمود هياكل الإنتاج في الدول النامية ، مما لا يفسح المجال إلاّ لقدر ضئيل من الاستجابة للحوافز السعرية ، والقدرة على التعديل والتكيف ، وفقاً لما تقتضيه التغيرات في الأسعار المحلية والعالمية .

وفي واقع الأمر ، فقد ترتب على هذه الوقائع والمقدمات ، تنامي الاعتقاد بأن عملية التنمية لا تتم إلاّ من خلال التصنيع ، الذي يتطلب بالضرورة توفير التراكم الرأسمالي اللازم للاستثمار في الصناعات التحويلية، والبنية الأساسية المرتبطة بها . وطالما أن معظم السلع المصنعة يتم استيرادها من الخارج في الدول النامية ، فإن ذلك يقتضي كما أوضح



تشـــنرى (1958) وآخرون غيره ، أن يتحقق التصنيع في هذه الدول في المقام الأول ، من خلال إحلال للإنتاج المحلي من السلع المصنعة محل الواردات .

وبكـــلمات أخرى ، فقد تم صياغة سياسات التنمية ، ولاسيما السياسات التجارية استناداً إلى هذه المقدمات . فما دام التصنيع ضرورياً للتنمية ، ومادامت حرية التجارة تجبر الـــدول النامـــية عـــلى التخصص في إنتاج السلع الأولية ، فإن الضرورة تستلزم توجيه الاستثمارات إلى قطاع الصناعات التحويلية ، التي من شأن إنتاجها أن يحل محل الواردات.

وفي نفـــس الإطـــار ، وبما أن الصناعات الجديدة في الدول النامية غير قادرة على الدخـــول في منافسة مع نظيراتها الراسخة في الدول المتقدمة ، فلابد من حماية الصناعة ، لاسيما في مراحلها الأولى . ومن هنا أصبحت سياسة إحلال الواردات العلامة الأساسية في إســـتراتيجيات التصـــنيع والتنمية ، كما أصبحت الدليل الذي يتم الاسترشاد به عند تصميم السياسات التجارية في الدول النامية .

وفي الحقـــيقة تستند سياسة إحلال الواردات على كل من المقدمات التي تم التطرق إلـــيها سالفاً ، وعلى المبدأ القائل بحماية الصناعة الناشئة ، وهي الفكرة التي تم إقرارها من قـــبل الاقتصـــاديين ، كاستثناء منطقي لحرية التجارة منذ "هاميلتون" و"ليست" في القرن التاسع عشر[46].

وتســـتند حجج القائلين بالحماية على أن الصناعة الناشئة في بيئة متخلفة ، لا يمكنها منافســـة الصـــناعة الراسخة في بيئة متقدمة ، نظراً لأن الصناعة الأجنبية تتمتع بوفورات داخلـــية وخارجية كبيرة ، حيث تتعلق الوفورات الداخلية بالاستفادة الكاملة من طاقتها الإنتاجـــية بمـــرور الزمن وطوال فترة الإنتاج والإنشاء ، بينما تتعلق الوفورات الخارجية باســـتكمال مشـــروعات البنية الأساسية في الدول المتقدمة ، واكتمال نمو الأسواق فيما يتصل بالصناعات المكملة خاصةً ، وهو ما يسمح بالإنتاج بكفاءة نسبية عالية لا تستطيع الصـــناعة الناشئة في الدول النامية أن تجاريه ، حتى وإن توفرت على ميزة نسبية كامنةٍ في الإنتاج .



ويتطلـــب ذلـــك بالتالي توفير الحماية للصناعة الناشئة من المنافسة الأجنبية ، حتى تـــتمكن مـــن الاستفادة من الوفورات الداخلية والخارجية للمشروع الصناعي في المدى الطويل . إلا أن ما يجب لفت الانتباه إليه في هذا السياق ، هو أن حماية الصناعة الناشئة في مثل هذه الظروف يجب أن تتم من منطلق أن لها ميزات نسبية كامنة ، وأن من شأن هذه المـــيزات أن تتضـــح تدريجياً في المدى الطويل ، بعد أن تكتمل لها الوفورات الداخلية و الخارجية على غرار الدولة المتقدمة اقتصادياً[47].

ويعـــتقد المدافعون عن هذه السياسة بإمكانية أن تؤدي في المدى الطويل إلى تحقيق هدف مزدوج ، يتمخض في المرحلة الأخيرة عن المزيد من التنويع في قطاع التصنيع المحلي مـــن خلال النمو المتوازن ، مما ينجم عنه تنامي القدرة على تصدير السلع المصنعة المحمية مســـبقاً ، وذلـــك عندما تؤدي وفورات الحجم "Economies of Scale" ، إضافةً إلى التكالـــيف المنخفضة لعنصر العمل ، إلى جعل الأسعار المحلية أكثر قدرة على المنافسة مع الأسعار العالمية[48].

ولـــيس بعـــيداً عن هذا السياق ، فعندما لا يكون لدى الدولة ميزة نسبية قائمة أو محتملة ، فإنها تسعى إلى خلق ميزة نسبية . وفي الإطار نفسه يمكن أن تواجه الاقتصاديات النامـــية تـــبادلاً Trade/off بـــين التخصص وفقاً للمزايا النسبية القائمة في إنتاج السلع منخفضة التكنولوجيا ، وبين إدخال قطاعات تفتقر هذه الاقتصاديات في الوقت الحالي إلى مـــيزة نسبية فيها ، إلا أنها من الممكن أن تحرز هذه الميزة في المستقبل ، كنتيجة لاحتمال الـــنمو في الإنتاجية في مجال السلع مرتفعة التكنولوجيا . ولعل في إقامة صناعة الصلب في كوريا الجنوبية أبرز مثالٍ على ذلك ، وهو ما أشارت إليه بعض الدراسات من أن كوريا الجنوبـــية قـــد طـــورت ميزةً نسبيةً في إنتاج هذه السلعة ، وبحيث أصبحت تكلفة إنتاج الوحـــدة الواحـــدة من الصلب أقل منها في اليابان ، وحوالي ثلثي تكلفتها في الولايات المتحدة[49].

وفي نفس الإطار ، فإن الآلية الأساسية لإستراتيجية إحلال الواردات ، إنما تتمثل في إقامة جدار من التعريفات الجمركية الحمائية، أي ضرائب مرتفعة على الواردات، أو تطبيق نظام حصص الاستيراد ، وذلك لحماية الصناعات المقامة للإحلال محل الواردات، إلاّ أن

هذه الحماية سرعان ما يتم التخلي عنها بمجرد توفر القدرة لدى المنتجات المحلية للمنافسة في السوق العالمية .

وفي هذا السياق ، تبرز الحاجة إلى الحماية عن طريق فرض التعريفات الجمركية ضد السلع المستوردة ، في سبيل توفير الوقت الكافي للمنتجين المحليين للسلع الصناعية مرتفعة الأسعار ، للتعلم "Learn the Business" ، وبلوغ وفورات الحجم الضرورية عند الإنتاج ، لتخفيض تكاليف الوحدة المنتجة ومن ثم تخفيض الأسعار . فبمرور الوقت الكافي والحماية الفعّالة ، تنمو الصناعة الناشئة تباعاً ، وتدخل في منافسة مباشرة مع المنتجين من الدول المتقدمة ، ومن ثم تنتفي الحاجة إلى الحماية . وهكذا يصبح لدى المنتجين المحليين القدرة على الإنتاج إلى ما هو أبعد من متطلبات السوق المحلي ، وبدون جدار من التعرفة الجمركية ، وذلك في إطار تصدير سلعهم المصنعة منخفضة التكاليف إلى بقية دول العالم . وعليه تصبح إستراتيجية إحلال الواردات وبالنسبة للعديد من الدول النامية ، ومن الناحية النظرية ، مطلباً سابقاً لإستراتيجية تشجيع الصادرات[50].

وهكذا حظيت المقدمات التي تشكل الأساس النظري لإستراتيجية وسياسات إحلال الواردات بالقبول على نطاق واسع ، حيث انسحبت الاستثناءات المتعلقة بالدول النامية ، حتى على بنود الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (GATT) ، إذ يحمي البند الثامن عشر صراحةً الدول النامية من الالتزامات الواقعة على الدول الصناعية ، ويسمح لها بتبني سياسات تعرفة جمركية وقيود كمية . كذلك فقد خضعت هذه الدول لمعالجة خاصة ومختلفة تحت اعتبارات أخرى في اتفاقية (الجات) ، حيث وافقت هذه الاتفاقية باعتبارها الداعم الأساسي لنظام التجارة العالمية المفتوحة ، على استثناء فيما يتعلق بالدول النامية ، وهو ما يبين مدى العمق الذي تم في إطاره دعم وجهات النظر الخاصة بإحلال الواردات في عقدي الخمسينيات والستينيات .

وعلى هذا الأساس ، بدأت الإجراءات الحمائية تأخذ مكانها في مختلف الدول النامية، وتم استخدام نظام الحماية في بعض الدول وفي بعض الصناعات كأداة سياسة رئيسية لتوفير حوافز للاستثمار والإنتاج في الإحلال محل الواردات من قبل المنشآت الخاصة[51]. وفي ظروف أخرى تم إقامة مشروعات مملوكة للدولة ، وتم القيام بالاستثمارات مباشرة من قبل القطاع العام في الأنشطة الصناعية الجديدة ، حيث وفر

نظام التجارة حماية للمشروعات المملوكة للدولة . إلاّ أن أيّا من هذه السياسات لم تتوفر على وسائل يمكن من خلالها معرفة أين تكمن الوفورات الديناميكية الكبيرة ، كما لم تكن هنالك أية تدابير لتخفيض الحماية بعد فترة أولية ، فقد كان التصور السائد محصوراً في أن الحماية هي الأساس التلقائي لقيام أي صناعة جديدة تحل محل الواردات .

أما المظهر السلبي النهائي لهذه السياسات ، فيتمثل في إسهام المستويات المرتفعة وغير المقيدة للحماية في التأثير على معدلات التضخم وسعر الصرف في الدول النامية التي تبنت هذه السياسات . فمع بدء الدول النامية تنفيذ خطط تنموية طموحة ، ارتفعت معدلات التضـــخم إلى مستويات كبيرة تجاوزت تلك المستويات السائدة في الدول الصناعية ، فيما كـــان الطلب على النقد الأجنبي يرتفع بسرعة ، كاستجابة لمتطلبات التنمية ، مما أدى إلى ازدياد الدخول النقدية والتضخم المحلي . ومع ذلك فإن المشرفين على السياسة الاقتصادية في الـــدول النامية ، اختاروا الحفاظ على سعر الصرف الاسمي ثابتاً ، لاعتقادهم بأن ذلك مـــن شأنه جعل السلع الرأسمالية المستوردة أرخص نسبياً ، مما يسهم في زيادة الاستثمار ، ومن ثم النمو الاقتصادي .

وقد أدى ذلك إلى حدوث خلل بين عرض الصرف الأجنبي والطلب عليه في العديد من اقتصادات الدول النامية ، وبحيث أصبح التشاؤم التصديري ذاتي التحقيق ، مما دفع إلى فـــرض المـــزيد من القيود على التجارة الخارجية ، كانعكاس للنمو في العجز في الصرف الأجنبي بصفة خاصة . كذلك فإن الأزمات الدورية في موازين المدفوعات ازدادت نتيجة للـــتقدير المبالغ فيه للقيمة الحقيقية لسعر الصرف ، مما أدى إلى ازدياد المديونية الخارجية ، وفشل حصيلة الصادرات في تحقيق النمو المطلوب فيها .

1-5-2 الاتجاهات الحديثة في أدب النمو والتجارة:

لقـــد اتســـم البحث العلمي وأدبيات التجارة في الخمسينيات والستينيات ، في أن معظمـــه كان مبنيا على المقدمات التي تمت الإشارة إليها . ولقد ركزت بعض الأبحاث عـــلى وجود وفورات كامنة في بعض الصناعات في الدول النامية ، وعلى الحاجة إلى نمو



متوازن ، وذلك من منظور الافتراض السائد آنذاك ، في أن التوسع في أي صناعة بمفردها سوف لن يكون مجدياً ، بسبب الحجم المحدود للسوق .

كذلك فإن البحث العلمي قام من جانبه أيضاً بدعم توجهات السياسة ، من خلال نماذج النمو التي تم ابتكارها ، بالتركيز على التدفقات داخل الصناعة ، وعلى الروابط الأمامية والخلفية للمشروعات الصناعية المختلفة .

وقد وفّر ذلك أساساً منطقياً لحماية الصناعة الناشئة وإحلال الواردات ، حيث تم التأكيد من خلال النتائج المستخلصة ، على أن التشوهات الهيكلية في الاقتصادات النامية ، تبرز الحاجة إلى التدخل الحكومي في التجارة الخارجية في عديد من الحالات . وفي هذا الإطار وضع ايفرت هاجن (1958م) نموذجاً يفترض فيه أن الأجور في المواقع الحضرية تتجاوز الأجور السائدة في الأرياف ، ودلل من خلال نموذجه على أن التعرفة الجمركية يمكنها أن تحسن الرفاه الاقتصادي ، عن طريق حفز الموارد للاتجاه نحو الصناعات الحضرية باهظة التكاليف[52] .

كذلك استمر العمل في النماذج الهيكلية ، والتي استنتجت عديداً من الأسباب الكامنة وراء اختلاف الهياكل الاقتصادية للدول النامية ، ولماذا لا ينطبق عليها التحليل الاقتصادي التقليدي . أما تشنرى وميخائيل برونو (1962) ، وتشنرى وآلان ستراوت (1966م) ، وعدد إضافي من المؤلفين ، فقد طوّروا نموذج الفجوة المزدوجة ، مستخدمين الحقيقة المتعلقة بندرة الصرف الأجنبي في الدول النامية ، حيث تتحدد حصيلة الصادرات في هذا النموذج باعتبارها متغيراً خارجياً (Exogenous) وتنمو ببطء أشد من الطلب على الصرف الأجنبي[53].

ووفقاً لهذا النموذج يتحدد الاستثمار بقيدين رئيسيين ، هما المدخرات المتاحة ، والصرف الأجنبي المتاح . ومن ثم توجد فجوتان في الدول النامية ، فيما بين الادخار والاستثمار من ناحية ، وفيما بين عرض الصرف الأجنبي والطلب عليه من ناحية أخرى، حيث يكون النمو مقيداً إما بما هو متاح من مدخرات ، أو بما هو متاح من صرف أجنبي. وقد دلل النموذج على الإنتاجية المحتملة والمرتفعة للمساعدات الخارجية ، بما يمكّن من



استخدام الادخار المحلي الفائض في التكوين الرأسمالي . ومن هنا يعد هذا النموذج بمثابة انعكاس للآراء التي كانت سائدة في حينه ، والتي تعطي دوراً ضئيلاً لآلية الأسعار .

وكمثال على المجهودات التحليلية التي بذلت لتوضيح الظروف التي يمكن في إطارها فهم وإدراك أوضاع الدول النامية ، يمكن إبراز ما دلل عليه بهاجواتى (1958م) ، وكذلك هارى جونسون (1967م) ، فيما يتصل بالنمو البائس ، حيث يمكن للدولة النامية تحت هذه الظروف ، أن تزيد إنتاجها ، ولكن لتواجه بانخفاض في أسعار الصادرات ، مما يجعل الدولة في وضع أسوأ [54] .

ويمكن أن يشار أيضاً إلى تطور آخر في هذا المجال يتمثل في نظرية أسعار الظل (Shadow Pricing) ، والتي كانت فرعاً من نماذج التخطيط والبرمجة . وقد استخدمت هذه النظرية بشكل مبدئي للتدليل على كيفية أن الاعتماد على أسعار السوق، يمكن أن يفضي إلى تخصيص غير كفء للموارد .

وأخيراً في هذا السياق ، وفي تطور مهم ومتصل بذلك ، تم تطوير نظرية الحماية الفعالة من قبل جونسون (1965م) ، وكوردن (1966م) ، وبلاسا (1965م) ، وآخرون غيرهم ، حيث وفرت إطاراً تحليلياً لحماية الصناعات المشاركة في عملية التنمية ، والنشاطات ذات القيمة المضافة العالية ، وذلك على أساس مقارن[55] .

ومع نهاية الستينيات والسبعينيات ، بدأت الأمور تأخذ منحى معاكساً ، حيث برزت إلى المقدمة إسهامات كبيرة ، سعت إلى تقويض المقدمات المنطقية التي اعتمدت عليها استراتيجية إحلال الواردات في صلب بنائها. فعلى مستوى تحليلي ركزت بعض الأبحاث حول ما إذا كانت الحقائق الخاصة بنواقص السوق في الدول النامية هي التي أجازت في الواقع فرض القيود على التجارة ، (Bhagwati and Bhagwati, 1969) , في حين دلل آخرون على أن ((Johnson, 1965 , V.K. Ramasmawi, 1963) ، أدوات السياسة التجارية ، مثل التعرفة والحصص، والتي تم استخدامها لتحقيق أهداف معينة تحت مسمى الحماية ، لم تكن أفضل الأدوات التي يمكن استخدامها ولا حتى ثانيتها ترتيبا[56] .



كذلـــك فقد بدأت الأبحاث في إبراز الأوجه السلبية لسياسات الحماية ، بالنظر إلى الطـــرق والأســـاليب التي يتم اتباعها لتحقيق هذه السياسات ، مع التركيز على نقائص وعيوب نظام الحماية عندما تم تطبيقه في معظم الدول النامية[57] .

وفي هـــذا الإطار تمت الإشارة إلى نمو الأنشطة الريعية عن طريق ما يسمى بالتماس الـــريع (Rent-Seeking) ، حيث أدى نظام الحماية إلى استخدام الموارد للحصول على تراخـــيص اســـتيراد مرتفعة القيمة (Krueger, 1977) . وقد تمثلت النتيجة النهائية التي خرجـــت بها هذه الأبحاث في نمو مصالح مكتسبة ، نتيجة لتبني هذه السياسة كما يوضح (Bhagwati and T.N.Sirinivasaan, 1980) ، حيـــث ووجهـــت المحـــاولات التي اســـتهدفت إحداث إصلاحات في السياسات بمعارضة شديدة من قبل الذين أداروا تلك السياســـات ، إلى جانب المستفيدين منها . وقد نشأ عن ذلك نظريات مثل Theory of Overinvoicing and Underinvoicing (انظـــر : Bhagwati, 1974) ، ونظـــرية الـــتهرب (Smuggling) (انظر : Mark Pitt, 1981) و (Munir A.Shikh, 1974) ، والـــتي كـــان تركيزها أيضاً ، منصباً بشكل رئيسي على عيوب ونقائص نظام الحماية ، عندما تم تطبيقه في العديد من الدول النامية .

ومن جانبها كذلك ، بدأت الدراسات العملية في توثيق هذه المشكلات ، مدعومة بالتطور الذي حدث في أدوات القياس ، وذلك باستخدام مفاهيم تتعلق بالمعدلات الفعالة لـــلحماية وتكالـــيف المـــوارد المحلية . وفي هذا الإطار اكتشف الباحثون حول الاقتصاد الباكســـتاني ، وجود قيمة مضافة سالبة لدى الصناعات في بعض حالات الحماية، حيث اقـــترحوا في هـــذا الصدد أن من الأرخص والأجدى القيام بالدفع للعمال مع بقائهم في بيوتهم ، والقيام باستيراد المنتج النهائي[58] .

وقد طورت منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي (OECD) ، العديد من الدراسات في هذا الإطار عن الدول النامية ، حيث توفرت عن النتائج الصادرة عنها تقديرات تتعلق بـــالمعدلات الفعالـــة للحماية في عدد من الدول النامية . وقد أوضحت هذه الدراسات ارتفـــاع مستويات الحماية بالإضافة إلى انعدام التمييز ، حيث استنتجت من ذلك مدى فشل سياسة إحلال الواردات في تحقيق الأهداف المنوطة بها (انظر: Little et al, 1970).



إضـــافةً إلى ذلـــك ، فـــإن دراسات أخرى تركزت في أبحاث (Bhagwati, 1978) و (Krueger, 1978) ، قدمـــت بدورهـــا براهين عملية إضافية حول الهدر الاقتصادي ، وانعدام الرشد في أنظمة وسياسات التجارة الموجهة إلى الداخل[59] .

وفي نفـــس الوقت الذي كانت تتراكم فيه الأدلة حول ارتفاع التكاليف الناجمة عن سياســـة إحلال الواردات ، فإن تطورات مهمة أخرى بدأت في الظهور على صعيد النمو الاقتصـــادي في بعض الدول النامية ، حيث بدأت العديد من اقتصادات دول شرق آسيا في تحقيق معدلات نمو سريعةً ، باتباع سياسات تتناقض مع السياسات القائمة على إحلال الواردات . فقد وفر نجاح الصادرات في قيادة التنمية في دول مثل تايوان وكوريا الجنوبية وســـنغافورة وهونـــج كونـــج ، حافـــزاً لمـــزيد مـــن الجدل من قبل منظري النماذج النيوكلاسيكية، خاصةً في دوائر البنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي ، حول أن تحقيق الـــنمو الاقتصـــادي في الـــدول النامية ، قابل للإنجاز بطريقة أفضل وأسرع ، فيما لو تم الســـماح لقـــوى الســـوق والمشروع الخاص بالعمل بحرية ، مع تقليل تدخل الدولة في الاقتصاد .

وقد تأكد نجاح هذه الدول في الثمانينيات خاصةً ، عندما بدت الفروق في معدلات الـــنمو الاقتصـــادي وفي مستويات المعيشة ، واضحةً وجلّيةً بينها وبين الكثير من الدول النامـــية الأخرى . فبعد الصدمة النفطية الثانية في عام 1979م ، والكساد العالمي الواسع في الفترة 1980 – 1982م ، وما صاحب ذلك من أزمة في المديونية الدولية ، فإن دول شرق آسيا استأنفت نموها ، فيما كانت الدول ذات المديونية الثقيلة غير قادرة على خدمة ديونها، ومتضررة بشكل كبير مما يحدث من تطورات في الاقتصاد العالمي .

وقد أسهم البحث العلمي في تلك الآونة في محاولة لفهم وتحليل الأثر الناجم عن أزمة الديـــن على الدول النامية ، حيث تبيّن أن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي لم تتميز بفـــروقات كبيرة فيما بين المجموعتين من الدول ، إلاّ أن الاختلاف الكبير تمثل في نسب الديـــن إلى الصـــادرات ، حيـــث كانت دول شرق آسيا قادرة على سداد خدمة ديونها واستئناف نموها الاقتصادي ، بسبب المرونة الأكبر في اقتصاداتها ، في حين عجزت الدول النامـــية الأخـــرى عن تحقيق ذلك . وفي نفس الإطار أشارت الدراسات إلى أن معدلات



الـــنمو في الدول النامية المتجهة إلى الداخل في سياساتها التنموية ، لم تزدد حتى قبل أزمة الديّن ، بغض النظر عن الزيادات الجوهرية في معدلات الادخار لديها .

هـــذا وعـــلى الـــرغم من الجدل المتعلق بالعوامل التي أسهمت في نجاح دول شرق آســـيا[60]، فإن تجربة هذه الدول قد حفّزت العديد من الدراسات لمحاولة تعريف العناصر الديناميكية في التصدير ، والتي تختفي في حال توجه الإنتاج للسوق المحلي فقط .

إذ يكـــون اقتصاد الدولة النامية ، عن طريق التشديد على الإنتاج للتصدير ، قادراً على الحصول على ميزة السوق الواسعة ، الأمر الذي يمكنه من الاستخدام الأكفأ لكل من عنصـــر العمـــل وعنصـــر رأس المـــال في العملـــية الإنتاجية . ويبرر هذا بدوره تطبيق التكنولوجـــيا الحديثة ، ويسمح لوفورات الحجم الداخلية والخارجية بالظهور . وفي نفس الوقت يمكن الاستفادة في الصناعة من التحولات التكنولوجية ، والمنافع الخارجية ، الناجمة عـــن قطـــاع التصدير . كما أن التركيز على التصنيع للتصدير بوجود أسواق واسعة ، وكفاءة عالية ، ونمو سريع ، سوف يسرع أيضاً من عملية التكوين الرأسمالي ، سواء تلك التي تتولد محلياً، أو التي يتم جذبها من الخارج[61].

ويضـــيف البعض إلى ذلك مزايا غير سوقية ، بالنسبة للدخول في الإنتاج والصناعي مـــنه على وجه الخصوص من أجل التصدير ، من ضمنها أن التجارة الخارجية عبارة عن مركبة لنقل المعرفة التكنولوجية ، والمعرفة العامة ، والمهارات الإدارية ، فضلاً عن أنها توفر الآلية المناسبة لحركة رؤوس الأموال[62].

ووفقـــاً لهـــذا الـــرأي فإن الاقتصاد الذي يعتمد على التوسع السريع في الصناعات الموجهـــة للتصـــدير ، وفق ما يتمتع به من ميزات نسبية ، يمكنه الاستفادة من مكاسب الـــتجارة ومكاسب النمو في نفس الوقت ، دون اللجوء إلى التضحية بالتجارة في سبيل إحداث النمو الاقتصادي ، كما تؤكد على ذلك الأدبيات المتعلقة بالحماية وتقييد التجارة الخارجية .

وهكـــذا حدثـــت دورة كاملـــة ، إذ تم في الخمسينيات والستينيات رفض الأفكار النيوكلاسيكية بخصوص الانفتاح على التجارة الدولية ، من منظور أنها مكاسب ساكنة ،



في حـــين تم إغفال المكاسب الديناميكية للتجارة . أما في التسعينيات ، فقد أصبح هنالك اتفاق واسع على أن المنافع من وراء تحرير التجارة هي بمثابة منافع ديناميكية في طبيعتها .

والملاحظ بصفة عامة ، أن معظم النماذج الحديثة حول النمو والتجارة ، تنطلق من محاولـــة إيجـــاد أدلة وبراهين عملية ، على الأضرار المترتبة عن سياسة إحلال الواردات ، ومبدأ الصناعة الناشئة ، وبالتالي تبرير وتسويغ الأفكار والدعوات القائلة بأن الانفتاح على الخارج ، يفضي إلى مزيد من النمو الاقتصادي .

ويتم ذلك بشكل عملي ، من خلال التدليل على المكاسب الديناميكية ، التي يمكن أن تعود على الدولة ، التي تعمل على إزالة القيود المفروضة على التجارة الخارجية ، حيث اســـتفادت معظم الدراسات الحديثة بهذا الخصوص ، من التطور الذي حدث في أدوات التحلـــيل والقـــياس خلال العقود الثلاثة الأخيرة . ففي واقع الأمر ، أصبح الانفتاح على الخـــارج جـــزءاً مهماً في الكثير من النظريات الحديثة والدراسات العملية حول التجارة والـــنمو ، وذلك على الرغم من المشاكل العميقة ، المرتبطة بالاتفاق حول مقاييس محددة للانفتاح ، وبتحديد اتجاه السببية في التأثير ، بين الانفتاح والنمو ، مع أن العديد من هذه الدراسات تؤكد وبقوة ، على أن الانفتاح عنصر مهم في تفسير المسار الذي يسلكه النمو الاقتصادي .

وفي هـــذا الإطار ، بدأت منذ السبعينيات العديد من النماذج المتطورة في الظهور ، والتي تتميز بأنها تشتمل على ثلاثة عناصر إنتاجية هي الأرض والعمل ورأس المال ، (وليس عـــلى عنصرين إنتاجيين فقط ، كما في نظرية الميزات النسبية) ، يتم تخصيصها فيما بين القطاعـــات الإنتاجية المختلفة ، وبحيث يمكن لكل منها إنتاج العديد من مختلف السلع . وكما دللت هذه النماذج ، فإن الميزة النسبية تكمن فيما بين الزراعة والصناعة ، وليس في أيّ منهما فقط . ويعني ذلك أن الدول ذات الوفرة النسبية في العمالة غير الماهرة ، تتمتع بمـــيزة نسبية في الإنتاج الزراعي كثيف العمل ، وفي السلع الصناعية التي يتطلب إنتاجها كـــثافة في العمالة غير المدربة . وفي نفس الوقت تستحوذ الدول التي تتسم بنسب مرتفعة مـــن الأرض إلى العمل ، على ميزة نسبية في إنتاج السلع الزراعية ، التي يتطلب إنتاجها اســـتخدام معـــدلات مرتفعة من الأرض ، بالقياس إلى عنصر العمل ، فيما تكمن الميزة



النسبية لهذه الدول صناعياً ، في إنتاج السلع التي يحتاج إنتاجها إلى معدلات أعلى من رأس المال إلى العمالة غير المدربة .

وفي نفس السياق ، ومن منظور الدور الذي يلعبه التغير التكنولوجي في النمو الاقتصادي ، فإن التطورات الحديثة في نظريات التغير التكنولوجي ، وبشكل خاص نماذج (Romer, 1990) و(Aghion and Howitt, 1992) ، أسهمت في تطوير تحليلات جديدة حول العلاقة بين التجارة والنمو ، والتغير التكنولوجي ، في الاقتصادات المفتوحة على الخارج (Grossman and Helpman, 1991) ، و(Rivera-Batiz and Romer,1991) ، وذلك بهدف تحليل الكيفية التي تؤثر بها التجارة في كل من السلع الوسيطة والنهائية ، على النمو في المدى الطويل . فالتكنولوجيا تنتشر في هذا الإطار باعتبارها مدمجة في المدخلات الوسيطة . فإذا ما أدى الإنفاق على الأبحاث والتطوير (R&D) ، إلى خلق سلع وسيطة جديدة مختلفة ، أو أفضل مما هو متوفر مسبقاً ، وإذا ما تم تصدير هذه السلع إلى اقتصادات أخرى ، فإن الإنتاجية في الدولة المستوردة لهذه السلع، سوف تزداد ، من خلال مجهودات البحث العلمي والتطوير لدى شركائها التجاريين[63].

ويعد الإطار المقدم من قبل هذه النماذج ، ملائماً تماماً للدراسات العملية ، المتعلقة بالكيفية التي تحدد بها أنماط التجارة ، كلاً من التدفقات التكنولوجية التي من شأنها أن تحدث نمواً في الإنتاجية ، وماهية الأثر الناجم عن استيراد أنواع جديدة أو متطورة من المدخلات الوسيطة .

ووفقاً لهذه النماذج ، يؤدي توظيف مجموعة أوسع من المدخلات الوسيطة في عمليات الإنتاج إلى زيادة نمو الإنتاجية أولاً ، فيما يترتب عن المدى الذي تنجح فيه الدولة المستوردة في عدم دفع الثمن كاملاً ، عن هذه الزيادة في تنويع المدخلات الوسيطة، إلى مكاسب في صورة وفورات خارجية ، أو أثراً انتشاري الطابع . وثانياً قد يسهل استيراد المدخلات المتخصصة عمليات التعلم حول المنتج ، مما يخلق الحافز لمحاكاة أو ابتكار منتج منافس .

وفي نفس الإطار ، أشارت دراسة حديثة[64] ، شملت ثمانٍ من دول المجموعة الأوروبية في الفترة (1970 - 1991م) ، إلى أن أنماط واردات الدولة من السلع الوسيطة ، تؤثر في مستوى الإنتاجية فيها ، لأن الدولة التي تقوم باستيراد مثل هذه السلع



من الدول الرائدة في مجال التكنولوجيا ، تتمكن من الحصول على مزيد من التكنولوجيا ، مقارنةً مع الدولة التي تستوردها من الدول التابعة في هذا المجال .

وقد توصلت الدراسة بهذا الصدد ، إلى ثلاثة استنتاجات أولها ، أن الدول الثمان التي تشتمل عليها العينة ، تستفيد من البحث والتطوير المحليين ، بشكل أكبر من البحث والتطوير لدى الدول الأجنبية . وثانيها ، وتحت اشتراط الانتشار التكنولوجي من البحث والتطوير المحليين ، فإن هيكل الواردات في أيّ دولة ، يكون مهماً فقط ، إذا كان متحيزاً بالكامل ، أو بعيداً تماماً عن الدول الرائدة في مجال التكنولوجيا . أما ثالث هذه الاستنتاجات ، فيتمثل في أن الفروقات في التدفقات الداخلية للتكنولوجيا ، والمرتبطة بأنماط الواردات ، تفسِّر نحو 20 % من التغيرات الكلية في نمو الإنتاجية .

ولكن ما الذي تعنيه هذه الاستنتاجات بالنسبة للدول النامية ؟ . إن غالبية الدول النامية تنفق جزءاً يسيراً من إنفاقها الكلي على التكنولوجيا ، في صورة إنفاق على البحث العلمي والتطوير ، وهو الأمر الذي يرجح احتمال أن يكون إسهام المصادر الأجنبية في مجال التكنولوجيا في الدول النامية ، أكبر من إسهام المصادر المحلية في العديد منها (Keller,2000) .

ويدلل ذلك على أن الواردات من المدخلات الوسيطة ، تسهم في انتشار التكنولوجيا عالمياً ، ومن ثم تعتبر آلية يتم بواسطتها نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية . فإذا ما بقيت الأشياء الأخرى على حالها – كما تستنتج الدراسة – فإن حصة أعلى للتجارة ، من شأنها أن تشجع على قيام هذه العملية .

وليس هذا فحسب ، بل إن الإنتاجية ، قد تسجل مستويات أكثر انخفاضاً ، إذا قامت الدولة ، بإحداث تخفيضات كبيرة في حصص الواردات من الدول المتقدمة ، كما أن الأثر على الإنتاجية ، والناجم عن التغير في هيكل الواردات ، سوف يزداد على الأرجح ، عندما تنتقل أنماط التجارة الخارجية للدولة النامية ، فيما بين القادة والتابعين في مجال التكنولوجيا .



6-1 الخلاصة :

رغـــم الاختلافات العميقة ، في المواقف الاجتماعية ، والمنطلقات الفكرية ، لكافة الكـــتّاب الاقتصـــاديين الذين تناولوا بالدراسة والتحليل ، علاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصـــادي ، إلاّ أن هنالك شبه إجماع ، لاسيما في الوقت الراهن ، على أهمية الانفتاح على التجارة الخارجية والاقتصاد الدولي ، لتحقيق النمو الاقتصادي، وضمان استمراريته .

ومـــع ذلك فقد تباينت الرؤى والأفكار ، حول طبيعة ومدى الدور الذي يمكن أن تلعبه التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي ، مما أفرز تعدداً في اتجاهات البحث العلمي ، وتفاوتاً في السياسات المقترحة ، بل وتقلباً فيها من النقيض إلى النقيض ، عبر نصف قرن من الزمان .

لقـــد تنامت الدعوات في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، لاتباع سياسات من شأنها تقيـــيد التجارة الخارجية ، وتحديداً في جانب الواردات ، عبر ما يعرف بسياسات إحلال الواردات ، واستناداً إلى مبدأ الصناعة الناشئة ، إذ ترتب عن اسهامات البحث العلمي في حينه ، والمقدمات التي استند إليها ، خاصةً ما يتعلق منها بانهيار شروط التبادل الدولي في غـــير صـــالح المنتجات التي تصدرها الدول النامية ، والتي يغلب عليها الطابع الأولي ، أن ازدهرت الدعوة إلى حماية الصناعة الوطنية ، إلى أن تتوفر لها الميزة التنافسية والقدرة ، التي تمكنها من ارتياد السوق العالمية ، عندما تتوفر لها الوفورات الداخلية والخارجية ، اللازمة لتحقق ذلك .

إلاّ أن مـــا ترتـــب عن تطبيق سياسة إحلال الواردات ، من آثار سلبية على النمو الاقتصـــادي في معظـــم الدول النامية ، فضلاً عن النمو الاقتصادي السريع الذي حققته الـــدول الـــتي اتبعـــت سياسات أكثر انفتاحاً على الاقتصاد العالمي ، عبر سياسة تشجيع الصادرات ، أوعزت بضرورة إعادة النظر ، سواء في طبيعة ومدى دور التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي ، وتحقيق التغيير الهيكلي المطلوب في اقتصادات الدول النامية ، أو في السياسات التي يتم اقتراحها لتحقيق ذلك .

وفي هـــذا الإطار نشطت الدعوة إلى تحرير التجارة كشرط ضروري لتحقيق النمو الاقتصـــادي ، حيـــث ارتبطت الدعوة إلى ذلك ، بالحث على تقليص دور الحكومة في



الاقتصاد ، وإعطاء دور أكبر للمشروع الخاص والمبادرة الفردية ، في إطار اقتصاد السوق، عـــلى أن تتخصص الدولة على المستوى العالمي في إنتاج السلع التي تتوفر على ميزة نسبية في إنــتاجها ، وأن تـــترك لآلـــية الأسعار تحقيق ذلك ، عبر تحويل الموارد من الأنشطة الاقتصـــادية ذات الإنتاجـــية المنخفضـــة ، إلى الأنشطة التي تتمتع بمعدلات مرتفعة من الإنتاجية.

وهكذا يمكن القول أن دورة كاملة قد حدثت في الخمسين سنة الأخيرة ، في النظر إلى دور التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي . إلا أن ما هو أهم في هذا السياق يتلخص في ثلاثة نقاط رئيسية ، أولها طبيعة قطاع التصدير الذي تعتمد عليه الدولة النامية كمحرك للنمو الاقتصادي ، وثانيها علاقة التكامل الرأسية والأفقية بين هذا القطاع وبقية قطاعات الاقتصـــاد القومـــي ، وثالثها مدى قدرة الدولة النامية على الاستفادة من آثار الانتشار التكـــنولوجي على معدلات الإنتاجية فيها ، عبر وارداتها من السلع الرأسمالية والمدخلات الوسيطة .



الهوامش :

(1) Todaro, Michael, P., Economic Development in the Third World, 4th Edition, Longman , New York & London (1989) , P 367.

(2) Kindleberger, Charles, P., International Economics, Richard D. Irwin, Inc, (1973), p 86.

(3) Elkan, Walter , An Introduction to Development Economics, Penguin Books.
ايلكان ، والتر ، مقدمة في التنمية الاقتصادية ، ت: محمد عزيز ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي (1983) ، ص 65 .

(4) Kindleberger. Charles, P., Op. Cit., P 72.

(5) ايلكان ، والتر ، مصدر سبق ذكره ، ص 66 .

(6) Kindleberger, Charles, P., Op. Cit., PP 72-73.

(7) ايلكان ، والتر ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 64 - 65 .

(8) نفس المصدر ، ص 65 .

(9) Cherunilam, Francis, International Economics, Tata McGraw – Hill, Delhi .
جيرونيلام ، فرانسس ، الاقتصاد الدولي ، ت: محمد عزيز ، محمود الباجوري ، طبعة أولى ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي (1991م) ، ص ص 119 - 120 .

(10) نفس المصدر ، ص 121 .

(11) نفس المصدر ، ص 119 .

(12) Kindleberger, Charles, P., Op. Cit., P 70.

(13) Walter, Ingo, International Economics, 2nd Edition, The Ronald Press Company, New York (1975), P 508.

(14) Ibid., PP 527-528.

(15) Ethier, Wilfred. J. , Modern International Economics, 2nd Edition , W. W. Norton & Company , Inc., New York, London, 1988 , P. 5 .

(16) Ibid., P 15.

(17) Todaro, Michael, P., Op. Cit., P. 378.

(18) -Hagen, Everett, E., The Economics of Development, Revised Edition, Richard D. Irwin, Inc., Illinois, U.S.A. (1975), P 460.
- Kindleberger, Charles, P., Op. Cit., P 79.

(19) Hagen, Everett, E., Op. Cit., P 460.

(20) Todaro, Michael, P., Op. Cit., P 378.

(21) وبالإضافة إلى ما تراه النظرية التقليدية للتجارة ، من إمكانية أن تصبح التجارة الدولية تحت افتراضات معينة بديلاً كاملاً للانتقال التام لعناصر الإنتاج بين الاستخدامات المختلفة، فإنها ترى أن التجارة الدولية الحرة تتجاوز هذا الدور لتصبح أداة فعالة في إحلال المساواة التي لا تقتصر على أسعار السلع فحسب



، وإنمـا تتسـاول أيضاً أسعار عناصر الإنتاج . وهي القضية التي أوردها بول ساموبلسون "Paul Samuelson" في مقولته حول التعادل في أسعار عناصـر الإنتاج "Factor - Price Equalization Theorem" ، حيث بيّن أنه في ظل افتراضات معينة ، تميل الأجور والأرباح في الدول التي تشـترك في التجارة الدولية إلى التحرك باتجاه المساواة . كذلك فقد كانت هنالك دراسات قليلة نسبياً حول ما تتضمنه النظرية من تساوٍ لأسعار عناصر الإنتاج منها دراسة (Alfred Tovias, 1982) ودراسة (Hans Gremmen , 1985) حول المجموعة الاقتصادية الأوربية ، وكذلك دراسة (Manouchehr Moukhtari, 1989) ، والـتي أخذت عينة أكبر وحصيلة على نتائج أكثر إيجابية . إلا أن النتائج التي توصلت إليها كل هذه الدراسات تشير إلى أن وجود برهان أو دليل على تساوي أسعار عناصر الإنتاج لا يزال أمراً بعيداً عن الحسم . انظر بالخصوص :

- ايلكان ، والتر ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 66 – 67 .

- Noussair Charles N, et al, An Experimental Investigation of the Patterns of International Trade , American Economic Review, Vol. 85, No.3, Jul. 1995 , P 464.

(22) يعـني تماثل التكنولوجيا بين البلدان المختلفة ، تماثل دالة الإنتاج لكل سلعة من السلع المختلفة فيها ، مما يعني أن منحنيات إمكانيات الإنتاج سوف تعكس فقـط الندرة أو الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج لكل بلد من البلدان ، فيما يعني تماثل الأذواق تماثل خريطة السواء لجميع البلدان المتاجرة . انظر بالخصوص :

- أحمد ، عبد الرحمن يسري ، الاقتصاديات الدولية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2001 ، ص 111 .

(23) إن افتراض النظرية سيادة المنافسة الكاملة في الأسواق مؤشر على التساوي التام بين تكلفة المنتج وسعره ، حيث يواجه المنتج منحنى طلب لا نهائي المرونة ، لا يسـتطيع معه أن يؤثر في سعر السوق على الإطلاق ، الأمر الذي يضطره بهدف تعظيم ربحه أن يسعى إلى المساواة بين التكلفة الحدية والسعر . إلاّ أن المشـاهدات التاريخية أكدت على الاختفاء التدريجي لظروف المنافسة الكاملة ، لاسيما بعد الحرب العالمية الأولى ، حيث أصبحت الأسواق أقرب إلى المنافسـة الاحتكارية أو احتكار القلة ، بحيث لا يمكن أخذ الأسعار النسبية كمؤشر للدلالة على التكاليف النسبية ، بل وقد تختلف اختلافاً كبيراً عنها . ومادامـت الأسـعار النسـبية لا تعكس التكاليف النسبية ، فإن قيام التخصص على أساس الأسعار النسبية السائدة في الأسواق ، لن يؤدي إلى تحول الموارد نحو الاستخدامات المثلى لها . انظر بالخصوص :

- نفس المصدر السابق ، ص 107 ، ص 161 .

(24) Walter , Ingo, Op. Cit., P 509.

(25) ايلكان ، والتر ، مصدر سبق ذكره ، ص 66 .

(26) يعـرف مفهـوم شـروط التبادل الدولي ، باعتباره علاقة بين الرقم القياسي لأسعار الصادرات ، والرقم القياسي لأسعار الواردات . أي أنه عبارة عن أسـعار الصـادرات مقسومة على أسعار الواردات كما يلي : $\frac{Px}{Pm}$. أو من منظور أنه عبارة عن كمية الواردات مقسومة على كمية الصادرات كالتالي : $\frac{Qm}{Qx}$.

ومن ثم فإن السعر النسبي للصادرات هو عبارة عن كمية الواردات التي يمكن للدولة الحصول عليها من وحدة الصادرات . أنظر بالخصوص :

- Kindleberger, Charles, P., Op. Cit., P 74.

(27) Todaro, Michael, P., Op. Cit., P 375.

(28) Gray, H. Peter, International Trade, Investments and Payments, Houghton, Mifflin Company, Boston, 1979, P. 298.

(29) أنظر بالخصوص :

- Walter , Ingo, Op. Cit., PP 510-511.

- جيرونيلام ، فرانسس ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 121 – 123 .

(30) ايلكان ، والتر ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 70-72 .

(31) يرجع "إيفيرت هاجن" ذلك لأسباب التالية :

1 – أنها تنتهي في الكساد الكبير حيث كانت أسعار المواد الأولية في أكبر انخفاض دائري لها .



2- زد على ذلك أن أسعار السلع المصنعة في الدول النامية قد ازدادت خلال هذه الفترة بأقل من زيادتها في بريطانيا ، كما أن أسعار المنتجات الأولية في البلدان النامية ، قد ازدادت بأكثر من ذلك بسبب الانخفاض في تكاليف النقل في كلا الاتجاهين .

وهكذا فإنه من الممكن تماماً أن شروط التبادل بين المنتجات الأولية والمنتجات المصنعة قد تغيرت في صالح المنتجات المصنعة في بريطانيا ، ولكن في صالح المنتجات الأولية في الدول التي تنتجها .

3- أثر التغير في الجودة ، "Quality Change" إذ أن جودة أو نوعية المواد الأولية تميل إلى البقاء ثابتة نسبياً مع بعض الاستثناءات النادرة ، وذلك بالقياس إلى التحسين في نوعية وجودة السلع المصنعة ، مما يترك أثره على شروط التبادل الدولي .

أنظر بالخصوص :

- Hagen , Everett, E., Op. Cit., PP 465-466.
- Walter , Ingo, Op. Cit., PP 511-513.

(32) Ibid., P 466.

(33) Grilli, Enzo R and Yong, Maw cheng, Primary Commodity Prices. Manufactured Goods Prices, and the Terms of Trade of Developing Countries: What the Long Run Shows ?, The World Bank Economic Review , Vol. 2 , No. 1, Jan. 1988, PP 1-47.

(34) Bond, Marian E. An Economic Study of Primary Commodity Exports form Developing Country Regions to the World – IMF Staff Papers – Vol. 34, No. 3 , Sept (1987) , PP 195-196.

(35) United Nations, Statistical Yearbook, 1987.

(36) Ibid..

(37) Todaro, Michael. P., Op. Cit., P 370.

(38) Bond, Marian, Op. Cit, pp 197-200

(39) السيف ، ماجد ، تقييم دور الدولار في المعاملات البترولية والبدائل المتاحة للدول المصدرة ، بحوث اقتصادية عربية ، العدد الثامن ، صيف 1997 ، القاهرة ، ص ص 24-25 .

(40) Bond, Marian E., Op. Cit., PP 191-227).

(41) Morisset, Jacques, "Unfair Trade ? The Increasing Gap Between World and Domestic Prices In Commodity Markets During The Past 25 Years", The World Bank Economic Review, Vol. 12, No.3, Sept. 1998, PP 503-521.

(42) Kindleberger, Charles, P., Op. Cit., P 86.

(43) Edwards, Sebastian, "Openess, Trade, Liberalization , and Growth in Developing Countries", The Journal of Economic Literature, Vol. XXXI, No.3, September (1993), PP 1358-1359.

(44) جيرونيلام ، فرانسس ، مصدر سبق ذكره ، ص 125 .

(45) Todaro, Michael, P., Op. Cit., PP 367-368 .

(46) Södersten, Bo, International Economics, The MacMillan Press LTD, London 1979, PP 375-376.

(47) أحمد ، عبد الرحمن يسري ، الاقتصاديات الدولية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2001 ، ص ص 164-169 .
Södersten, Bo, Op. Cit., P 376.

(48) Todaro, Michael, P., Op. Cit., P 428.

(49) Redding, Stephen, "Dynamic Comparative Advantage and The Welfare Effects of Trade", Oxford Economic Papers, Oxford University Press, Vol. 51, No.1, Jan., 1999, P 15.



(50) Todaro. Michael, P., Op. Cit., P 436.

(51) على سبيل المثال نص قانون الطائر (Law of Similars) في البرازيل ، على أن المنشآت المستوردة للسلع المماثلة لما هو متوفر من الإنتاج المحلي ، سوف تفقد الامتيازات الحكومية ، والتي لا تقتصر الحصول على التسهيلات الائتمانية والإعفاءات الضريبية فحسب ، ولكنها تشمل أيضاً أحقية الدخول في المناقصات على العقود التي تمنحها الحكومة ، فضلاً عن تنويعة أخرى من الحقوق القيمة . انظر :

- Krueger, Anne O, Trade Policy and Economic Development: How We Learn, The American Economic Review, Vol. 87, No.1, March (1997), P 5.

(52) - Krueger, Anne O, Op. Cit., P 7.

(53) Loc. Cit.

(54) Ibid, p8

(55) Loc. Cit.

(56) Loc. Cit.

(57) Ibid, pp 8-9.

(58) Ibid, P9.

(59) Loc.Cit.

(60) رغم الدور المهم الذي لعبته التجارة الخارجية في نمو دول جنوب شرق آسيا ، إلا أن البعض يؤكد على أن التقدم الذي حصل في هذه الدول ، كان في جانب كبير منه ، ناجماً عن الدور النشط للحكومة في تشجيع الصادرات ، وذلك في بيئة اقتصادية لم يتم فيها تحرير الواردات بالكامل ، بالإضافة إلى سعي الحكومات في هذه الدول باستمرار لتحقيق التوازن على المستوى الاقتصادي الكلي ، والتوازن المالي على وجه التحديد . انظر بالخصوص :

- Edwards, Sebastian, Op. Cit., PP 1359 – 1360.
- Todaro, Michael P, Op. Cit., P 434.

(61) Walter, Ingo, Op. Cit., P 521.

(62) Ibid., P 471.

(63) Edwards, Sebastian, Op. Cit, pp 1388-1389

(64) Keller, Wolfgang, Do Trade Patterns and Technology Flows Affect Productivity Growth ? , The World Bank Economic Review, Vol.14, No.1, Jan (2000), PP 17-47.



الفصل الثاني

هيكل التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبـــي

(1998 – 1973)

أولاً : مقدمة .

ثانياً : مؤشرات الانفتاح في الاقتصاد الليبـــي :

1- إجمالي التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي .

2- نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي .

ثالثاً : الصادرات .

1- حجم الصادرات .

2- هيكل الصادرات ومعدل نموها .

رابعاً : تصنيع النفط وتصدير المنتجات النفطية المصنعة .

خامساً: الواردات :

1- تطور هيكل الواردات ومعدل نموها .

2- ملاحظات إضافية حول الواردات .

سادساً: الآثار على ميزان المدفوعات .

سابعاً : السياسات التجارية :

1- سياسة إحلال الواردات .

2- سياسة القيود الكمية المباشرة على الواردات .

ثامناً : ملخص .



2–1 مقدمـــة :

يتسم الاقتصاد الليبـــي بارتفاع درجة انفتاحه على الخارج ، وذلـــك بـــالنظر إلى الحجم الصغير نسبيا لهذا الاقتصاد من ناحية ، أو بالنظر إلى الخصائص التي ينطوي عليـــها هيكل التجارة الخارجية في جانبي الصادرات والواردات من ناحية ثانية .

وفيما يتصف هيكل الصادرات بالطبيعة السلعية لمكوناته ، فإنه يتسم أيضا بارتفـــاع درجة التركيز ، وذلك بالاعتماد في بنيانه الهيكلي على حصيلة صادرات سلعة رئيســـية واحدة ، هي النفط الخام ، بكل ما تمثله من أهمية نسبية مرتفعة للنمو الاقتصادي في الدول الرئيسية المستوردة للنفط ، وبكل ما تنطوي عليه من خصائص السلع الأولية في انخفـــاض مرونات العرض والطلب عليها ، الدخلية منها والسعرية على الأقل في المدى القصـــير ، إضافة إلى حساسيتها تجاه الدورات التجارية .

ويعني هذا الأمر أن استمرار هيكل الصادرات بنفس الوتيرة التي كان عليـــها عنـــد بداية فترة الدراسة ، سوف يقلل من فرص النمو الاقتصادي في الاقتصـــاد الليبـــي ، اعتمادا على تمويل الواردات المطلوبة للتنمية ولإحداث النمو من مصدر وحيـــد للنقـــد الأجنبي ، يخضع لعوامل اقتصادية وسياسية خارجة عن نطاق الاقتصاد المحلي والسياســـات الاقتصادية المحلية .

كذلك فإن اتجاه هيكل الصادرات نحو التنوع ، مع ازدياد درجة التصنيع في الســـلع المصدرة إلى الخارج ، يؤدي إلى تعزيز فرص النمو الاقتصادي في الاقتصـــاد الليبـــي ، ويسهم في تخفيف الاعتماد على صادرات النفط الخام في تمويل الاســـتثمارات التنمويـــة المطلوبة ، ويؤدي في نفس الوقت إلى الاستفادة من المكاسب التي تنجم عن الدخـــول في التجارة الدولية ، وانعكاساتها الإيجابية القائمة والمحتملة من ثم على النمو الاقتصادي .



أما بخصوص هيكل الواردات ، الذي يتسم بالتنوع السلعي والتركيز الجغرافي في الاقتصاد الليبي ، فإن ازدياد القدرة الاستيرادية للاقتصاد منذ عام 1973م ، متزامنة مع بدء عمليات التنمية الاقتصادية ، كان من شأنها أن تحدث تغييرا هيكليا في بنية الواردات ، إذ تزداد الواردات السلعية والخدمية على حد سواء ، الأمر الذي يترك أثره النهائي في شكل زيادة في نسبة بعض الواردات السلعية ، وانخفاض في نسبة البعض الآخر منها ، رغم الزيادة التي يمكن أن تحدث في القيم المطلقة لكل منها .

وفي الواقع يدلل التغير في هيكل التجارة الخارجية بصفة عامة ، على مدى نجاح الإستراتيجيات التنموية المتبعة ، والسياسات التجارية المحلية ، بتضافر مع العوامل الخارجية المواتية ، في إحداث تغيير هيكلي في الاقتصاد ، سواء كانت هذه الإستراتيجيات من منظور التطلع إلى الداخل عبر سياسة إحلال الواردات ، أو من خلال التطلع إلى الخارج عبر سياسة تشجيع الصادرات ، وما يمكن أن يترتب عن ذلك من آثار على بنية الاقتصاد المحلي ومعدلات نموه ، أو على ميزان المدفوعات في المحصلة الأخيرة باعتبار أن أوضاعه تمثل انعكاسا للهيكل الاقتصادي المحلي وللسياسات المحلية المتبعة .

ومن هذا المنطلق ، سوف يتناول هذا الفصل تحليلا لمؤشرات الانفتاح الاقتصادي ، واستعراضا للتطورات في هيكل الصادرات وهيكل الواردات في الاقتصاد الليبي ، والآثار الناجمة على أوضاع ميزان المدفوعات والاحتياطيات الخارجية ، فضلا عن السياسات التجارية المتبعة خلال الفترة (1973-1998) ، وفي مقدمتها سياسة القيود الكمية المباشرة على الواردات والآثار التي ترتبت عليها ، على أن يتم ربط ذلك كله بالتطورات التي حدثت في الكميات المطلوبة من سلعة النفط وفي أسعارها . ولن يتم التطرق للآثار على سعر الصرف الرسمي ، بسبب اتباع الدولة خلال الفترة التي تشملها الدراسة لسياسة سعر الصرف الثابت ، وسياسة الرقابة الشديدة على الصرف الأجنبي .



2-2 مؤشرات الانفتاح في الاقتصاد الليبـــي :

يعد الاقتصاد الليبـــي على درجة عالية من الانفتاح الاقتصـــادي ، علـــى العـــالم الخارجي ، بالمقارنة مع بقية الاقتصاديات النامية ، أو اقتصاديات دول السوق الصناعيـــة على حد سواء .

إذ بينما يمثل فائض حصيلة الصادرات ، مصدرا مهما من مصادر تمويـــل التنميـــة الاقتصادية ، وتمويل الموازنة العامة ، فإن جانب الواردات ينطوي على قدر كبير من السلع والمعدات الرأسمالية ، التي يفتقر إليها الاقتصاد الليبـــي لمواصلة نموه ، كما ينطوي علـــى قدر كبير من السلع الاستهلاكية لتغطية العجز في العرض المحلي من هذه السلع ، خاصـــة مع توسع السوق الداخلية ، نتيجة عوامل ترتبط بالنمو السكاني ، وبنمو الإيرادات النفطية والإنفاق العام . فقد أسفرت الزيادات الهائلة في الإيرادات النفطية ، إلى التوسع في الإنفاق على التنمية ، حيث برز عنصر الاستيراد في الكثير من أوجه الإنفاق العام ، خصوصا مـــع تزايد الدخول الشخصية ، ومن ثم تزايد القوة الشرائية ، مما أدى إلى زيادة الطلب علـــى السلع الاستهلاكية والاستثمارية من الخارج .

ولاشك أنه من المفيد في هذا المقام ، دراسة مدى انفتاح الاقتصاد الليبـــي علـــى الخارج ، في إطار تحليل علاقة التجارة الخارجية بالتنمية الاقتصادية ، ذلك أن الدراســـات المتعلقة بهذا الشأن ، ترى أن التحرك باتجاه مزيد من الانفتاح ، يؤدي إلى زيادة معـــدل النمو في المدى القصير ، بسبب المكاسب الناجمة عن إعادة تخصيص الموارد في الاقتصـــاد ، والتي لابد أن تتضمن علاقة موجبة بين التغيرات في الانفتاح الاقتصادي ، وبين النمـــو في الناتج المحلي الإجمالي ، فضلا عن أن الأدب الاقتصادي الحديث أسهب في تعريف عـــدد من القنوات التي يمكن للانفتاح الاقتصادي من خلالها التأثـــير علـــى النمـــو في المـــدى الطويل[1].



وفي الواقع فإن الدول النامية عن طريق فتح اقتصاداتها ومجتمعاتها على التجارة الخارجية والتبادل الدولي ، لا تستدعي التحويلات الدولية في السلع والخدمات والموارد المالية فحسب ، ولكنها تستدعي أيضا المؤثرات التنموية ، والمؤثرات المعوقة للتنمية ، على غرار تكنولوجيات الإنتاج ، وأنماط الاستهلاك ، والترتيبات التنظيمية والمؤسسية ، والمؤثرات التربوية والتعليمية ، ومنظومة القيم العامة والأفكار ، وأنماط الحياة في الدول المتقدمة . وقد يكون أثر هذه التحويلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على خصائص عملية التنمية مفيدا أو ضارا ، إلا أنه يعتمد في الكثير من ذلك على الهيكل السياسي والاجتماعي والمؤسسي للدولة ، وعلى أولوياتها التنموية(2).

وللوقوف على مدى انفتاح الاقتصاد الليبي ، فمن الممكن استخدام مؤشر نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي ، ومؤشر نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي ، حيث يعكس المؤشر الأول الوزن النسبي للتجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي المحلي ، في علاقته مع العالم الخارجي ، في حين يعكس الثاني فائض الطلب المحلي من السلع الاستهلاكية والاستثمارية ، والتي يتم تغطيتها عن طريق الاستيراد من الخارج .

2-2-1 إجمالي التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي :

من الجدير بالذكر في هذا السياق ، التأكيد على أن درجة انفتاح الاقتصاد الليبي على الخارج ، إنما تتركز في المقام الأول في جانب التجارة الخارجية ، أكثر منها في جانب تدفق رؤوس الأموال(3).

فبالنظر إلى الجدول (2-1) ، يتبين أن نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي ، قد تراوحت بين 122% و 74% ، بينما كان متوسط هذه النسبة خلال فترة الدراسة ما يعادل 95.4% .

وبالنظر إلى مجمل فترة الدراسة ، يلاحظ تباين هذا المؤشر من سنة إلى أخرى . فيما يمكن تقسيم الفترة إلى ثلاث فترات فرعية ، حيث تتميز الفترة الأولى بارتفاع القيم التي



سجلها هذا المؤشر ، فيما تتميز الفترة الثانية بانخفاض نسبي في قيمه ، مع نزعة نحو الانخفاض ، في حين تتميز الفترة الثالثة بعودة هذا المؤشر للارتفاع ثانية ، وتسجيل قيم قياسية في بعض السنوات ، حتى عند مقارنته مع الفترة الأولى . وفي الواقع يعكس ذلك المعطيات الخاصة التي تتسم بها كل فترة من هذه الفترات الثلاث ، والتي تتعلق بالتطورات التي حدثت في السوق النفطية ، وفي السياسات التجارية المحلية ، تبعا للتطورات التي حدثت في الكميات المصدرة من النفط الخام وفي أسعاره ، وتبعا للتشدد في تطبيق السياسات الحمائية والقيود الكمية على الواردات .

ففي الفترة الأولى (1973 – 1981م) ، والتي تميزت بارتفاع قيمة هذا المؤشر وتقلبه مقارنة مع الفترة التي تليها على وجه الخصوص ، كما اتسمت بعدم وجود سياسات انكماشية ، وانطوت على زيادة في حصيلة الصادرات النفطية ، يلاحظ ارتفاع نسبة مجموع التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي بالقياس إلى فترة الثمانينيات ، فيما يلاحظ أيضا انخفاض مؤشر نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي تباعا خلال هذه الفترة . ويدلل ذلك على تنامي عوائد الصادرات النفطية ، إثر ارتفاع أسعار النفط إلى معدلات قياسية ، عقب الصدمة النفطية الأولى في عام 1973م ، والصدمة النفطية الثانية في عام 1979م ، بما يفوق القدرة الاستيعابية للاقتصاد الليبي الصغير الحجم نسبيا ، مما أدى إلى تحقيق فوائض كبيرة في ميزان المدفوعات ، أدت بدورها إلى ازدياد كبير في الاحتياطيات الخارجية.

أما الفترة الثانية ، وهي فترة الثمانينيات ، فقد اتسمت بتراجع في حصيلة الصادرات النفطية ، نتيجة انخفاض الطلب العالمي على النفط الخام ، ومن ثم انخفاض حاد في أسعاره، بسبب السياسات المتعلقة برفع كفاءة استخدام الطاقة في الدول الصناعية ، وبسبب الركود الاقتصادي الذي أصاب هذه الدول . كذلك اتسمت هذه الفترة على الصعيد المحلي ، باتباع الدولة لسياسات تجارية استهدفت تخفيض بعض بنود الواردات السلعية والخدمية ، نتيجة لتراجع أسعار النفط ، مما هدد بآثار سلبية على الوضع العام لميزان المدفوعات .

جدول (2 - 1)

مؤشرات انفتاح الاقتصاد الليبي

(1973-1998م)

1980 = 100

السنة	الصادرات "مليون دولار"	الواردات "مليون دولار"	ميزان الحساب الجاري "مليون دولار"	مجموع التجارة "مليون دولار"	الناتج المحلي الإجمالي "مليون دولار"	الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي %	مجموع التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي %
1973	8596.0	6311.4	2284.7	14907.4	13291.5	48	112
1974	14620.4	9106.2	5514.1	23726.6	21805.2	42	109
1975	10907.0	9383.5	1523.5	20290.5	19215.1	49	106
1976	15175.1	8307.8	6867.3	23482.9	24809.9	34	95
1977	16791.9	8900.4	7891.5	25692.3	28002.1	32	92
1978	13063.7	8957.0	4106.7	22020.7	21149.4	42	104
1979	18350.1	10962.4	7387.7	29312.5	30661.0	36	96
1980	21919.2	11487.6	10431.6	33406.8	34756.8	33	96
1981	14959.2	15071.0	(-111.8)	30030.1	33095.3	46	91
1982	15096.4	10515.8	4580.6	25612.2	31346.8	34	82
1983	12051.3	8692.1	3359.3	20743.4	25993.8	33	80
1984	12560.7	8293.3	4267.5	20854.0	23982.0	35	87
1985	12498.6	5606.1	6892.6	18104.7	22051.2	25	82
1986	7728.3	4288.9	3439.4	12017.2	16317.2	26	74
1987	7912.8	5265.4	2647.4	13178.2	16951.1	31	78
1988	7003.1	5409.3	1593.7	12412.4	16129.0	34	77
1989	7294.0	5286.1	2008.0	12580.1	16916.8	31	74
1990	10789.2	6251.0	4538.2	17040.2	18772.5	33	91
1991	8747.1	6184.2	2563.0	14931.3	16817.2	37	89
1992	8055.1	5348.9	2706.2	13404.0	14870.6	36	90
1993	8631.1	6004.2	2627.0	14635.3	12964.5	46	113
1994	8655.2	5052.9	3602.3	13708.0	11253.5	45	122
1995	6445.0	4061.2	2383.8	10506.2	9019.2	45	117
1996	7326.2	4026.3	3300.0	11352.5	10187.9	40	111
1997	7189.9	4068.5	3121.3	11258.4	9278.6	44	121
1998	5029.9	2917.5	2112.4	7947.4	8724.8	33	91
المتوسط	—	—	—	—	—	37.3	95.4
الانحراف المعياري	—	—	—	—	—	6.7	14.7
معامل التغير	—	—	—	—	—	0.177	0.154

المصدر :

- United Nations, International Trade Statistical Yearbook, Different Issues.
- IMF, IFS, Different Issues.

- صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 1998 م .
- مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .
- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، الحسابات القومية ، أعداد مختلفة .

وقد أدى كل ذلك ، إلى انخفاض الوزن النسبي للتجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي المحلي قياسا إلى الفترة السابقة اعتبارا من عام 1982م ، حيث وصل هذا المؤشر إلى أدنى مستوى له في عامي 1986 و1989م عند 74.4% ، ليعاود الارتفاع ثانية مع الاستقرار النسبي في أسعار النفط في السوق العالمية ، وليصل إلى معدل 91% في عام 1990م ، وهي السنة التي اتسمت بارتفاع نسبي في أسعار النفط ، إثر ما ترتب على الغزو العراقي للكويت ، وتلبد أجواء المنطقة العربية بتوترات سياسية أدت إلى ما عرف بحرب الخليج الثانية .

ومع استقرار أسعار النفط عند مستويات منخفضة نسبيا في التسعينيات ، فقد تراوحت نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة، بين 122 % كحد أقصى ، و 89 % كحد أدنى ، حيث ارتبطت الزيادة أو النقصان في هذه النسبة ، بما يطرأ من تغير نسبي في أسعار النفط ، وبما يحدث من تطورات في حجم الطلب العالمي على هذه السلعة .

ومن زاوية أخرى ، بعيدا عن الأسباب الكامنة وراء ارتفاع أو تقلب هذا المؤشر ، فإن مقداره وصل في بعض السنوات ، كما هو مبين في الجدول (2-1) إلى درجات مرتفعة ، كذلك فإن السنوات الأخرى التي اتسم فيها بالاعتدال النسبي ، كانت على درجة مرتفعة بالقياس إلى مستوياته في الكثير من الدول النامية ، والدول المتقدمة على حد سواء ، خاصة عند إجراء المقارنة بين متوسط نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي طوال فترة الدراسة ، والتي بلغت 95.4 % ، وبين متوسط هذه النسبة في بقية الدول العربية ، بما فيها الدول التي تتسم بارتفاع درجة انفتاحها الاقتصادي على العالم الخارجي في الخليج العربي ، والتي لم تتجاوز 66.1 % في عام 1997م[4].

أما عند المقارنة مع بعض الدول الصناعية ، فيتبين حجم الفارق في درجة الانفتاح بين الاقتصاد الليبي واقتصاديات هذه الدول ، حيث لم تزد نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي عن 34% في الولايات المتحدة الأمريكية ، وعن 40% في استراليا ،



وعن 57% في المملكة المتحدة ، وعن 46% في ألمانيا ، وعن 77% في كل من السويد والنمسا ، وذلك في عام 1995[5] .

ومع ذلك فإن هذه النسبة بلغت درجات مرتفعة في بعض الدول المتقدمة والنامية ، حيث وصلت في سنغافورة إلى 285 % تقريبا ، وفي سلوفينيا إلى 109 % ، وفي النمسا إلى 92 % في عام 1998 م[6].

إلا أنه ورغم ارتفاع هذا المؤشر في بعض الدول المذكورة آنفا ، فإن مما يحد من خطورته ، حجم اقتصاديات هذه الدول الكبير بالقياس إلى حجم الاقتصاد الليبي ، وتميز صادرات هذه الدول بدرجة مرتفعة من التصنيع والتنوع السلعي ، حيث بلغت نسبة الصادرات من السلع المصنعة إلى إجمالي الصادرات في عام 1998م نحو 86 % في سنغافورة، وحوالي 82 % في السويد ، ووصلت إلى 90 % في سلوفينيا ، و 65 % في الدانمارك[7].

وفي نفس الوقت تتصف الصادرات الليبية بالأولية من ناحية ، وبارتفاع درجة التركيز السلعي ، وانخفاض درجة التصنيع ، إلى جانب تنوع سلعي وتركز جغرافي في الواردات الليبية ، وارتفاع درجة التصنيع في السلع المستوردة ، وهو ما يجعل الاقتصاد الليبي عرضة للتأثر الشديد بكافة التقلبات ، التي تشهدها السوق العالمية ، خاصة في الدول الصناعية .

2-2-2 نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي :

تعرف نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي ، بالميل المتوسط للواردات ، وهي قد ترتفع أو تنخفض تبعا لعدد من العوامل من ضمنها الأسعار النسبية ، والناتج القومي الإجمالي الحقيقي ، ودرجة استخدام الطاقة الإنتاجية "Degree of Capacity Utilization " ، والتي تعكس قدرة جانب العرض على الاستجابة للتغيرات التي تطرأ على الطلب الإجمالي في الاقتصاد[8].

ولعل أبرز ما يتسم به الاقتصاد الليبي ، شأنه شأن الاقتصاديات النامية الأخرى ، الجمود في عناصر الإنتاج المحلية وتخلفها ، مما يحد من قدرة العرض المحلي على مجاراة أو ملاحقة الزيادات في الطلب المحلي ، والتي تنجم في الدول النامية عادة نتيجة اكتشاف



مورد طبيعي، يؤدي إلى زيادة عناصر الإنفاق، مما يتطلب تغطية فائض الطلب المحلي عن طريق الاستيراد من الخارج ، خاصة مع تسارع عمليات التنمية ، والتي تستلزم بدورها استيراد المزيد من المعدات الرأسمالية والتكنولوجية التي لا يتوفر عليها الاقتصاد المحلي .

وبالرجوع إلى الجدول (2-1) ، وباستخدام مقياس كمي ، لمقارنة التغيرات التي حصلت في مؤشرات انفتاح الاقتصاد الليبي على العالم الخارجي ، يلاحظ أن نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي ، كانت أقل استقرارا من نسبة مجموع التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي . ويعود ذلك في جزء كبير منه إلى الثبات النسبي في حصة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي ، خاصة في جانب الصادرات من النفط الخام ، والتي تمثل العنصر المهيمن في إجمالي الصادرات الليبية .

وبالاطلاع على نفس الجدول المشار إليه ، يتبين أن نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي ، قد تراوحت بين 49% كحد أقصى ، و25% كحد أدنى، وبمتوسط سنوي قدره 37.3% خلال فترة الدراسة .

وبمقارنة هذه النسب مع قريناتها في الدول العربية غير النفطية ، والتي بلغت نحو 25.7% في المتوسط في عام 1996[9] ، يتضح الدور البارز الذي تلعبه الواردات في الاقتصاد الليبي .

وتشير البيانات الواردة في الجدول المذكور إلى الارتفاع النسبي في هذا المؤشر في الفترة (1973 – 1981 م) بالقياس إلى الفترة اللاحقة في الثمانينيات ، حيث نجم ذلك عن ارتفاع القدرة الاستيرادية للاقتصاد الليبي ، إثر الارتفاع في أسعار وكميات النفط الخام المصدر إلى الخارج من ناحية ، ونتيجة للزيادة في الدخول التي ترتبت عن ذلك ، وعن الزيادة في الإنفاق ، التي نجمت عن خطتي التنمية (1973 – 1975م) و (1976-1980م) من ناحية أخرى ، خاصة وأن المكون الاستيرادي يلعب دورا رئيسيا في الطلب المحلي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية على حد سواء . ويمكن إضافة عنصر ثالث، يتعلق بسياسة سعر الصرف آنذاك ، والمرتبطة بتقدير العملة المحلية فوق قيمتها الحقيقية ، مع توفر فوائض كبيرة من النقد الأجنبي ، وهو الأمر الذي أسهم في ازدياد الطلب على الواردات ، من واقع أن استيرادها أجدى اقتصاديا ، وأرخص من تكلفة إنتاجها محليا.



أما في الثمانينيات ، فتشير نفس البيانات إلى تراجع هذا المؤشر بالمقارنة مع الفترة السابقة ، حيث وصل إلى أدنى مستوى له في عام 1985م عند 25 % ، متأثرا بالتراجع الذي حدث في حصيلة الإيرادات النفطية منذ الربع الأخير من عام 1981م من جهة ، وانعكاسا للتوجه الذي ساد منذ ذلك الحين في اتجاه تقييد الطلب المحلي ، عن طريق تخفيض الإنفاق العام ، والحد من الاستيراد ، خاصة مع بدء العمل بالموازنة الاستيرادية في عام 1982م من جهة أخرى .

إلا أن الفترة اللاحقة وهي التسعينيات ، فقد شهدت ارتفاعا وتقلبا في قيم هذا المؤشر وصلت أقصاها في عام 1993م عند مستوى 46 % ، وإن كان ذلك يشير ظاهريا إلى ارتفاع نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي ، فإنه يدلل فعليا على استمرار الطلب المحلي في الاعتماد على الواردات في تغطية الكثير من جوانبه ، إذ تزامنت هذه الفترة على وجه الخصوص بارتفاع نسبة تغطية الطلب المحلي من الواردات ، من نحو 44 % في عام 1990م إلى حوالي 62 % في عام 1997م (انظر الملحق الإحصائي) .

وإذ يدلل ارتفاع الميل المتوسط للواردات على زيادة الاعتماد على الخارج ، فإن ارتفاعه يعكس أيضا خصائص الهيكل الاقتصادي المعتمد على النفط فقط للاقتصاد الليبي . كما أن هذا الارتفاع مؤشر على ضخامة النتائج التي يمكن أن تترتب على الاقتصاد المحلي في حال ارتفاع كلفة الواردات ، نتيجة ضغوط تضخمية خارجية ، وما ينجم عنها من آثار على المتغيرات الرئيسية في الاقتصاد ، وخاصة في هيكل الإنتاج وهيكل الاستخدام والأسعار[10].

2-3 الصادرات :

لا تتمكن الدولة فقط من تحسين رفاهها ، والحصول على المكاسب من التجارة الخارجية وفق ما تمليه نظرية المزايا النسبية فقط ، ولكن يمكنها أيضا أن تضمن تحسينات في الكفاءة الإنتاجية، وفي معدل التكوين الرأسمالي ، وفي مختلف عناصر النمو الأخرى في نفس الوقت . ويتحقق ذلك تحت افتراض أن صناعة التصدير تخضع لنمو سريع ، إلا أن ذلك يمس مسألة أساسية تتعلق بقيادة قطاع الصادرات للتنمية الاقتصادية الشاملة ، وتحول



أي نمو في هذا القطاع إلى بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى . الأمر الذي يرتبط وإلى حد بعيد بنمط صناعة التصدير وبمكوناتها من جهة ، وبالروابط القائمة بين قطاع الصادرات وبقية قطاعات الاقتصاد من جهة أخرى[11].

إن طبيعة صناعة الصادرات مهمة أيضا من منظور علاقات العرض الرأسية ، التي توجد بينها وبين بقية الاقتصاد ، إلى المدى الذي يكون فيه إنتاجها مستوعبا في الاقتصاد المحلي ، أو على الأقل هناك احتمال لحدوث ذلك . فكلما كانت هذه الروابط أقوى كلما ازداد الاحتمال بأن ينتشر النمو السريع في قطاع التصدير إلى بقية قطاعات الاقتصاد القومي[12].

وغالبا ما يثار في هذا الخصوص الاهتمام فيما أصبح يعرف بالمقاطعات التصديرية المنعزلة "Enclaves" من التطور والتنمية ، والتي توجد في مناطق أو قطاعات معينة ، ولا تنتشر في بقية أجزاء الاقتصاد ، حيث تظهر مثل هذه المقاطعات نتيجة لنمو الصادرات اعتمادا على العوامل الخارجية، ولا تؤدي إلى إحداث تنمية عامة في الاقتصاد القومي، وهو ما يعبر عن نفسه في ضعف الروابط الأمامية والخلفية لقطاعات التصدير في الدول النامية[13].

وفي الاقتصاد الليبي تحتل الصادرات السلعية موقعا مهما ، يستمد أهميته من واقع أنها المصدر الرئيسي ، إن لم يكن الوحيد ، للنقد الأجنبي المطلوب لسد فجوة الموارد المحلية والأجنبية، ومن ثم تمويل الواردات الضرورية لعملية التنمية الاقتصادية .

ولقد كان متصورا أن حصيلة الصادرات، تمثل الدفعة القوية "BIG PUSH" لنمو الاقتصاد الليبي ، وذلك لقدرتها على تمويل برنامج شامل للتنمية ، في شكل توفير حد أدنى مرتفع من الاستثمارات لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة[14].

إلا أن مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية ، سواء منها ما يرتبط بالسياسات الاقتصادية المحلية ، المالية والنقدية والتجارية ، أو ما يرتبط منها بطبيعة السلعة التي يعول عليها في حصيلة الصادرات ، وبالظروف الاقتصادية العالمية ، قد جعلت من حصيلة العائدات النفطية، وتخصيصها على الاستخدامات المختلفة في الاقتصاد الليبي لأغراض النمو الاقتصادي ، مصدرا لعدم الاستقرار ، لاسيما مع التقلبات التي تحدث في هذه



العائدات ، مما حد من مدى الاعتماد على هذه الحصيلة في التخطيط للتنمية الاقتصادية ، والتعويل عليها كمصدر للتمويل ، خاصة مع ضعف الحلقات الأمامية والخلفية لنشاط تصدير النفط الخام ، وانحصارها فقط في جانب الإنفاق والتمويل .

2-3-1 حجم الصادرات :

يبرز تحليل بيانات الجدول (2-2) عنصر عدم الاستقرار في حصيلة الصادرات السلعية الليبية ، إذ تراوحت القيمة الإجمالية للصادرات بين 21919.2 مليون دولار في عام 1980م ، و5029.9 مليون دولار في عام 1998م ، وفيما سجلت السنوات الممتدة من عام 1973م وحتى عام 1980، زيادة في حصيلة الصادرات ، نتيجة ارتفاع أسعار وكميات النفط الخام المصدر إلى الخارج ، فإن السنوات التي تلتها ، وحتى سنة 1989م ، شهدت في معظمها تراجعا في هذه الحصيلة ، حيث بلغت أدنى مستوى لها خلال هذه الفترة عند 7003 مليون دولار في عام 1988م ، كانعكاس للتراجع الحاد في الطلب العالمي على النفط ، وفي أسعاره منذ مطلع الثمانينيات .

وبينما تميزت سنوات السبعينيات بارتفاع أسعار النفط بشكل مضطرد ، حيث وصلت أقصى مدى لها في عام 1980 ، عند مستوى 36 دولار للبرميل ، مع ثبات نسبي في كميات النفط المصدر يوميا ، فإن سنوات الثمانينيات وحتى عام 1989 ، اتسمت بتراجع حاد في أسعار النفط الخام ، إذ سجلت أدنى مستوياتها في عام 1986 م عند سعر 13 دولار للبرميل ، مصحوبة بتراجع في كميات النفط المصدر إلى الخارج إلى أقل من سقف المليون برميل في المتوسط يوميا ، مقارنة بمستوى تراوح بين 2.175 مليون برميل و1.431 مليون برميل ، كمتوسط يومي في الفترة 1973-1979م ، حسبما ما هو مبين في الجدول (2-3) .

وفي واقع الأمر، فإن الصادرات من النفط الخام وعدم استقرارها من سنة إلى أخرى تبعا للظروف الاقتصادية العالمية ، انعكست بشكل واضح على تطور قيمة الصادرات الإجمالية في الاقتصاد الليبي ، وهو ما يبينه الشكل (2-1) الذي يصور المسار المتلازم والذي يتطابق في بعض السنوات بين إجمالي الصادرات والصادرات من النفط الخام ،



حيث يتبين من الشكل ارتفاع وانخفاض الصادرات الإجمالية ، تبعا للتطورات التي تحدث في الطلب على الصادرات النفطية ، وذلك من واقع أن النوع الأخير من الصادرات هو المكون الرئيسي في هيكل الصادرات الليبية .

وفي هذا الإطار ، يلاحظ من الجدول (2-2) ، فيما يتعلق بمؤشر عدم الاستقرار من خلال مقارنة قيمة معامل التغير "Coefficient of Variation" ، بين مختلف المتغيرات ، أن إجمالي الصادرات يتبع نفس النمط الذي تسلكه صادرات النفط الخام ، والصادرات من المشتقات النفطية تقريبا ، فيما اتسمت صادرات الغاز الطبيعي والكيماويات والصادرات الأخرى ، بدرجة أقل من الاستقرار عند مقارنتها مع إجمالي الصادرات والصادرات النفطية .

وفي الواقع ، فإن ارتفاع الأهمية النسبية لصادرات النفط الخام ، في إجمالي الصادرات في الاقتصاد الليبي ، والتي بلغت نحو 87 % في المتوسط ، كما هو مبين في الجدول (2-4) ، قد جعلت الاستقرار النسبي في إجمالي الصادرات ، مرهونا في المقام الأول بالتغيرات التي تطرأ على حصيلة الصادرات من النفط الخام .

كذلك فإن تحليل مصفوفة الارتباط بين الصادرات الإجمالية ، وصادرات النفط الخام، يدلل على صحة ذلك .

مصفوفة الارتباط المقدرة

	الصادرات من النفط الخام	إجمالي الصادرات
	RECO	REX
RECO	1.00000	0.99088
REX		1.00000

إذ يتبين من خلال قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين ، قوة العلاقة بينهما ، وهو ما يمكن من القول أن نحو 99 % من التغيرات التي تحدث في إجمالي الصادرات في الاقتصاد الليبي ، يمكن تفسيرها بشكل كلي عن طريق التغيرات التي تحدث في الصادرات من النفط الخام .



جدول (2 – 2)
قيمة الصادرات الليبية حسب النوع
(1973–1998م)

(مليون دولار أمريكي)

البيان / السنة	نفط خام	غاز طبيعي	مشتقات نفطية	منتجات كيماوية وبتروكيماوية	أخرى	إجمالي الصادرات
1973	8488.7	—	107.4	—	—	8596.1
1974	14166.5	266.8	187.1	—	—	14620.4
1975	10331.6	410.2	165.2	—	—	10907 0
1976	14554.6	253.9	366.6	—	—	15175.1
1977	15857.8	342.7	591.4	—	—	16791.9
1978	12079.1	291.3	649.3	26.0	—	13063.7
1979	16980.3	402.1	894.7	73.0	—	18350.1
1980	21239.7	43.8	635.7	—	—	21919.2
1981	14236.1	20.9	642.3	59.8	—	14959.1
1982	14421.4	103.0	436.5	135.5	—	15096.4
1983	11280.0	92.0	533.7	145.5	—	12051.3
1984	11578.5	116.9	674.5	190.9	—	12560.7
1985	11004.5	89.3	1218.3	186.5	—	12498.6
1986	6871.4	180.0	534.0	142.9	—	7728.3
1987	6562.6	93.5	1006.9	249.8	—	7912.8
1988	5582.6	133.8	864.6	422.0	—	7003.0
1989	5959.8	155.6	840.9	337.8	—	7294.0
1990	8853.4	144.2	1187.3	551.3	53.0	10789.7
1991	7353.4	175.7	820.6	354.2	43.2	8747.1
1992	6078.1	398.9	987.0	445.5	145.6	8055.1
1993	6412.5	346.1	1161.6	554.8	156.0	8631.1
1994	6065.4	576.7	1421.9	496.8	94.3	8655.1
1995	4805.0	371.6	769.9	448.0	50.5	6445.0
1996	5908.1	117.3	1003.3	282.8	14.7	7326.2
1997	6814.5	غ م	غ م	غ م	غ م	7189.9
1998	4658.3	غ م	غ م	غ م	غ م	5029.9
المتوسط	10356.5	222.9	764.9	268.6	79.6	10860.3
الانحراف المعياري	4497.0	145.6	325.0	180.7	54.0	4603.2
معامل التغير	0.434	0.653	0.425	0.673	0.678	0.424

المصدر :

- United Nation – International Trade Statistical Yearbook – Different Issues.
- IMF, IFS, Different Issues.

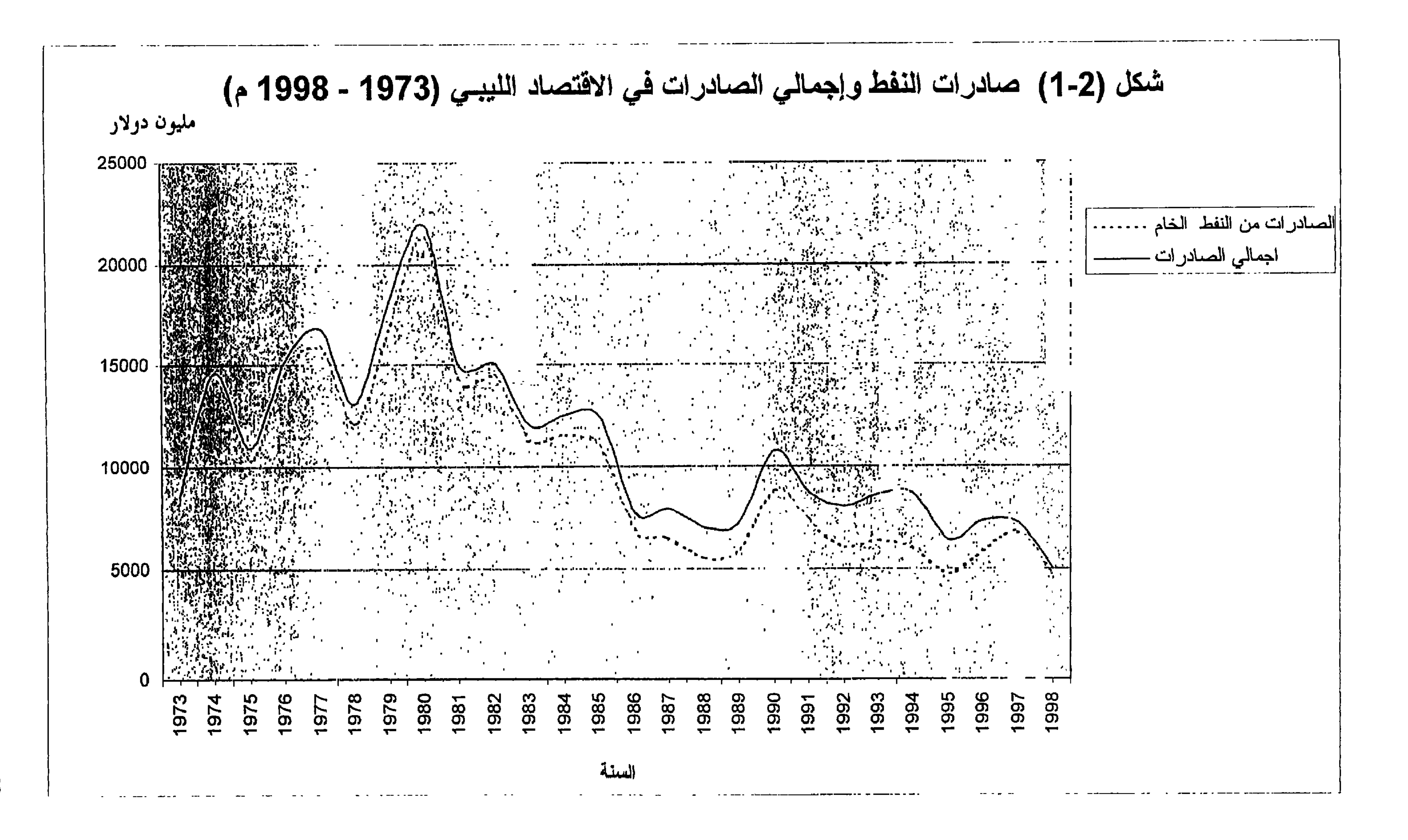
– صندوق النقد العربي – التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 1998 م .

– اللجنة الشعبية العامة للتخطيط – الحسابات القومية – أعداد مختلفة .

– اللجنة الشعبية العامة للتخطيط – المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (1962–1996م) – طرابلس – ديسمبر 1997 م .

– مصرف ليبيا المركزي – النشرة الاقتصادية – المجلد 42 – الربع الثاني (2002) .





شكل (2-1) صادرات النفط وإجمالي الصادرات في الاقتصاد الليبي (1973 - 1998 م)



ويلاحظ من الجدول (2-2) والشكل (2-1) أيضا ، أن عام 1990 م قد شهد قفزة نوعية في قيمة الصادرات الليبية ، إذ ارتفعت إلى مستوى 10789.7 مليون دولار ، مسجلة معدل نمو هو الأعلى منذ عام 1974م ، بلغ نحو 47.9% ، كما يتضح من الجدول (2-5) والشكل (2-2) ، وذلك في أعقاب ارتفاع أسعار النفط الخام لأسباب سياسية ونفسية واقتصادية ترتبت على الغزو العراقي للكويت .

وكما هو مبين في الجدول (2-3) ، فقد ارتفعت أسعار النفط الاسمية ، من 17.3 دولار كمتوسط للبرميل في عام 1989 م ، إلى 22.3 دولار كمتوسط للبرميل في عام 1990 ، فيما ازدادت كمية الصادرات من النفط الخام ، من متوسط يومي يقل عن المليون برميل ، إلى متوسط يزيد عن المليون وربع المليون برميل يوميا ، لنفس العامين على التوالي ، مما أثمر زيادة في حصيلة الصادرات الليبية من النفط الخام ، بنحو 66 % فيما بين العامين المذكورين ، انعكس أثرها على النمو في حصيلة الصادرات الإجمالية عموما .

وفيما تشير البيانات الواردة في الجدول (2-2) ، إلى تراجع ضئيل نسبيا في حصيلة الصادرات بعد سنة 1990م ، باستثناء سنتي 1995م و1998م ، واللتان شهدتا انخفاضا حادا في القيمة الحقيقية لإجمالي الصادرات في الاقتصاد الليبي ، فإن ذلك يرجع في المقام الأول إلى الاستقرار النسبي في أسعار النفط في السوق الدولية خلال هذه الفترة ، أو حدوث تقلبات محدودة فيها ، بينما حافظت الكميات المصدرة على مستواها الذي تجاوز المليون برميل وبشكل معقول (انظر الجدول (2-3)) .

كذلك ، فإن ارتفاع نسبة مساهمة الصادرات من غير النفط الخام ، قد ساهمت في استقرار حصيلة إجمالي الصادرات في سنوات التسعينيات ، حيث ارتفعت هذه النسبة من 17.9% في سنة 1990م تباعا ، لتبلغ نحو 28.9% في سنة 1994م ، ثم عادت للانخفاض إلى 19.4 % في عام 1996 ، كما هو موضح في الجدول (2-4) .

وإذ يوضح الجدول (2-2) عدم وجود الصادرات الأخرى ، التي لا تنتمي إلى النفط الخام ومشتقاته أو الغاز الطبيعي والمنتجات الكيماوية والبتروكيماوية منذ عام 1973م ، فإنه يبين أن هذا النوع من الصادرات قد حقق تقدما ملموسا منذ عام 1990م ، وحتى عام 1992م ، حيث بدأ في التراجع بعد ذلك . وقد يوحي ذلك بحدوث تحول هيكلي في



الاقتصاد الليبـــي أدى إلى حدوث تغير في هيكل الصادرات ، إلا أن الظروف التي تحقــق فيها ذلك ، تشير إلى ارتباطه بنشاط إعادة التصدير ، الذي مارسه القطاع الخاص ، بعـــد تخفيف الكثير من القيود والإجراءات ، التي كانت تحد من نشاطه اعتبارا من عام 1989م.

جدول (2-3)

قيمة وكميات وأسعار الصادرات من النفط الخام في الاقتصاد الليبـــي

(بالدولار الأمريكي)

السنة	السعر الاسمي بالدولار	كمية الصادرات (بالمليون برميل)	قيمة الصادرات (بالمليون دولار)
1973	3.1	793.7	2460.5
1974	10.4	544.0	5657.6
1975	10.4	522.3	5431.9
1976	11.6	675.9	7840.4
1977	12.6	709.2	8935.9
1978	12.9	677.0	8733.3
1979	29.2	717.6	20953.9
1980	36.0	619.8	22312.8
1981	34.2	387.8	13262.8
1982	31.7	396.2	12559.4
1983	30.1	350.4	10547.0
1984	28.1	353.6	9936.2
1985	27.5	325.2	8943.0
1986	13.0	376.0	4888.0
1987	17.7	321.2	5685.2
1988	14.2	327.4	4649.1
1989	17.3	358.9	6209.0
1990	22.3	461.5	10291.5
1991	18.6	514.5	9569.7
1992	18.4	476.3	8763.9
1993	16.3	447.9	7300.8
1994	15.5	397.5	6161.3
1995	16.9	403.2	6814.1
1996	20.3	432.0	8769.6
1997	18.7	406.3	7597.8
1998	12.5	421.3	5266.3

المصدر : – التقرير الاقتصادي العربي الموحد – سبتمبر 1998م .

– مصرف ليبيا المركزي – النشرة الاقتصادية – أعداد مختلفة .

– اللجنة الشعبية العامة للتخطيط– المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (1962-1996م)، طرابلس، الكانون 1997 م .

– اللجنة الشعبية العامة للتخطيط – اتجاهات التجارة الخارجية (1983 – 1988م) ، طرابلس .



2-3-2 هيكل الصادرات ومعدل نموها :

يتضح من الجدول (2-4) الذي يبين الأهمية النسبية للصادرات حسب أقسام السلع السيطرة شبه المطلقة لصادرات النفط الخام في هيكل الصادرات الليبية . فقد تدرج الوزن النسبي لصادرات النفط الخام في مجمل الصادرات صعودا وهبوطا ، بين مستوى 98.8% في عام 1973 كحد أقصى ، ومستوى 70.1% في عام 1994م كحد أدنى .

وإذ يشير ذلك إلى ارتفاع درجة التركز السلعي للصادرات في الاقتصاد الليبي ، بالاعتماد في الحصول على النقد الأجنبي على سلعة تصدير رئيسية واحدة ، هي النفط الخام، فإن بقية الصادرات وإن انخفضت أهميتها النسبية في هيكل الصادرات ، إنما تتركز أساسا في سلع ترتبط باستخراج وتصنيع النفط الخام ، مثل المشتقات النفطية والغاز الطبيعي والمنتجات الكيماوية والبتروكيماوية ، وتعكس في نفس الوقت سياسة الدولة باتجاه الاستثمار في المشروعات التي ترمي إلى تصنيع النفط ، والتي تتميز بكثافة رأسمالية كبيرة ، نتيجة اعتمادها على تقنيات متطورة ، وتتسم أيضا بضعف ملموس في حلقاتها الأمامية والخلفية ، مما يجعل أثرها الإجمالي على الاقتصاد بارزا في عنصر الإنفاق ، ومحدودا في جانب الموارد ، وخاصة في مجال الاستخدام والعمالة .

ويستدل على ذلك أيضا من انخفاض الأهمية النسبية للصادرات الأخرى (غير النفطية) ، رغم ارتباطها بنشاط إعادة التصدير ، حيث لم تزد مساهمتها في أحسن الأحوال عن 1.8% في عام 1993 ، مع اختفائها تماما في أغلب سنوات الدراسة ، واتجاهها إلى الانخفاض فيما بعد لتبلغ 0.2% من مجمل الصادرات الليبية في عام 1996م .

كذلك ، يلاحظ من الجدول (2-4) ، عند مقارنة معدل التغير لمختلف المتغيرات الواردة في الجدول ، أن حصة الصادرات من النفط الخام في إجمالي الصادرات ، قد تميزت بالاستقرار النسبي ، فيما اتسمت حصص المكونات الأخرى للصادرات وفي مقدمتها الصادرات من الكيماويات بدرجة أقل من الاستقرار في هيكل الصادرات ، حيث يفيد ذلك في المقام الأول في التدليل على استمرار ارتفاع الأهمية النسبية لصادرات النفط الخام في الصادرات الإجمالية في الاقتصاد الليبي ، رغم التقلبات التي حدثت فيها من سنة إلى أخرى .



جدول (2 – 4)
هيكل الصادرات الليبية
(1973–1998م)

(نسب مئوية %)

البيان / السنة	نفط خام	غاز طبيعي	مشتقات نفطية	المنتجات الكيماوية والبتروكيماوية	الصادرات الأخرى
1973	98.8	—	1.2	—	—
1974	96.9	1.8	1.3	—	—
1975	94.7	3.8	1.5	—	—
1976	95.9	1.7	2.4	—	—
1977	94.4	2.0	3.6	—	—
1978	92.6	2.2	5.0	0.2	—
1979	92.5	2.2	4.9	0.4	—
1980	96.9	0.2	2.9	—	—
1981	95.2	0.1	4.3	0.4	—
1982	95.5	0.7	2.9	0.9	—
1983	93.6	0.8	4.4	1.2	—
1984	92.2	0.9	5.4	1.5	—
1985	88.0	0.7	9.7	1.5	—
1986	88.9	2.3	6.9	1.8	—
1987	82.9	1.2	12.7	3.2	—
1988	79.7	1.9	12.3	6.0	—
1989	81.7	2.1	11.5	4.6	—
1990	82.1	1.3	11.0	5.1	0.5
1991	84.1	2.0	9.4	4.0	0.5
1992	75.5	5.0	12.3	5.5	1.7
1993	74.3	4.0	13.5	6.4	1.8
1994	70.1	6.7	16.4	5.7	1.1
1995	74.6	5.8	11.9	7.0	0.7
1996	80.6	1.6	13.7	3.9	0.2
1997	94.8	غ م	غ م	غ م	غ م
1998	92.6	غ م	غ م	غ م	غ م
المتوسط	87.57	2.13	7.55	2.47	0.929
الانحراف المعياري	8.6	1.76	4.75	2.48	0.624
معامل التغير	0.098	0.826	0.629	1.003	0.672

المصدر : تم حساب النسب من قبل الباحث بالاستناد إلى الجدول (2 – 2) ومصادره .



إن تقلب نسبة الصادرات الحقيقية من النفط الخام إلى إجمالي الصادرات ، مؤشر على نمو حقيقي في الصادرات من النفط الخام بنسبة أعلى أو أقل من معدل النمو الحقيقي في الصادرات الإجمالية ، حيث يعود ذلك في جزء كبير منه إلى التفاوت في المؤشرات القياسية لأسعار السلع التي يتم تصديرها في الاقتصاد الليبي ، بالإضافة إلى النفط الخام ، مثل الغاز الطبيعي ومشتقات النفط والمنتجات الكيماوية والبتروكيماوية ، والتي استحوذت على نسبة أعلى من إجمالي الصادرات ، إثر ارتفاع المؤشرات القياسية لأسعارها في الثمانينيات ، وهو ما تزامن مع انخفاض الأسعار الاسمية والحقيقية للبرميل من النفط الخام ، إضافة إلى انخفاض الكميات المطلوبة منه في الأسواق العالمية .

ومع ذلك يلاحظ وجود تناسب وتواز في معدلات النمو الحقيقي لكل من صادرات النفط الخام وإجمالي الصادرات بصفة عامة طوال فترة الدراسة ، إذ بلغ معدل النمو السنوي المتوسط نحو (1.0286%) و(1.0614%) لكل منهما على التوالي طوال هذه الفترة. وهو الأمر الذي انعكس في صورة استمرار ارتفاع مؤشر التركز السلعي للصادرات بالاعتماد على سلعة أولية وحيدة هي النفط الخام ، رغم التقلبات التي حدثت في هذا المؤشر صعودا وهبوطا طوال الفترة الممتدة من عام 1973 م وحتى عام 1998م .

ولعل ما يفيد في التدليل على ذلك أيضا التقارب الملحوظ في قيمة معامل التغير لكل من معدلات النمو في إجمالي الصادرات وفي الصادرات النفطية ، كما هو مبين في الجدول (2-4) ، حيث تشير قيم معاملات التغير إلى حدوث تقلبات كبيرة في معدلات النمو في كل منهما ، وإلى أن عدم الاستقرار في معدلات نمو الصادرات من النفط الخام ، قد انعكس في صورة عدم استقرار في معدلات نمو إجمالي الصادرات ، وهو ما يمكن الاستدلال عليه أيضا ، بالنظر إلى قيم معامل التغير لكل من إجمالي الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، وصادرات النفط الخام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، حيث تبين قيم هذه المعاملات استقرارا نسبيا بالقياس إلى قيم المعاملات الخاصة بمعدل النمو لكل منهما ، مما يعد مؤشرا على الأهمية النسبية المرتفعة لقطاع الصادرات ، وخاصة الصادرات من النفط الخام في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، وتحديد مستوياته ومعدلات نموه . فضلا عن أن التقارب الملحوظ في قيم معاملات التغير للصادرات الإجمالية ولصادرات النفط



الخام ، عندما يتم نسبتهما إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال مجمل فترة الدراسة ، مؤشـــر إضافي على ارتفاع أهمية النفط الخام في هيكل الصادرات في الاقتصاد الليبـــي .

ويمكن التأكد من ذلك أيضا ، من خلال تحليل مصفوفة الارتباط ، بين معدل النمـو في الصادرات الإجمالية ، ومعدل النمو في صادرات النفط الخام ، والتي تؤكد على قـــوة العلاقة التفسيرية بينهما ، بالنظر إلى قيمة معامل الارتباط ، والتي تفيد بأن أكـــثر مــن 98 % من المتغيرات في معدلات نمو الصادرات الإجمالية ، يتم تفسيرها من خــلال مــا يحدث من تغيرات في معدلات النمو في صادرات النفط الخام .

مصفوفة الارتباط المقدرة

	معدل النمو في صادرات النفط الخام GRRECO	معدل النمو في إجمالي الصادرات GRREX
GRRECO	1.0000	0.98121
GRREX		1.0000

وإذ يؤكد ذلك على مدى الأهمية النسبية المرتفعة لصادرات النفط الخام، كما يدلــل على التطرف في التخصص التصديري ، وارتفاع درجة التركيز السلعي للصادرات ، فإنــه يشير أيضا إلى ضخامة النتائج التي يمكن أن تترتب على الاقتصاد ، في حال انخفاض ســعر النفط الخام الاسمي أو الحقيقي ، أو انخفاض الكميات المصدرة منه لأي سبب كان .

كذلك فإن تباين نسبة الصادرات من النفط الخام إلى إجمالي الناتج المحلـــي ، والـــتي تراوحت بين 73.4% و 34.6% خلال فترة الدراسة كما هو مبين في الجـــدول (2-5)، وإن كانت تشير ظاهريا إلى نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل أعلى من معـــدل النمو الحقيقي في الصادرات النفطية ، فإنها لا تؤكد حدوث تقدم هيكلـــي في الاقتصـــاد الليبـــي ، بسبب كونها في الدرجة الأولى نتاج ظروف خارجة عن نطاقه ، إذ لم ينعكـس ذلك التقدم الظاهري على هيكل الصادرات، التي يفـــترض أن تتجــه صـــوب التنـــوع التصديري ، مع حدوث تقدم نوعي في القاعدة الإنتاجية للمجتمع .



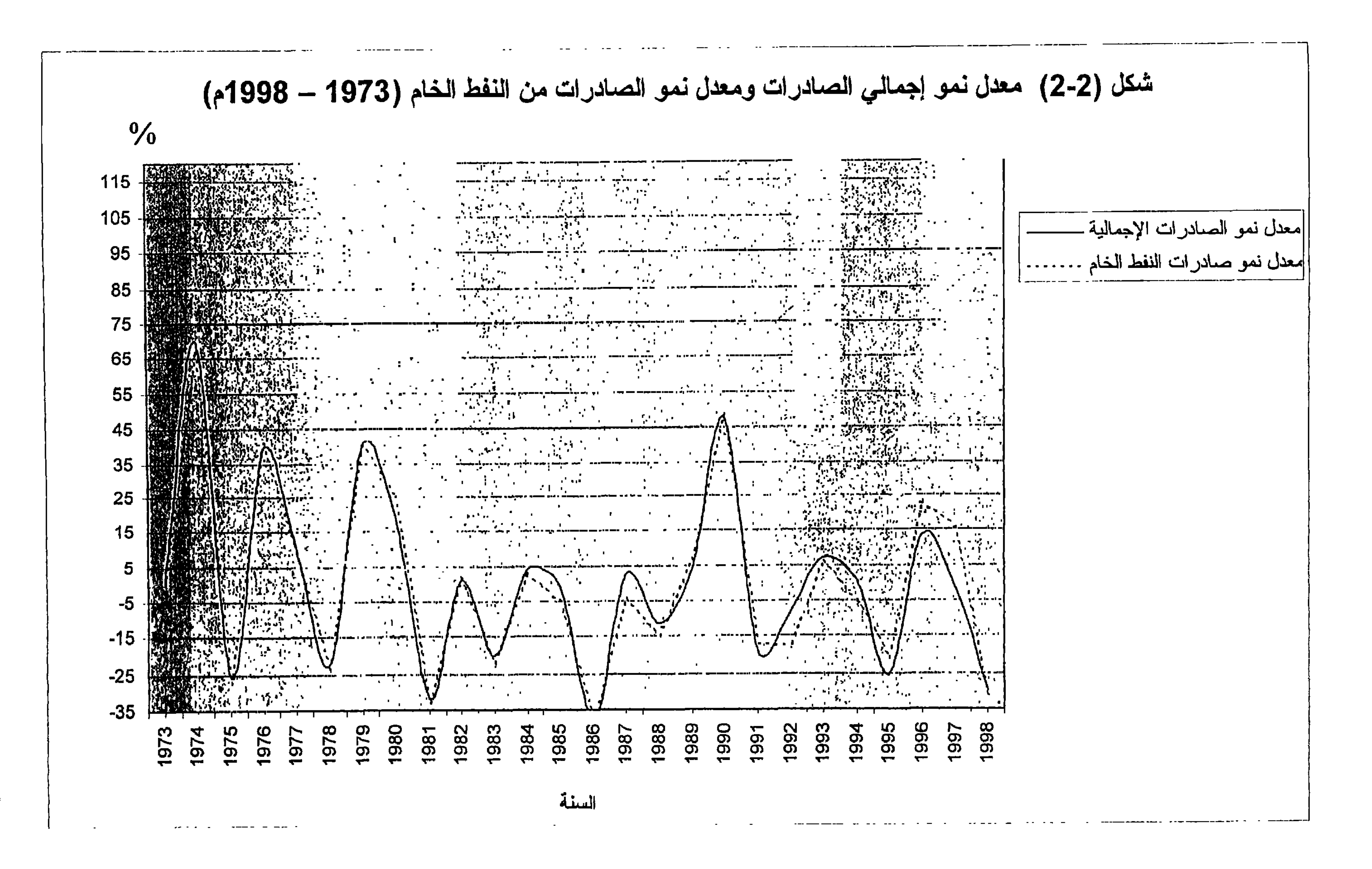
جدول (2 – 5)
معدل نمو الصادرات والصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
(1973–1998م)

(نسب مئوية %)

البيان / السنة	معدل النمو في القيمة الحقيقية لإجمالي الصادرات	معدل النمو في القيمة الحقيقية لصادرات النفط الخام	إجمالي الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	صادرات النفط الخام كنسبة من الناتج الخام الإجمالي
1973	—	—	64.7	63.9
1974	70.1	66.9	67.0	65.0
1975	(-25.4)	(-27.1)	56.8	53.8
1976	39.1	40.9	61.2	58.7
1977	10.7	9.0	60.0	56.6
1978	(-22.2)	(-23.7)	61.8	57.2
1979	40.5	40.4	59.8	55.4
1980	19.5	25.1	63.1	61.1
1981	(-31.8)	(-33.0)	45.2	43.0
1982	0.9	1.3	48.2	46.0
1983	(-20.2)	(-21.8)	46.4	43.4
1984	4.2	2.6	52.4	48.3
1985	(-0.5)	(-5.0)	56.7	49.9
1986	(-38.2)	(-37.6)	47.4	42.1
1987	2.4	(-4.5)	46.7	38.7
1988	(-11.5)	(-14.9)	43.4	34.6
1989	4.2	6.8	43.1	35.2
1990	47.9	48.5	57.5	47.2
1991	(-18.9)	(-16.9)	52.0	43.7
1992	(-7.9)	(-17.3)	54.2	40.9
1993	7.2	5.5	66.6	49.5
1994	0.3	(-5.4)	76.9	53.9
1995	(-25.5)	(-20.8)	71.5	53.3
1996	13.7	22.9	71.9	58.0
1997	(-1.9)	15.3	77.5	73.4
1998	(-30.0)	(-31.6)	57.7	53.4
المتوسط	1.0614	1.0286	58.050	51.00
الانحراف المعياري	26.8033	27.5901	10.053	9.5169
معامل التغير	25.2535	26.8242	0.17317	0.18661

المصدر : تم حساب معدلات النمو من قبل الباحث ، بالاستناد إلى البيانات الواردة في الجدول (2–2) ومصادره .





شكل (2-2) معدل نمو إجمالي الصادرات ومعدل نمو الصادرات من النفط الخام (1973 - 1998م)



ولعل ما يضاف إلى مشكلة ارتفاع التركز السلعي في هيكل الصادرات في الاقتصاد الليبي ، مشكلة أخرى تتعلق بطبيعة السلعة التي يعتمد عليها في التصدير ، وهي النفط الخام ومشتقاته ، والتي تتسم بانخفاض مرونة الطلب عليها في المدى القصير نظرا لدور النفط كمدخل إنتاجي ، واتجاه هذه المرونة للارتفاع في المدى الطويل ، نتيجة تحسن مستوى التقدم التقني عبر الزمن . فقد قدرت إحدى الدراسات (Goldstein and Khan) مرونة الطلب السعرية للنفط بنحو 0.54 ، فيما أشارت التقديرات الناجمة عن دراسة ثانية إلى أنها لا تزيد عن 0.21 وذلك في المدى القصير[15]. إلا أن دراسة قياسية حديثة ، دللت على انخفاض هذه المرونة في المدى القصير ، وعلى ميلها نحو الارتفاع في المدى الطويل ، رغم بقائها أقل من الواحد الصحيح في مختلف الدول التي شملتها عينة الدراسة[16].

ويعود ارتفاع مرونة الطلب على النفط الخام في المدى الطويل قياسا بمرونة المدى القصير إلى عدة عوامل ، أولها التغير التقني الذي يؤدي إلى استخدام مصادر بديلة للطاقة تقلل من درجة الاعتماد على النفط ، واكتشاف احتياطيات جديدة تؤثر في حجم المعروض منه ، ناهيك بما ينجم عن التقدم التقني من آثار في جانب الطلب نتيجة الترشيد والاقتصاد في استهلاك الطاقة .

أما ثاني هذه العوامل فيتمثل في أن انخفاض حصة أوبك في السوق الدولية للنفط[17]، والتي كانت الكارتل المهيمن في مجال إنتاج وتسويق النفط ، فضلا عن تباين سياسات الإنتاج والتصدير بين أقطابها ، أدى بالإضافة إلى اكتشاف احتياطيات جديدة في بحر الشمال وبحر قزوين ، إلى ازدياد درجة المنافسة في السوق النفطية ، مما قد ينعكس في صورة ارتفاع مرونة الطلب السعرية للنفط ، لاسيما في المدى الطويل .

وإذ يشير ذلك إلى إمكانية استغلال الدول المنتجة للنفط ، لخاصية انخفاض مرونة الطلب عليه ، وذلك للحصول على إيرادات أكثر عن طريق رفع الأسعار ، فإنه مؤشر أيضا على عدم إمكانية الاعتماد على الإيرادات النفطية بمفردها لتمويل التنمية وعمليات الاستيراد اللازمة لتحقيق التغيير الهيكلي المطلوب في المدى الطويل ، إذ يهدد ذلك أولا باستنزاف ثروة طبيعية ناضبة في المدى القصير ، كما يهدد ثانيا بانخفاض حصيلة



الصادرات من النفط الخام في المدى الطويل ، خاصة مع الإجراءات والتدابير التي تتخذهـا الدول الرئيسية المستوردة للنفط في مواجهة المنتجين ، وما يترتب عن ذلك من تقلبات في العوائد النفطية تنعكس سلبا على معدلات النمو والتنمية الاقتصادية .

إن التذبذب في حصيلة الإيرادات الناجمة عن تصدير النفط كمـا هـو مبين في الجدول (2-2) ، وخاصة في اتجاه الانخفاض ، لم يكن فقط نتيجة انخفاض أسعار النفط الاسمية فحسب ، ولكن أيضا نتيجة انخفاض أسعاره الحقيقية ، بسبب انهيـار معدلات التبادل التجاري الدولي في غير صالح الدول المنتجة للمواد الأولية من جهـة ، وبسبب تقلبات سعر صرف الدولار الأمريكي تجاه العملات الرئيسية الأخرى من جهة ثانيـة ، خاصة وأن أسعار برميل النفط تخضع للتقييم بالدولار الأمريكي في السوق الدولية للنفط ، وتتم جميع المبادلات فيها على هذا الأساس .

جدول (2-6)

أسعار النفط الاسمية والحقيقية لمنظمة أوبيك

(دولار / البرميل)

السنة	السعر الاسمي	أثر أسعار الصرف	أثر التضخم	السعر الحقيقي
1973	3.07	3.07	3.07	3.07
1976	11.51	12.65	8.47	9.31
1979	17.28	16.33	10.02	9.48
1981	32.50	35.13	15.19	16.42
1985	27.00	40.08	10.24	15.20
1987	17.73	18.91	6.38	6.81
1990	22.26	22.34	7.03	7.05
1993	16.33	17.83	4.65	5.08
1996	20.02	21.00	5.40	5.61

المصدر : المنيف ، ماجد – تقييم دور الدولار في المعاملات البترولية والبدائل المتاحة للدول المصـدرة ، بحـوث اقتصاديـة عربية ، العدد الثامن ، صيف 1997 م ، القاهرة ، ص 25 .

وبالنظر إلى الجدول (2-6) يلاحظ أن التغيرات في أسعار صرف الدولار ، قد أثرت بشكل إيجابي على السعر الحقيقي لبرميل النفط لدول الأوبك مجتمعة ، خلاف مـا هـو متوقع، فيما كان لها تأثير سلبي في سنوات أخرى . بينما ساهم التضخم وبصفة عامـة في



انخفاض القيمة الحقيقية أو القدرة الشرائية لبرميل النفط ، مما يمكن من القول أن الانخفاض في السعر الحقيقي للبرميل يعزى إلى التضخم ، أكثر منه بسبب تقلب الدولار الأمريكي تجاه العملات الرئيسية الأخرى .

لقد أدى انخفاض القيمة الحقيقية لبرميل النفط الخام ، بسبب ارتفاع الرقم القياسي العالمي لأسعار السلع الصناعية ، إلى انخفاض القدرة الشرائية للبرميل . وبأخذ عام 1973 كسنة للأساس كما بينت إحدى الدراسات المتخصصة ، فقد ازدادت الأسعار الاسمية للنفط بمعدل 16.1% خلال الفترة (1973–1996م) ، وإن تذبذبت بحدة ارتفاعا وهبوطا، بينما ازدادت بالقيمة الحقيقية بمعدل 9.7% سنويا ، مما يعني أن التضخم في البلدان الصناعية ، وتغيرات أسعار صرف الدولار ، قد ساهمت في المحصلة الأخيرة بانخفاض القيمة الحقيقية لسعر البرميل من النفط الخام بمعدل 6.4% سنويا[18].

إن كل ما سبق يوضح ملاحظة مهمة وأخيرة في هذا السياق ، وهي أن كمية الصادرات الليبية وأسعارها الاسمية والحقيقية ، إنما تتحدد جميعا وفقا لعوامل خارجية ، ترتبط بمعدلات النمو الاقتصادي في دول السوق الصناعية ، وبمعدلات التضخم فيها ، وبتقلبات أسعار صرف عملاتها مقابل الدولار الأمريكي ، خاصة وأن الدول الصناعية الرئيسية هي الشريك الأساسي في تجارة ليبيا الخارجية ، إذ مثلت الصادرات إلى هذه الدول ما نسبته 77.3% و69.1% و85.3% و80.8% من قيمة إجمالي الصادرات الليبية في السنوات 1980م ، و1985 و 1990 و1992م على التوالي ، وذلك حسب الإحصائيات الرسمية المنشورة عن أوضاع التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي[19].

إذن من تحليل هيكل الصادرات في الاقتصاد الليبي ، يمكن الخروج بمجموعة من النتائج على النحو التالي :

1- يتسم هيكل الصادرات في الاقتصاد الليبي ، بالاعتماد شبه المطلق على تصدير سلعة أولية ناضبة ، ذات أهمية بالنسبة لمعدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية المتقدمة.



2- تتسم سلعة التصدير الرئيسية بالحساسية المفرطة تجاه الدورات التجارية ، وبحيث يتأثر الطلب عليها بظروف الكساد والرواج في الاقتصاد العالمي ، الأمر الذي يجعل الكمية المصدرة من هذه السلعة وسعرها رهنا بظروف خارجية تماما .

3- لا يمكن استخدام أدوات السياسة التجارية التقليدية ، مثل سياسة سعر الصرف ، لإحداث تغييرات في الكمية المطلوبة من سلعة التصدير الرئيسية في الاقتصاد الليبي ، بسبب خضوع الكميات المصدرة من هذه السلعة لأسقف الإنتاج المحددة من قبل منظمة أوبك من ناحية ، وبسبب تقييمها وتسعيرها بالدولار الأمريكي من ناحية أخرى .

4- إضافة إلى ظروف الكساد العالمي التي أدت إلى انخفاض الطلب على النفط الليبي خاصة في النصف الأول من الثمانينيات ، فإن عوامل أخرى ساهمت في هذا الانخفاض أبرزها السياسات التي اتبعتها الدول الرئيسية المستوردة للنفط بخصوص ترشيد استخدام الطاقة ، والتي اشتملت على تشجيع البحث العلمي في إيجاد مصادر بديلة للطاقة ، واللجوء إلى المصادر البديلة في الكثير من الاستخدامات ، فضلا عن السياسات الضريبية على استهلاك الطاقة ، والتي أدت إلى تحييد أو عزل أثر سعر البرميل من النفط الخام في التأثير على الكمية المطلوبة للاستهلاك المحلي في الدول الصناعية من هذه السلعة .

5- إن انخفاض مرونات العرض والطلب السعرية على سلعة النفط في المدى القصير ، من منظور أهميتها الحيوية بالنسبة للنمو الاقتصادي العالمي ، قد أدى إلى حدوث تقلبات كبيرة في حصيلة الإيرادات من الصادرات النفطية الليبية ، عند حدوث تغيرات ولو ضئيلة في أسعار هذه السلعة .

6- كذلك ساهمت العوامل السياسية ومن ضمنها الحظر الاقتصادي من قبل الولايات المتحدة على استيراد النفط الخام الليبي ، في فقدان النفط الليبي لواحد من أهم أسواقه وهو السوق الأمريكي ، والذي كان يمثل في فترة سابقة نحو 10% من حجم الصادرات الليبية من النفط الخام إلى الخارج .



7- بالإضافة إلى كل هذه العوامل ، فإن عوامل أخرى ترتبط بانخفاض القيمة الحقيقية لسعر البرميل من النفط الخام ، ساهمت في انخفاض القيمة الحقيقية لحصيلة الإيرادات من الصادرات النفطية . وفي مقدمة هذه العوامل التضخم الاقتصادي الذي شهدته العديد من الدول الرئيسية المستوردة للنفط الليبي والشريك التجاري الرئيسي للدولة الليبية .

8- على الرغم من أن التقلب في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الأخرى، أدى في بعض الأحيان إلى التخفيف من أثر التضخم على السعر الحقيقي لبرميل النفط، إلا أن هذه التقلبات أدت بدورها إلى إحداث تقلبات في حصيلة الصادرات الليبية التي تعتمد بشكل متطرف على حصيلة تصدير سلعة واحدة .

9- يستنتج أيضا من تحليل هيكل الصادرات الليبية استمرار سيطرة الصادرات من النفط الخام على هيكل الصادرات ، رغم التقدم الملحوظ الذي حصل في بعض بنود الصادرات الأخرى . غير أن هذا التقدم الذي حصل في بعض سلع التصدير ، إنما انصب بشكل أساسي على سلع تعتمد في تصنيعها وتصديرها على الإنتاج من النفط الخام ، وهي المشتقات النفطية والبتروكيماويات ، والصناعات الكيماوية ، كما تتحكم في ظروف إنتاجها وتصديرها نفس الظروف التي تتحكم في إنتاج وتصدير سلعة النفط الخام .

10- بالنسبة للسلع الأخرى في القطاعات التقليدية ، مثل الزراعة والصناعة ، فقد ظلت مساهمتها ضئيلة بالقياس إلى مساهمة الصادرات النفطية في هيكل الصادرات ، كما أن هذه المساهمة اختفت في بعض السنوات من فترة الدراسة ، وظهرت على استحياء في سنوات أخرى ، وارتبطت في الكثير من أوجهها بنشاط إعادة التصدير ، أو الاستيراد بالمقايضة ، والذي تم السماح بمباشرته للقطاع الخاص منذ نهاية عقد الثمانينيات .

يتضح من كل ما تقدم ، استمرار سيطرة الصادرات من النفط الخام في هيكل الصادرات الليبية ، خاصة مع ضعف الروابط الأمامية والخلفية لقطاع النفط مع بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى ، وهو الأمر الذي يشير إلى أن النمو وإن تحقق في قطاع



النفط ، فإن الأثر لن يكون إلا محدودا على النمو في القطاعات الأخرى . ويرجع ذلك إلى أن الأثر الذي يتركه النمو في هذا القطاع يتحقق عن طريق العناصر المرتبطة بالإنفاق ، أكثر مما يتحقق عن طريق تحويل الموارد من الاستخدامات ذات الإنتاجية المنخفضة إلى الاستخدامات ذات الإنتاجية المرتفعة .

ويضاف إلى ذلك أن ظهور أعراض المرض النفطي التي تصاحب نمو القطاع النفطي عادة ، تؤدي من جانبها إلى تعميق الخلل الهيكلي في الاقتصاد بين القطاعات التي تنتج سلعا قابلة للتبادل الدولي ، وبين القطاعات التي تنتج سلعا غير قابلة للتبادل الدولي، وهو الأمر الذي ينعكس في المحصلة الأخيرة في استمرار الخلل في هيكل الصادرات ، والذي تشير إليه البيانات المتعلقة بهيكل الصادرات في الاقتصاد الليبي .

4–2 تصنيع النفط وتصدير المنتجات النفطية المصنعة :

تتمثل النتيجة النهائية لأي تحليل اقتصادي يتناول الإيرادات الناجمة عن الصادرات من النفط الخام ، في ضرورة ربط هذه الموارد المالية باستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل الدولة المصدرة للنفط . ويقتضي ذلك تحديد معدلات الإنتاج من النفط بالمقدار الذي يتناسب مع متطلبات التنمية وضرورات الإنفاق عليها .

إلا أن الجانب الأكثر أهمية في هذا المجال ، إنما يتمثل في دمج قطاع النفط بشكل أوسع ببقية الاقتصاد ، من خلال إنشاء شبكات من الصناعات والنشاطات المتكاملة ، أو التي تستهدف التكامل العمودي ، مثل التكرير والبتروكيماويات والصناعات الكيماوية[20].

ويقتضي تحقيق ذلك – كما تشير الدراسات المتخصصة[21]– توفير استثمارات كبيرة في قطاع النفط بغرض تكريره وتصنيعه ، وذلك من واقع تميز الصناعات البتروكيماوية بكثافة رأسمالية مرتفعة مقارنة بالصناعات الأخرى ، حيث يتمثل الجزء الأكبر من تكلفة هذه الصناعات في الاستثمارات الرأسمالية المرتفعة ، والأبحاث التكنولوجية المستمرة ، والعمالة ذات الكفاءة والمهارة العالية جدا ، فضلا عن أن التقدم السريع في التكنولوجيا يجعل من درجة التقادم في صناعة البتروكيماويات أسرع من غيرها من الصناعات ، إضافة



إلى تميز هذه الصناعة بالحجم الكبير نسبيا ترتيبا على الكثافة الرأسمالية والتكنولوجية ، مما يجعلها موجهة أساسا للتصدير ، بسبب ضيق نطاق السوق المحلية.

ومن المعروف أن هذه الصناعات تنتج بدورها موادا ومنتجات تدخل في صلب العديد من الصناعات الأخرى ، وتعتبر مادة أولية مطلوبة لقيام مثل هذه الصناعات ، فضلا عن استخداماتها المتعددة في قطاعات أخرى تحقق قيمة مضافة مرتفعة للاقتصاد القومي مثل قطاع الزراعة .

ومن هذا التصور ، لم تكتف الدولة في ليبيا باستخراج النفط وتصديره إلى الخارج في شكله الخام فحسب ، وإنما أدركت أهمية تحويل النفط إلى صناعة قائمة في حد ذاتها، بحيث يتم تصنيع نسبة من ناتج الاستخراج النفطي ، وتصديرها في شكل منتجات مصنعة إلى الأسواق العالمية . ولعل مما شجع على ذلك ، أن مقومات الإنتاج كانت موجودة لقيام هذه الصناعة ، والتي يمكن تلخيصها في عدد من النقاط كما يلي[22]:

1- جودة النفط الليبي (خام برنت) ، حيث يعتبر من أجود أنواع النفط في العالم وتقل فيه نسبة الشوائب إلى درجة متدنية جدا . ويعني ذلك توفر المادة الخام لقيام هذه الصناعة وتميزها بالجودة المرتفعة ، فضلا عن انخفاض التكاليف عند معالجتها صناعيا قياسا إلى أنواع النفط الأخرى ، حيث تتمثل المحصلة النهائية في الحصول على منتج أكثر جودة وأقل تكلفة ، ومن ثم تحقيق ميزة تنافسية في هذا المجال .

2- الموقع الجغرافي ، حيث تقع ليبيا على السواحل الجنوبية للبحر المتوسط في مواجهة دول جنوب أوربا الصناعية ، مثل فرنسا وإيطاليا وأسبانيا ، فضلا عن قربها النسبي من دول بحر الشمال الصناعية ، مثل ألمانيا وهولندا وبلجيكا وبريطانيا ، والتي تمثل سوقا لمنتجات الصناعة النفطية ، وهو الأمر الذي يخفض من تكاليف النقل ، خاصة وأن تصدير ونقل مثل هذه المنتجات من الموانئ الليبية إلى موانئ الاستيراد الرئيسية في الدول المذكورة ، لا يمر عبر مضائق أو قنوات تزيد من تكاليف النقل، فضلا عن البعد الجغرافي عن مناطق التوتر السياسي والعسكري ، مما يسهم في تخفيض تكاليف التأمين على النقل ، لاسيما وأن تكاليف النقل والتأمين أصبحت جزءا لا يستهان به من تكاليف إنتاج وتسويق أي سلعة ، أولية أو مصنعة .



3- توفر فوائض مالية لدى الدولة الليبية ناجمة عن الطفرات النفطية (صدمة النفط الأولى والثانية) ، وتتطلب البحث لها عن فرص استثمارية ، علما بأن الصناعة النفطية تقوم أساسا على كثافة رأسمالية مرتفعة نسبيا ، فيما يتسم الاقتصاد الليبي بوفرة نسبية في عنصر رأس المال ، مما يعني نظريا على الأقل ، أن القيام بتصنيع النفط يعني استخداما للعنصر الإنتاجي الأرخص نسبيا .

وغني عن البيان أن الانتقال إلى مرحلة تكرير وتصنيع النفط والغاز لا يهدف فقط إلى زيادة القيمة المضافة لقطاع النفط والعمل على دمجه مع بقية قطاعات الاقتصاد القومي وإيجاد قاعدة صناعية تساهم في التنمية المتوازنة ، وتؤدي إلى تنويع مصادر الدخل . وإنما يستهدف بالإضافة إلى ذلك تغطية الاستهلاك المحلي ، وتأمين أسواق عالمية جديدة لهذه المنتجات .

وقد بدأ في هذا الإطار توفير حاجة السوق المحلية من مشتقات النفط في المصافي التي تم إنشاؤها ، إضافة إلى توفير الاحتياطيات المحلية من منتوج الإسفلت ، ومختلف أنواع الزيوت . كما أنشئت المصانع لإنتاج الميثانول واليوريا والغاز المسال ، حيث يتم تصدير منتجات هذه المصانع إلى الأسواق الخارجية . كما تم في مجال تصنيع النفط إنشاء مجمع رأس لانوف ليكون نواة للصناعات البتروكيماوية وأساسا لها ، وذلك بطاقة تصميمية عالية ، حيث تم تشغيل مصنع الايثلين اعتبارا من أبريل 1987م[23].

ولاشك أن التحول باتجاه تصنيع النفط يمثل رافدا أساسيا لزيادة الدخل القومي ، وتراكم رأس المال من خلال الحصول على القيمة المضافة الناجمة عن التصنيع ، ومن ثم تسريع التنمية التكنولوجية من واقع تميز هذه الصناعات بدرجة مرتفعة من الكثافة التكنولوجية ، فضلا عن زيادة معدل العمالة والاستخدام داخل الاقتصاد القومي . وفي المحصلة النهائية ينعكس كل ذلك على درجة تنوع الصادرات من ناحية ، وعلى درجة التصنيع في السلع المصدرة من ناحية أخرى . وهو الأمر الذي يخفف من تأثر الاقتصاد المحلي ومختلف متغيراته ومؤشراته بالتقلبات التي تحدث في شروط التبادل الدولي ، واتجاهها في غير صالح الدول النامية المنتجة للمواد الأولية على المدى الطويل .

وفي واقع الأمر ، وبالنظر إلى الجدول (2-4) حول هيكل الصادرات الليبية ، يتبين



أن التحول باتجاه تصنيع النفط في الاقتصاد الليبي ، ومن ثم تصديره إلى الأسواق الخارجية في صورة منتجات مصنعة أخذ في الاطراد ، رغم التقلبات التي طرأت على حصص ومساهمات كل من المشتقات النفطية والمنتجات الكيماوية والبتروكيماوية في إجمالي الصادرات .

وتبين المقارنة بين عامي (1973) و (1996) في الجدول (2-4) أن مساهمة الصادرات من المشتقات النفطية في هيكل الصادرات ، قد ارتفعت من 1.2% إلى 13.7% بين هذين العامين على التوالي ، فيما وصلت أقصاها عند مقدار 16.6 % في عام 1994 ، حيث تتصف هذه المساهمة بالتقلب من سنة إلى أخرى ، إلا أن الاتجاه العام كان نحو الزيادة خلال مجمل الفترة ، وكما هو واضح من الجدول .

وإذ يدلل ذلك على نجاح نسبي محدود في التحول باتجاه تصنيع النفط وتصدير منتجاته المصنعة ، فإن التقلبات التي حصلت في نسبة هذه المساهمة إنما تعود إلى التقلبات في السوق الدولية للنفط ، والناجمة عن الركود الاقتصادي الذي عانت منه الدول الصناعية المستوردة للنفط الليبي ومشتقاته في بعض السنوات من ناحية ، وعن سياسات ترشيد استهلاك النفط والطاقة التي تبنتها حكومات الدول الصناعية من ناحية أخرى .

أما بالنسبة للمنتجات الكيماوية والبتروكيماوية، والتي تعتبر من المدخلات الأساسية لعديد من الصناعات ، فقد بدأت تدخل حيز التصدير ، وتساهم بشكل محدود في هيكل الصادرات الليبية منذ عام 1978م ، إلا أنه لم يكد يمر عقد من الزمان ، إلا وبدأت مساهمتها تأخذ قيما قياسية مقارنة بعام 1978م ، حيث وصلت إلى أعلى قيمة لها عند مستوى 7% في عام 1995م ، ثم لتتراجع إلى 3.9% في عام 1996م ، كما هو موضح في الجدول (2-4) .

وهكذا يمكن تصنيف الأسباب التي حدت من قدرة الاقتصاد الليبي على استكمال التحول باتجاه تصنيع النفط ، إلى أسباب سياسية وأسباب اقتصادية ، يمكن عرضها على النحو التالي :

أولا : الأسباب السياسية : لقد تزامن التراجع الذي حصل في حصص المنتجات النفطية المصنعة في هيكل الصادرات الليبية ، مع تصاعد ما عرف بأزمة لوكيربي في عام 1992 ،



وما ترتب عن ذلك من عقوبات على الدولة الليبية اشتملت على حظر للطيران من وإلى ليبيا ، وعلى حظر تكنولوجي ، خاصة في المجالات العسكرية وقطاع استخراج وتصنيع النفط . وهو الأمر الذي ترتب عنه وإلى حد كبير انخفاض حصة الصادرات الأخرى من غير النفط الخام والغاز الطبيعي إلى مستويات متدنية في عامي 1997 و1998م على وجه الخصوص ، بالمقارنة مع السنوات السابقة والتي وصلت مساهمة الصادرات الأخرى فيها ، خاصة في التسعينيات إلى نحو خمس الصادرات الليبية في المتوسط (انظر الجدول (2-4)).

كذلك فقد كانت الولايات المتحدة سباقة إلى ذلك لأكثر من عقد من الزمان ، حيث فرضت بشكل أحادي حظرا على تصدير تكنولوجيا النفط والطيران إلى ليبيا ، فضلا عن تعزيز ذلك فيما عرف بقانون "داماتو" الصادر عن الكونغرس الأمريكي والذي يحظر على أي شركة أمريكية أو غير أمريكية الاستثمار بأكثر من 40 مليون دولار في مجال النفط والغاز في ليبيا وإيران ، كما يهدد بإنزال عقوبات بالشركات التي تخالف هذا القانون .

إذن ومن واقع أهمية عنصر التكنولوجيا والاستثمارات الرأسمالية العالية المطلوبة لتصنيع النفط ، وتصدير منتجاته ، فإن توابع أزمة لوكيربي ، إضافة إلى العقوبات الاقتصادية المفروضة على ليبيا من قبل الولايات المتحدة ، قد أسهمت في الحد من استكمال التحول باتجاه تصنيع النفط وتصدير منتجاته بصورة صحيحة .

لقد أدت هذه العقوبات إلى حرمان صناعة النفط الليبية بصفة عامة من الحصول على استثمارات أجنبية جديدة ، كما أدت إلى حرمانها من الحصول على مستلزمات التشغيل والصيانة من مصادرها الأصلية ، إضافة إلى حرمانها من السوق الأمريكية ، بكل ما تمثله من وزن نسبي مرتفع في السوق الدولية لهذه المنتجات .

وقد أسفرت هذه العقوبات عن إلحاق خسائر مادية في قطاع النفط والطاقة في الاقتصاد الليبي ، قدرتها المصادر الليبية بما مقداره سبعة مليارات دينار ليبي ، أي ما يربو على 22 مليار دولار أمريكي خلال الفترة 1992 – 1998 م فقط ، فيما وصل إجمالي الخسائر المترتبة على الحظر الجوي على الاقتصاد الليبي إلى نحو 33.8 مليار دينار ليبي ، وهو ما يعادل أكثر من 100 مليار دولار أمريكي خلال نفس الفترة[24].

ثانيا : الأسباب الاقتصادية : وتشتمل في معظمها على مجموعة الظروف الخارجية ، وما ترتب عنها من نتائج على الطلب على النفط ومشتقاته ومنتجاته المصنعة ، من جراء السياسات التي اتبعتها الدول الصناعية في مجال استهلاك وترشيد الطاقة ، بالإضافة إلى الكساد الاقتصادي ، وتباطؤ معدلات النمو التي أصابت اقتصاديات معظم الدول الصناعية الرئيسية خاصة في الثمانينيات ، وأدت مجتمعة إلى تباطؤ الطلب سواء على النفط الخام أو على مشتقاته ومنتجاته المصنعة . ويضاف إلى ذلك عنصر خارجي أخر يتعلق بسياسات الدول الأعضاء في منظمة الأوبك ، وانعدام التنسيق فيما بينها سواء بالنسبة لحصص الإنتاج التي يتم تجاوزها في بعض الأحيان أو بالنسبة للصناعة النفطية والتي تقوم أساسا على التصدير إلى الخارج بسبب حجم الإنتاج الكبير، وضيق السوق المحلي . ويتضح من ذلك أن عوامل الطلب والعرض في السوق العالمية للمنتجات النفطية قد لعبت دورا أساسيا في عدم قدرة الاقتصاد الليبي على المرور بنجاح صوب تصنيع النفط .

2-5 الواردات :

على العكس تماما من التركز السلعي للصادرات ، فإن الواردات في الاقتصاد الليبي تتسم باتساع في التنوع السلعي ، وارتفاع في درجة الانكشاف الاقتصادي ، باعتبار حجم الاقتصاد والموارد التي يتوفر عليها .

وتعتبر زيادة الواردات ظاهرة عامة في الاقتصاديات النامية ، تتحقق مع تسارع عمليات التنمية ، إذ تبرز الحاجة إلى استيراد السلع والمعدات الرأسمالية والتكنولوجية التي يفتقر إليها الاقتصاد النامي ، مع زيادة وتيرة الأنشطة الاستثمارية في مختلف المجالات .

كذلك فإن زيادة الدخول المترتبة على التنمية الاقتصادية ، تؤدي من جانبها إلى زيادة الطلب على الواردات من السلع الاستهلاكية ، بسبب عجز العرض المحلي عن تلبية الزيادات في الطلب المحلي من واقع جمود عناصر الإنتاج وتخلفها ، خاصة مع اكتشاف مورد طبيعي وتصديره إلى الخارج ، أو حدوث تطورات في أسعار هذا المورد ، ومن ثم التأثير على الدخل ، وعلى الأنماط الاستهلاكية السائدة .

وتأكيدا على ذلك ، وبالنظر إلى التغير الاقتصادي الذي يتضمن استغلالا لموارد طبيعية ، أو اكتشاف معادن حديثة ، وتصديرها إلى الخارج ، فقد أورد كل



من (Peter Ekstein & Karl Deutsh, 1959) بيانات ومعلومات تشير إلى أن الزيـــادة في القدرة على استيراد السلع الرأسمالية تحدث بشكل رئيسي مـــن خـــلال التوســع في الصادرات، مقارنة بحدوثها نتيجة إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات . فواردات الاقتصاد النامي تتكون في الغالب من المنتجات المصنعة و/أو من المنتجات الأولية ، التي لا تتوفـــر محليا لأسباب مناخية أو طبيعية[25].

و لم يشذ الاقتصاد الليبـــي عن هذه القاعدة ، إذ أن التوسع في الصادرات من النفـط الخام ، والزيادة التي تحققت نتيجة لذلك في مستويات الدخل والناتج ، فضلا عن التسارع في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، قد أدت إلى حدوث زيادات في الكميـــات المطلقة لمختلف فئات الواردات ، خاصة في فترة السبعينيات إثر الصدمة النفطيـة الأولى في أكتوبر 1973 م ، والصدمة النفطية الثانية في عام 1979 م .

2-5-1 تطور هيكل الواردات ومعدل نموها :

لغرض تحليل هيكل الواردات ومعدل نموها ، وحسبما ستجري عليه العادة في هـــذه الدراسة ، فإن بالإمكان تقسيم مجمل فترة الدراسة إلى ثلاث فترات فرعية ، تتسم كـــل منها بخصائص معينة ، فيما يتعلق بالتطورات التي حدثت في السوق النفطية الدوليـة ، وفي السياسات الاقتصادية المحلية ، وانعكاساتها على كمية وقيمة وهيكل الواردات في الاقتصاد الليبـــي :

- أولا : الفترة الأولى (1973-1981) :

تتميز هذه الفترة عن الفترتين اللاحقتين ، بتحقيق معدلات نمو موجبـــة في إجمـــالي الواردات في معظم سنواتها ، حيث تشير البيانات المتاحة في الجدول (2-7) عن إجمـــالي الواردات في الاقتصاد الليبـــي، إلى نمو مفرط في الواردات خلال هـــذه الفـــترة ، فقـــد ازدادت القيمة المطلقة للواردات الإجمالية تباعا ، حتى وصلت أقصاها في عـــام 1981م ، عند مستوى 15071 مليون دولار أمريكي ، وبمعدل نمـــو ســـنوي حقيقـــي بلـــغ في المتوسط نحو 12.8% ، وقد كان أقصى معدل نمو للواردات خـــلال هـــذه الفـــترة في عام 1974م عند مستوى 44.3%، بينما سجلت أدنى معدل نمو سنوي لها في عام 1976م وهو -11.5% .



ويعزى النمو الموجب للواردات خلال هذه الفترة ، إلى ارتفاع أسعار النفط الخام والكميات المصدرة منه، مما يسر إمكانية زيادة الواردات دون آثار على الميزان التجاري، أو ميزان المدفوعات، إذ تميزت هذه الفترة بتحقيق فوائض في الميزان التجاري وميزان المدفوعات ، نجمت أساسا عن زيادة حصيلة الصادرات النفطية .

إضافة إلى ذلك ، فقد تبنت الدولة خلال هذه الفترة خطتين تنمويتين ، هما الخطة الثلاثية الأولى (1973-1975) ، والخطة الخمسية الأولى (1976-1980م)، حيث ارتفع معدل التكوين الرأسمالي في الاقتصاد ، مما أدى إلى استيراد المزيد من المعدات والتجهيزات التي تحتاجها عمليات التنمية ، فضلا عن أن زيادة الدخول الناجمة عن المشروعات التنموية، خلقت فائضا في الطلب المحلي ، وبالتالي ارتفع الميل المتوسط للواردات ، وازدادت الكميات المطلقة منها .

ولعل إلقاء نظرة فاحصة على الجدول (2-7) ، تبين أن إجمالي الواردات قد شهد أعلى قيمة مطلقة له خلال هذه الفترة وطوال فترة الدراسة ، إذ بلغ مستوى 15071 مليون دولار في عام 1981 م .

وبالنظر إلى الجدول (2-7) ، يلاحظ أن القيم المطلقة لكل من الواردات السلعية والواردات الأخرى ، قد ازدادت بشكل واضح وكبير ما بين بداية الفترة ونهايتها . كما أن التفاوت في معدلات النمو بين قيم هذين الصنفين من الواردات ، قد ترك أثره على الأهمية النسبية لكل منهما في إجمالي الواردات ، إذ ازدادت الأهمية النسبية للواردات الأخرى والمكونة بشكل رئيسي من الواردات الخدمية ، من 30.4 % إلى 51.6 % فيما بين عامي 1973 و1981م ، فيما انخفضت الأهمية النسبية للواردات السلعية في إجمالي الواردات من 69.9 % إلى 48.4 % لنفس العامين على التوالي .

ولعل الانخفاض في معدل نمو الواردات السلعية في سنة 1976 م يعود في جزء كبير منه إلى معدلات النمو العالية التي تحققت في هذا العنصر في العامين السابقين ، عند مستوى 18.7% ومستوى 13.6 % لعامي 1974 م و 1975 م على التوالي ، وهو ما حقق شكلا من أشكال الاكتفاء من الطلب على الواردات السلعية . كما يمكن تفسيره أيضا بانخفاض حصيلة الصادرات النفطية في عام 1975 م ، مقارنة بعام 1974 م ، مما أدى إلى انخفاض القدرة الاستيرادية للاقتصاد ، إذا ما أخذ في الاعتبار متغير الإبطاء كمتغير تفسيري في سلوك الواردات السلعية ، فضلا عن ارتفاع الرقم القياسي لوحدة الواردات .



كما يتبين من الجدول (2-7) أن الواردات من الخدمات والأخرى ، قد سجلت أيضا معدلات نمو سالبة في بعض السنوات مثل الأعوام 1975م و1978م و1980م ، حيث يمكن تفسير ذلك بعنصرين اثنين ، أولهما معدلات النمو الموجبة الكبيرة في السنوات السابقة لمعدلات النمو السالبة ، خاصة في عام 1974 م ، والذي شهد فيه هذا النوع من الواردات نموا حقيقيا بلغ 103 % ، وهو ما يعني تحقق شكل من أشكال الإشباع لهذا النوع من الواردات ، وثانيهما انخفاض حصيلة الصادرات خلال هذه السنوات ، وثالثها ارتفاع الرقم القياسي لأسعار الواردات بالنسبة لأسعار الصادرات ، مما ترك أثره على المحصلة النهائية لشروط التبادل الدولي .

وإذ تشتمل الواردات السلعية على كل من الواردات من السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية ، فإن الواردات الأخرى تشتمل في جانب كبير منها على الواردات من الخدمات. وبما أن الفترة (1973-1981)، قد تميزت بارتفاع في استيراد الخدمات في مجالات الصحة والتأمين والسياحة والتعليم في الخارج وغير ذلك ، فمن الممكن تفسير الزيادة في الواردات الأخرى على أساس من الزيادة التي حصلت في هذه العناصر .

ويلاحظ في هذا الصدد ، أن معدل النمو المتوسط للواردات الخدمية والأخرى ، قد فاق معدل النمو السنوي المتوسط للواردات السلعية خلال هذه الفترة ، حيث بلغ 24.5% مقارنة بنحو 7.2% كمتوسط سنوي لمعدل النمو في الواردات السلعية خلال نفس الفترة ، في حين كان معدل النمو السنوي المتوسط لإجمالي الواردات حوالي 12.8% ، وهو ما يفسر ازدياد الأهمية النسبية للواردات الخدمية والأخرى في إجمالي الواردات تباعا طوال هذه الفترة .

ولاشك أن السبب الذي يسر هذا النمو المفرط في الواردات ، إنما يكمن في معدلات النمو المرتفعة التي سجلتها الصادرات الإجمالية ، خلال هذه الفترة ، إذ بلغ معدل النمو السنوي المتوسط للصادرات نحو 12.6% ، وهو ما يكاد يتساوى مع معدل النمو السنوي المتوسط للواردات ، الأمر الذي انعكس إيجابا على وضع الميزان التجاري ، وأوضاع ميزان الحساب الجاري ، وذلك بالنظر إلى التفاوت الواضح بين حجم الصادرات الكبير قياسا إلى حجم الواردات ، حيث حقق كل منهما فائضا طوال سنوات الفترة ، باستثناء سنة 1981 م .



جدول (2 – 7)
إجمالي الواردات في الاقتصاد الليبـــي بالأسعار الثابتة
(1973 – 1998م)

1980 = 100

السنة	الواردات السلعية: معدل التغير السنوي %	الواردات السلعية: القيمة (مليون دولار)	الواردات السلعية: النسبة %	الواردات الأخرى: معدل التغير السنوي %	الواردات الأخرى: القيمة (مليون دولار)	الواردات الأخرى: النسبة %	إجمالي الواردات (مليون دولار)	معدل التغير السنوي إجمالي [illegible]
1973	—	4392.7	69.6	—	1918.7	30.4	6311.4	
1974	18.7	5212.1	57.2	103.0	3894.2	42.8	9106.2	[illegible]
1975	13.6	5923.2	63.1	(11.1-)	3460.3	36.9	9383.5	[illegible]
1976	(20.3-)	4723.1	56.9	3.6	3584.7	43.1	8307.8	3-)
1977	8.0	5099.1	57.3	6.0	3801.4	42.7	8900.4	[illegible]
1978	8.8	5545.3	61.9	(10.3-)	3411.7	38.1	8957.0	.0
1979	10.1	6104.9	55.7	42.4	4857.5	44.3	10962.4	22.4
1980	11.0	6776.5	59.0	(3.0-)	4711.1	41.0	11487.6	4.8
1981	7.6	7288.4	48.4	65.2	7782.5	51.6	15071.0	31.2
1982	(21.9-)	5694.0	54.1	(38.0-)	4821.8	45.9	10515.8	(30.2-)
1983	(18.6-)	4637.5	53.4	(15.9-)	4054.6	46.6	8696.1	(17.3-)
1984	(2.8-)	4507.9	54.4	(6.6-)	3785.4	45.6	8293.3	(4.6-)
1985	0.1	4512.2	80.5	(71.1-)	1093.9	19.5	5606.1	(32.4-)
1986	(34.1-)	2972.9	69.3	20.3	1316.0	30.7	4288.9	(23.5-)
1987	12.7	3349.4	63.6	45.6	1916.0	36.4	5265.4	22.8
1988	(3.6-)	3229.6	59.7	13.8	2179.7	40.3	5409.3	2.7
1989	(12.2-)	2834.3	53.6	12.5	2451.8	46.4	5286.1	3-)
1990	30.8	3707.9	59.3	3.7	2543.0	40.7	6251.0	.3
1991	(9.2-)	3368.5	54.5	10.7	2815.7	45.5	6184.2	1-)
1992	(6.7-)	3142.2	58.7	(21.6-)	2206.7	41.3	5348.9	.5-)
1993	2.3	3214.0	53.5	26.4	2790.7	46.5	6004.2	2.3
1994	(2.3-)	3141.3	62.2	(31.5-)	1911.5	37.8	5052.9	.8-)
1995	(7.2-)	2916.2	71.8	(40.1-)	1145.0	28.2	4061.2	6-)
1996	(9.1-)	2649.7	65.8	20.2	1376.5	34.2	4026.3	-)
1997	17.9	3124.0	76.8	(31.4-)	944.5	23.2	4068.5	1
1998	(23.3-)	2397.4	82.2	(44.9-)	520.1	17.8	2917.5	3-)
المتوسط	1.189-	4248.6	61.634	1.913	2895.9	38.366	7144.6	19-
الانحراف المعياري	15.457	1370.0	8.749	37.52	1606.5	8.749	2872.8	459
معامل التغير	13.00	0.3225	0.142	19.6	0.5547	0.2228	0.4021	.6.00

المصدر :

- United Nations– International Trade Statistical Yearbook – Different Issues.
- IMF ,IFS Yearbook, Different Issues.

– مصرف ليبيا المركزي – النشرة الاقتصادية – أعداد مختلفة .

– اللجنة الشعبية العامة للتخطيط – الحسابات القومية – أعداد مختلفة .



– ثانيا : الفترة الثانية (1982–1989) :

وتتميز هذه الفترة بتحقيق معدلات نمو سالبة في إجمالي الواردات خلال معظم سنواتها ، إذ وصل متوسط معدل التغير السنوي إلى نحو (–10.6 %) ، وهو الأمر الذي ترتب عن الانخفاض في معدلات النمو في كل من الواردات السلعية والواردات الخدمية والأخرى ، وبدرجات متفاوتة ، مما أثر على الوزن النسبي لكل منها في إجمالي الواردات.

كذلك تتسم هذه الفترة بعديد من الخصائص والمعطيات التي حكمت سلوك الواردات في الاقتصاد الليبي ، ونجمت في معظمها عن الانخفاض الحاد في أسعار النفط، وفي حصيلة الإيرادات النفطية ، خاصة في عام 1986 م ، وكذلك عن التحولات الاشتراكية التي شهدها الاقتصاد الليبي حينئذ ، والتي تمثلت في الحد من دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي .

لقد أدت التطورات المذكورة إلى اتخاذ الدولة مجموعة من الإجراءات والتدابير لمواجهة الانخفاض في حجم الإيرادات النفطية ، تمثلت في اعتماد العمل بالموازنة الاستيرادية ، والحد من استيراد بعض السلع منذ عام 1982 ، وكذلك تقليص العمالة الأجنبية أو إلغاء عقود البعض منها ، فضلا عن إلغاء أو تأجيل بعض مشروعات الخطة الخمسية (1981–1985م) .

وقد ترتب عن سياسة القيود الكمية على الواردات ، وتأميم التجارة الخارجية ، أن بدأت الواردات في الانخفاض التدريجي لتصل إلى أدنى مستوى لها خلال هذه الفترة في عام 1986 م ، ثم لتبدأ في الارتفاع التدريجي في العامين اللاحقين . وإذ تميز عام 1986م بانخفاض مستوى الواردات الإجمالية إلى مستوى قياسي بالمقارنة مع مستوياتها في بقية سنوات الفترة ، فإن هذا العام تميز أيضا بانخفاض حاد في أسعار النفط وفي الكميات المصدرة منه ، حيث انحدر السعر الاسمي لبرميل النفط الخام إلى مستوى 13 دولارا للبرميل، مقارنة بمستوى 34 دولارا للبرميل في سنة 1981م[26] ، وهو الأمر الذي أثمر انخفاضا نسبيا في أهمية الواردات من الخدمات والأخرى في هيكل الواردات الليبية بحلول عام 1985 م .

وفي عام (1986م) ، والذي شهد انخفاضا في قيمة الواردات الإجمالية ، قياسا إلى السنة السابقة ، إلا أنه اتسم أيضا بانخفاض حاد في معدل النمو السنوي للواردات السلعية



بشقيها الاستهلاكي والرأسمالي ، وهو ما يمكن تفسيره بالنظر إلى التشدد في تطبيق سياسة القيود الكمية على الواردات في ذلك العام خصوصا ، مع انهيار أسعار النفط والكميات المطلوبة منه .

إلا أنه وفي سبيل الحفاظ على الخدمات التي تقدمها الدولة في مجالات الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي ، والتي تشتمل في جزء كبير منها على المكون الاستيرادي ، فإن الواردات من الخدمات والواردات الأخرى ازدادت بمعدل كبير خلال عامي 1986م و1987م ، حيث بلغ معدل النمو السنوي حوالي 20.3 % و45.6 % لكل منهما على التوالي ، وهو الأمر الذي انعكس في صورة زيادة في الواردات الإجمالية .

أي أن الدولة خلال فترة الثمانينيات ، وحين ووجهت بانخفاض في حجم عائداتها من النفط ، فإنها اختارت أن تخفض الإنفاق الاستثماري الذي يعتمد في الكثير من مكوناته على عنصر الواردات ، في نفس الوقت الذي فضلت فيه أن تحافظ على نفس مستوى الخدمات التي تقدمها والتي تشمل في الكثير من جوانبها العلاج على نفقة الدولة في الخارج ، والتعليم العالي في الدول الأجنبية ، وعلاوة النقد الأجنبي التي تمنحها لليبيين لأغراض السفر والسياحة في الخارج .

وفي المحصلة الأخيرة خلال هذه الفترة يبدو أن الإجراءات التي انتهجتها الدولة كانت أشد تأثيرا في جانب الواردات الخدمية والأخرى ، منها في جانب الواردات السلعية حتى حلول عام 1986م ، نظرا لارتباط الأخيرة المباشر بالمستوى المعيشي للمواطنين ، وبالسلع الأساسية التي يحتاجون إليها ولا تتوفر في السوق المحلية من جهة ، ونظرا للتشدد في تطبيق سياسة الرقابة على الصرف من جهة أخرى .

ولمزيد من الإيضاح فإن تحليل البيانات الواردة في الجدول (2-8) حول فئات الواردات السلعية ، توضح أن هذا الصنف من الواردات قد اتسم بالتناقص في معظم السنوات الممتدة من عام 1982م وحتى عام 1989م ، مقارنة بالفترة السابقة (1973-1981م) ، والتي اتسمت في معظمها بزيادة مطلقة في أرقام الواردات السلعية سواء الاستهلاكية منها أو الاستثمارية . كذلك فإن مقارنة قيم الواردات من السلع الاستهلاكية في بداية الفترة (1982-1989) ، مع قيمها خلال وفي نهاية الفترة ، لاسيما في عام 1989 حيث بلغت 649 مليون دولار ، تبين أنها انخفضت إلى أقل من نصف قيمتها في عام 1982م والبالغة 1321 مليون دولار .



جدول (2 – 8)

القيمة الحقيقية للواردات السلعية

(1973 – 1998م)

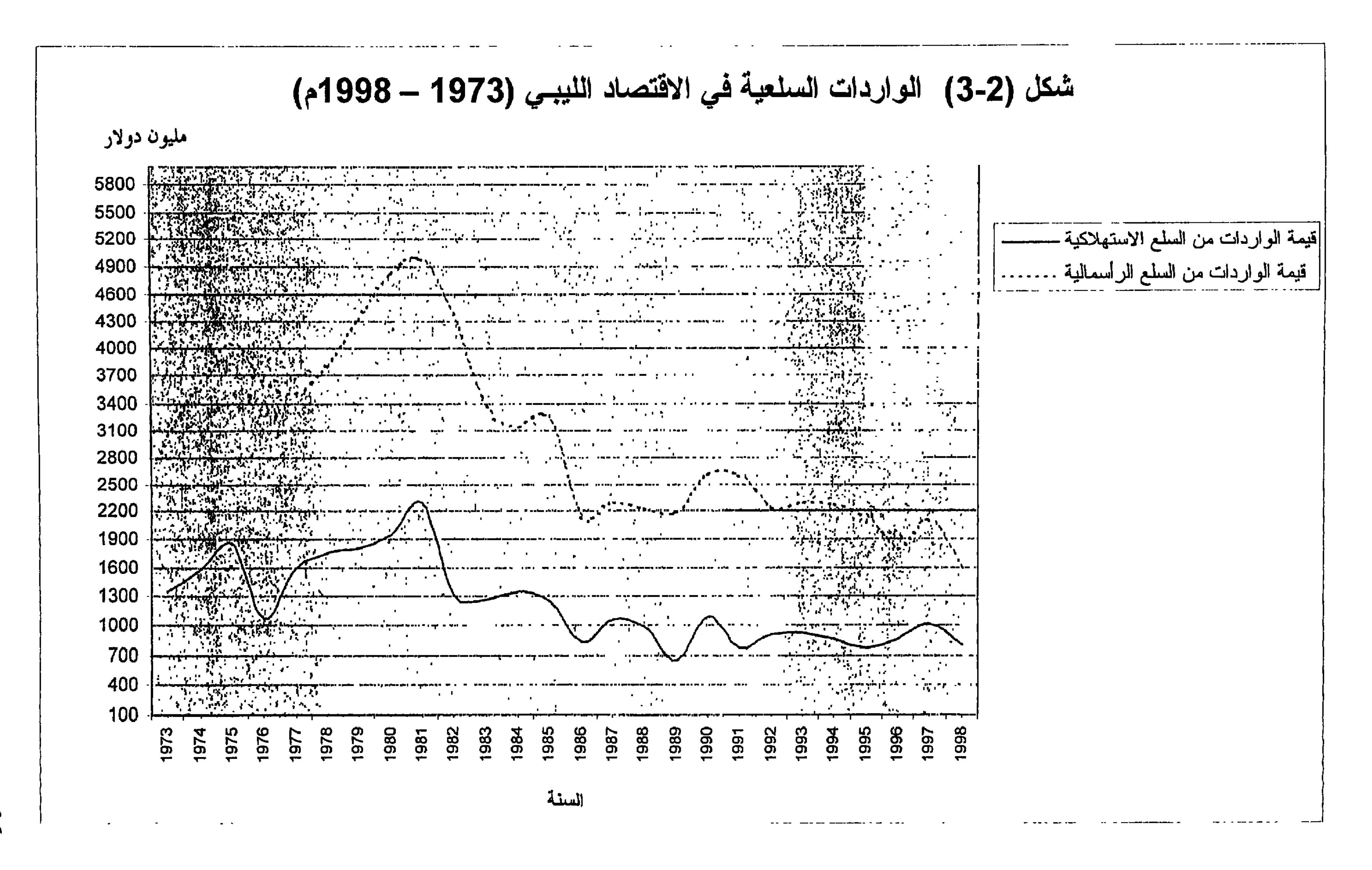
1980 = 100

السنة	الواردات من السلع الاستهلاكية			الواردات من السلع الرأسمالية			إجمالي الواردات السلعية (مليون دولار)
	معدل النمو %	القيمة (مليون دولار)	النسبة %	معدل النمو %	القيمة (مليون دولار)	النسبة %	
1973	—	1344.2	30.6	—	3048.6	69.4	4392.7
1974	17.9	1584.5	30.4	19.0	3627.6	69.6	5212.1
1975	17.0	1854.0	31.3	12.2	4069.2	68.7	5923.2
1976	(41.9–)	1076.9	22.8	(10.4–)	3646.2	77.2	4723.1
1977	48.2	1596.0	31.3	(3.9–)	3503.1	68.7	5099.1
1978	10.5	1763.4	31.8	8.0	3781.9	68.2	5545.3
1979	2.1	1801.0	29.5	13.8	4304.0	70.5	6104.9
1980	8.4	1951.6	28.8	12.1	4824.9	71.2	6776.5
1981	17.3	2288.6	31.4	3.6	4999.9	68.6	7288.4
1982	(42.3–)	1321.0	23.2	(12.5–)	4373.0	76.8	5694.0
1983	(3.8–)	1270.7	27.4	(23.0–)	3366.8	72.6	4637.5
1984	6.4	1352.4	30.0	(6.3–)	3155.5	70.0	4507.9
1985	(6.9–)	1258.9	27.9	3.1	3253.3	72.1	4512.2
1986	(33.9–)	832.4	28.0	(34.2–)	2140.5	72.0	2972.9
1987	27.2	1058.4	31.6	7.0	2291.0	68.4	3349.4
1988	(6.3–)	991.5	30.7	(2.3–)	2238.1	69.3	3229.6
1989	(34.5–)	649.0	22.9	(2.4–)	2185.2	77.1	2834.3
1990	69.1	1097.6	29.6	19.5	2610.4	70.4	3707.9
1991	(30.0–)	768.0	22.8	(0.4–)	2600.5	77.2	3368.5
1992	17.4	901.8	28.7	(13.8–)	2240.4	71.3	3142.2
1993	2.3	922.4	28.7	2.3	2291.6	71.3	3214.0
1994	(6.3–)	863.8	27.5	(0.6–)	2277.4	72.5	3141.3
1995	(10.5–)	772.8	26.5	(5.9–)	2143.4	73.5	2916.2
1996	11.1	858.5	32.4	(16.4–)	1791.2	67.6	2649.7
1997	18.3	1015.3	32.5	17.7	2108.7	67.5	3124.0
1998	(21.4–)	798.3	33.3	(24.2–)	1599.0	66.7	2397.4
المتوسط	2.261	1230.5	28.9	0.557–	3018.124	71.092	4248.6
الانحراف المعياري	26.337	433.221	3.119	13.227	965.408	3.120	1370.0
معامل التغير	11.6	0.352	0.108	23.7	0.32	0.044	0.322

المصدر :

- United Nations– International Trade Statistical Yearbook – Different Issues.
- IMF, IFS Yearbook, Different Issues.
- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط – اتجاهات التجارة الخارجية – أعداد مختلفة .





شكل (3-2) الواردات السلعية في الاقتصاد الليبي (1973 – 1998م)



ومع أن نسبة الواردات من السلع الغذائية ، تنخفض تباعا مع نمو الدخل الفردي، حتى وإن ارتفعت قيمها المطلقة ، وذلك بسبب انخفاض معدل نموها عن معدل نمو إجمالي الواردات مع تقدم النمو الاقتصادي[27]. فإن مما تجدر الإشارة إليه أن انخفاض القيم المطلقة للواردات من السلع الاستهلاكية ، ومن ثم انخفاض معدلات نموها والتي كانت سالبة في بعض السنوات خلال الفترة (1982-1989) ، تشير إلى تأثير سياسة القيود الكمية المباشرة على الواردات ، ليس من ناحية السلع الاستهلاكية فحسب ، ولكن على الواردات من السلع الرأسمالية أيضا، والتي عرفت انخفاضات ملحوظة ، وسجلت معدل نمو سنوي سالب في المتوسط بلغ نحو (-8.8%) خلال هذه الفترة .

- ثالثا : الفترة الثالثة (1990 - 1998م) :

لقد تميزت هذه الفترة بانخفاض في إجمالي الواردات ، ولكن بمعدل أقل من معدل الانخفاض في الفترة السابقة عليه ، حيث بلغ معدل التغير في الواردات نحو (-5.28 %). كما اتسمت باستقرار نسبي في أسعار النفط ، إذ تراوح السعر الاسمي للنفط الخام في السوق الدولية ، بين 22.5 دولارا للبرميل الواحد كحد أقصى في عام 1990 ، وبين 15.5 دولارا كحد أدنى في عام 1994م[28].

كذلك شهدت بداية هذه الفترة عودة القطاع الخاص لممارسة دوره في النشاط الاقتصادي . فقد سمح للأفراد في إطار التشاركيات والشركات الجماعية المساهمة بممارسة استيراد السلع ، خلاف التي يقتصر استيرادها على الجهات العامة أو بعضا منها ، وذلك وفق ضوابط وشروط حددتها اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد ، على أن يتم الاستيراد بالمقايضة أو طبقا لما هو محدد في الموازنة الاستيرادية المعتمدة للدولة وفي حدود ما هو مدرج لكل بند بتلك الموازنة[29].

ومن خلال قراءة البيانات الواردة في الجدول (2-7) ، يتضح أن الواردات قد سلكت سلوكا غير مستقر خلال هذه الفترة ، إذ تقلبت قيمها المطلقة بين الارتفاع والانخفاض ، كما تفاوتت معدلات نموها بشكل حاد ، وعرفت معدلات نمو سالبة في بعض السنوات ، وقد كان ذلك انعكاسا لتفاوت حدث في معدلات نمو فئات الواردات من السلع والخدمات والأخرى ، والتي انعكست في حصة كل منها في إجمالي الواردات .



فقد ارتفعت نسبة الواردات من الخدمات والأخرى ، إلى أعلى مستوى لها في عام 1993م ، وبلغت 46.5% من إجمالي الواردات ، بينما انخفضت إلى أدنى مستوى لها في عام 1998 عند حوالي 17.8% ، وهو ما يعكس التفاوت الحاد في نسبة مساهمة الواردات السلعية في إجمالي الواردات ، فضلا عن تقلب نسب مساهمة الواردات الاستهلاكية والاستثمارية في إجمالي الواردات السلعية كما هو مبين في الجدول (2-8) خلال الفترة (1990-1998م) ، وهو ما ينفي إمكانية أن يكون هذا النمو المتقلب في هيكل الواردات الإجمالية ، وفي هيكل الواردات السلعية ، مرتبطا بالتنمية الاقتصادية ، التي يرافقها حدوث نمو في بعض فئات الواردات بمعدلات أعلى من معدلات نمو إجمالي الواردات وبشكل مستمر ، مما يؤدي إلى ارتفاع حصتها في إجمالي الواردات ، وانخفاض حصة فئات أخرى.

وهكذا فقد يكون لاتباع سياسة قيود كمية مباشرة على الواردات ، فضلا عن رقابة على الصرف الأجنبي ، مع السماح بالاستيراد دون تحويل للعملة ، وما نجم عن كل ذلك من آثار على المتغيرات الاقتصادية خصوصا في هيكل الإنتاج وهيكل الاستخدام وهيكل الأسعار ، التأثير الرئيس الذي أدى إلى تقلب قيم الواردات ، وتذبذب معدلات نموها خلال هذه الفترة ، خاصة وأن الدولة واعتبارا من عام 1986م ، قد توقفت عن العمل بالخطط التنموية الاقتصادية متوسطة أو طويلة الأجل ، واستعاضت عن ذلك بوضع موازنات سنوية للإنفاق على التنمية الاقتصادية .

2-5-2 ملاحظات إضافية حول الواردات :

بالنظر إلى مجمل فترة الدراسة (1973-1998م) ، فإن من الممكن تلخيص أبرز الخصائص والمعطيات التي عكست سلوك الواردات الليبية ، والعوامل المؤثرة فيها خلال هذه الفترة ، وذلك على النحو التالي :

1- ارتفاع حصة الواردات السلعية من إجمالي الواردات ، حيث بلغت حوالي 61.6% في المتوسط خلال فترة الدراسة ، مما يؤكد الدور الهام الذي تلعبه الواردات في تغطية



فائض الطلب المحلي ، نتيجة عجز عوامل العرض المحلي عن تلبية التغيرات في هيكل الطلب بشقيه الاستهلاكي والاستثماري .

وفي هذا الإطار يلاحظ من الجدول (2-7) أن معدل التغير السنوي في قيمة الواردات السلعية ، قد حظي باستقرار نسبي أكبر بالقياس إلى معدل التغير السنوي في قيمة الواردات من الخدمات والأخرى . وقد انعكس ذلك في صورة استقرار نسبي في حصة الواردات السلعية في إجمالي الواردات ، بالمقارنة مع حصة الواردات من الخدمات والأخرى في الإجمالي .

ويعبر ذلك عن الأهمية النسبية الأكبر ، التي توليها الدولة للواردات من السلع الاستهلاكية ، من منظور أنها تشبع نسبة لا بأس بها من الطلب المحلي في جانب السلع، هذا من ناحية ، فيما يؤدي اطراد النمو الاقتصادي وازدياد الدخول الفردية من ناحية أخرى ، إلى نمو أنشطة اقتصادية ، تنتج سلعا وخدمات غير قابلة للتبادل الدولي ، نتيجة ازدياد الطلب عليها مع النمو في نصيب الفرد من الدخل ، مما يدفع بالموارد للتحول صوب هذه الأنشطة ، الأمر الذي ينجم عنه كساد وتباطؤ في معدلات النمو في أنشطة الإنتاج السلعي مثل الزراعة والصناعة ، ويستدعي الحفاظ على مستوى معين من الواردات السلعية ، بالمقارنة مع الواردات من الخدمات والأخرى ، والتي تخضع في الكثير من جوانبها للتقلبات التي تحدث في حصيلة الصادرات ، باعتبارها المصدر الرئيسي لتمويل هذا النوع من الواردات .

ويضاف إلى ذلك ، أن الواردات السلعية ، تشتمل في جانب كبير منها على سلع رأسمالية ، لا تتوفر بدائل محلية لها ، وتعتبر مهمة في المقام الأول لعمليات التنمية الاقتصادية .

2- ارتفاع نسبة الواردات من السلع الرأسمالية إلى إجمالي الواردات السلعية ، إلى حوالي 71.1% في المتوسط خلال فترة الدراسة ، فيما مثلت الواردات من السلع الاستهلاكية نحو 28.9% من إجمالي الواردات السلعية كمتوسط لكامل الفترة ، حيث يتبين من الشكل (2-3) أن الواردات الرأسمالية كانت على الدوام أعلى من



الواردات من السلع الاستهلاكية طوال فترة الدراسة ، وإن اتخذت نفس المسار صعودا وهبوطا ، تبعا للتطورات في حصيلة الصادرات النفطية ، وآثارها على القدرة الاستيرادية للاقتصاد الليبي .

وفي الواقع تتكون السلع الرأسمالية المستوردة من مدخلات الصناعة من السلع الأولية والوسيطة مثل الحديد والصلب والمطاط والخيوط اللازمة لصناعات النسيج وغيرها ، كما تتكون من مستلزمات الإنتاج والمعدات الرأسمالية وقطع الغيار ومعدات النقل والحمل وقطع الغيار الخاصة بها في مجال الصناعة ، إضافة إلى الآلات المستخدمة في الإنتاج الزراعي مثل الجرارات والحصادات ومولدات الكهرباء والغاز ، فضلا عن المعدات الإلكترونية والتكنولوجية الأخرى اللازمة في مجالات الإنتاج .

وتدلل الأهمية النسبية المرتفعة للواردات الرأسمالية المذكورة في إطار الواردات السلعية ، على حقيقة عدم وجود بدائل محلية منافسة لهذا النوع من الواردات ، فضلا عن ارتباط النمو الاقتصادي في كافة القطاعات الاقتصادية ، بما فيها القطاع النفطي باستيراد هذا النوع من السلع . كما أن استمرار ذلك مؤشر على عدم التقدم في مجال تنمية وتطوير بدائل محلية ، يمكن معها تخفيض الاعتماد على الخارج في توفير السلع الرأسمالية والوسيطة المطلوبة .

كما يلاحظ أن معدل نمو الواردات من السلع الاستهلاكية ، كان أكثر استقرارا من معدل نمو الواردات من السلع الرأسمالية ، وقد انعكس ذلك بشكل مغاير على مدى استقرار حصة الواردات من السلع الاستهلاكية ، في إجمالي الواردات السلعية ، حيث يتبين من مؤشر عدم الاستقرار (معامل التغير) في الجدول (2-8) ، أن هذه الحصة قد حظيت باستقرار أقل بالقياس إلى حصة الواردات من السلع الرأسمالية .

ويعود ذلك في جزء منه إلى نجاح نسبي محدود في سياسة إحلال الواردات من ناحية ، وإلى أثر القيود الكمية على الواردات من السلع الاستهلاكية من ناحية أخرى ، فيما يعود في جزء منه إلى عدم توفر بدائل محلية للواردات من السلع الرأسمالية ، والتي تشتمل على معدات الإنتاج ومدخلات الإنتاج ومستلزمات التشغيل والمواد الأولية ،



المطلوبة لمختلف المشروعات الاستثمارية ، وهو ما يعني الحفاظ على مستوى معين من الواردات الرأسمالية .

3- انخفاض مرونة الطلب على الواردات السلعية الاستهلاكية ، حيث بلغت (0.41)، كما تبينه نتائج التقديرات القياسية لدالة الواردات الاستهلاكية في هذه الدراسة ، بسبب عدم وجود بدائل محلية كافية ، ونظرا لأن مكوناتها في الغالب من السلع الأساسية التي يحتاج إليها الاقتصاد ، لتغطية الطلب المحلي . مما يسهل آلية استيراد التضخم عبر هذه القناة، وذلك لارتفاع تكلفة الواردات السلعية عند حدوث تضخم في الأسعار في الدول المصدرة . ويحدث ذلك بطريقة مباشرة عن طريق ارتفاع أسعار الواردات من السلع الاستهلاكية، وبطريقة غير مباشرة من خلال ارتفاع أسعار المنتجات المحلية ، التي تستورد مستلزماتها من المواد الخام والمعدات والسلع الرأسمالية من الخارج[30].

4- تساهم الواردات في تغطية جزء كبير من الطلب المحلي في الاقتصاد الليبي ، إذ وصلت نسبة مساهمتها في بعض سنوات الفترة قيد الدراسة ، إلى أكثر من 47.2% من إجمالي الطلب المحلي (انظر الملحق الإحصائي).

5- لم يكن انخفاض قيمة الواردات ، أو معدلات نموها ، أو حصتها في الناتج المحلي الإجمالي ، نتيجة لسياسة إحلال الواردات فحسب ، ولكن أساسا كنتيجة لتطبيق سياسة القيود الكمية المباشرة على الواردات منذ مطلع الثمانينيات ، بكل ما يرافقها من ازدياد للتعرفة الجمركية ، وترشيد للصرف الأجنبي ، حيث ساهم كل ذلك في تخفيض قيمة الواردات ، ومعالجة العجز في الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري. إلا أن التشدد في تطبيق هذه السياسة ، والاستمرار فيها أدى إلى انخفاض الواردات إلى مستويات تهدد معدلات النمو الاقتصادي ، فضلا عن الآثار التي تنجم على هيكل الأسعار ، مثل التضخم وتدني أسعار صرف العملة المحلية في السوق السوداء ، نتيجة انخفاض العرض الكلي من السلع والخدمات في السوق المحلية .



6- ارتفاع درجة التركيز الجغرافي للواردات الليبية ، حيث يبين الجدول (2-9) ، أن مجموعة الدول الصناعية قد حظيت بأكثر من ثلثي الواردات الليبية خلال فترة الدراسة، وخصوصا في سنة 1980م ، فقد كان نصيب هذه المجموعة ما نسبته نحو 84.5% من إجمالي الواردات في ذلك التاريخ ، بينما تركز انسياب الواردات بصورة أساسية من دول السوق الأوروبية المشتركة ، وبما نسبته 70.7% من إجمالي الواردات، خصوصا من إيطاليا وألمانيا اللتين تمثلان أهم شريكين في التجارة الخارجية لليبيا ، كما تبينه الأرقام الموضحة في الجدول المذكور .

جدول (2-9)

درجة التركيز الجغرافي للواردات في الاقتصاد الليبي

(سنوات مختارة)

(نسب مئوية %)

البيان / السنة	1975	1980	1985	1990	1995	1997	1998
مجموع الدول الصناعية	80.3	77.6	72.8	72.8	70.2	73.1	71.5
السوق الأوربية المشتركة	64.5	68.4	64.9	65.3	62.4	62.6	60.0
إيطاليا	25.9	29.5	21.2	18.5	20.5	20.1	21.6
ألمانيا	12.1	13.3	15.6	14.6	13.0	10.8	10.8
اليابان	8.3	7.5	6.5	4.4	4.0	5.3	4.2
بقية دول العالم	19.7	22.4	27.2	27.2	29.8	26.9	28.5

المصدر :

- IMF - Directions of Trade Statistics Yearbook (2002).

- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق - إحصائيات التجارة الخارجية (1998) - طرابلس ، 1999م .

لقد استحوذت إيطاليا وألمانيا على أكثر من ثلث الواردات الليبية في الغالب ، في الوقت الذي لم تستحوذ فيه بقية دول العالم من خارج مجموعة الدول الصناعية ، إلا على نسب متواضعة من هذه الواردات ، مقارنة بالنسب التي تعود لمجموعة الدول الصناعية . وإذا كان هذا التركز الجغرافي للواردات يعود لأسباب تاريخية وسياسية واقتصادية ، في



وإذا كـــان هذا التركز الجغرافي للواردات يعود لأسباب تاريخية وسياسية واقتصادية ، في مقدمتها الارتباط السياسي والاقتصادي للدول حديثة الاستقلال بالدول التي استعمرتها في حقـــبة تاريخـــية سابقة ، فإن الآثار التي قد تنجم عن ارتفاع درجة التركز هذه ، لاشك ستنعكس سلباً على مسار ومعدلات النمو الاقتصادي في ليبيا ، عند حدوث أي تطورات مـــن شأنها زيادة معدلات التضخم في الدول المذكورة ، ومن ثم رفع كلفة الواردات الليبية ، وما يترتب عن ذلك من آثار سلبية على النمو الاقتصادي .

إلا أن ذلك لا يعني عدم وجود جانب إيجابي في التأثير على النمو الاقتصادي ، فيما يـــتعلق بالتركز الجغرافي للواردات الليبية في عدد قليل من الدول المتقدمة ، إذا ما أخذ في الاعتـــبار مـــا دللـــت عليه نماذج النمو الحديثة حول التجارة والنمو والتغير التكنولوجي (Grossman & Helpman, 1991) مثلاً ، من إمكانية أن تجني الدولة وفورات خارجية أكـــبر ، وأن تحصـــل عـــلى المزيد من التكنولوجيا إذا ما قامت باستيراد السلع الوسيطة ومدخـــلات الإنتاج مثل الأسمدة والمواد العضوية والمطاط المصنع ، والأخشاب المصنعة ، والحديد الصناعي ، والألياف الزجاجية ، والرقائق الإلكترونية ، وما إلى ذلك ، وبشكل خاص من الدول الرائدة في مجال التكنولوجيا ، وهي الدول المتقدمة ، مما يسهم في زيادة الإنتاجية ، ومن ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي [31].

6-2 آثـــار التطورات في هيكل التجارة الخارجية على ميزان المدفوعات :

تأسيساً على المفهوم المتمثل في أن هيكل التجارة الخارجية ، انعكاس لهيكل الإنتاج ، وتعبير عن السياسات السائدة في مجال المالية العامة والنقود ، والتجارة الخارجية، فإن تحليل مـــيزان المدفوعات الليبـــي ، يبرز بشكل واضح أن درجة انفتاح الاقتصاد الليبـــي على الخـــارج ، إنمـــا تتركز في المقام الأول في جانب تدفق التجارة الخارجية ، أكثر منها في جانب تدفق رؤوس الأموال ، وأن دور قطاع النفط وتأثيره واضح على مختلف حسابات ميزان المدفوعات ، نظراً للدور المهيمن لهذا القطاع في مجمل الصادرات الليبية .



إذ فيما تعتبر الصادرات النفطية العنصر الأبرز تأثيراً في تحديد أوضاع الميزان التجاري، فإن التحويلات من جانب واحد هي العنصر الأكثر بروزاً في حساب العمليات غير المنظورة ، الأمر الذي يجعل من هذين البندين الأكثر تأثيراً في ميزان المدفوعات ، وإن تباينت تأثيرات كل منهما .

إلا أن ما هو مهم في سياق هذه الدراسة ، إنما ينحصر في الآثار الناجمة عن التطورات في هيكل التجارة الخارجية على أوضاع ميزان المدفوعات الليبي خلال فترة الدراسة .

وفي هذا الإطار ، ومن واقع السيطرة شبه المطلقة لصادرات النفط الخام في هيكل الصادرات الليبية ، فقد تواكبت دورات العجز والفائض في حسابات ميزان المدفوعات الليبي وخاصةً الميزان التجاري ، مع التطورات التي حدثت في أسعار وكميات النفط الخام المصدر إلى الخارج . كما تناسبت في جزء كبير منها مع السياسات الاقتصادية المحلية المالية والنقدية والتجارية ، والتي كانت في حد ذاتها بمثابة إجراءات لعزل الآثار السلبية الناجمة عن التطورات التي حدثت في السوق النفطية خاصةً في الثمانينيات .

لقد شهد الميزان التجاري في واقع الأمر فوائض كبيرة ، تحققت إثر صدمات النفط الأولى والثانية في السبعينيات ، حيث بلغت ذروتها في عام 1980 م ، وأدت إلى تراكم في الاحتياطيات من الذهب والموجودات الأجنبية وصلت إلى نحو 14905 مليون دولار في ذلك العام (انظر الملحق الإحصائي) .

ومع تباطؤ الطلب على النفط في الأسواق العالمية في الثمانينيات بدأ الفائض في الميزان التجاري ينخفض تباعاً ، فيما بدأ العجز القائم أصلاً في حساب العمليات غير المنظورة يزداد تباعاً ، مما أدى إلى أثر تراكمي سالب على حساب العمليات الجارية ، وأدى إلى دخوله في دورة من العجز استمرت لمدة أربع سنوات بدءاً من عام 1981م .

وقد اضطر ذلك الدولة إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير ، استهدفت بنوداً معينة في ميزان المدفوعات ، خاصةً ما يتعلق منها بحساب التحويلات من جانب واحد ، وذلك بهدف السيطرة على العجز في حساب العمليات الجارية ، والذي كان يهدد فيما لو استمر بنفس الوتيرة بتآكل الاحتياطيات الأجنبية ، والتي انخفضت تباعاً إلى أن وصلت إلى مستوى 4758.9 مليون دولار تقريباً بحلول عام 1984م .



وقـــد اشـــتملت هـــذه الإجـــراءات عـــلى حزمة من السياسات المالية والتجارية الانكماشية، تمثلت في تخفيض الإنفاق العام ، والبدء بتطبيق سياسة القيود الكمية المباشرة عـــلى الواردات ، وما اقترن بها من رقابة شديدة على الصرف الأجنبي ، وهو الأمر الذي أدى في نهايـــة المطاف إلى وقف العمل بخطط التنمية ، والاستعاضة عنها بموازنات إنمائية سنوية تتناسب مع ما هو متاح من نقد أجنبي ، اعتباراً من عام 1986م .

وفي الواقـــع أدت هذه الإجراءات إلى انخفاض العجز في حساب العمليات الجارية ؛ وتحولـــه إلى فـــائض محدود في بعض السنوات خلال عقد الثمانينيات ، فضلاً عن الزيادة الملـــحوظة الـــتي ترتبت على حجم الاحتياطيات ، والتي على الرغم من الانخفاض الذي نالها في بعض السنوات، فقد تجاوزت مستوى 7225.2 مليون دولار بحلول عام 1990م.

وفي إطار تحليلي يلاحظ أن الدولة قد حدت من العجز في ميزان المدفوعات وميزان الحســـاب الجـــاري ، ونجحـــت في تنمية الاحتياطيات الأجنبية ، وذلك من خلال تبني سياســـات اقتصادية مختلفة ، ضغطت من خلالها على بعض بنود الإنفاق العام في الموازنة العامـــة، واســـتهدفت بنوداً معينةً في ميزان الحساب الجاري خاصةً ، وميزان المدفوعات بصـــفة عامـــة ، مما أسهم بدوره في التأثير على التطورات التي شهدها هيكل الواردات ، خاصـــةً وأن الكـــثير مـــن بنود الإنفاق العام بشقيه الاستهلاكي والاستثماري والسلعي والخدمي ، يلعب عنصر الاستيراد فيها دوراً رئيسياً ، بسبب قصور هياكل الإنتاج المحلية وانخفاض مرونتها بصفة عامة .

وقـــد يـــبدو ذلـــك أكثر وضوحاً من تحليل أوضاع الحسابات الرئيسية في ميزان المدفوعـــات في عقـــد التسعينيات ، والتي تميزت باتجاهها نحو تحقيق الفائض ، مع استثناء واحد في حساب العمليات الجارية وفي الوضع العام لميزان المدفوعات في سنة 1993م ، وكانـــت في مجمـــلها نتاجاً لتطورات سياسية واقتصادية ، على الصعيد الخارجي وعلى الصـــعيد المحـــلي ، أبرزها ظروف الحظر الاقتصادي والاستقرار النسبي في أسعار النفط ، والسياســـات الاقتصادية التي اتبعت على النطاق المحلي ، والتي وإن كانت قد نجحت في معالجـــة العجـــز في المدفوعات مع الخارج ، فإنها لم تنجح في إحداث التحولات الهيكلية المـــرجوة في قطاع التجارة الخارجية ، فضلاً عن أنها أسفرت عن نتائج سلبية فيما يتعلق



بهــدف الاستقرار الاقتصادي على المستوى الداخلي ، وما يترتب عن ذلك من آثار على النمو الاقتصادي في كافة القطاعات الاقتصادية .

وهكــذا يبدو أن أوضاع ميزان المدفوعات وتطورات العجز والفائض في حساباته الرئيسية ، تخضع للتطورات التي تحدث في الإيرادات النفطية ، بسبب الأحادية شبه المطلقة في هــيكل الصــادرات الليبيــة من ناحية ، كما تخضع للسياسات الاقتصادية المحلية ، والــتجارية منها على وجه التحديد ، فيما يتعلق بالتطورات التي تحدث في حجم وهيكل الواردات من ناحية أخرى .

فضلاً عن ذلك فإن السياسات الاقتصادية الانكماشية ، التي اتبعتها الدولة ، وخاصةً في مجــال السياسة التجارية منذ عام 1982م ، والمتمثلة في سياسة القيود الكمية المباشرة على الواردات المقترنة بسياسة الرقابة على الصرف الأجنبي وتقييد نظام سعر الصرف ، قد لعبــت دوراً بــارزاً في السيطرة على عجز ميزان المدفوعات ، وبشكل خاص من خلال الميزان التجاري عن طريق الحد من الواردات ، لتلافي تفاقم العجز إثر انخفاض الإيرادات النفطية ، ومن خلال ميزان الخدمات وحساب التحويلات من جانب واحد ، وذلك عن طريق التقليصات التي حدثت في كل منهما .

لقــد ساعدت سياسة الرقابة على الصرف الأجنبي ، والتي استهدفت بنوداً معينة في مــيزان الحســاب الجاري ، بدورها على توفير كمية من النقد الأجنبي ، وهو ما انعكس إيجابــاً على وضع الفائض في حساب العمليات الجارية ، ومن ثم على الفائض في ميزان المدفوعات .

ولكــن إلى أي مــدى يمكــن أن تنجح هذه السياسات ، خاصةً إذا لم يتم دعمها بسياسات مالية ونقدية على درجة عالية من الكفاءة ؟ وما هي الآثار التي يمكن أن تنجم عــن التشدد في تطبيقها على المتغيرات المتعلقة بالإنفاق ، مثل الدخل والأرصدة النقدية ، أو عــلى المســتوى العام للأسعار ؟ .. هذا ما سوف تحاول الصفحات القادمة الإجابة عليه .



7-2 السياسات التجارية :

منذ مطلع الثمانينيات ، ونتيجة لتدهور حصيلة الصادرات النفطية ، إثر تراجع أسعار النفط ، بدأت القدرة الاستيرادية للاقتصاد الليبي في الانخفاض ، قياساً إلى ما كانت عليه في النصف الثاني من عقد السبعينيات . وقد استدعى ذلك لجوء الدولة إلى مجموعة من الإجراءات والسياسات ، استهدفت بنوداً معينة في ميزان المدفوعات ، بغية معالجة العجز الذي بدأت مؤشراته في الظهور ، اعتباراً من عام 1981 ، خصوصاً في ميزان الحساب الجاري .

وفي العادة تلجأ الدول لتحسين وضع ميزان الحساب الجاري ، باستخدام تنويعة من الخيارات السياسية "POLICY OPTIONS" ، فهي قد تسعى إلى تحقيق ذلك إما عن طريق تشجيع الصادرات ، أو عن طريق تحديد الواردات[32]. وفيما ينطوي الخيار الأول على التركيز على التوسع في الصادرات من السلع الأولية أو الثانوية ، فإن الخيار الثاني يتضمن محاولة اللجوء إلى سياسة إحلال الواردات ، و/أو زيادة التعريفة الجمركية ، واستخدام نظام الحصص على استيراد أنواع معينة من الواردات .

وبدلاً من ذلك يمكن للدولة كما تشير أدبيات الاقتصاد أن تعمل على إحداث زيادة في الصادرات وانخفاض في الواردات عن طريق تخفيض قيمة العملة المحلية[33]، إذ تستخدم الدول عادةً مثل هذه السياسة لمعالجة العجز في الميزان التجاري ، خاصةً في الاقتصادات المفتوحة .

إلا أن ذلك يقتضي معرفة دقيقة لمرونات الطلب السعرية للصادرات والواردات ، وفق ما ينص عليه شرط مارشال – ليرنر (Marshal – Lerner Condition) ، للتأكد مما إذا كان تخفيض سعر صرف العملة المحلية سوف يؤدي إلى معالجة العجز في الميزان التجاري ، أم أنه سوف يفضي إلى مزيد من التدهور[34].

وفيما يتعلق بالخيار الأول ، المتمثل في تشجيع الصادرات ، فإن طبيعة السلعة الرئيسية التي يصدرها الاقتصاد الليبي إلى الخارج وهي النفط ، تجعل من الصعوبة بمكان اللجوء إلى التوسع في صادرات النفط الخام ، لمعالجة العجز في ميزان الحساب الجاري ، إذ تتحكم في أسعار هذه السلعة ، وفي كمية الطلب عليها ، وفي حجم المعروض ، مجموعة



مـــن الاعتـــبارات والعوامل الخارجة عن نطاق السياسات الاقتصادية المحلية . الأمر الذي يجعــــل مــــن أســــعار هذه السلعة ، والكميات المطلوبة منها ، خاضعةً في جزء كبيرٍ منها للظروف والعوامل السياسية والاقتصادية على المستوى الدولي . وبذلك يصبح هذا الخيار مقيداً ، إن لم يكن بعيداً عن متناول صانعي السياسة في الاقتصاد الليبـــي .

أمـــا الخيار الثاني والمتمثل في تحديد الواردات ، فإنه ينطوي على سياستين فرعيتين تتمـــثل أولاهما في سياسة إحلال الواردات ، بينما تتمثل الثانية فيما يعرف بسياسة القيود الكمية المباشرة على الواردات . وقبل الولوج إلى تفصيل هاتين السياستين وتطبيقاتهما في الاقتصاد الليبـــي ، فلا بأس من التعريج على الخيار الثالث المتعلق بتخفيض سعر الصرف.

فبالنســـبة لهـــذا الخيار ، المتعلق بتخفيض سعر صرف العملة المحلية ، أمام العملات الأجنبـــية ، فإن ظروف الاقتصاد الليبـــي في مجال التجارة الخارجية ، والمتمثلة في الطبيعة الخاصـــة لسلعة التصدير الرئيسية التي يعتمد عليها في الحصول على النقد الأجنبي ، فضلاً عـــن خصـــائص السلع التي يقوم باستيرادها ، تجعل اللجوء إلى هذا الخيار أمراً غير ذي جـــدوى ، قد يتسبب في أعباءٍ أخرى بالإضافة إلى التدهور في وضع ميزان المدفوعات ، تتمـــثل في مـــزيد مـــن الضغوطات التضخمية ، بما يهدد النمو في القطاعات الاقتصادية المخـــتلفة ، خاصـــةً وأن قطاعات الإنتاج السلعي تعتمد في جزء كبير من إنتاجها على استيراد المواد الخام والسلع الوسيطة والمعدات والآلات من الخارج .

وباختصار ، فإن للدول النامية بصفة عامة قوة احتكارية ضئيلة في الصادرات ، وقوة احتكار شراء ضعيفة في الواردات ، ومن ثم فإن أي محاولة للتأثير في شروط التبادل الدولي مـــن جانب واحد ، من خلال السياسات التجارية ومن ضمنها سياسة سعر الصرف من الصعوبة أن تسفر عن أي نجاح[35].

وهكـــذا ، لم يكن من خيار أمام مخططي السياسة في الاقتصاد الليبـــي ، إلاّ اللجوء إلى سياسة إحلال الواردات ، وسياسة القيود الكمية المباشرة على الواردات ، وما يلازمها من رقابة على الصرف الأجنبي .



1-7-2 سياسة إحلال الواردات :

تستـــتهدف سياســـة إحـــلال الواردات ، من خلال التصنيع ، خلق بدائل منافسة للـــواردات ، مما يؤدي إلى تنويع الإنتاج ، ومن ثم تنويع الصادرات في المطاف الأخير ، فبدل أن تعتمد الدولة على سلعة تصدير رئيسية واحدة ، أو عدد قليل من السلع الأولية ، والـــتي تتسم بتقلبات مستمرة في أسعارها وإنتاجها وحصيلتها النهائية ، وتعاني في نفس الوقـــت مـــن انهـــيار شروط التبادل الدولي في غير صالحها ، فإنها تقوم بتنويع هيكلها الإنتاجي، وتقلل بالتالي من وارداتها ، في الوقت الذي تنوع فيه من صادراتها(36).

لقد تم تبني هذه السياسة في الاقتصاد الليبـــي لاحلال قدر من الواردات ، عن طريق تشـــجيع الـــنمو في قطاعات الإنتاج السلعي ، وذلك بزيادة مخصصات قطاعي الصناعة والزراعة من ميزانية التنمية ، التي استهدفت خططها المتتالية زيادة معدلات النمو في هذين القطاعين بشكل خاص ، لإحداث التغيير الهيكلي المطلوب ، وبغرض تنويع مصادر الدخل والإنتاج في الاقتصاد الوطني(37).

إلاّ أن اســـتمرار ضـــعف القاعدة الاقتصادية خارج قطاع النفط ، بسبب محدودية مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة في تكوين الناتج المحلي ، من جهة ، واستمرار الارتفاع في درجـــة التركـــيز الســـلعي للصادرات ، والتي تعكس هيمنة قطاع النفط على نشاط التصـــدير ، وانخفاض الأهمية النسبية للصادرات من غير النفط الخام في هيكل الصادرات الليبية ، من جهة أخرى ، تعكس وبوضوح أن التنويع المرغوب في الصادرات لم يتحقق، ممـــا يؤكـــد قصور هذه السياسة في تحقيق الأهداف المتوخاة منها . ويستدل على ذلك أيضـــاً مـــن استمرار ارتفاع مؤشرات الانفتاح الاقتصادي في ليبيا ، وبالذات في جانب الواردات ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي ، وفقاً لما تشير إليه بيانات الجدول (2-1) .

وبـــالعودة إلى الجـــدول (2-4) يتـــبين بشكل جلي أن التنوع المطلوب في هيكل الصـــادرات الليبيـــة لم يـــتحقق ، رغم كل الإجراءات التي اتخذتها الدولة ، ورغم كافة المخصصـــات الـــتي أنفقـــتها لإحلال قدر من الصناعات المحلية محل الواردات من السلع الأجنبـــية ، ومن ثم الاتجاه نحو الأسواق الأجنبية بعد أن يتم تغطية الطلب المحلي من هذه الصناعات . فلا يزال هيكل الصادرات الليبية يتميز بالتركز السلعي في سلعة النفط الخام ،



مــع مساهمة محدودة نسبياً لكل من الغاز الطبيعي ومشتقات النفط والمنتجات الكيماوية والبتروكــيماوية في إجمــالي الصــادرات ، عــلماً بأن هذه المنتجات المصنعة تقوم على استخراج النفط بشكل أساسي .

ولعل في ذلك مؤشر على عدم قدرة سياسة إحلال الواردات حتى على تجاوز المرحلة الأولى مــن مراحــلها الــثلاث ، والمتمثلة في أنها تقوم أساساً لإشباع الطلب المحلي من الصناعات الاستهلاكية الأساسية ، تحت مظلة حماية كافية من الدولة في مواجهة المنافسة من قبل البدائل الأجنبية .

وفي الواقع تبدأ المرحلة الثانية من مراحل استراتيجية الإحلال محل الواردات ، بعد أن تستنفد الصناعة فرص الإحلال ، ويتحقق مستوى عالٍ من الإشباع في السوق المحلية من منــتجات هذه الصناعة ، والتي تبدأ في ارتياد الأسواق الخارجية ، وفي نفس الوقت تظهر إمكانــية الــبدء بإقامة بعض الصناعات الوسيطة والإنتاجية ، حيث تزيد في هذه المرحلة الــواردات من السلع الرأسمالية والوسيطة ، إضافةً إلى إمكانية زيادة الواردات من السلع الاستهلاكية مع زيادة الدخل(38).

ويتــبين مــن الجدول (2-10) حول الأهمية النسبية لفئات الواردات في الاقتصاد الليــبــي ، أن تغــيراً قــد طرأ على مدى أهمية كل فئة من هذه الفئات بين بداية فترة الدراسة ونهايتها . فقد ارتفع نصيب الواردات من السلع الغذائية والحيوانات الحية ، فيما انخفــض نصــيب الواردات من السلع الرأسمالية والوسيطة ، ومن المواد الخام والمحروقات وبشــكل ملحوظ ، بينما حافظت الواردات من السلع الاستهلاكية المعمرة وغير المعمرة على حصتها في إجمالي الواردات السلعية .

ويدلــل ذلك على اتساع الفجوة الغذائية مع نمو السكان ، مثلما يدلل على قصور سياســة إحــلال الواردات في تحقيق التغيير الهيكلي المطلوب في فئات الواردات ، والذي يفــترض حدوثه مع تقدم عمليات التنمية الاقتصادية ، حيث تزداد الأهمية النسبية لبعض فئات الواردات ، فيما تنخفض الأهمية النسبية لفئات أخرى ، رغم الزيادات التي يمكن أن تحــدث في القيم المطلقة لكل فئة من فئات الواردات ، تبعاً لزيادة الدخول التي تصاحب التنمية الاقتصادية عادةً ، وتبعاً لزيادة الإنفاق الاستثماري نتيجة لاطراد النمو الاقتصادي.



جدول (2-10)

الأهمية النسبية لفئات الواردات

(1973 - 1998م)

(نسب مئوية %)

البيـــان / السنة	1973	1980	1990	1997	1998
مواد غذائية وحيوانات حية	9.4	12.8	8.1	20.7	23.8
سلع استهلاكية معمرة وغير معمرة	21.2	19.0	12.0	20.7	20.1
مواد خام ومحروقات	7.3	7.3	9.4	1.6	2.2
سلع رأسمالية ووسيطة	62.1	60.9	70.5	57.0	53.9
المـــجـــمـــوع	100	100	100	100	100

المصدر :

- United Nations, International Trade Statistical Yearbook, Different Issues.

- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، إحصائيات التجارة الخارجية (1998) ، طرابلس ، 1999م .

وفي هذا الإطار أقرت إحدى الدراسات القياسية[39] حول سياسة إحلال الواردات في ليبيا ، بوجود نسبة من الإحلال بين الإنتاج المحلي والواردات ، حسب المقاييس المعيارية المتعارف عليها . إلا أنها أشارت إلى أن الظروف التي مر ولا يزال يمر بها الاقتصاد الليبي ، تفيد بأن هذا الإحلال لم يكن كله نتيجة لسياسة إحلال الواردات ، بل أن هناك ظروفاً خارجية أدت إلى تقليل الواردات وزيادة الإنتاج المحلي . كما أشارت الدراسة إلى أن الواردات قد تغيرت من استيراد السلع النهائية إلى استيراد المواد الخام والسلع الوسيطة ، بمعنى أن الصناعات التي قامت لتحل محل الواردات تعتمد وبدرجة أساسية على المواد الخام والميكنة المستوردة .

ومع ذلك فإن سياسة إحلال الواردات قد حققت نتائج إيجابية ، من ضمنها توفير قدرة استيعابية نسبية لقوة العمل ، واستحداث مواطن استخدام وفرص عمل جديدة ، ساهمت إلى حد ما في مواجهة الطلب المتزايد على فرص العمل . كما عملت من جانب



أخـــر على استيفاء جزء من الطلب المحلي على السلع الاستهلاكية ، إضافةً إلى مساهمتها في الـــتطوير التكـــنولوجي في مـــراحل لاحقـــة ، بتركيزها على إنتاج السلع الرأسمالية والوسيطة[40].

وبالـــنظر إلى الجـــدول (2-11) يتـــبين أن الصناعات التي أنشئت للإحلال محل الواردات، قد تفاوتت من الصناعات الثقيلة التي تتطلب كثافة رأسمالية وتكنولوجية عالية، مـــثل الصـــناعات البتروكيماوية والصناعات المعدنية والهندسية التي تشتمل على الحديد والصـــلب ، وتجميع السيارات والأجهزة الإلكترونية ، إلى الصناعات المتوسطة والخفيفة مـــثل الصـــناعات الغذائية والغزل والنسيج وغيرها ، والتي استوعبت قدراً لا بأس به من قوة العمل المحلية ، فضلاً عن إسهامها في تلبية جزء من الطلب المحلي ، واتجاه البعض منها مـــثل الصناعات البتروكيماوية إلى التصدير بسبب حجمها الكبير وإنشائها أصلاً بالتوجه نحو السوق الخارجي .

أما بالنسبة للإنفاق الاستثماري في قطاع الصناعة ومدى ملاءمته لمراحل إستراتيجية إحلال الواردات ، فإن البيانات تشير إلى أن استراتيجية أو سياسة التكوين الرأسمالي كانت ســـليمة للغايـــة من ناحية التوجه ، فيما يتعلق بأوجه الإنفاق في القطاع الصناعي . ففي الوقت الذي انصب فيه التركيز على قطاع صناعة السلع الاستهلاكية خلال الخطة الأولى 1973 - 1975م عند حوالي 60 % ، فإنه تراجع إلى 33.8 % في نهاية خطة التحول الثالـــثة في عام 1985م ، ليعطي مكانه لقطاعات الصناعات الوسيطة ، والتي تضاعفت حصتها تقريباً وفي نفس الفترة من 30.3 % إلى 54.8 % ، وكذلك حدث الأمر ذاته بالنسبة لقطاع الصناعات الرأسمالية الذي ازدادت حصته من 5.1 % إلى 9.9 % [41].

ويمكـــن التدليل على ذلك أيضاً ، بتحليل البيانات الواردة في الجدول (2-11) ، حيـــث يلاحـــظ أن الصـــناعات الخفـــيفة قد استحوذت على نسبة 30 % من إجمالي الاســـتثمارات الثابتة في قطاع الصناعات التحويلية ، خلال الخطة الخمسية (1981 - 1985م) ، فيما حظيت الصناعات الثقيلة بنسبة 70 % من هذه الاستثمارات .



جدول (2-11)

الاستثمارات الثابتة في قطاع الصناعات التحويلية خلال الخطة

(1981 - 1985م)

(1980 = 100)

النشاط الصناعي	الصناعات الخفيفة (مليون دينار)	الصناعات الثقيلة (مليون دينار)	الإجمالي (مليون دينار)
الصناعات الغذائية	231.0	—	231.0
صناعة النسيج والجلود	179.0	—	179.0
صناعة الأخشاب والأثاث	40.0	—	40.0
صناعة الورق والطباعة	3.0	—	3.0
صناعة الكيماويات	135.0	155.0	290.0
صناعة التكرير	—	230.0	230.0
صناعة البتروكيماويات	—	450.0	450.0
صناعة مواد البناء	76.0	220.0	296.0
الصناعات المعدنية الأساسية	—	900.0	900.0
صناعة المنتجات المعدنية والهندسية	110.0	160.0	270.0
صناعات أخرى*	95.0	—	95.0
الإجمالـــــي	909.0	2115.0	3024.0

* تشمل الصناعات الصغرى والتقليدية ومشروعات الإقراض ومشروعات التمويل الذاتي .

المصـــدر : اللجنـــة الشـــعبية العامـــة للتخطيـــط - خطـــة التحـــول الاقتصـــادي والاجتمـــــاعي (1981 - 1985م) - الجزء الثاني - طرابلس - ص 73 .



وبطبيعة الحال يتناسب ذلك مع استراتيجية تنمية القطاع الصناعي ، التي اعتمدت في بدايتها على سياسة إحلال الواردات لتغطية الطلب المحلي ، ثم عملت في مرحلة تالية على تطوير صناعات السلع الوسيطة والرأسمالية لدعم النمو الصناعي وتوسيع قاعدته ، ولإعطاء المكون التكنولوجي مكانه المناسب بين المكونات الأخرى لرأس المال الثابت .

إلا أن تلك الإستراتيجية لم يتم استكمالها ، إذ أنها لم تتمكن من التخلص من الارتباط بالإيرادات النفطية ، وذلك بسبب ضعف الروابط الأمامية والخلفية للكثير من الصناعات التي أنشئت ، والناجم بشكل أساسي عن بقاء عنصر الواردات مكوناً أساسياً في الكثير منها ، مما جعل هذه الصناعات عاملاً فاعلاً في استهلاك النقد الأجنبي ، وأكبر قطاع استيرادي في الاقتصاد الليبي .

ولا شك أن ذلك قد أسهم في الإبقاء على الخلل الهيكلي القائم ، لا سيما بعد تراجع الإيرادات النفطية ، وخضوع القطاعات الإنتاجية عامةً بما فيها قطاع الصناعة إلى ما يتم تخصيصه في الموازنة الاستيرادية ، والتي اتجهت بدورها نحو الانكماش التدريجي .

وفي الواقع ، فإنه حتى مع افتراض وجود نسبة من الإحلال بين الإنتاج المحلي والواردات ، فإن ذلك لم يكن نتيجة لسياسة إحلال الواردات فحسب ، بل كان في جزء كبير منه ، نتيجة لعوامل خارجية ، تمثلت في تراجع حصيلة الصادرات النفطية ، ونتيجة لعوامل محلية ، تمثلت في لجوء الدولة ، ومنذ عام 1982م ، إلى انتهاج سياسة القيود الكمية المباشرة على الواردات ، والتي اقترنت بسياسة الرقابة على الصرف الأجنبي .

2-7-2 سياسة القيود الكمية المباشرة على الواردات :

مع بداية الكساد الكبير "Great Depression" ، أصبح لدى العديد من الدول ما يكفي من المبررات لاستعمال إجراءات أخرى أبعد من التعريفات الجمركية ، وذلك بهدف التحكم في التجارة الخارجية . وتتضمن هذه الإجراءات قيوداً كمية "Quantitative Restriction" على الواردات ، ورقابة على الصرف " Exchange Control" ، حيث اتسمت في حينها بالجاذبية نظراً لملاءمتها من الناحية الإدارية، مقارنةً



بالـتغيرات في الـتعريفة الجمركـية . وقد حظيت مثل هذه الإجراءات غير الجمركية " Nontariff Measures" بالمزيد من التوسع في الاستخدام في العديد من الدول خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية[42].

وتســتهدف سياسة القيود الكمية المباشرة على الواردات ، حماية الصناعة المحلية من منافسة الواردات ، أو تقويتها لزيادة قدرتها على المنافسة في السوق الخارجية[43].

ومع إمكانية أن تؤدي سياسة القيود الكمية المباشرة على الواردات ، إلى دفع الأفراد نحـو تخصيص نسبة أكبر من دخولهم للادخار ، سواء كان إجبارياً أو غير إجباري ، من خـلال التضخم الناجم عن القيود على الواردات ، مما يؤدي إلى تنامي التكوين الرأسمالي المحلي . فإن إمكانية تحقق ذلك ترتبط بعدم تقييد الصرف الأجنبي ، الذي يمكن استخدامه لاستيراد السلع الرأسمالية من الخارج[44]. إلا أن تطبيق سياسة القيود الكمية المباشرة على الـواردات في الاقتصاد الليبـي ، قد اقترن وبشكل مغاير ، بسياسة الرقابة الشديدة على الصرف الأجنبي.

كذلـك فقد تم تطبيق سياسة القيود الكمية المباشرة على الواردات في ليبيا ، بشكل مـتزامن مع البدء بتطبيق العمل بالموازنة الاستيرادية في عام 1982 م ، مما يوحي بعدم إمكانية الاستفادة من النتائج الإيجابية لهذه السياسة في زيادة الادخار والتكوين الرأسمالي في الاقتصاد .

ولأسـباب تتعلق بارتفاع القدرة الاستيرادية للاقتصاد الليبـي في الفترة (1973-1981م)، لم تـلجأ الدولـة إلى أي إجراءات انكماشية ، من شأنها إحداث تخفيضات مباشرة في قيمة الواردات الليبية ، حيث يشير الجدول (2-12) في هذا الخصوص ، إلى أن متوسـط معـدل الـنمو السنوي للواردات ، قد تجاوز متوسط معدل النمو السنوي للصادرات خلال الفترة (1973-1981م) ، إذ بلغ نحواً من 12.8% ، مقارنةً بحوالي 12.6% كمتوسط معدل نمو سنوي للصادرات خلال الفترة المذكورة . وإذ يعكس ذلك قدرة الصادرات على تمويل النمو المتزايد في الواردات في المدى القصير ، إلاّ أنه يهدد أيضاً



بتلاشـــي الفائض في الميزان التجاري وفي ميزان المدفوعات ، وبتآكل الاحتياطيات الرسمية للدولة ، فيما لو استمرت معدلات النمو السابق ذكرها في المدى الطويل .

ومـــن هذا المنظور فيما يبدو ، وبدافع من الانخفاض في قيمة الصادرات الليبية منذ مطلـــع الثمانينـــيات ، إثر انخفاض أسعار النفط الخام ، تبنت الدولة في ليبيا مجموعة من السياسات الانكماشية ، قصد منها مباشرة تخفيض قيمة الواردات من السلع والخدمات ، حيـــث عـــبرت الإجراءات المتخذة بالخصوص عن قيود كمية مباشرة على الواردات ، ورقابـــة دقيقة على الصرف الأجنبي ، واستهدفت بنود ميزان العمليات الجارية في ميزان المدفوعات، وهي التجارة ، والخدمات ، والمدفوعات من جانب واحد[45].

جدول (2-12)

معدلات النمو الحقيقية للواردات والصادرات

(1973 - 1998م)

البيـــان / الفتـــرة	1973-1981	1982-1989	1990-1998	مجمل الفترة 1973-1998
معدل النمو السنـــوي المتوسط للواردات %	12.8	(6.8 -)	(9.3 -)	(1.2 -)
معدل النمو السنـــوي المتوسط للصادرات %	12.6	(3.0-)	(7.3 -)	0.8

المصدر : - حسبت معدلات النمو من قبل الباحث ، استناداً إلى البيانات الواردة في الجدول (2-1) .

وقـــد اشـــتملت هـــذه الإجراءات على منع استيراد بعض السلع ، وعدم السماح بالاستيراد بدون تراخيص ، فضلاً عن بدء العمل بالموازنة الاستيرادية منذ عام 1982م ، وتخفيض مخصصات سفر الليبيين إلى الخارج، وتخفيض نسب التحويل من الدخل للعمالة الأجنبية من العملات الصعبة ، وإلغاء عقود عدد كبير منهم[46].

لقد أدت هذه الإجراءات إلى حدوث تحسن نسبي في وضع ميزان الحساب الجاري ،



ووضـــع ميزان المدفوعات، إذ بدأ العجز في التلاشي تدريجياً، حيث انخفض عجز حساب العملـــيات الجارية ، من 1233.4 مليون دينار في عام 1981م ، إلى 145.9 مليون دينـــار في عـــام 1984م ، كمـــا انخفض عجز ميزان المدفوعات وبشكلٍ متتالٍ ، من 1380.0 ملـــيون دينار إلى 107.3 مليون دينار ، لنفس العامين على التوالي ، ثم اتسم بتحقـــيق فائض لسنتين لاحقتين بعد ذلك ، إثر الإجراءات التقشفية الإضافية التي تبنتها الدولة ، خاصةً إثر انخفاض أسعار النفط إلى مستويات قياسية بحلول عام 1986م (انظر الملحق الإحصائي) .

وعـــلى الرغم من هذه المؤشرات الإيجابية ، إلاّ أن هذه السياسة لم تخل من جوانب ســـلبية في معظمهـــا ، بدأت مظاهرها في الإفصاح عن نفسها ، كلما ازداد التشدد في التطبـــيق . فقد تسببت في حدوث اختناقات في السوق المحلية ، نتيجة عجز العرض المحلي عـــن تلبية الطلب المحلي ، وهو ما أدى إلى حدوث ارتفاعات صريحة في الأسعار ، وإلى حـــدوث تضخم مكبوت عبّر عن نفسه في بروز ظاهرة الطوابير أمام منافذ التوزيع ، التي تديرها المنشآت العامة ، المناط بها عمليات الاستيراد والتوزيع .

وقـــد نجـــم الاختـــناق في الســـوق المحلية ، عن الانخفاض المباشر في قيمة وحجم الـــواردات، التي سجلت معدل نمو سنوي سالب، بلغ في المتوسط نحو (-6.8%) خلال الفـــترة (1982-1989م) كمـــا هو موضح في الجدول (2-12) . إذ اقترن تطبيق سياسة القيود الكمية المباشرة على الواردات ، بسياسة الرقابة على الصرف الأجنبي ، والتي كـــان أبـــرز مظاهرها إعداد موازنات استيرادية سنوية ، تحدد فيها مبالغ معينة من النقد الأجـــنبي للإنفاق على مجموعة محددة من الواردات . وعلى الرغم من تناقص مخصصات هذه الموازنات ، فإنها لم تنفّذ إلا بنسبة 70% من مخصصاتها المعتمدة[47]. وهو الأمر الذي أدى إلى تفاقم مشكلة فائض الطلب المحلي ، خاصةً وأن هيكل العرض المحلي لا يتوفر على المـــرونة الكافـــية للاستجابة للتغيرات التي تحدث في هيكل الطلب . وقد يعود ذلك في الأســـاس إلى تفاوت معدلات النمو بين قطاعات إنتاج السلع الداخلة في التبادل الدولي ، وقطـــاع إنـــتاج الســـلع والخدمات التي لا تدخل في التبادل الدولي ، وهو ما أدى إلى حـــدوث نمو في بعض مكونات الإنفاق ، وانحسار في بعضها الآخر على المستوى الكلي للاقتصاد ، انعكست آثاره على المستوى العام للأسعار .



فقـــد تزامن بدء تطبيق هذه السياسة ، مع اتجاه الدولة لتقليص الإنفاق العام في تلك الفترة ، إثر انخفاض بعض بنود الإيرادات في الميزانية العامة مع تراجع أسعار النفط .

وكـــأي دولـــة نفطية ، فإن الإيرادات النفطية أو مخصصات الخزانة العامة من هذه الإيرادات ، تمثل عنصراً هاماً من عناصر تمويل الإنفاق العام ، خاصةً في شقه الاستثماري في الاقتصـــاد الليبـــي . كذلك فإن الإنفاق العام بصفة عامة ، والاستثماري على وجه الـــتحديد ، يتضـــمن في الكـــثير من جوانبه إنفاقاً بالعملات الأجنبية ، لاستيراد السلع والخدمات من الخارج ، حيث يعد المكون الاستيرادي عنصراً هاماً من عناصر تغطية هذا النوع من الطلب في الدول النامية وفي إطار الواردات من السلع الرأسمالية .

وعلـــيه فإن تخفيض الإنفاق العام في الاقتصاد الليبـــي منذ مطلع الثمانينيات نتيجة لتراجع الإيرادات النفطية ، وخاصةً في عام 1986 م ، أدى إلى إحداث تغيرات محدودة في هـــيكل الواردات السلعية ، وإلى إحداث تغيرات هيكلية كبيرة في إجمالي الواردات ، انخفضـــت على إثرها الأهمية النسبية للواردات من الخدمات والأخرى إلى نحو 19.5 % في عام 1985 م ، بعد أن كانت نحو 51.6 % في عام 1981م .

وفي نفس الإطار فقد انعكس تقليص الدولة للإنفاق العام بشكل واضح في تخفيض الإنفاق على قطاعات الإنتاج السلعي كالزراعة والصناعة ، حيث انخفض الإنفاق الفعلي لميزانـــية الـــتحول عـــلى قطاع الزراعة من 504.8 مليون دينار في عام 1981م ، إلى 277.3 ملـــيون دينار في عام 1984م ، إلى 105.6 مليون دينار في عام 1987م ، بيـــنما انخفـــض الإنفـــاق الفعلي على قطاع الصناعة خلال الفترة المذكورة باستثناء عام 1985م ، كما هو مبين في الجدول (2-13) ، مما أثر بالانخفاض على مستويات الإنتاج الكمـــي لأهم السلع التي ينتجها هذين القطاعين(48) ، الأمر الذي ساهم في تفاقم الخلل القائم بين عرض السلع والخدمات في الاقتصاد الوطني ، وبين الطلب عليها .

ومـــن ناحـــية أخرى ، فإن لسياسة القيود الكمية المباشرة على الواردات وسياسة الرقابة على الصرف ، آثاراً جانبية على هيكل الطلب وعلى هيكل الأسعار ، من الممكن أن تتضاعف ما لم يتم دعم هاتين السياستين بسياسة مالية وسياسة نقدية مناسبة . حيث تســـعى الحكومات من خلال سياساتها في العادة إلى خلق بيئة سياسية واقتصادية مستقرة على المستوى الكلي تفضي إلى إحداث النمو الاقتصادي .



جدول (2-13)

الإنفاق الفعلي لميزانية التحول

في قطاعي الزراعة والصناعة

(مليون دينار)

السنة / البيـــان	1981	1984	1987	1990	1993	1996
الزراعـــة	504.8	277.3	105.6	217.8	194.9	57.4
الصناعـــة	435.3	514.1	158.7	35.8	11.6	71.3

المصـــدر : اللجـــنة الشعبية العامة للتخطيط ، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (1962-1996م) ، طرابلس ، ديسمبر 1997م .

ويمكـــن وصف الإطار الاقتصادي الكلي بالاستقرار عندما يكون التضخم منخفضاً وقـــابلاً للتنبؤ ، وتكون أسعار الفائدة ملائمة والسياسة المالية مستقرة[49] ، وحين يكون ســـعر الصـــرف تنافسياً وقابلاً للتنبؤ ووضع ميزان المدفوعات على درجة لا بأس بها من الاستقرار، إذ أن النمو الاقتصادي يرتبط عكسياً مع التضخم وطردياً مع الأداء المالي الجيد وأسواق الصرف الأجنبي المستقرة[50].

وفي الاقتصاد الليبـــي ، فإن اختفاء الأسواق المالية ، يحد من دور السلطات النقدية في الـــتأثير على المتغيرات النقدية ، ويقصر هذا الدور فقط في إجراءات التدخل المباشر ، مـــثل الـــرقابة عـــلى الجهاز المصرفي وحجم الائتمان ونوعيته ، وعلى حجم السيولة في الاقتصـــاد . كذلك فإن ارتفاع درجة الانفتاح الاقتصادي على الاقتصاد العالمي بالقياس إلى حجـــم الاقتصـــاد الليبـــي الصغير نسبياً ومصادر توليد الدخل فيه ، تفقد السلطات الـــنقدية السيطرة الكاملة على المتغيرات النقدية ، مثل القاعدة النقدية وعرض النقود ، مما يضـــعف مـــن دور السياسة النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي والمتغيرات الرئيسية فيه باستخدام أدواتها التقليدية .

وتشـــير أدبيات الاقتصاد في هذا الصدد ، إلى أن من الممكن تحاشي التضخم المرتفع حتى عند تحقيق مستويات عالية من النمو الاقتصادي ، وذلك من خلال تقييد أو إحكام

السياســة الــنقدية ، بينما قد يحدث التضخم الحاد حتى مع الكساد الاقتصادي ، نتيجة استرخاء السياسة النقدية ، وتقنين الدين العام كأحد مصادر تمويل الموازنة[51].

وفي هذا السياق ، فلأن عجز الموازنة الذي تواكب مع تطبيق سياسة القيود الكمية وأسلوب معالجته عن طريق التمويل بالعجز ، من خلال الدين العام المصرفي ، وهو ما يعني سياسة مالية توسعية ، أدى إلى تزايد عرض النقود بمعدلات أعلى من معدلات الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبــي (انظر الملحق الإحصائي ، الجدول رقم (6)). لقد أدى التفاعل بين الزيادة في عرض النقود من ناحية ، والندرة النسبية في عرض السلع والخدمــات أو ضــغوطات فــائض الطلب من ناحية أخرى ، إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار . وهو ما يمكن ردّه أيضاً إلى ضيق الطاقة الإنتاجية ، وعدم مرونة العرض المحلي ، والاعتماد أساساً على الاستيراد في تغطية فائض الطلب المحلي .

ولم ينعكس ذلك على مستويات الأسعار والتضخم فحسب ، ولكن أدى أيضاً إلى قيام السوق السوداء ، والمضاربة على السلع والعملات ، خاصةً منذ مطلع التسعينيات ، حيث ارتفعت نسبة التضخم من 3.6% إلى 12.5% بين عامي 1981م و1985م ، وانخفضـــت إلى 1.3% في عام 1989م ، لتبدأ في الارتفاع من جديد إلى 11.7% في عام 1991م ، وإلى 20.0% في سنة 1996م[52].

لقد أسهمت عوامل عديدة في تحديد مدى واتجاه تأثير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في ليبيا ، في الفترة (1989-1998م) ، منها ما يرتبط بالسياسات ، ومنها ما يرتبط بالمؤسسات . فقد تم السماح اعتباراً من عام 1989م للأفراد والتشاركيات من القطـــاع الخـــاص ، فضـــلاً عن المنشآت العامة ، بممارسة النشاط الاقتصادي في مجال الاســتيراد والتصدير ، على أن يتم الاستيراد لأنواع محددة من السلع ، وفقاً لاعتمادات محـــددة ســلفاً في الموازنـــة الاستيرادية . كما تم السماح بالاستيراد عن طريق المقايضة بالصادرات ، أو بدون تحويل عملة[53].

وإذ يندرج ذلك ضمن التشدد في تطبيق سياسة الرقابة على الصرف ، فإنه يثمر دون شــك سوقاً سوداء للعملات الأجنبية ، تتم فيها عمليات المضاربة على العملات . فقد انخفضت قيمة العملة الوطنية (الدينار) في السوق السوداء إلى معدلات قياسية مقارنةً بسعر الصـــرف الرسمي[54]، خاصةً وأن ذلك تزامن مع فتح الحدود من جانب واحد مع الدول



المجـــاورة ، مما عزّز نشاط إعادة التصدير ، وأدى إلى خلق مصدر آخر من مصادر الطلب الإضافية على الصرف الأجنبي النادر .

ويشـــير الأدب الاقتصـــادي بهـــذا الخصـــوص إلى أن الإجـــراءات التي من شأنها تخفـــيض الأسعار النسبية للواردات ، لابد أن تؤدي إلى تحفيز الاستثمار المحلي ، والعكس صـــحيح ، طالما أن العديد من السلع الرأسمالية يتم استيرادها في الدول النامية من الخارج (Buffie , 1986) ، حيث استنتجت بعض الدراسات إمكانية وجود تبادل "Tradeoff" بين مستوى الاستثمار التجميعي في الاقتصاد ، وبين تحقيق أهداف السياسة التجارية(55) .

إن وجـــود السوق السوداء للصرف الأجنبي ، مؤشر على أن سعر الصرف الرسمي للعملـــة المحلـــية مقدر فوق قيمته الحقيقية ، وهو ما يؤدي إلى إحداث خلل في تخصيص المـــوارد في الاقتصـــاد(56) ، الأمر الذي ينعكس على الأداء الاقتصادي ومعدلات النمو الاقتصادي ، فضلاً عن الأثر المباشر على المستوى العام للأسعار .

فـــإذا كانت وجهة النظر المالية في التضخم تؤكد أن عجز الموازنة هو سبب هيكلي للتضـــخم في الدول التي تعاني مستويات مرتفعة ومستمرة من التضخم ، فإن وجهة نظر ميزان المدفوعات حول التضخم ، والتي ترتبط أساساً بالاقتصاديات الصغيرة المفتوحة على العـــالم الخارجي ، ترى أن إنهيار سعر الصرف المتزامن مع تدهور ميزان المدفوعات يؤدي إلى زيادة التوقعات التضخمية ، والتي تتوافق من ثم ، أو تؤدي إلى دفع الأجور للارتفاع إلى أعلى(57) .

لقد تفاعلت عوامل عديدة كالتي تم ذكرها سالفاً لدفع مستويات التضخم إلى أعلى في الاقتصـــاد الليبـــي ، إلاّ أن ظهور السوق السوداء للعملات ، وما نجم عنها من بروز أســـعار للصـــرف أكبر بكثير من سعر الصرف الرسمي ، قد أدت إلى زيادة في التضخم القـــائم، بسبب الأثر المالي لتغيرات سعر الصرف الرسمي الحقيقي(58)، خاصةً وأنه في الربع الأخير من عام 1998م ، تم تخفيض السعر الرسمي للدينار الليبـــي مقابل الدولار بحوالي 35.5% عند مقارنة أسعار الصرف الرسمية بين عامي 1992 و1998م(59) .

وفي مثل هذه الظروف والتفاعلات سجل معدل النمو الحقيقي للواردات قيمة سالبة بلغـــت نحو (-9.3%) كمتوسط معدل نمو سنوي في الفترة (1990-1998م) ، في حـــين ســـجل معـــدل الـــنمو السنوي المتوسط للصادرات قيمة حقيقية سالبة ، بلغت



(-7.3%) لـــنفس الفـــترة كما هو مبين في الجدول (2-12) ، الأمر الذي ساهم في تعزيز وضع الفائض في الميزان التجاري ، بعد العجز المحدود الذي عرفه في عام 1988م ، كما ساهم في تحقيق فائض في ميزان العمليات الجارية ، بعد العجز الذي شهده ولعدد من السنوات في الثمانينيات .

فـــإذا كانـــت السياســـات الاقتصادية المحلية ، والتجارية منها على وجه الخصوص والتغييرات الهيكلية في الاقتصاد الليبـــي ، فيما يتعلق بدور القطاع العام والقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ، خاصةً في مجال التجارة الخارجية ، قد لعبت دوراً مهماً في التأثير على معدلات النمو في الواردات ، فإن عوامل خارجية أبرزها الارتفاع النسبي في أسعار النفط ، واستقرار السوق الدولية للنفط ، قد أسهمت في التأثير على نمو قطاع الصادرات، ومن ثمّ حصيلة الصادرات النفطية خلال هذه الفترة ، مقارنةً بالفترة السابقة .

أمـــا مـــن ناحـــية المؤسســـات المشرفة على التجارة الخارجية ، مثل مجلس تنمية الصـــادرات، وجهاز الاستيراد، ولجنة الموارد ، واللجنة الشعبية العامة للاقتصاد، واللجان الشـــعبية النوعـــية للاقتصاد ، فإن تعددها أدى إلى إحداث شكل من أشكال الغموض والتضـــارب في تنفـــيذ السياسة التجارية ، فضلاً عن أن السماح بإعادة التصدير للسلع المســـتوردة ، أدى إلى المســـاهمة في نشوء وتنمية السوق السوداء ، ووجود سعر صرف للدينار الليبـــي يختلف عن السعر الرسمي[60].

وأخـــيراً ، فـــإن نمـــو الصادرات بمعدل أعلى من معدل نمو الواردات خلال الفترة (1989-1997م) ، مؤشـــر على ارتفاع القدرة الاستيرادية للاقتصاد الليبـــي ، إلاّ أن التشـــدد في تطبـــيق سياســـة القيود الكمية المباشرة على الواردات وسياسة الرقابة على الصـــرف، أدت إلى عـــدم الاستفادة من مزايا الارتفاع في القدرة الاستيرادية للاقتصاد ، وانعكاســـاتها الإيجابـــية المحتملة على مؤشرات التنمية والنمو الاقتصادي ، وإن كانت قد أدت إلى تحســـن وضع ميزان المدفوعات ، ومن ثم زيادة حجم الاحتياطيات من الذهب والعملات الأجنبية .



8-2 ملخص :

تـــناول هـــذا الفصل بالشرح والتحليل وباستخدام البيانات والإحصاءات الرسمية ، هيكل التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبــي في جانبي الصادرات والواردات ، مع تحليل للآثار على ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة ، إضافة إلى السياسات التجارية ، والآثار عـــلى بعـــض المتغيرات الرئيسية في الاقتصاد ، والتي نجمت عن تطبيق هذه السياسات ، خاصةً في إطار التقلبات التي شهدها الإيرادات النفطية .

وفي التحليل الأخير ، لا يختلف الاقتصاد الليبـــي في هيكل قطاعه الخارجي عن كثير مـــن الاقتصـــادات النامية الأخرى ، وبالأخص اقتصادات الدول النفطية ، حيث تتركز الصـــادرات في ســـلعة تصـــدير رئيسية تتمثل في النفط الخام ، إلى جانب عدد قليل من المنتجات المصنعة ، والقائمة أساساً على تصنيع النفط ، والاستفادة من المزايا النسبية التي تتوفر لمثل هذه الصناعة .

وقـــد كان من المتصور أن يلعب قطاع التجارة الخارجية دوراً فعالاً ومؤثراً في نمو الاقتصـــاد الليبـــي وفي تنميته ، وذلك من خلال استخدام حصيلة الصادرات النفطية من عوائد مالية ، لاستيراد السلع الرأسمالية والتكنولوجيا والخبرات الفنية والإدارية واليد العاملة الماهرة والمدربة ، بهدف الدفع بعملية التنمية وتحقيق أهدافها المتمثلة في خلق وبناء قواعد اقتصـــادية بديلة للنفط ، تسهم في تنويع مصادر الدخل ، وتؤدي في المطاف الأخير إلى تنويع هيكل الصادرات، مع زيادة درجة التصنيع في السلع والمنتجات المصدرة إلى الخارج.

إلاّ أن الشـــروط الموضوعية لتحقيق ذلك ، لم تكن متاحةً بدرجة كافية ، حيث أن التقلـــبات الحـــادة، وبصفة خاصة الانخفاضات الملموسة في حصيلة الصادرات النفطية ، نتـــيجة تكاثف مجموعةً من الظروف الخارجية ، أبرزها ظروف الطلب العالمي على سلعة الـــنفط ، ومن ضمنها أيضاً الحظر على نقل التكنولوجيا ، أو الاستثمار إلى ليبيا من قبل الـــدول الغربية ولأسباب سياسية ، أسهمت جميعها في إعاقة خطط التنمية الاقتصادية ، كما استدعت تأجيل أو إلغاء العديد من مشروعاتها .

فضـــلاً عن ذلك ، لا يمكن إغفال ما أسهمت به السياسات المحلية ، والتجارية منها عـــلى وجـــه الخصـــوص ، سواء في التأثير على المتغيرات الكلية والمؤشرات الرئيسية في الاقتصاد وبشكل سلبي ، أو في انخفاض الكفاءة عند تخصيص واستخدام الموارد المتاحة .



وقد أدى ذلك كما تم بيانه في هذا الفصل إلى استمرار الخلل الهيكلي في قطاع التجارة الخارجية ، دون الاستفادة المتوقعة من الوفورات التي تحققت نتيجة صدمات النفط الأولى والثانية على هيكل الإنتاج ، ومن ثم هيكل التجارة الخارجية .

ولعل ما يؤكد ذلك ما تمت الإشارة إليه في هذا الفصل من استمرار ارتفاع مؤشرات الانفتاح في الاقتصاد الليبي ، حيث لا يزال مجموع التجارة الخارجية يمثل نسبةً مرتفعة من الناتج المحلي الإجمالي ، وهو الوضع الذي يهدد بالنظر إلى حجم الاقتصاد الليبي قياساً إلى العالم الخارجي ، وبالنظر إلى طبيعة سلعة التصدير الرئيسية ، بسهولة التأثر برياح التجارة الدولية ، بكل ما تنطوي عليه من آليات لنقل التضخم ، والركود ، والمشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الدول المتقدمة ، وما ينجم عن كل ذلك من آثار على النمو الاقتصادي في ليبيا .

وفي حقيقة الأمر ، لا يزال هيكل التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي ، وفي جانب الصادرات على وجه الخصوص ، يتميز بالتركز السلعي ، فيما تتميز الواردات بالتركز الجغرافي وبالتنوع السلعي . وإذ يعكس ذلك خصائص هيكل التجارة الخارجية في الاقتصادات النامية ، فإنه مؤشر أيضاً على استمرار الخلل الهيكلي الذي يعاني منه الاقتصاد الليبي ، والمتمثل في الثنائية الاقتصادية ، وعدم التمكن من نقل النمو من القطاع المتقدم إلى بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى ، في إطار خلق اقتصاد إنتاجي متوازن .

وسوف يتناول الفصل اللاحق تحليلاً للتطورات التي حدثت في أبرز المتغيرات الرئيسية على المستوى الكلي في الاقتصاد الليبي ، وفي مقدمتها التطورات في هيكل ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ، والآثار الناجمة على مستوى الدخل الفردي الحقيقي ، والإنتاجية القطاعية النسبية ، وأوضاع الموازنة العامة ، وذلك من خلال ربط كل ذلك بما يطرأ من تغيرات في الناتج المحلي النفطي وحصيلة الإيرادات النفطية .



الهوامش :

(1) Harison, Ann & Hanson, Gorden , "Who Gains from Trade Reform? Some Remaining Puzzles", Journal of Development Economics, Vol. 59, No.1, June 1999, PP 127-132.

(2) Todaro, Michael, P., Op. Cit., P 366 .

(3) الشـــريف ، أحمد سعيد ، "الآثار التضخمية لتخفيض قيمة الدينار الليبـــي " ، ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة ســـعر صرف الدينار الليبـــي ، كتاب الندوة ومداولاتها ، منشورات جمعية الاقتصاديين الليبيين ، بنغاري 1993، ص 241 .

(4) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، سبتمبر 1998 ، ص 15 .

(5) البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ، 1997م ، ص 237 .

(6) البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ، 2000 / 2001م ، ص 312 .

(7) نفس المصدر ، نفس الصفحة .

(8) Learner, Edward E, and Stern, Robert, M., Quantitative International Economics, Aldine Publishing Company, Chicago, (1976), PP 13-14 .

(9) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، مرجع سبق ذكره .

(10) زكي ، رمزي ، التضخم المستورد ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، 1986 ، ص 117 .

(11) Walter, Ingo, Op. Cit., P 521.

(12) Ibid., P 522 .

(13) ايلكان ، والتر ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 67 - 69 .

(14) Jhingan, M.L., The Economics of Development and Planning, 11th Edition, Vikas Publishing House PVT LTD, New Delhi, 1979, PP 121-124 .

(15) بخصـــوص الدراســـات الـــتي قامت بتقدير مرونة الطلب السعرية والدخلية للسلع الأولية في المدى القصير والطويل يمكن الرجوع إلى المسح (Survey) الوارد في :
Bond, Marian E, Op. Cit., PP191-227.

(16) الكســـواني ، ممدوح ، الخطيب & صلاح ، أحمد حبيب ، "مرونات الطلب على الواردات النفطية لدول الاتحـــاد الأوروبي ، دراســـة قياسية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد 26 ، العدد الثاني ، صيف 1998 ، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت ، الكويت ، ص ص 114-115 .



(17) تراجعت قيمة صادرات أوبك من نحو 306.770 مليار دولار في عام 1980 م . إلى 121.082 مليار دولار في عام 1987 . انظر :

- United Nations , Statistical Yearbook, 1987, P 628.

(18) ازدادت أسعار النفط الحقيقية حسب الرقم القياسي لسنة 1973 ، إلى 5.83 دولار للبرميل الواحد في عام 1981 ، ثم عادت للانخفاض إلى مستوى 2.42 دولار للبرميل في عام 1989 . انظر بالخصوص :

- المنيف، ماجد، "تقييم دور الدولار في المعاملات البترولية والبدائل المتاحة"، بحوث اقتصادية عربية، العدد 8 ، صيف 1997 ، القاهرة ، ص 23 .

- SSpatafora, Nicola, and Warner , Andrew, Macroeconomic and Sectural Effects of Terms of Trade Shocks: The Experience of the Oil - Exporting Developing Countries, IMF Working Paper, International Monetary Fund, WP/99/134 (1999), P 4.

(19) - اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، اتجاهات التجارة الخارجية ، أعداد مختلفة .

- مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية ، المجلد 32 ، يوليو / سبتمبر 1992م .

(20) صائغ يوسف ، دور النفط في التنمية ، دورة أساسيات صناعة النفط والغاز ، كتاب الدورة ، الجزء الثاني ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، الكويت ، 1977 ، ص 263 .

(21) الجلبي ، فاضل ، "استراتيجية الاستخدام الأمثل للثروة النفطية العربية " ، ورقة بحثية مقدمة إلى دورة تدريبية في أساسيات صناعة النفط والغاز ، يناير / مارس 1976 ، كتاب أساسيات صناعة النفط والغاز ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، الكويت ، 1977م ، ص ص 361 - 362 .

(22) بخصوص المزيد من التفاصيل حول هذه المقومات وغيرها ، يمكن الإطلاع على :

غورني ، جوديث – ليبيا ، الاقتصاد السياسي للنفط ، ترجمة : محمد عزيز ، فتحي أبو سدرة – ، منشورات جامعة قاريونس – بنغازي – 2003 – ص ص 176 – 183 .

(23) المؤسسة الوطنية للنفط ، صناعة النفط بالجماهيرية العظمى، طرابلس ، بدون تاريخ ، ص ص 25-28 .

(24) ليبيا ، تقرير التنمية البشرية 1999 ، طرابلس .

(25) Hagen, Everett, Op. Cit., P 467.

(26) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، سبتمبر 1998م .

(27) الفيتوري، عطية، "دور التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية" ، دراسات في الاقتصاد والتجارة، المجلد 16 ، العدد 1و2 ، 1980م ، مجلة نصف سنوية ، وحدة البحوث بكلية الاقتصاد ، جامعة قاريونس ، بنغازي ، ص 18 .



(28) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، سبتمبر 1998م .

(29) منيسي ، أحمد ، "السوق السوداء للدولار في ليبيا ، الأسباب والآثار" ، ندوة سعر صرف الدينار الليبي ، كتاب الندوة ومداولاتها ، منشورات جمعية الاقتصاديين الليبيين ، 1993 ، بنغازي ، ص 107 .

(30) زكي ، رمزي ، التضخم المستورد ، مصدر سبق ذكره ، ص 194 .

(31) Edwards, Sebastian. Op.Cit, pp 1376- 1390

(32) Todaro. Michael, P. , Op. Cit., P 407 .

(33) Ibid. P 408 .

(34) ينص شرط مارشال – ليرنر ، على أن تخفيض سعر صرف العملة المحلية سوف يؤدي إلى تحسين وضع ميزان المدفوعات ، وأن رفع سعر صرف العملة المحلية سوف يفضي إلى تدهور وضع ميزان المدفوعات ، إذا كان مجموع مرونات الطلب لصادرات الدولة ووارداتها أكبر من الواحد الصحيح . انظر بالخصوص :
Kindleberger, Charles P. . Op. Cit., . 328.

(35) Walter , Ingo, Op. Cit., P 515 .

(36) عجمية ، محمد عبد العزيز ، أحمد ، عبد الرحمن يسري ، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها ، قسم الاقتصاد ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، 1997م ، ص 286 .

(37) أنظر بهذا الخصوص :
– اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، "خطة التنمية الثلاثية (1973- 1975)" ، خطة التنمية الخمسية (1976-1980م) ، طرابلس .

(38) عجمية ، محمد عبد العزيز ، الليثي ، محمد علي ، التنمية الاقتصادية : مفهومها ، نظرياتها ، سياساتها ، قسم الاقتصاد ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، (الإسكندرية ، 1996) ، ص ص 316 - 317 .

(39) – شامية ، عبد الله ، "سياسة إحلال الواردات وسياسة تشجيع الصادرات : تقييم التجربة الليبية (1970-1986م)"، مجلة البحوث الاقتصادية ، المجلد الثاني ، العدد الثاني ، خريف 1990 ، مركز بحوث العلوم الاقتصادية ، بنغازي ، ص ص 37 - 61 .

(40) ليبيا ، تقرير التنمية البشرية 1999 ، ص 79 .

(41) نفس المصدر السابق ، ص 76 .



(42) Stern, Robert, M., Tariffs and Other Measures of Trade Control: A Survey of Recent Developments, Journal of Economic Literature , Vol. XI, No.3, Sept. 1973, PP 867-868 .

(43) Walter, Ingo, Op. Cit., P 181 .

(44) Ibid., P 518 .

(45) الفيتوري ، عطية ، "الرقابة على الصرف الأجنبي والقيود الكمية المباشرة على الواردات وآثارهما على سعر صـــرف الدينار الليبـــي" ، ندوة سعر صرف الدينار الليبـــي ، كتاب الندوة ومداولاتها ، منشورات جمعية الاقتصاديين الليبيين ، بنغازي ، 1993 ؛ ص 57 .

(46) منيسي ، أحمد ، "السوق السوداء للدولار في ليبيا" ، مصدر سبق ذكره ، ص 106 .

(47) نفس المصدر ، نفس الصفحة .

(48) أنظر : اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (1962-1996م) ، طرابلس ، ديسمبر ، 1997م .

(49) يســـتلزم الاستقرار المالي ، أن يتم تغطية الانفاقات الحكومية الدائمة ، عن طريق إيرادات حكومية دائمة . ويـــأخذ مفهـــوم الانفاقات والإيرادات الدائمة في الحسبان الإيرادات المستقبلية ، الناجمة عن الاستثمارات الرأسمالية ، تماماً مثلما يأخذ التدفقات المؤقتة . لمزيد من التفاصيل أنظر :

-Tanzi, Vito, Fiscal Disequilibrium in Developing Countries, World Development, Vol. 10, No. 12, P 1069 .

(50) يؤدي عدم الاستقرار في الإطار الاقتصادي الكلي إلى سيادة حالة من عدم التأكد (Uncertainty) تؤثر في النمو الاقتصادي سلباً من خلال قناتين رئيسيتين أولاهما أنها تخفض كفاءة آلية الأسعار ، وثانيهما أنها تؤدي إلى تخفيض معدل الاستثمار على المستوى الكلي ، فضلاً عن أن حالة عدم التأكد توفر ألية أخرى تساهم في تخفيض الاستثمار في الاقتصاد بسبب زيادة هروب رؤوس الأموال "Capital Flight" .

لمزيد من التفاصيل حول الآثار المختلفة لحالة عدم الاستقرار الاقتصادي أنظر :

- Fischer Stanley , "The Role of Macroeconomic Factors in Growth", Journal of Monetary Economics, No. 32 , (1993) , PP 485-488.

(51) Alba, Joseph, D. & Papell, "David, H., "Exchange Rate Determination in Southeast Asian Countries", Journal of Development Economics, Vol. 55, No.2, April, 1998 .

(52) الـــزني ، عبد الباري شوشان ، "قياس التضخم في الاقتصاد الليبـــي خلال الفترة (1980-1997م)" ، ورقـــة بحثية مقدمة إلى ندوة التضخم في الاقتصاد الوطني ، جمعية الاقتصاديين الليبيين ، طرابلس ، نوفمبر 1998م.



(53) قـــرار اللجـــنة الشعبية العامة رقم (242) لسنة 1989م بتقرير بعض الأحكام في شأن الاستيراد ، وقرار اللجـــنة الشـــعبية العامـــة رقم (1207) لسنة 1990م، بشأن الأحكام الخاصة بمباشرة نشاط الاستيراد والتصدير، أنظر :

- الفيتوري ، عطية ، ميزان المدفوعات وقيمة الدينار الليبـــي ، طبعة أولى ، منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية ، بنغازي ، 1992 ، ص ص 133 - 150 .

(54) أنظـــر بهذا الخصوص دراسة للدكتور بريون ، نوري ، بعنوان : "العوامل المؤثرة في قيمة الدينار الليبـــي" ، نـــدوة سعر صرف الدينار الليبـــي ، أبريل 1993 ، بنغازي ، كتاب الندوة ومداولاتها ، منشورات جمعية الاقتصاديين الليبيين ، بنغازي ، 1993م ، ص ص 145 - 194 .

(55) Fielding, David, "Adjustment, Trade Policy and Investment Slumps: Evidence From Africa", Journal of Development Economics, Vol. 52, No.1, Feb., 1997, P 122.

(56) Morris, Stephen, "Inflation,Dynamics and The Parallel Market for Foreign Exchange", Journal of Development Economics, Vol. 46 , 1995 , P 226 .

(57) Rogers, John H. & Wang, Ping, "Output Inflation and Stabliziation in a Small Open Economy : Evidence from Mexico" . Journal of Development Economics, Vol. 46, No.2, April 1995, P 272 .

لقد واجهت معظم الدول النامية من حين إلى أخر المشاكل المزدوجة لارتفاع معدل التضخم المحلي وزيادة العجز في ميزان المدفوعات ، حيث يكمن السبب وراء هذه المشاكل في الغالب في حالة من العجـــوزات الحكومية التي من شأنها أن تسبب توسعاً نقدياً مفرطاً يغذي الطلب المحلي . لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلـــى :

- Khan, Mohsin S. and Knight, Malcolm, D., "Stabilization Programs in Developing Countries : A Formal Framework", IMF Staff Papers, Vol. 28, No.1, (March, 1981), PP 1-51.

(58) لمزيد من التفاصيل حول الآثار الناجمة عن سعر صرف السوق السوداء على التضخم ، يمكن العودة إلى :

- Morris, Stephen, Op. Cit., PP 295 - 316 .

(59) مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية ، المجلد 38 ، الربع الرابع ، 1998م .

(60) أبوحبـــيل ، عـــبد الفتاح ، "سعر صرف الدينار الليبـــي كأداة من أدوات السياسة التجارية" ، ورقة بحثية مقدمـــة إلى نـــدوة سعر صرف الدينار الليبـــي ، كتاب الندوة ومداولاتها ، منشورات جمعية الاقتصاديين الليبيـــين ، بنغازي ، 1993م ، ص 206 .



الفصل الثالث

تحليل العلاقة بين هيكل التجارة والنمو في الاقتصاد الليبـــي

(1973 – 1998)

أولا : مقدمة .

ثانيا : هيكل التجارة الخارجية والموازنة العامة .

ثالثا : الناتج المحلي الإجمالي .

رابعـــا: هيكل الإنتاج وهيكل الاستخدام .

خامســـا: الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي .

سادسا : استنتاج .

3-1 مقدمـــة :

قد يكون من الأدق بمكان ، وصف الاقتصاد الليبـــي ، بالاقتصاد الريعي ، الـــذي يعتمد في مصادر تمويله وتوليد الدخل فيه ، والتأثير على كافة المتغيرات المتعلقة بالإنفـــاق مثل الدخل والثروة ، على مصدر طبيعي وحيد ، قابل للنفاد ، ألا وهو النفط .

إلا أن النفط وعلى الرغم من التغيرات الملحوظة التي أحدثها في الاقتصاد الليبـــــي ، فإن تأثيراته ، وبحكم الطبيعة الخاصة لهذا النوع من النشاط التصديري ، والـــذي يتسـم بضعف حلقاته الأمامية والخلفية ، قد اقتصرت على تعزيز الروابط المالية بين هذا القطاع ، وبين بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى ، حيث تأثرت عناصر الإنفـــاق ، وانعكســت بدورها على مجمل عناصر ومؤشرات التنمية والنمو الاقتصادي في ليبيا .

ويمثل النفط مصدرا رئيسيا لتمويل التنمية الاقتصادية في ليبيا ، في الوقـــت الـــذي تلجأ فيه معظم الدول النامية الأخرى ، إلى مصادر التمويل الداخلية والخارجية لتمويـــل الاستثمارات اللازمة للبدء بعملية التنمية الاقتصادية .

وفي الوقت الذي تسعى فيه الدول النامية الأخرى ، إلى غلق الفجوة المزدوجـــة في الموارد المحلية والأجنبية عن طريق اللجوء إلى مؤسسات التمويل والاقراض الدولية ، ومـــا يترتب على ذلك من أعباء ، خاصة فيما يتصل بأوضـــاع مـــيزان المدفوعـــات ، فـــإن الاقتصاد الليبـــي توفر على فوائض هائلة بالقياس إلى حجمه ، نجمـــت عـــن النشـــاط التصديري لقطاع النفط ، خاصة في مجال النقد الأجنبي النادر ، بما يكفي لاستيراد المعدات الصناعية، والتكنولوجية ، والمواد الأولية والسلع الوسيطة اللازمة لعملية التنمية .

وعلى الرغم من ذلك ، فإن الوفرة المالية النسبية ، لم تستطع بمفردهـــا أن تضمـــن مسارا آمنا لعملية التنمية في الاقتصاد الليبـــي . فقد اعترضت العملية التنموية عديد مـــن المعوقات أبرزها محدودية القدرة الاستيعابية[1] بسبب الضآلة النسبية في عدد السكان ، وما يترتب عليها من نقص مزمن في الأيدي العاملة المحلية ، فضلا عن إتساع الرقعة الجغرافية ، وما ينجم عنها من ضرورة قيام الدولة بدور أكبر لتحقيق تنمية متوازنة مكانيا .

إن النقص المزمن في الأيدي العاملة الماهرة والمدربة محليا ، قـــد أدى تعويضـــه إلى استخدام مزيد من وحدات رأس المال ، دون دراسات كافية لجدوى هذا الاســـتخدام ،

واستجلاب مزيد من العمالة من الخارج ، مما ترتب عليه هدر في استخدام المـوارد مـن ناحية ، وضغط على ميزان المدفوعات ، وبالذات في ميزان الحساب الجاري من ناحيـة أخرى .

كذلك ، فإن السعي لتحقيق التنمية المتوازنة مكانياً ، قد أسهم في توجيـه الجـزء الأكبر من مخصصات التنمية ، إلى الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية ، في مجـالات الطرق والكهرباء والاتصالات والإنشاءات العامة .

كما أن ملكية الدولة لدخل النفط والغاز ، فضلاً عن انخفاض القدرات التمويليـة والإدارية والفنية للقطاع الخاص ، قد أدت إلى اضطلاع الدولة بدور القيـادة في عمليـة التنمية الاقتصادية ، الأمر الذي ترتب عليه مزيد من الضغط والأعباء على الجـهاز الإداري للدولة ، وتحمله تبعة أي انخفاض في كفاءة الاستثمارات المطلوبة لعملية التنمية .

كذلك فإن التقلبات التي حدثت في حصيلة الصادرات من النفط الخام ، تركت آثاراً سلبية مباشرة وغير مباشرة ، على النمو الاقتصادي ، من خلال خلق حالة مـن عـدم الاستقرار الاقتصادي ، كان أبرز ملامحها تقلب عجز الموازنة سواء كقيمة مطلقـة ، أو كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، وظهور السوق السوداء للسلع والعملـة ، وارتفـاع معدلات التضخم ، وانخفاض الإنفاق الاستثماري ، خاصةً بعد تراجع الإيرادات المتأتيـة من صادرات النفط الخام ، منذ مطلع الثمانينيات ، مع انخفاض الأسعار الاسمية والحقيقيـة لبرميل النفط ، وانخفاض الكميات المصدرة منه إلى الخارج .

وإذ يشير ذلك إلى استمرار هيمنة قطاع النفط في هيكل الصادرات الليبيـة ، فإنـه مؤشر أيضاً على الدور الرئيسي الذي تلعب الإيرادات النفطية في تمويل التنمية الاقتصاديـة من ناحية ، وفي تحقيق الاستقرار الاقتصادي من ناحية أخرى ، بالشكل الذي يوفر المنـاخ المناسب للاستثمار وللنمو الاقتصادي .

كذلك ، فإن حجم وهيكل الإنفاق العام ، والذي يحتوي في الكثير من جوانبه علـى مكوّن استيرادي مهم ، يلعب من جانبه دوراً مهماً في تحديد هيكل الواردات في الاقتصاد الليبي ، سواء من حيث الآثار الآنية ، والمتمثلة في تغطية الطلـب المحلـي مـن السـلع الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية والمواد الخام ، المطلوبة للتنمية ولأغـراض الاسـتهلاك



المحلي ، عند بدء عمليات التنمية الاقتصادية ، أو من حيث الآثار المستقبلية على هيكل الواردات ، عندما تبدأ المشروعات والقطاعات التي تم توجيه الإنفاق إليها ، في تغطية جزء من الطلب المحلي على السلع التي يتم استيرادها من الخارج ، أو حتى تحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج بعض السلع التي تتوفر على ميزة نسبية ، وتصدير الفائض إلى الخارج ، بما يحقق تغيراً في هيكل الصادرات أيضاً .

وباختصار فإن السيطرة شبه المطلقة للصادرات النفطية في هيكل الصادرات الليبية ، والعزلة النسبية لقطاع النفط ، تفضي إلى استنتاج مبدئي مفاده أن أثر قطاع النفط على النمو الاقتصادي ، إنما يتحدد عن طريق ما يتم تخصيصه فعلياً لتنمية ونمو القطاعات الاقتصادية الأخرى . ويعني ذلك أن القطاع المالي هو حلقة الوصل بين القطاع النفطي ، والقطاعات الاقتصادية ، حيث يستنتج من ذلك أن فهم العلاقة بين هيكل التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي الليبي ، إنما يتطلب بالضرورة تحليلاً لأوضاع الموازنة العامة، والتطورات التي حدثت فيها ، والآثار التي ترتبت على النمو الاقتصادي .

2-3 هيكل التجارة الخارجية والموازنة العامة :

غالبا ما يعكس وضع الموازنة العامة دور الحكومة في النشاط الاقتصادي ، ويعتبر معيارا لتقييم مدى كفاءة سياساتها الاقتصادية ، والمالية منها على وجه الخصوص ، نظرا للأثر الذي تتركه الموازنة على مختلف المؤشرات الاقتصادية على المستوى الكلي .

وفي الدول النفطية تحديدا ، تلعب الموازنة العامة دورا هاما ورئيسيا في النشاط الاقتصادي . إذ تمثل حلقة الوصل بين قطاع الصادرات النفطية وبقية القطاعات الاقتصادية الأخرى ، وحيث تمثل الإيرادات النفطية ، أو مخصصات الخزانة العامة من هذه الإيرادات ، عنصرا هاما من عناصر تمويل الإنفاق العام ، الذي يسهم بدوره في تمويل عمليات الاستثمار في القطاعات الاقتصادية التقليدية[2].

ويتضح من ذلك اختلاف وظيفة الموازنة العامة في الدول النفطية عنها في الدول غير النفطية ، وذلك من واقع مسؤوليتها في الأولى مسؤولية مباشرة عن استمرار توفير فرص العمل ، وتوليد الدخول ، وتوفير التمويل اللازم للاستثمارات المطلوبة ، فضلا عن



مسوؤليتها عن المحافظة على حجم الإنفاق الذي يتعين توفره لقيـــام الدولـــة بوظائفـــها التقليدية[3].

وفي هذا الإطار ، يعد الإنفاق العام أحد محفزات الطلب الكلي في الاقتصاد ، بينمـــا يمكن لتخفيض أو زيادة مخصصات الخزانة العامة من إيرادات النفط ، أن تـــترك أثرهـــا الانكماشي أو التضخمي على النشاط الاقتصادي ككل ، وهو ما يبين الدور الهام الـــذي يمكن أن تلعبه السياسة المالية في الدول النفطية في التأثير على مستوى ومعدل نمو النشـــاط الاقتصادي .

إن ذلك يستدعي في سياق هذه الدراسة ، تحليلاً لهيكل الإيرادات العامة ، والإنفـــاق العام ، في الاقتصاد الليبـــي ، وذلك للوقوف على مدى الدور الذي تلعبـــه الدولـــة في النشاط الاقتصادي من ناحية ، وعلى الآثار التي يمكن أن تنجم على معدلات النمـــو في الناتج المحلي الإجمالي ، وعلى التوظف وعلى المتغيرات الاقتصادية كافة ، ســـواء بســـبب محدودية أدوات السياسة المالية في جانب الإيرادات ، التي تعتمد على حصيلة الصـــادرات النفطية ، وتتسم بعدم الاستقرار ، أو نتيجة أخطاء في السياسات ، وخاصةً طرق تمويـــل عجز الموازنة ، والمفاضلة عند التخفيض في جانب الإنفاق العام ، بين الإنفـــاق الجـــاري والإنفاق الاستثماري .

3-2-1 هيكل الإيرادات العامة :

تستدعي الضرورة عند تحليل الموازنة العامة في أي دولة نفطيـــة ناميـــة ، أن يتـــم الانطلاق من دراسة الإيرادات في هذه الموازنة ، بينما يجب على أي دراسة للإيـــرادات أن تنطلق من دراسة للنفط[4]. فقد تبين أن هنالك ارتباط قوي بين مستوى النمو الاقتصادي وبين الهيكل المالي للدولة ، إذ تعتمد الدولة النامية بشدة على ضرائب التجارة الدوليـــة ، فيما تمثل ضرائب الدخل العنصر الوحيد المهم في الدول المتقدمة[5].

وفي الاقتصاد الليبـــي فإن استمرار أحادية المورد ، واستمرار السيطرة شبه المطلقـــة لصادرات النفط الخام في هيكل الصادرات الليبية ، كما تبين في الفصل السابق ، جعلـــت من حصيلة الصادرات النفطية بمثابة المصدر الرئيسي للإيرادات العامة ، حيـــث لعبـــت



الإيرادات النفطية كما سيتم بيانه دوراً مهيمناً في هيكل الإيرادات العامة . ويتفق ذلك مع واقع اعتماد العديد من حكومات الدول النامية في هيكل إيراداتها[6] ، على الإيرادات المتولدة من الدخول المرتبطة بتصدير السلع الأولية بشكل أساسي ، حيث يعد إنتاج وتصدير هذه السلع بمثابة العنصر المهيمن بشكل مباشر أو غير مباشر على قاعدة الإيرادات في هذه الدول .

ووفقاً لذلك ، تعتبر حصيلة الصادرات بمثابة دخل يتحصل عليه المنتجون ، وضرائب تتحصل عليها الحكومة ، فيما يتأثر كلاهما بالتغيرات التي تطرأ على هذه الحصيلة ، ذلك أن حصيلة النقد الأجنبي التي يوفرها قطاع التصدير ، تنتشر داخل الاقتصاد المحلي بمجمله، حيث يتأثر بها إضافةً إلى قطاع التصدير ، كلاً من القطاع العام والقطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى في الاقتصاد .

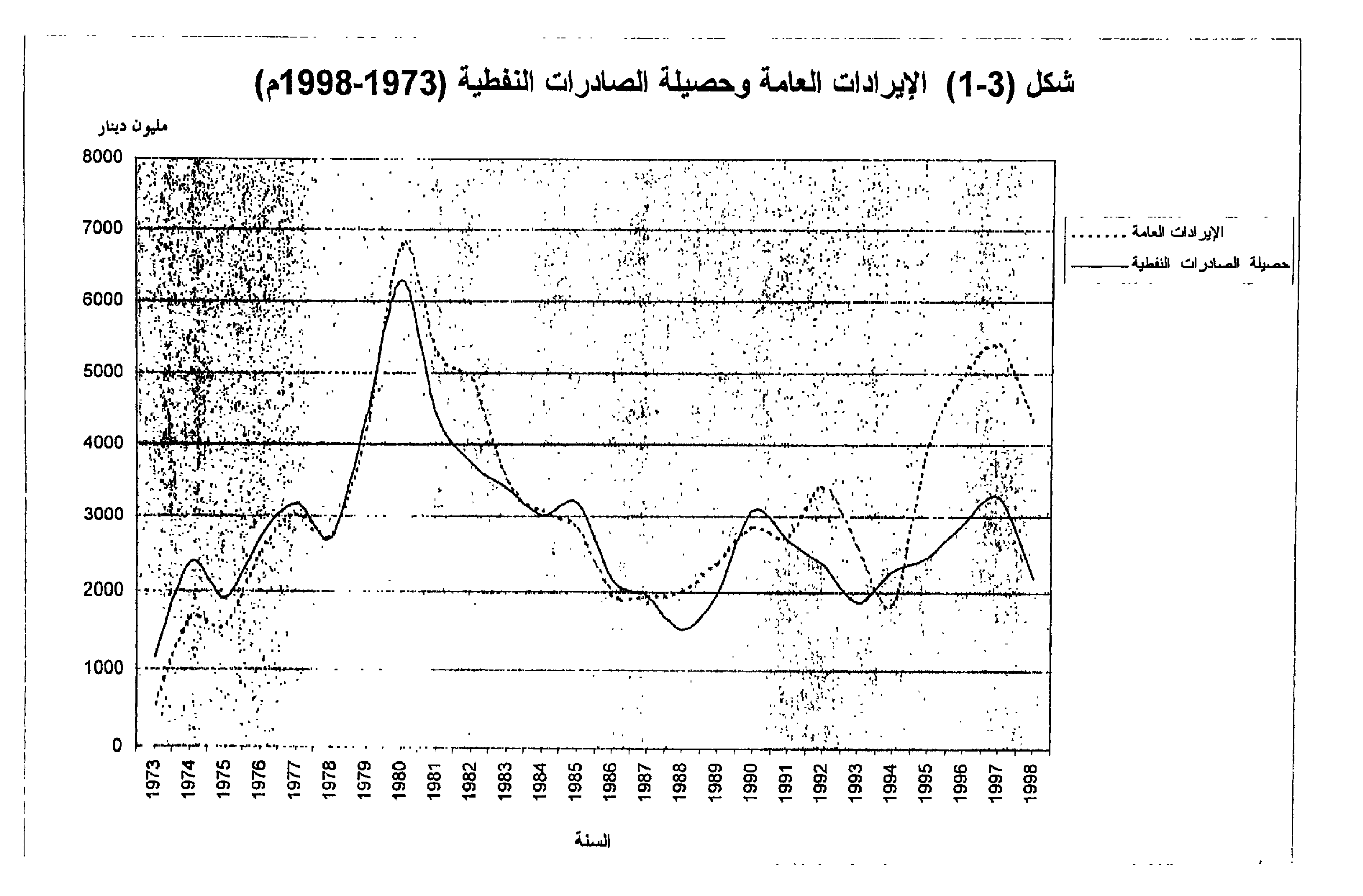
وفي هذا الإطار ، يتضح من الشكل (3-1) والشكل (3-2) ، تقلب الإيرادات العامة مع تقلب حصيلة الصادرات في الاقتصاد الليبي ، نتيجة اعتماد الإيرادات العامة في هيكلها على الإيرادات المتولدة عن تصدير النفط الخام ، والذي يعد العنصر المهيمن في إجمالي الصادرات الليبية .

ويفيد الجدول (3-1) في تبيان الدور الذي تلعبه الإيرادات النفطية في تكوين الإيرادات العامة في الاقتصاد الليبي ، سواء بطريقة مباشرة من خلال مساهمتها المباشرة، أو بطريقة غير مباشرة من خلال تدعيم النمو في الناتج والعمالة في القطاعات الاقتصادية التقليدية ، ومن ثمّ زيادة الإيرادات التي تتلقاها الدولة ، نتيجة تطور النشاط الاقتصادي في هذه القطاعات .

ويتبين من مقارنة قيم معامل التغير للمتغيرات في نفس الجدول المشار إليه ، أن نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة ، قد تميزت بالثبات النسبي ، قياساً إلى معدلات النمو التي حدثت في الإيرادات النفطية . وهو الأمر الذي يدلل على الأهمية النسبية المرتفعة للإيرادات النفطية في هيكل الإيرادات العامة ، حيث وصلت نسبة مساهمتها إلى نحو 69% في المتوسط خلال فترة الدراسة بمجملها .



شكل (3-1) الإيرادات العامة وحصيلة الصادرات النفطية (1973-1998م)





وللتدليل على ذلك ، فإن تحليل مصفوفة الارتباط المقدرة ، يؤكد على قوة العلاقة بين الإيرادات العامة والإيرادات النفطية ، كما هو موضح أدناه :

مصفوفة الارتباط المقدرة

	الإيرادات النفطية OILR	الإيرادات غير النفطية NOOR	الإيرادات العامة GREVNU
OILR	1.0000	0.18978	0.95674
NOOR		1.0000	0.46724
GREVNU			1.0000

ويتبين من قيمة معامل الارتباط ، أن التغيرات في الإيرادات النفطية مسئولة عن تفسير نحو 96 % تقريبا من التغيرات التي تطرأ على الإيرادات العامة ، في حين ترتبط الإيرادات العامة بعلاقة تفسيرية أضعف مع الإيرادات غير النفطية ، وذلك بسبب اعتمادها الهيكلي على الإيرادات الناجمة عن التجارة الخارجية في جانب الصادرات ، وفي مقدمتها الصادرات النفطية ، المكون الأبرز في هيكل الصادرات .

ويلاحظ من الجدول (3-1) والشكل (3-2) أيضا ، أن الفترة (1973-1980) ، قد تميزت بتناغم نسبي في تدرج الزيادة بين الإيرادات العامة والإيرادات النفطية ، والتي بلغت ذروتها في عام 1980م . فقد ازدادت الإيرادات العامة من 548.2 مليون دينار في عام 1973م ، إلى 6800.3 مليون دينار في عام 1980م ، في حين ازدادت الإيرادات النفطية من 429.5 مليون دينار إلى 5951.1 مليون دينار لنفس الفترة .

وإذ يدلل ذلك على ارتفاع الأهمية النسبية للإيرادات النفطية في هيكل الإيرادات العامة ، والتي ازدادت من 78.3% إلى 87.5% خلال الفترة المذكورة أعلاه ، فإنه يدلل أيضا على استقلالية الإيرادات العامة إلى حد كبير عن النشاط الاقتصادي خارج قطاع النفط ، واعتمادها إلى درجة كبيرة على الإيرادات النفطية التي حققت معدلات نمو أعلى من معدلات نمو الإيرادات العامة خلال هذه الفترة ، مما زاد من وزنها النسبي ، نتيجة صدمات النفط الأولى والثانية .



جدول (3-1)

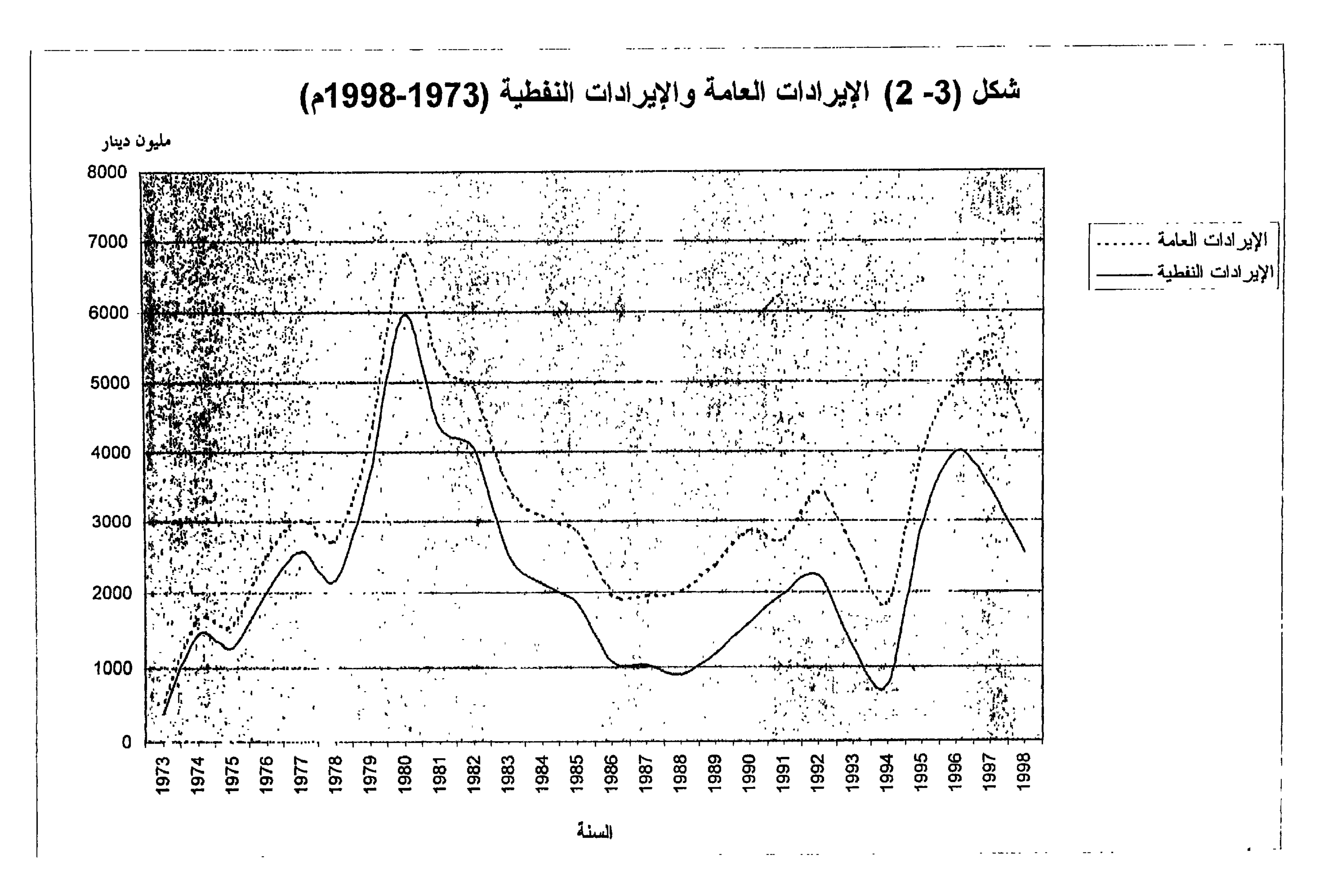
الإيرادات العامة في الاقتصاد الليبـــي

(1973-1998م)

السنـــة	الإيرادات العامة (مليون دينار)	الإيرادات النفطية (مليون دينار)	الإيرادات غير النفطية (مليون دينار)	نسبة الإيرادات النفطية إلى الإجمالي %	معدل نمو الإيرادات النفطية %
1973	548.2	429.5	118.7	78.3	—
1974	1668.8	1443.0	225.8	86.5	236.0
1975	1581.0	1283.0	298.0	81.2	(-11.1)
1976	2511.0	2021.0	490.0	80.5	57.5
1977	3042.0	2581.0	461.0	84.8	27.7
1978	2758.0	2183.0	575.0	79.2	(-15.4)
1979	4238.0	3682.0	556.0	86.9	68.7
1980	6800.3	5951.1	849.2	87.5	61.6
1981	5267.3	4352.7	914.6	82.6	(-26.9)
1982	4893.6	4056.6	837.0	82.9	(-6.8)
1983	3448.1	2520.0	928.1	73.1	(-37.9)
1984	3090.2	2125.0	965.2	68.8	(-15.7)
1985	2798.6	1846.0	952.6	66.0	(-13.1)
1986	1994.1	1074.0	920.0	53.9	(-41.8)
1987	1964.5	1029.7	934.8	52.4	(-4.1)
1988	2029.8	898.0	1131.8	44.2	(-12.8)
1989	2382.9	1181.5	1201.4	49.6	31.6
1990	2860.0	1600.0	1260.0	55.9	35.4
1991	2736.0	1993.0	143.0	72.8	24.6
1992	3415.0	2230.0	1185.0	65.3	11.9
1993	2553.0	1267.0	1286.0	49.6	(-43.2)
1994	1880.3	761.0	1119.3	40.5	(-39.9)
1995	3981.4	2940.4	1041.0	73.9	286.4
1996	4980.3	3994.0	1486.3	80.2	35.8
1997	5381.4	3455.0	1926.4	64.2	(-13.5)
1998	4277.1	2548.4	1728.7	59.6	(-26.2)
المتوسط	3214.6	2286.4	928.2654	68.961	22.7486
الانحراف المعياري	1461.3	1315.9	433.0624	14.320	79.2867
معامل التغير	0.45459	0.57555	0.46653	0.20765	3.4853

المصدر :- مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .





شكل (3- 2) الإيرادات العامة والإيرادات النفطية (1973-1998م)
مليون دينار
8000
7000
6000
5000
4000
3000
2000
1000
0
1973
1974
1975
1976
1977
1978
1979
1980
1981
1982
1983
1984
1985
1986
1987
1988
1989
1990
1991
1992
1993
1994
1995
1996
1997
1998
السنة
الإيرادات العامة
الإيرادات النفطية



ويتبين من نفس الجدول ونفس الشكل ، ارتفاع حجم الإيرادات غير النفطية والمتمثلة في الضرائب المباشرة ، والضرائب غير المباشرة ، حيث ارتفعت كقيمة مطلقة من 118.7 مليون دينار في عام 1973م ، إلى نحو 849.2 مليون دينار في عام 1980م ، بينما انخفضت أهميتها النسبية في هيكل الإيرادات العامة من 21.7% إلى 12.5% لنفس الفترة.

ويستدل من ذلك أن الزيادة في الإيرادات العامة ، والتي سجلت معدلات أعلى من معدلات الزيادة في الإيرادات غير النفطية ، لم تكن بسبب كفاءة السياسة المالية ، وإنما كانت انعكاسا بالدرجة الأولى لعوامل خارجية تمثلت في زيادة الإيرادات النفطية ، نتيجة زيادة حصيلة الصادرات النفطية خلال تلك الفترة . وهو الأمر الذي يعني وجود علاقة سببية بين الميزان التجاري والميزانية العامة ، أو بين هيكل التجارة الخارجية والهيكل المالي في الاقتصاد الليبي ، وهو ما يتفق مع ما توصلت إليها العديد من الدراسات حول التفاعل بين القطاع المالي والقطاع الخارجي في الدول النامية المصدرة للسلع الأولية(7).

وفي هذا السياق ، تعد الصدمات الخارجية عنصرا رئيسيا في اختلال التوازن المالي في الدول النامية ، إذ أن الانخفاض في الصادرات ، وما يترتب من آثار على الدخل والأنشطة الاقتصادية ، لابد أن ينجم في صورة عجز في الإيرادات الحكومية ، نتيجة تقلص حصيلة الصادرات .

ففي فترة لاحقة ، واعتبارا من عام 1981 ، وكما هو موضح في الجدول (3-1) والشكل (3-2) ، وإثر تراجع أسعار النفط ، فقد شهدت الإيرادات النفطية تراجعا حادا، وصلت معه إلى أدنى مستوى لها في عام 1988م وهو 898.0 مليون دينار . بينما استمر الانخفاض في الإيرادات العامة منذ مطلع الثمانينيات ، حتى وصلت أدنى قيمة لها خلال هذه الفترة عند مستوى 1964.5 مليون دينار في عام 1987 م ، خاصة وأن هذه الفترة قد اتسمت بتقلص في الوعاء الضريبي ، إثر سيطرة الدولة على مجمل النشاط الاقتصادي تقريبا ، في أعقاب القرارات والإجراءات التي حدت من دور القطاع الخاص في الاقتصاد.

وللبرهنة على ذلك ، يمكن مقارنة معدل نمو الإيرادات غير النفطية والذي لم يتجاوز 23.7% في الفترة (1981-1988) ، بمعدل نموها الذي تجاوز 615% خلال الفترة (1973-1980م) ، وهي الفترة التي شهدت ازدهار نشاط القطاع الخاص في الاقتصاد



الليبـــي ، وذلك على الرغم من ارتفاع الأهمية النسبية للإيرادات غير النفطية في هيكـــل الإيرادات العامة من 17.4% في عام 1981م ، إلى 45.8% في عام 1988م .

ويمكن إرجاع الزيادة في القيمة المطلقة وفي الوزن النسبي للإيرادات غير النفطية ، إلى تدهور معدلات النمو في الإيرادات العامة ، وإلى الثبات النسبي للإنفاق العام ، والذي يتم تمويله أساسا من الإيرادات النفطية ، ويحدد بالتالي مستوى النشاط الاقتصـــادي خـــارج قطاع النفط .

ولعل ما يدلل على ذلك أيضا ، التذبذب الذي طرأ على الأهمية النسبية للإيـــرادات النفطية في هيكل الإيرادات العامة خلال الفترة (1989-1998) ، حيث ارتفعت تباعـــا خلال السنوات 1989 و1990 و1991م ، من 49.6% إلى 55.9% إلى 72.8% علـــى التوالي ، ثم انخفضت تباعا في الأعوام الثلاث التالية ، ووصلت إلى أدنى معدل لها طـــوال فترة الدراسة عند مستوى 40.5% في عام 1994م ، لتعاود الارتفاع مرة أخرى إلى أكـثر من 80% في عام 1996م ، ثم لتنخفض مرة أخرى في عام 1998م إلى 59.6%.

وإذ يعكس ذلك تذبذب مساهمة الإيرادات غـــير النفطيـــة في إجمـــالي الإيـــرادات العامة ، فإنه يعبر أيضا عن السلوك غير المستقر للإيرادات النفطية ، كما هـــو مبـــين في الشكل (3-2) ، والذي انعكس على مستوى ومعدل نمو الإيرادات العامـــة ، والنـــاجم بشكل أساسي عن تقلب حصيلة الصادرات النفطية .

وفي واقع الأمر ، تؤثر أسواق السلع الأولية غير المستقرة على الإيرادات العامـــة في الاقتصادات النامية[8]، ومن ضمنها الاقتصاد الليبـــي ، من خلال عدة قنـــوات . ففـــي بعض الدول تقوم المشروعات العامة بإنتاج وتصدير السلع الأولية ، حيث يتم تحويل عدم الاستقرار في أسعار السلع الأولية في هذه الحالة ، إلى تقلبات إمـــا في ضرائـــب دخـــل الشركات ، أو في تحويلات مكاسب هذه المشروعات إلى الحكومة ، أي الإيرادات غـــير الضريبية . أما إذا كانت المشروعات الخاصة هي من ينتج ويصدر هذه السلع الأولية ، فإن عدم الاستقرار يتم تحويله إلى تقلبات في ضرائب الدخل وفي ضرائب الشركات .

إضافة إلى ذلك ، فإن قسما كبيرا من ضرائب الواردات في الإيـــرادات العامـــة في الدول المصدرة للسلع الأولية ، يعزز أثر الصادرات من هذه السلع على الإيرادات العامـــة

من خلال قناتين على الأقل ، أولاهما أن صادرات السلع الأولية تمثل مكونا مهما من الدخل الإجمالي ، والذي يعتبر بدوره محددا مهما للواردات ومن ثم للضرائب على الواردات ، وثانيهما تعد الصادرات قيدا رئيسيا على الواردات . فبسبب انخفاض احتياطياتها الدولية ، وقدرتها المحدودة على الوصول إلى الأسواق العالمية ، فإن التقلبات في صادرات الدول النامية ، تتحول مباشرة إلى تقلبات في الواردات ، وفي ضرائب الواردات.

وبتطبيق ذلك على الاقتصاد الليبي عند تحليل هيكل الإيرادات العامة فيه ، يتضح عدم وجود سياسة مالية فعالة ، تستهدف مستوى معينا من الإيرادات مع تطور النشاط الاقتصادي قياسا بما يحدث في الدول المتقدمة ، ذلك أن النشاط الاقتصادي خارج قطاع النفط ، إنما يتحدد أساسا بناء على مستوى الإنفاق العام ، والذي يتحدد بدوره بناء على حجم الإيرادات النفطية . كما يشير ذلك إلى استقلالية الإيرادات العامة وإلى حد كبير عن النشاط الاقتصادي خارج قطاع النفط .

وأخيرا في هذا السياق ، فإن التقلبات في حصيلة الصادرات النفطية في الاقتصاد الليبي ، والناجمة عن التقلبات في أسعار النفط الخام في الأسواق الدولية ، وما ترتب عن ذلك من آثار على مستوى ومعدل نمو الإيرادات العامة ، إنما كان يستدعي اتخاذ إجراءات من شأنها حماية الاقتصاد المحلي من مثل هذه التقلبات وتقليل الآثار السلبية الناجمة عنها ، فضلا عن الحفاظ على توزيع الموارد المتاحة بين الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري وبين القطاع العام والقطاع الخاص ، وذلك لتفادي الآثار الضارة ، والناجمة عن عدم الاستقرار في موارد الصرف الأجنبي والمحلي على النمو والتنمية الاقتصادية .

إن عدم الاستقرار في حصيلة الصادرات النفطية ، ومن ثم في حصيلة الإيرادات النفطية في هيكل الإيرادات العامة ، إضافة إلى ضيق الوعاء الضريبي ، خاصة مع تقلص دور القطاع الخاص ، قد أسهمت جميعها في عدم استقرار الإنفاق العام وعجز الموازنة في الاقتصاد الليبي كما سيتضح لاحقا . فعندما تكون أدوات السياسة المالية محدودة في جانب الإيرادات ، تبرز العديد من الصعوبات عند قيام الحكومة بوضع وتنفيذ خططها المالية والتنموية ، وتصبح أمام خيارين اثنين ، إما أن تحافظ على مسار مستقر للعجز ، مما يؤدي إلى تقلب في الإنفاق ، ومن ثم خلق مصادر مختلفة للتكاليف الاقتصادية



والاجتماعية ، أو أن تقرر الحفاظ على استقرار الإنفاق ، مما يفضي إلى تقلب في العجز ، وفي التمويل المحلي ، وفي الأسعار المحلية ، بكل ما يتضمنه ذلك من آثار سلبية على النمو الاقتصادي في كافة القطاعات والأنشطة الاقتصادية .

3-2-2 الإنفاق العام :

يعتبر الإنفاق العام مؤشرا على الدور الذي تلعبه الدولة في المجال الاقتصادي . فضلا عن كونه أداة للسياسة المالية تستخدمها الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة، وهنالك شبه إجماع لدى الاقتصاديين على الأهمية التي يحظى بها الإنفاق العام في التنمية الاقتصادية ، خاصة في جانب الإنفاق الاستثماري في الدول النامية .

فقد أشار قانون واغنر "Wagner's Law" إلى وجود علاقة طردية بين حجم الإنفاق العام ومستوى النمو الاقتصادي ، حيث يرتبط الإنفاق العام بعلاقة وثيقة إلى مستوى التنمية الاقتصادية عندما يتم قياسهما بنصيب الفرد من الدخل القومي . في حين تصورت فرضية الأثر الازاحي "Displacement Effect" لكل من بيكوك ووايزمان أن الإنفاق العام ينمو بقفزات ترتبط بالتطورات على المستوى السياسي والاجتماعي على وجه الخصوص(9).

وقد كان نمو الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي ، ضمن ظاهرة عالمية ، تمثلت في زيادة الإنفاق العام في مختلف دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء . فمنذ منتصف القرن العشرين طورت الدولة أدوارا جديدة ، وتوسعت في أدوارها القائمة في الحياة الاقتصادية ، وامتد دورها إلى دعم أوسع للتعليم والرعاية الصحية ، إضافة إلى التوسع فيما توفره من بنى أساسية ومرافق عامة . وبصفة عامة تضخم حجم الحكومة ما بين عامي 1960 و1995م ، إلى ضعفي ما كان عليه في البداية ، حيث كان الدافع وراء هذا التوسع، زيادة التحويلات وأوجه الدعم(10).

لقد ترتب على نمو هذه الظاهرة ، أن تناولتها العديد من الدراسات بالاهتمام والتحليل ، خاصة ما يتعلق منها بكفاءة استخدام الموارد ، وهو ما يكتسب أهمية خاصة في الدول النامية ، وبشكل أساسي فيما يتعلق بأثر هذه الظاهرة على العجز في الموازنة



العامة ، ومن ثم دراسة أولويات تخصيص الإنفاق العام ، وعلاقته بالمتغيرات التنموية المختلفة[11].

وتشير البيانات الواردة في الجدول (3-2) ، إلى اتجاه الأهمية النسبية للإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي نحو الزيادة . فقد وصلت إلى 66.4% في عام 1984م ، بعد أن كانت 40.3% في بداية فترة الدراسة من عام 1973م . وقد ازداد حجم الإنفاق العام كقيمة مطلقة من 879.2 مليون دينار ، إلى 5183.5 مليون دينار بين السنتين المذكورتين، وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو 20% في المتوسط .

إن ارتفاع نسبة الإنفاق العام الجاري والاستثماري ، إلى الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي في تلك الفترة ، تعني أن معدل نمو الإنفاق العام قد تجاوز معدل نمو الناتج ، كما تعني ازدياد أهمية دور الدولة في الاقتصاد ، وتوضح اتجاه الإنفاق العام للزيادة بشكل مفرط نسبة إلى الموارد المتاحة ، في سنوات ازدهار الصادرات ، وهو ما يتفق مع نتائج دراسة (Mansfield ، 1980) .

ومثلما يعكس ذلك توسع الدولة في الإنفاق على التنمية في مختلف القطاعات الاقتصادية ، فإنه يعكس أيضا الوفرة المالية التي تحققت خلال تلك الفترة ، نتيجة زيادة حصيلة الصادرات النفطية ، وازدياد الاحتياطيات الرسمية للدولة ، وهو الأمر الذي جعل التوسع في الإنفاق العام أمرا ميسرا ، دون اللجوء إلى سياسات مالية ، تستهدف فرض ضرائب جديدة أو رسوم جديدة ، أو إحداث تغييرات في الأنظمة الضريبية المعمول بها ، أو اللجوء إلى الاقتراض من الخارج .

ففي هذا الإطار ، لم تتعرض ليبيا لضغوطات مادية ، استلزمت المفاضلة بين أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بل كانت تقرر خططها التنموية دون ضغوطات تذكر ، بسبب توفر مصادر التمويل خلال تلك الفترة .

وبالنظر إلى الجدول (3-3) ، المتعلق بالأهمية النسبية لمكونات الإنفاق العام ، يلاحظ تميز الفترة (1973-1984م) ، بالتوازن النسبي بين الإنفاق الجاري ، والإنفاق الاستثماري في بداية الفترة . إلا أنه ومع تواصل النمو في الإنفاق العام ، فإن أغلب الزيادات التي تحققت فيه كانت من نصيب الإنفاق الجاري ، الذي ارتفعت نسبته من الإنفاق العام ، إلى 60.9% بحلول عام 1984م .



جدول (3-2)

الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري

(1998 - 1973)

البنـــد / السنـــة	الإنفاق العام الجاري (مليون دينار)	الإنفاق العام الاستثماري* (مليون دينار)	إجمالي الإنفاق العام (مليون دينار)	الإنفاق الجاري ÷ الناتج المحلي الإجمالي	الإنفاق الاستثماري ÷ الناتج المحلي الإجمالي	الإنفاق العام ÷ الناتج المحلي الإجمالي
1973	465.4	413.4	879.2	21.3	19.0	40.3
1974	864.8	866.0	1730.8	22.8	22.8	45.6
1975	1044.3	923.2	1967.5	28.4	25.1	53.5
1976	1184.6	1187.2	2371.8	24.8	24.9	49.7
1977	1400.3	1280.3	2680.6	24.9	22.8	47.7
1978	1691.8	1371.3	3063.1	30.8	25.0	55.8
1979	2006.6	1868.8	3875.4	26.4	24.6	51.0
1980	2350.5	2551.6	4902.1	22.3	24.2	46.5
1981	2551.6	2475.6	5027.2	29.0	28.1	57.1
1982	2456.3	2688.3	5144.6	27.5	30.1	57.6
1983	2380.9	2011.1	4392.0	28.0	23.6	51.6
1984	3158.5	2025.0	5183.5	40.5	25.9	66.4
1985	2229.2	1402.7	3631.9	28.4	17.9	46.3
1986	2055.0	1117.1	3172.1	30.4	16.5	46.9
1987	1615.8	788.8	2404.6	27.2	13.3	40.5
1988	2195.7	722.4	2918.1	35.6	11.7	47.3
1989	2520.0	823.4	3343.4	35.5	11.6	47.1
1990	1997.4	702.0	2699.4	25.8	9.0	34.8
1991	2375.7	723.3	3099.0	28.1	8.6	36.7
1992	2755.4	396.8	3152.2	31.4	4.5	35.9
1993	2123.9	405.5	2529.4	22.9	4.4	27.3
1994	2245.9	507.3	2753.2	22.7	5.1	27.8
1995	2370.0	318.9	2688.9	22.4	3.0	25.4
1996	2887.8	660.9	3548.7	24.5	5.6	30.1
1997	3505.4	943.0	4448.4	26.6	7.2	33.8
1998	3187.3	588.9	3776.2	24.0	4.4	28.5
المتوسط	2139.2	1144.7	3284.0	26.4361	15.5050	41.9411
الانحراف المعياري	726.5134	708.3252	1091.6	3.8072	8.5920	9.7772
معامل التغير	0.33961	0.61877	0.33241	0.14401	0.55414	0.23312

* حسب الإنفاق الفعلي على التنمية كمرادف للإنفاق العام الاستثماري .

المصدر : - اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، الحسابات القومية ، أعداد مختلفة .

- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (1962-1996م)، طرابلس ، ديسمبر 1997م .

- مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية ، المجلد 38 ، الربع الرابع ، 1998 م .



ويعود ذلك إلى توسع الدولة في تقديم الخدمات العامة والاجتماعية والتوظيف ، وتوسع الجهاز الإداري ، وتقديم الدعم السلعي والإنتاجي ، والضمان الاجتماعي ، والإنفاق على الصحة والتعليم والإسكان ، حيث تشير الإحصاءات الرسمية بهذا الخصوص، إلى ارتفاع نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي العام ، من 752.6 دينار في عام 1980م ، إلى 867.1 دينار في عام 1984م[12].

أما التوسع في الإنفاق الاستثماري خلال الفترة (1973-1984م) ، والذي بلغ ذروته في عام 1982م ، عند مستوى 2688.3 مليون دينار ، فيرتبط بالدور القيادي للدولة في عمليات التنمية الاقتصادية في تلك الفترة ، التي شهدت تنفيذ ثلاث خطط تنموية ، لم يقتصر الإنفاق العام الاستثماري فيها ، على إقامة القاعدة الأساسية والهياكل اللازمة للإنطلاق بعملية التنمية فحسب ، بل تجاوز ذلك إلى نهوض الدولة بالمشروعات الاقتصادية مباشرة ، وتحملها مخاطر التمويل والتنظيم والتخطيط .

أما في الفترة (1985-1998م) ، فقد سجل الإنفاق العام أعلى قيمة له في عام 1997م عند مستوى 4448.4 مليون دينار ، فيما عرف عام 1987م أدنى قيمة للإنفاق العام عند مستوى 2404.6 مليون دينار ، وقد تميزت هذه الفترة بانخفاض في القيم المطلقة للإنفاق العام ، وفي معدلات نموه السنوية ، وفي أهميته النسبية في الناتج المحلي الإجمالي .

وفي الواقع تعتمد الحكومات في معظم الدول النامية بشكل أساسي على الإيرادات الضريبية وغير الضريبية في تمويل برامج الإنفاق العام لديها ، وما لم يتم اتخاذ إجراءات تعويضية في حال انخفاض حصيلة الضرائب على التجارة الخارجية ، فإن عدم الاستقرار في الإيرادات الحكومية سوف يؤدي إلى عدم استقرار نسبي في الإنفاق الحكومي العام ، مما يترتب عليه انخفاض كفاءة التخطيط للتنمية ويؤدي في المطاف الأخير إلى تخفيض مستوى الاستثمار[13]، وهو ما تحقق في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1985-1998) على وجه التحديد .

جدول (3-3)

توزيع الإنفاق العام

(1973 - 1998)

(نسب مئوية)

البيان / السنة	الإنفاق الجاري %	الإنفاق الاستثماري %
1973	52.9	47.1
1974	50.0	50.0
1975	53.1	46.9
1976	49.9	50.1
1977	52.2	47.8
1978	55.2	44.8
1979	51.8	48.2
1980	47.9	52.1
1981	50.8	49.2
1982	47.7	52.3
1983	54.2	45.8
1984	60.9	39.1
1985	61.4	38.6
1986	64.8	35.2
1987	67.2	32.8
1988	75.2	24.8
1989	75.4	24.6
1990	74.0	26.0
1991	76.7	23.3
1992	87.4	12.6
1993	84.0	16.0
1994	81.6	18.4
1995	88.1	11.9
1996	81.4	18.6
1997	78.8	21.2
1998	84.4	15.6

المصدر : تم احتساب النسب من قبل الباحث على أساس البيانات الواردة في الجدول (3-2) .



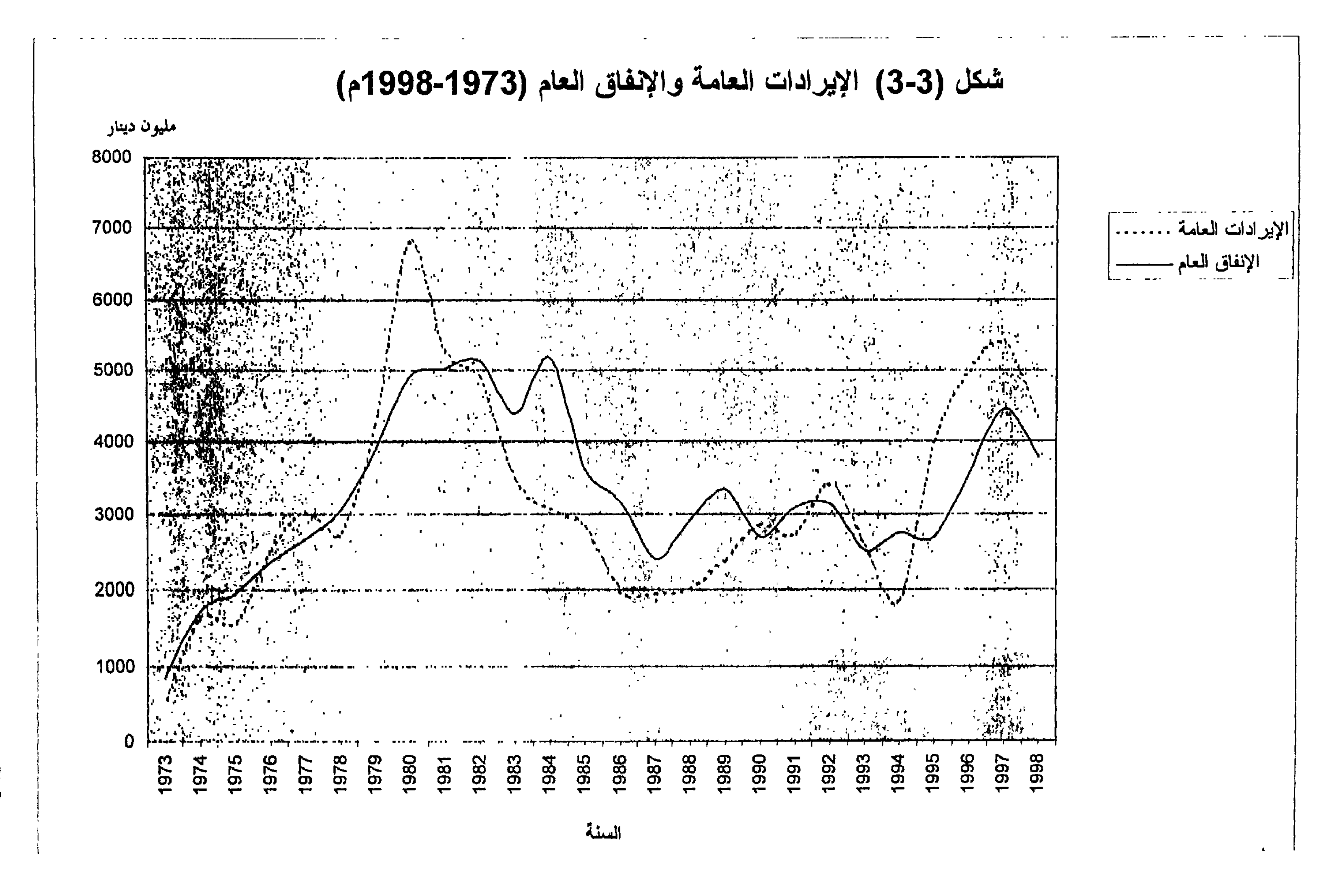
ويتبين من مقارنة قيم معامل التغير في الجدول (3-2) والجدول (3-1) ؛ ومن الشكل (3-3) ، أن الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي قد تميز بالاستقرار النسبي ، قياسا إلى التقلبات الحادة التي حدثت في الإيرادات العامة ، نتيجة عدم الاستقرار في حصيلة الصادرات من النفط الخام ، بسبب تقلب أسعاره والكميات المصدرة منه في السوق الدولية . كذلك يتبين من الجدول (3-2) أن الإنفاق الجاري كان أكثر استقرارا من الإنفاق الاستثماري عند مقارنة قيم معاملات التغير لكل منهما ، وأنه أي الإنفاق الجاري كان ذا نزعة تصاعدية خلال فترة الدراسة ، رغم الانخفاضات التي حدثت فيه في بعض السنوات . انظر الشكل (3-4) .

لقد شهد الإنفاق العام خلال هذه الفترة ، معدلات نمو متأرجحة تناسبت مع التطورات التي عرفتها الإيرادات النفطية ، حيث هبط الإنفاق الاستثماري بشدة منذ عام 1985م ، بينما حافظ الإنفاق الجاري على مستويات معتدلة نسبيا بالمقارنة مع الفترة السابقة . وقد انعكس ذلك في الوزن النسبي لمكونات الإنفاق العام التي يبينها الجدول (3-3) ، حيث ارتفعت الأهمية النسبية للإنفاق الجاري من 61.4% في عام 1985م ، إلى مستوى 88.1% في عام 1995م ، وهو ما يعكس انخفاض الأهمية النسبية للإنفاق الاستثماري في تكوين الإنفاق العام ، ويعبر عن تراجع دور الدولة في التنمية .

ويعتبر الثبات النسبي في قيمة الإنفاق الجاري ، من ضمن حرص الدولة في المحافظة على نفس المستوى تقريبا من الخدمات العامة ، التي تقوم بتقديمها للمواطنين ، مثل الإنفاق على الصحة والتعليم والإسكان والضمان الاجتماعي والدعم السلعي وغيرها ، خاصة وأن هذه البنود تتسم بالحساسية الشديدة تجاه أي تخفيض قد يطرأ عليها ، ما لم تصل إلى حد الاكتفاء .

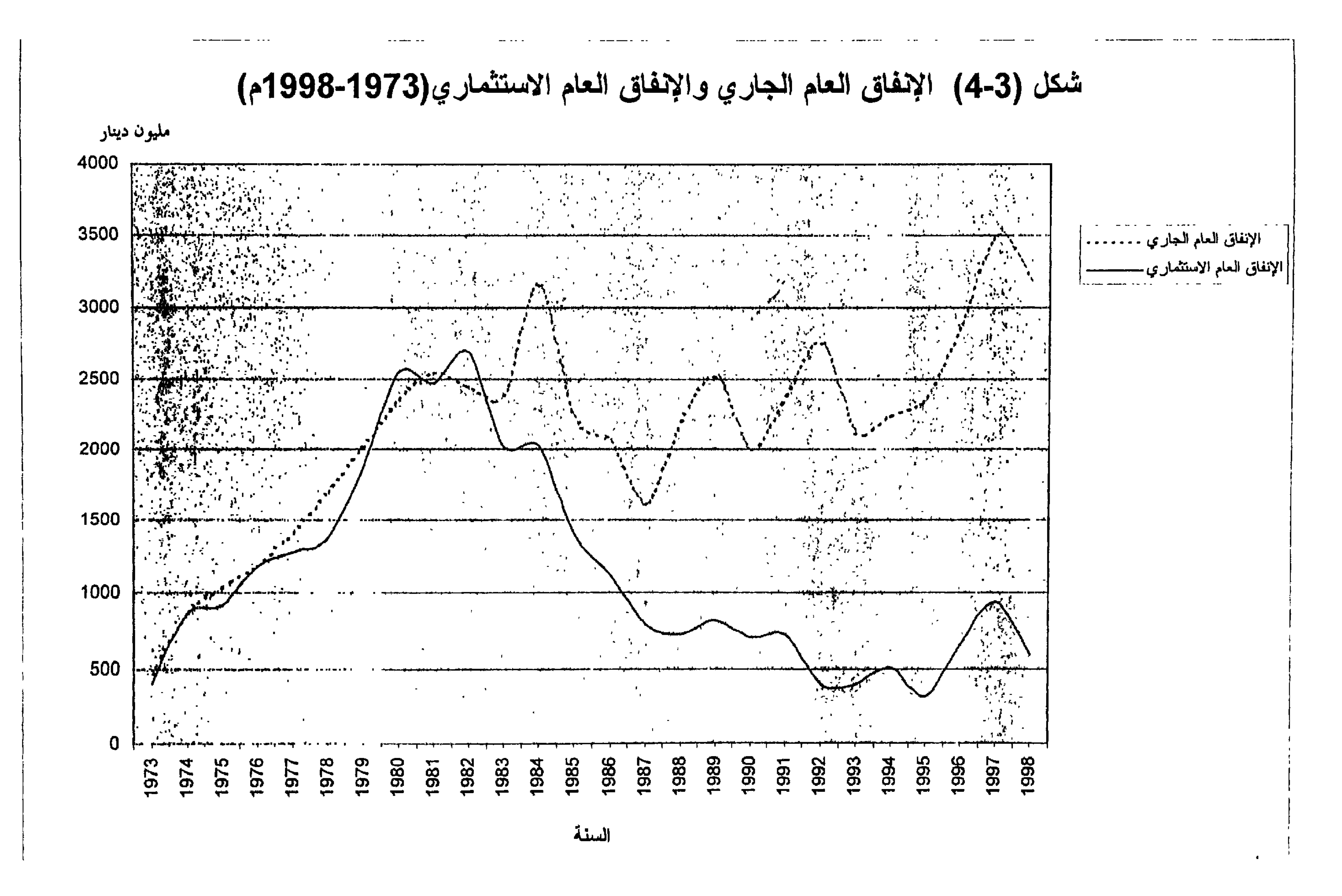
ويعكس الانخفاض الحاد الذي عرفه الإنفاق الاستثماري ، الهبوط الذي حدث في الإيرادات النفطية ، منذ مطلع الثمانينيات ، خاصة في عامي 1985 و1986م ، والذي اضطر الدولة في إطار ترشيد الإنفاق العام والحفاظ على حد أدنى من الاحتياطيات ، إلى إلغاء أو تقليص أو تأجيل بعض مشروعات الخطة الخمسية (1981-1985م) ، والبدء بوضع موازنات سنوية للتنمية اعتبارا من عام 1986م .




شكل (3-3) الإيرادات العامة والإنفاق العام (1973-1998م)
مليون دينار
8000
7000
6000
5000
4000
3000
2000
1000
0
1973
1974
1975
1976
1977
1978
1979
1980
1981
1982
1983
1984
1985
1986
1987
1988
1989
1990
1991
1992
1993
1994
1995
1996
1997
1998
السنة
الإيرادات العامة
الإنفاق العام



شكل (3-4) الإنفاق العام الجاري والإنفاق العام الاستثماري(1973-1998م)





ويشير ذلك إلى أن عدم الاستقرار في الإيرادات العامة ، هو العنصر الأكثر أهمية في تفسير عدم الاستقرار في الإنفاق العام ، ومع أن الاحتياطيات الخارجية والاقتراض المحلي استطاعت أن تعوض التقلبات في الإيرادات في الاقتصاد الليبي . إضافةً إلى الدور الذي تلعبه المنح والمساعدات والدّين الخارجي في الاقتصادات النامية الأخرى ، إلاّ أن أثر هذه العوامل كان سطحياً وضئيلاً على التقلبات في الإيرادات العامة والإنفاق العام في معظم الدول النامية ، كما دلل على ذلك (Lim ، 1983b) .

وفي الواقع فإن انخفاض الإيرادات النفطية اعتباراً من عام 1981م ، ونمو الإنفاق العام، أو انخفاضه بمعدل أقل من معدل الانخفاض في الإيرادات العامة في السنوات الأولى من الثمانينيات ، قد أدى إلى تنامي عجز الموازنة العامة ، مما اضطر الدولة إلى اللجوء إلى الاقتراض المصرفي لتمويل العجز في ميزانيتها ، وهو ما أدى إلى توسع القاعدة النقدية . نظراً لازدياد أحد مكوناها ، وهو الأصول المحلية ، وازداد تبعاً لذلك عرض النقود وفقدت السياسة النقدية استقلاليتها وتحولت إلى أداة من أدوات السياسة المالية .

فعلى الرغم من التقلبات التي حدثت في الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي ، إلاّ أن عدم الاستقرار كان ذا نزعة تصاعدية ، إذ استمر الإنفاق في الزيادة ، حتى عندما كانت الإيرادات أو معدلات نموها تتجه نحو الانخفاض (انظر الجدول (3-4) والشكل (3-3)) ، وهو الأمر الذي يتّسق مع ما حدث في الاقتصادات النامية الأخرى ، حسبما توصلت إليه العديد من الدراسات(Tanzi،1982)، و(Morgan ،1979)، و(Davis،1983)[14]

.

فضلاً عن ذلك ، فإن البيانات الواردة في الجدول (3-2) ، بما فيها قيم معاملات التغير ، تشير إلى أن عدم الاستقرار في الإنفاق الجاري ، كان أقل منه في الإنفاق الاستثماري ، وهو ما يتبين أيضاً من الشكل (3-4) ، الأمر الذي انعكس في شكل انخفاض متتالٍ في الأهمية النسبية للإنفاق الاستثماري في إجمالي الإنفاق العام طوال الفترة الممتدة من عام 1983م وحتى عام 1989م، كما يتبين من الجدول (3-3) .

ومن جانب آخر ، وفي إطار السيطرة على عجز الموازنة والحفاظ على استقراره النسبي ، فقد قامت الدولة باتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير ، عن طريق ترشيد الإنفاق العام . واشتملت هذه الإجراءات على إلغاء أو تقليص عقود العمالة الوافدة في



مجالات التعليم والصحة والخدمات العامة . إضافةً إلى تجميد مستويات الأجور والعلاوات والترقيات الخاصة بالعاملين بالجهاز الإداري للدولة ، فضلاً عن السعي إلى تقليص الجهاز الإداري في حد ذاته ، وإعادة هيكلة الاقتصاد ، عن طريق تمليك الشركات العامة ، ومنح القطاع الخاص في أواخر الثمانينيات دوراً أكبر في النشاط الاقتصادي .

وقد انخفض تبعاً لذلك نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي النهائي العام من 867.1 دينار في عام 1984م ، إلى 540.9 دينار في عام 1988م ، إلى 493.9 دينار في عام 1995م ، في حين انخفض نصيب الفرد من التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي من 584.1 دينار إلى 258.6 دينار إلى 234.2 دينار لنفس السنوات على التوالي[15]. علماً بأن الإنفاق العام الاستثماري هو العمود الفقري للتكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي في الاقتصاد الليبي . فقد كانت مساهمة القطاع العام في التكوين الرأسمالي في الاقتصاد نحو 89.8% و 80.4% في عامي 1980 و1995 على التوالي[16].

كذلك فقد استحوذ القطاع العام على نحو 86% من حجم الاستثمارات الكلية التي تم تنفيذها في الاقتصاد خلال الفترة 1973 - 1990م ، بينما لم يستحوذ القطاع الخاص إلاّ على نسبة لم تزد عن 14% [17]. ويعد ذلك إشارة إلى عدم وجود استثمارات تعويضية من القطاع الخاص بسبب ضآلة مساهمته في الإنفاق الاستثماري في الاقتصاد الليبي ، مما ضاعف من الآثار السلبية لانخفاض الإنفاق العام الاستثماري على النمو الاقتصادي وعلى العمالة والناتج[18].

وترتيباً على ذلك ، انخفض الوزن النسبي للتكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي في الناتج المحلي الإجمالي ، من 29.2% في سنة 1973م ، إلى 26.1% في سنة 1980م ، إلى 19.8% في سنة 1985م ، إلى 14.6% في سنة 1990م ، إلى 13% في سنة 1995م و1996م ، كما تبينه الإحصاءات الرسمية المنشورة[19].

وقد انعكس كل ذلك على هيكل الواردات في الاقتصاد الليبي ، نظراً لأن الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري يستحوذ على مكون استيرادي مهم ، ويمثل نسبة كبيرة من الطلب الكلي في الاقتصاد الليبي بلغت في المتوسط نحو 58.5 % في عام 1975م ، ونحو 43.5 % في عام 1990م ، حيث ارتفعت الواردات السلعية كنسبة من إجمالي



الـــواردات تباعاً خلال الفترة (1981 - 1985) ، من نحو 48 % إلى نحو 81 % . انظر الجدول (2-7) ، وهو ما يشير إلى انخفاض حصة الواردات من الخدمات والأخرى في هـــيكل الـــواردات ، كانعكـــاس لسياسة الدولة في تقليص الإنفاق على بعض البنود المرتبطة بالعلاج والسياحة والتعليم في الخارج ، نتيجة لعدم الاستقرار في الإيرادات النفطية ، ومن ثم في الإيرادات العامة للدولة .

وفي نفـــس الوقت انخفضت حصة الواردات من السلع الرأسمالية في هيكل الواردات الســـلعية مـــن نحو 77 % في عام 1982م إلى نحو 69 % في عام 1988م ، (انظر الجـــدول (2-8)) ، وذلك تبعاً لانخفاض الإنفاق الاستثماري العام بشكل متتالٍ ولنفس الفترة ، خاصةً وأن الإنفاق الاستثماري العام هو العمود الفقري للإنفاق الاستثماري في الاقتصاد الليبـــي ، ويمثل عنصر الاستيراد أبرز مكوناته ، مما يجعل من القطاع العام أكبر مستورد في الاقتصاد .

إلاّ أن اتجاه حصة الواردات من الخدمات والأخرى في هيكل الواردات إلى الازدياد تباعاً حتى عام 1993م ، مؤشر آخر على سياسة الدولة في العودة إلى المحافظة على نفس المســـتوى من الخدمات التي تقدمها للمواطنين ، خاصةً في إطار الإنفاق الجاري ، والذي يمثل عنصر الاستيراد مكوناً مهماً من مكوناته .

غـــير أن عودة هذه الحصة للانخفاض التدريجي بعد عام (1993م) كما هو موضح في الجـــدول (2-7) ، لا يمكن تفسيرها إلاّ بالنظر لظروف الحظر الاقتصادي والعقوبات المفروضة من قبل مجلس الأمن على الدولة الليبية اعتباراً من عام 1992م .

كذلـــك فإن انخفاض الإنفاق الاستثماري العام ، والتقلبات التي حدثت فيه منذ عام 1989م وحـــتى نهاية فترة الدراسة ، انعكست في شكل تقلبات ونزعة نحو الانخفاض في حصـــة الـــواردات من السلع الرأسمالية في هيكل الواردات السلعية خلال نفس الفترة ، خاصـــةً وأن هذه الفترة قد شهدت بدء العمل بالموازنات السنوية للتنمية ، نتيجة تراجع الإيرادات النفطية منذ عام 1986م ، على وجه الخصوص ، فضلاً عن الحظر الاقتصادي ، الـــذي اضـــطر الدولـــة إلى اتخـــاذ إجراءات من شأنها الحفاظ على مستوى معين من الاحتياطيات ، تحسباً لأية ظروف قد تنجم عن هذا الحظر .



وفي هــذا الإطار ، فإن انخفاض الإنفاق الاستثماري الإجمالي نتيجة انخفاض الإنفاق الاستثماري العام ، فضلاً عن انخفاض الواردات من السلع الرأسمالية اعتباراً من 1982م ، سواء من ناحية القيمة الحقيقية أو من ناحية نسبتها في هيكل الواردات ، لاشك ستنعكس ســلباً عــلى النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي وفي الناتج المحلي غير النفطي ، وعلى هيكل الإنتاج ، وهو ما سيتم التحقق منه لاحقاً ، وذلك أن المنافع الرئيسية المستمدة من قطاع النفط هي بمثابة منافع مالية ، وروابطه ببقية القطاعات ، إنما تحقق تأثيرها من خلال عنصــر الإنفــاق ، وهــو مــا يجعل الأثر النهائي لقطاع النفط ، يتحدد أساساً بمقدار المخصصــات الفعلــية ، الــتي ترصدها الدولة عند توزيع الإيرادات النفطية على مختلف القطاعات الاقتصادية .

3-2-3 عجز الموازنة والدين العام المصرفي :

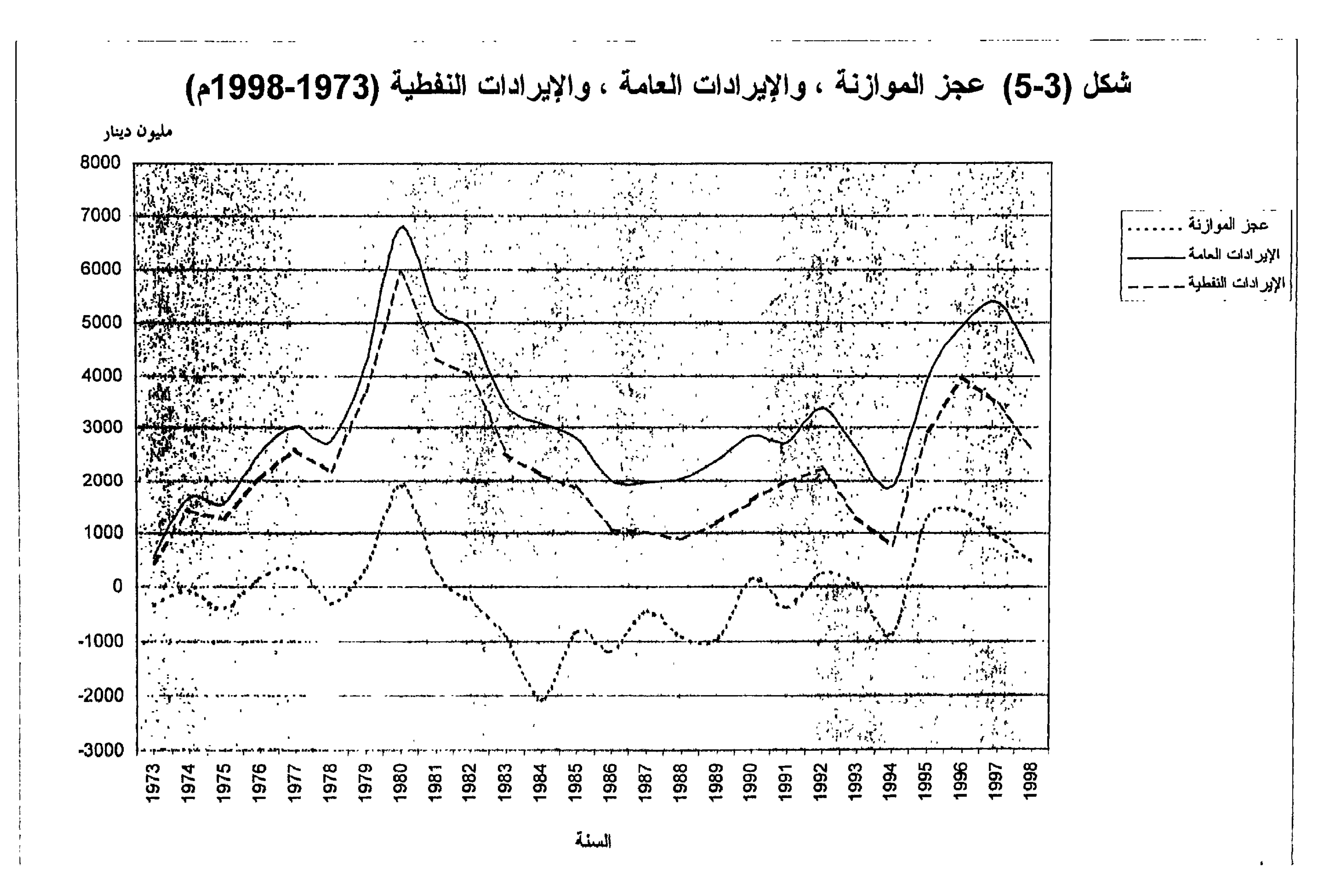
لقــد حظيــت الأسباب والنتائج المتمخضة عن زيادة عجز الموازنة العامة ، باهتمام رئيس من قبل الدول النامية ، والدول المتقدمة على السواء ، نظراً للنتائج الاقتصادية التي يمكن أن تترتب على استمرار الزيادة في هذا العجز .

ومعــروف أن الأدب الاقتصادي يزخر بالدراسات المتعلقة بأسباب ونتائج العجز في الموازنة العامة في الدول النامية والمتقدمة ، أو بطرق تمويل هذا العجز ، والنتائج التي يمكن أن تترتب عن استخدام أي من هذه الطرق على الطلب الكلي في الاقتصاد[20].

وبصــفة عامــة فــإن عجز الموازنة يتحقق عندما تكون النفقات الإجمالية أكبر من الإيــرادات الإجمالية للدولة ، حيث يكون توازن الموازنة في هذه الحالة توازن عجز[21]، ويفيد قياس العجز حسب هذا المفهوم في تحليل دور الدولة في الحياة الاقتصادية من جهة ؛ كمــا يفيد في استخلاص نتائج ترتبط بأداء السياسة الاقتصادية ، والسياسة المالية وإدارتها بشكل خاص من جهة أخرى .

وتشــير البــيانات المتاحة حول عجز الموازنة في الاقتصاد الليبــي ، إلى تطور هذا العجــز ، خصوصــاً خلال فترة الثمانينيات ، والتي اتسمت بانخفاض عنصر الإيرادات العامــة، نتــيجة انحسار الإيرادات النفطية التي تعتبر المكون الرئيسي لهذا العنصر . (انظر الشكل (3-5)) .

شكل (3-5) عجز الموازنة ، والإيرادات العامة ، والإيرادات النفطية (1973-1998م)





ويتبين من الجدول (3-4) ، حيث تم حساب عجز الموازنة ومعدلات النمو في كل من الإيرادات العامة والإنفاق العام ، أن هنالك أربعة عشر سنة تحقق فيها عجز في الموازنة العامة ، من ضمن فترة الدراسة ، وحسب ما هو متاح من بيانات . وقد تغير هذا العجز من سنة إلى أخرى سواء بالزيادة أو بالنقصان ، تبعاً لارتفاع معدل نمو الإنفاق العام أو نقصانه عن معدل نمو الإيرادات العامة ، مع بعض الاستثناءات التي تم فيها تمويل العجز عن طريق السحب من الاحتياطيات والفوائض النفطية التي تحققت في سنوات سابقة .

وبالنظر إلى القيم التي تم احتسابها في الجدول (3-4) لمعامل التغير في كل من معدل نمو الإيرادات العامة ، ومعدل نمو الإنفاق العام ، يلاحظ أن معدل نمو الأخير قد حظي باستقرار نسبي أكبر من معدل النمو في الإيرادات العامة ، مما انعكس على أوضاع الموازنة العامة ، فيما يتعلق بحجم الفائض أو العجز ، صعوداً وهبوطاً ، طوال فترة الدراسة .

ويتضح من ذلك أن اتجاه الإنفاق العام للتزايد بنسب تفوق نسب الزيادة في الإيرادات العامة ، أو اتجاهه للانخفاض بنسب تقل عن نسب الانخفاض في الإيرادات العامة ، خاصةً خلال فترة الثمانينيات ، قد أدى إلى تذبذب وضع العجز في الموازنة العامة، وتزايد هذا العجز بمعدلات غير مألوفة ، وصلت إلى 494.4% في عام 1975 ، وإلى 121.7% في سنة 1984م ، وإلى 101.8% في سنة 1988م ، وإلى 126% في سنة 1991م . وهو الأمر الذي يمكن الاستدلال عليه أيضاً ، من قيمة معامل التغير الخاص بفائض أو بعجز الموازنة طوال فترة الدراسة ، والبالغة نحو (13.2) ، والتي تشير إلى عدم الاستقرار في وضع الموازنة العامة ، عند مقارنة قيمة هذا المعامل مع قيم معاملات التغير ، التي تم احتسابها لمختلف المتغيرات المالية ، مثل الإيرادات العامة والإنفاق العام ومكونات كل منهما .

ولقد أشارت العديد من الدراسات عن الدول النامية ، في هذا الإطار ، إلى أن ذلك يجعل من العجز المالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أكبر من السابق وأكثر تقلباً (Tanzi ،1982) ، وهو الأمر الذي ينطبق على تطور وضع العجز في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة ، كما هو مبين في الجداول (3-4) و(3-5) ، والشكل (3-6) على وجه الخصوص .

إن معـــدل النمو المرتفع في الإيرادات ، في بداية فترة الدراسة ، لم يكن ليعني سياسة مالية أكثر استقراراً ، ذلك أن الدول النامية التي سجلت أعلى معدلات نمو في الإيرادات، ناجمـــة عن زيادة حصيلة الصادرات من السلع الأولية – ومن ضمنها ليبيا – عرفت أيضاً زيادات حادة في عجز الموازنة ، كما شهدت صعوبات جمّة في تخفيض الإنفاق ، عندما لم تـــنم الإيرادات بنفس السرعة ، كما حصل في الاقتصاد الليبـــي في الثمانينيات خاصة . وقد شددت الدراسات العملية بهذا الخصوص على أن أثر عدم الاستقرار في الموازنة العامة في الـــدول النامية ، جاء بشكل أساسي من جانب الإنفاق (Mansfield ، 1980) ، (Davis ، 1983) .

وتتمـــيز سنوات الثمانينيات بشكل خاص ، وكما هو مبين في الجدول (3-4) ، بارتفـــاع معـــدل نمو الإنفاق العام عن معدل نمو الإيرادات العامة ، خاصةً في السنوات الأولى من هذه الفترة ، والتي اتسمت بانخفاض حاد في الإيرادات النفطية ، عقب تدهور حصيلة الصادرات النفطية ، واتسمت أيضاً بانخفاض حصيلة الإيرادات العامة من المصادر الأخرى الداخلية ، نتيجة التوجهات التي أدت إلى الحد من نشاط القطاع الخاص ، ومن ثم تقلـــص الوعاء الضريبـــي ، وتراجع الإيرادات السيادية للدولة ، خصوصاً مع اعتماد العمل بالموازنات الاستيرادية لأول مرة في الاقتصاد الليبـــي بدءاً من عام 1982م .

ويفيد تحليل البيانات الواردة في الجدول المذكور في توضيح أن وضع الموازنة العامة ، قد اقترن بالعجز بدءاً من عام 1973م ، إلاّ أن معدلات النمو الهائلة في الإيرادات النفطية في حينه ، كانت تسمح بتغطية هذا العجز عن طريق السحب من الاحتياطيات الرسمية ، الـــتي توفـــرت وتنامت بفعل صدمات النفط الأولى والثانية ، وشجعت على نمو الإنفاق العـــام، دون آثار ملموسة على وضع الموازنة ، التي تحسنت أحوالها ، خاصةً في السنوات الأخـــيرة مـــن السبعينيات والسنة الأولى من الثمانينيات ، حيث حققت الموازنة فوائض بلغت ذروتها طوال فترة الدراسة عند مستوى 1898.2 مليون دينار في عام 1980م ، ناجمة عن زيادة الإيرادات النفطية ، ومن ثم زيادة حصة الخزانة العامة من هذه الإيرادات .



جدول (3–4)

عجز الموازنة العامة ومعدلات النمو في الإيرادات العامة والإنفاق العام

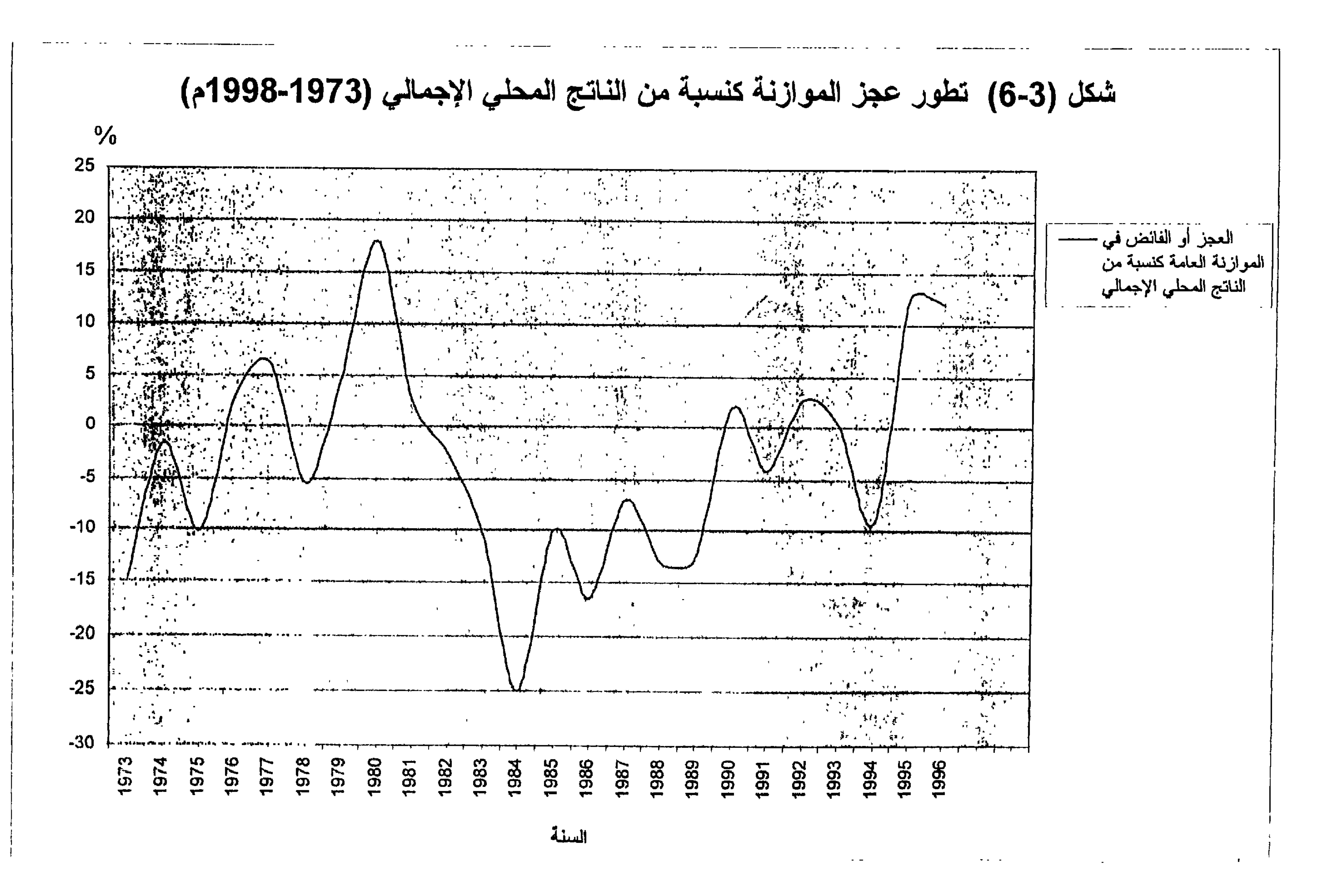
(1973 – 1998)

السنة	الفائض أو العجز في الموازنة (مليون دينار)	نسبة عجز أو فائض الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو الإيرادات العامة %	معدل نمو الإنفاق العام %
1973	331.0 –	(14.7–)	—	—
1974	62.0 –	(1.6–)	204.4	97.0
1975	386.5 –	(10.2–)	(5.3 –)	13.7
1976	139.2	2.8	58.8	20.5
1977	361.4	6.3	21.1	13.0
1978	305.1 –	(5.4–)	(9.3 –)	14.3
1979	362.6	4.6	53.7	26.5
1980	1898.2	18.0	60.5	26.5
1981	240.1	2.6	(22.5 –)	2.6
1982	251.0 –	(2.7–)	(7.1 –)	2.3
1983	943.9 –	(10.6–)	(29.5 –)	(14.6 –)
1984	2093.3 –	(25.0–)	(10.4 –)	18.0
1985	833.3 –	(10.1–)	(9.4 –)	(29.9 –)
1986	1178.0 –	(16.5–)	(28.7 –)	(12.7 –)
1987	440.1 –	(7.0–)	(1.5 –)	(24.2 –)
1988	888.3 –	(13.1–)	3.3	21.4
1989	960.5 –	(12.7–)	17.4	14.6
1990	160.6	2.0	20.0	(19.3 –)
1991	363.0 –	(4.1–)	(4.3 –)	14.8
1992	262.8	2.8	24.8	1.7
1993	23.6	0.3	(25.2 –)	(19.8 –)
1994	872.9 –	(9.2–)	(26.3 –)	8.8
1995	1292.5	12.6	111.7	(2.3 –)
1996	1431.6	16.2	25.1	32.0
1997	933.1	6.6	8.0	25.4
1998	500.9	3.9	(20.5 –)	(15.1 –)
المتوسط	69.3115–	2.4741–	16.4554	8.6051
الانحراف المعياري	916.7034	10.3734	52.0570	25.6234
معامل التغير	13.2258	4.1928	3.1635	2.9777

ملاحظات : 1– تم احتساب عجز الموازنة عن طريق احتساب الفارق بين الإيرادات العامة والإنفاق العام .

2– تم احتساب معدلات نمو الإيرادات العامة والإنفاق العام بنـاء علـى البيانـات الـواردة في الجـدول (3–1) والجدول (3–2) .





شكل (3-6) تطور عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (1973-1998م)
%
25
20
15
10
5
0
-5
-10
-15
-20
-25
-30
1973
1974
1975
1976
1977
1978
1979
1980
1981
1982
1983
1984
1985
1986
1987
1988
1989
1990
1991
1992
1993
1994
1995
1996
السنة
العجز أو الفائض في الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي



إلاّ أن التمويل عن طريق الاحتياطيات ، كان يهدد باستنـــزاف هذه الاحتياطيات وتآكـــلها ، خاصةً مع تطور قيمة العجز في الموازنة اعتباراً من عام 1982م ، حيث بلغ أعـــلى مستوى له طوال فترة الدراسة 2093.3 مليون دينار في عام 1984م . وهو ما اضطر الدولة إلى تقرير بعض الإجراءات التي من شأنها التأثير على بعض بنود الإنفاق العام في شقيه الجاري والاستثماري ، أي تخفيض الإنفاق على بعض هذه البنود .

أما في جانب الإيرادات وحين لم تكف الإجراءات المذكورة للحد من العجز ، فقد اضـــطرت الدولة إلى اللجوء لمزيد من الاقتراض من الجهاز المصرفي ، والذي كان قد بدأ مـــنذ عام 1973م بمبلغ قدره 144.3 مليون دينار ، إلاّ أنه أخذ في الارتفاع تدريجياً . اعتـــباراً من عام 1981م ، حيث أصبح يتراكم بمعدلات نمو سنوية موجبة في الغالب ، وارتفـــع من 301.6 مليون دينار في عام 1980م، إلى 4327.0 مليون دينار في عام 1990م، وارتفعـــت نســـبته إلى الناتج المحلي الإجمالي من 2.9% إلى 55.8% في هذه الفترة ، كما هو مبين في الجدول (3-5) .

جدول (3-5)

تطور الدين العام المصرفي ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي وتطور عرض النقود (1973 - 1997)

(سنوات مختارة)

السنة	الدين العام المصرفي	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي %	متوسط معدل نمو الدين العام للفترة %	عرض النقود (بالمليون دينار)
1973	144.3	6.6	—	491.0
1975	298.7	7.9	107	844.5
1980	301.6	2.9	0.1	2856.9
1985	2103.5	27.7	597.4	3492.2
1990	4327.0	55.8	105.7	5416.2
1995	4518.0	42.7	4.4	7463.8
1997	3536.6	27.4	(21.7-)	8007.7

المصدر :- مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .



أمـــا التسعينيات فقد شهدت تذبذباً في مستوى الدين العام المصرفي ، حيث سجل معـــدلات نمو سنوية موجبة في أربع سنوات من ضمن سبع سنوات شملتها هذه الفترة . وبمقارنـــة أرقام عام 1990 بأرقام عام 1997م ، وفقاً لبيانات الجدول (3-5) ، يتبين انخفاض حجم هذا الدين من 4327.0 مليون دينار إلى 3536.6 مليون دينار ، كذلك انخفـــاض نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي من 55.8% إلى 27.4% لتلك السنتين على التوالي.

وقد اتسمت هذه الفترة بتحسن نسبـــي في أوضاع الموازنة العامة ، باستثناء عامي 1991م و1994م ، والتي سجلت فيهما عجزاً بلغ مقداره نحو 363.0 مليون دينار و 872.9 ملـــيون دينار على التوالي[22]، وهو ما يفسر انخفاض حجم الدين العام المصرفي كقـــيمة مطلقة ، وانخفاضه كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، هذا إلى جانب تحسن وضع الإيـــرادات العامـــة ، استناداً إلى تحسن نسبي في وضع الإيرادات النفطية ، حيث حققت معـــدل نمو سنوي بلغ في المتوسط نحو 16.7% خلال الفترة (1990 - 1997) ، في حـــين لم يسجل الإنفاق العام أكثر من 2.3% كمعدل نمو سنوي في المتوسط خلال الفـــترة (1990-1996م) ، مما سمح بوجود فوائض ، أدت إلى تحسين أوضاع الموازنة العامة خلال الفترة المذكورة كما هو مبين في الجدول (3-4) .

إضافة إلى ما تقدم ، فإن تحليل البيانات الواردة في الجدول المذكور ، يبين الوضع غير المســـتقر لـــلموازنة العامـــة ، والـــذي يعـــتمد في استقراره على استقرار السحب من الاحتياطـــيات، لزيادة مخصصات الخزانة العامة من الإيرادات النفطية ، أو عن طريق لجوء الخـــزانة للاقـــتراض من المصرف المركزي ، من خلال اصدارها سندات يحتفظ بها ضمن أصوله المحلية .

وإذ يـــتفق معظـــم الاقتصـــاديين ، اســـتناداً إلى فرضـــية المكافـــئ الريكاردي " RICARDIAN EQUIVALENCE HYPOTHESIS" إلى أن طـــريقة تمويل العجز ســـواء بـــزيادة الضـــرائب ، أو عن طريق الدين (التمويل بالعجز) لا تؤثر على الطلب التجمـــيعي تحت ظروف معينة ، فإن نواقص السوق في الدول النامية ، لا توفر الشروط الكاملة لتحقق هذا الفرض ، مما يجعل تمويل عجز الموازنة عن طريق إصدار السندات من



قبل الخزانة العامة بدلاً من زيادة الضرائب ، عنصراً فاعلاً في زيادة الاستهلاك الخاص ، بسبب أثر الثروة[23].

عليه ، فإن تمويل عجز الموازنة في الاقتصاد الليبي ، عن طريق الاقتراض من المصرف المركزي ، قد أدى إلى زيادة الأصول المحلية للمصرف المركزي ، كأحد مكونات القاعدة النقدية ، مما أدى إلى زيادة عرض النقود باطراد الزيادة في الدين العام المصرفي المحلي ، باعتبار القاعدة النقدية الدعامة الأساسية لعرض النقود[24].

وتوضح البيانات في الجدول (3-5) أن عرض النقود ، قد نما وتطور خلال فترة الدراسة ، إذ ارتفع من 491.0 مليون دينار في عام 1973م ، إلى 2856.9 مليون دينار في عام 1980م ، إلى 5416.2 مليون دينار في عام 1990م ، وأخيراً إلى 8007.7 مليون دينار سنة 1997م .

إن آثار السياسة المالية التوسعية في الدول النامية عموماً ، وفي الدول النفطية بشكل خاص ، قد تكون محدودة على معدل نمو العمالة ، أو الناتج ، بينما تكون أكبر على معدل التضخم وعلى ميزان المدفوعات . ويرجع هذا كما تشير أدبيات الاقتصاد إلى هيمنة الموازنة العامة في اقتصاديات هذه الدول ، سواء كمؤشر للنشاط الاقتصادي ، أو كأداة لزيادة عرض النقود[25].

ويذكر في هذا الإطار ، أن متوسط معدل النمو السنوي لعرض النقود طوال الفترة (1973-1996م) قد بلغ 14.3% ، مقارنةً بمتوسط معدل نمو سنوي لم يتجاوز 9.2 % في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ولنفس الفترة [26]. وهو ما يوحي بانتهاج سياسة نقدية توسعية غير مقصودة ، يكمن تفسيرها في زيادة الدين العام المصرفي المحلي ، وتتلخص آثارها والنتائج المترتبة عنها في ازدياد الضغوط التضخمية ، وما ينجم عنها من تبعات على النمو الاقتصادي والاستخدام ، ومن ثم على مستويات المعيشة ، في اقتصاد لا يتسم بمرونة هياكله الإنتاجية .

وبصفة عامة يؤدي التمويل التضخمي لعجز الموازنة ، إلى تشوهات في الأسعار المحلية، مثلما يخلق حالة من عدم التأكد ، ويسهم في إساءة تخصيص الموارد في الاقتصاد . كما أن البيئة الاقتصادية المتصفة بخلل في التوازن المالي ، وانعدام الوضوح بالنسبة



للسياسات المستقبلية ، من شأنها أن تؤثر عكسياً على قرارات الاستثمار في المدى الطويل، والتي تستلزم بدورها حداً أدنى من الوضوح بالنسبة للتوقعات .

وفي هذا السياق ، استنتج (Fischer ، 1993) ، دليلاً عملياً على العلاقة الموجبة بين النمو والاستقرار الاقتصاديين على المستوى الكلي ، حيث عرّف الاستقرار من منظور التقلبات التي تحدث في معدل التضخم ، وفرق سعر الصرف في السوق السوداء ، ونسبة عجـــز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي ، فضلاً عن التغيرات في شروط التبادل الدولي . حيـــث توصـــل إلى وجود ارتباط سالب بين العجز الإجمالي في الموازنة العامة وبين النمو الاقتصادي .

وإذا مـــا تم تعريف الاستقرار الاقتصادي وفقاً لهذه المؤشرات ، فإن التغيرات الحادة التي حدثت في الاقتصاد الليبـــي ، سواء في معدل التضخم (انظر الملحق الإحصائي) ، أو في فروقات سعر الصرف في السوق السوداء ، أو في تقلبات نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي (انظر الشكل (3-6) ، والجدول (3-4)) ، أو حتى التغيرات في شروط التـــبادل الدولي ، إنما تشير جميعها إلى سيادة حالة من عدم الاستقرار ، من شأنها أن تؤثر سلبياً على النمو الاقتصادي ، لا سيما وأن تمويل عجز الموازنة في الاقتصاد الليبـــي قد تم عن طريق اللجوء إلى الاقتراض من النظام المصرفي المحلي ، مما أدى إلى تفاقم مشكلة عدم الاســـتقرار الاقتصادي ، وزيادة حالة عدم التأكد بكل ما يمثله ذلك من آثار سلبية على النمو .

وفي الواقع ، لا يختلف الاقتصاد الليبـــي عن مثيلاته من الاقتصادات النامية ، حيث الـــتفاعل بين القطاع الخارجي والقطاع المالي ، في هيكل اقتصادي يتسم بأحادية المورد ، وبجمود عناصر الإنتاج وتخلفها ، وحيث تعد الصدمات الخارجية عاملاً مهماً ورئيسياً في اخـــتلال التوازن المالي ، إذ يؤدي انخفاض الصادرات وما يترتب عن ذلك من آثار على الدخل والأنشطة الاقتصادية ، إلى إحداث العجز في الإيرادات الحكومية .

ولاشك أن عدم استقرار الإيرادات العامة في الاقتصاد الليبـــي والناجمة بشكل رئيس عـــن عدم استقرار حصيلة الصادرات من النفط الخام ، وكل ما ترتب عن ذلك من آثار على هيكل الإنفاق العام ومستوياته ، وعلى عجز الموازنة ، والفروقات في أسعار الصرف،



يستوجب تحليلاً لما نتج عن ذلك من آثار على النمو في الناتج المحلي الإجمالي . وذلك من خلال تحليل هيكل الناتج المحلي الإجمالي ، ومعدلات نموه ، والإنتاجية القطاعية النسبية ، وهيكل الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي .

3-3 الناتج المحلي الإجمالي :

بصفة عامة تسهم الصادرات من النفط شأنها شأن كل الصادرات الأخرى ، في نمو الاقتصــاد المحــلي مباشرة من خلال زيادة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ، وبشكل غير مباشــر من خلال روابطها مع بقية الأنشطة الاقتصادية الأخرى . ويتسم الإسهام المباشر للصــادرات النفطــية بطبيعــتها المؤقتة ، نظراً لمحدودية احتياطيات النفط ولكونه قابلاً للنضوب. بينما يتمثل الإسهام الدائم في خلق واستحداث دخول مستقبلية ، يمكن توقعها فقــط من خلال إسهام القطاع النفطي بطريقة غير مباشرة في تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى غير النفطية .

ويتضــمن ذلــك نقطتين مهمتين ، تتمثل أولاهما في الآثار طويلة المدى على طلب الصناعة النفطية من المدخلات ، وعرضها من الوقود والطاقة لبقية الصناعات الأخرى في الاقتصاد ، أو الوفورات الخارجية المتصلة بها ، بينما تتمثل النقطة الثانية في استثمار عوائد النفط في أصول إنتاجية طويلة المدى سواءً محلياً أو خارجياً[27].

إن معظــم الدراســات المتصلة بهذا الشأن ، تشير إلى أنه وبسبب الكثافة الرأسمالية المرتفعة لقطاع النفط ، فإن هذا القطاع لا يولّد إلا روابط أمامية وخلفية ضعيفة مع بقية القطاعــات الأخــرى ، بيــنما يتحقق الاسهام المهم لنقل النمو الذي يحدث في القطاع النفطي، إلى بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى ، من خلال عنصر التمويل[28].

3-3-1 هيكل الناتج المحلي الإجمالي :

لقــد جرت العادة في الدراسات الاقتصادية المتعلقة بالدول النفطية ، أن يتم تقسيم الناتج المحلي الإجمالي ، إلى ناتج محلي إجمالي نفطي ، وناتج محلي إجمالي غير نفطي ، حتى أن بعض هذه الدراسات ترى ضرورة تصحيح الدخل القومي بأن تطرح منه قيمة الموارد



الناضبة (كالنفط مثلاً) التي يتم استخراجها في الاقتصاد المحلي[29]. ويهدف ذلك إلى تبيان مدى مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي سواء من حيث المستوى أو من حيث معدل النمو ، وهو ما قد يوضح الأثر الذي يتركه قطاع النفط على نمو الإنتاج والعمالة خصوصاً من خلال عنصر التمويل .

وبتحليل البيانات والنسب الواردة في الجدول (3-6) ، يتبين أن الناتج المحلي النفطي، قد ساهم بالنصيب الأكبر نسبياً في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (1973-1981)، ثم بدأت هذه المساهمة في الانخفاض تدريجياً ، والتأرجح تباعاً منذ عام 1982 وحتى نهاية فترة الدراسة .

لقد وصلت نسبة مساهمة الناتج المحلي النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، إلى أعلى معدلات لها فيما بين 52% إلى 61.8 % من إجمالي الناتج المحلي ، في عامي 1973 و1980 ، حيث تزامن ذلك مع الصدمة النفطية الأولى في عام 1973 ، إثر ارتفاع أسعار النفط في أعقاب حرب أكتوبر ، إذ رفعت منظمة أوبيك سعر برميل النفط الخام بنسبة 70% ، ومن ثلاثة دولارات للبرميل إلى 5.11 دولاراً ، تلتها زيادة ثانية بنسبة 12.8% في يناير 1974 ، ارتفع على إثرها سعر برميل النفط إلى 11.65 دولار ، ومن ثم زيادة بنسبة 6.0% في أكتوبر 1975 ، مما جعل سعر البرميل من النفط يتراوح بين 12 و 13 دولار ، ثم استقر عند هذا المستوى لبعض الوقت[30]. كما تزامن ذلك أيضاً مع الصدمة النفطية الثانية، والتي أدت بدورها إلى ارتفاع أسعار النفط إثر قيام الثورة الإيرانية في عام 1979 ، واشتعال الحرب العراقية الإيرانية في عام 1980 ، وما تبع ذلك من تهديد لمنابع النفط وطرق إمداداته ، حيث وصل سعر النفط إلى 36.0 دولاراً للبرميل الواحد في عام 1980 [31].

ويتبين من الجدول أيضاً ، أن الناتج المحلي النفطي قد قفز من 2085.5 مليون دينار في عام 1973م ، إلى 4168.7 مليون دينار في عام 1974م ، محققاً معدل نمو قدره 99.9% ، حيث يعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية ، ورغبة الدول المستهلكة في توفير احتياطيات آمنة من هذه السلعة الحيوية بالنسبة لنموها الاقتصادي ، مما شكل بدوره ضغطاً على الطلب ، أدى إلى زيادة الكميات المصدرة من النفط .



كذلك فإن البيانات نفسها ، توضح ارتفاع الناتج المحلي النفطي من 5507.5 مليون دينار في عام 1979 ، إلى 6521.8 مليون دينار في عام 1980 . وبمعدل نمو بلغ قدره 18.4% تقريباً .

وإذا كان بالإمكان أن يستنتج من ذلك ، أن مدى مساهمة الناتج المحلي النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، ترتبط أساساً بالتطورات التي تحدث في السوق العالمية للنفط، فإنه من الممكن أيضاً استنتاج أن التقلبات التي حدثت للأهمية النسبية للناتج المحلي النفطي منذ عام 1981 وحتى عام 1988م ، إنما تعكس بدورها التطورات الحادة التي حدثت في أسعار النفط وفي الكميات المصدرة منه خلال هذه الفترة .

إذ تشير البيانات الواردة في الجدول (3-6) ، إلى انخفاض نسبة مساهمة الناتج المحلي النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي إلى 35.6% في عام 1986م ، وهو انخفاض حاد نوعاً ما بالمقارنة مع السنة التي سبقتها ، والتي وصلت فيها هذه النسبة إلى 44.6% . مما يؤكد أيضاً الأثر الذي تلعبه التطورات التي تحدث في أسواق النفط الدولية على الأهمية النسبية للناتج المحلي النفطي ، حيث شهد عام 1986م تراجعاً حاداً في أسعار النفط الخام.

ويتضح من الجدول المشار إليه ، أن مساهمة قطاع النفط تمثل جزءاً كبيراً من إجمالي الناتج المحلي ، حيث كان متوسط هذه المساهمة يمثل نحو 40 % طوال فترة الدراسة ، بينما كان متوسط مساهمة الأنشطة الاقتصادية غير النفطية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي قد بلغ 60 % لنفس الفترة .

أضف إلى ذلك أن مساهمة الناتج المحلي النفطي قد تقلبت حول المتوسط صعوداً وهبوطاً، كانعكاس لما يحدث في أسواق النفط الدولية من ناحية ، وتبعاً لآثار السياسات الاقتصادية المحلية على المتغيرات الرئيسية في الاقتصاد ، خاصةً ما يرتبط منها بتخصيص عوائد النفط على الأنشطة الاقتصادية غير النفطية من ناحية أخرى .

ويوضح الشكل (3-7) بشكل جلي تلازم مساري الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي النفطي خلال الفترة (1973 - 1998م) ، مما يشير إلى أنه في حال توقف النشاط الاقتصادي في قطاع النفط أو هبوط مستواه أو معدل نموه بشكل ملحوظ لأي سبب كان، فإن ذلك يؤدي إلى هبوط مستوى الدخل والناتج المحلي الإجمالي .



جدول (3-6)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

(1973 م - 1998 م)

100=1980

البيان / السنة	الناتج المحلي الإجمالي (بالمليون دينار)	الناتج المحلي النفطي (بالمليون دينار)	الناتج المحلي غير النفطي (بالمليون دينار)	نسبة الناتج المحلي النفطي إلى الإجمالي %	نسبة الناتج المحلي غير النفطي إلى الإجمالي %
1973	4018.2	2085.5	1932.7	51.9	48.1
1974	6637.9	4168.7	2469.2	62.8	37.2
1975	5851.4	3124.6	2726.8	53.4	46.6
1976	7020	4050.5	2969.5	57.7	42.3
1977	8015.3	4680.9	3334.4	58.4	41.6
1978	5845.4	2987.1	2858.4	51.1	48.9
1979	9209.6	5507.4	3702.2	59.8	40.2
1980	10553.1	6521.8	4031.3	61.8	38.2
1981	9074.4	4537.3	4537.2	50.0	50.0
1982	8087	3833.2	4253.8	47.4	52.6
1983	6972.6	3130.7	3841.9	44.9	55.1
1984	5800.2	2383.9	3416.3	41.1	58.9
1985	5226.5	2331	2895.5	44.6	55.4
1986	4388.7	1562.3	2826.3	35.6	64.6
1987	3687.1	1061.9	2625.2	28.8	71.2
1988	3882.7	959	2923.7	24.7	75.3
1989	4258.6	1148.5	3105.1	27.0	73.0
1990	4205.1	1488.6	2716.5	35.4	64.6
1991	4133.5	1364	2769.4	33.0	67.0
1992	3749.6	1061.1	2688.5	28.3	71.7
1993	3084.2	835.8	2248.4	27.1	72.9
1994	2487.8	641.8	1845.9	25.8	74.2
1995	2520.1	637.6	1882.5	25.3	74.7
1996	2642.6	634.1	2008.5	24.0	76.0
1997	2846.8	708.9	2137.9	24.9	75.1
1998	2751.9	459.6	2292.3	16.7	83.3
المتوسط	5267.3	2381.0	2886.1	40.0577	59.939
الانحراف المعياري	2314.2	1720.9	733.9418	14.2132	14.210
معامل التغير	0.43936	0.72278	0.25430	0.35482	0.23708

المصدر : - اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (1962-1996م) ، طرابلس ، ديسمبر 1997م .

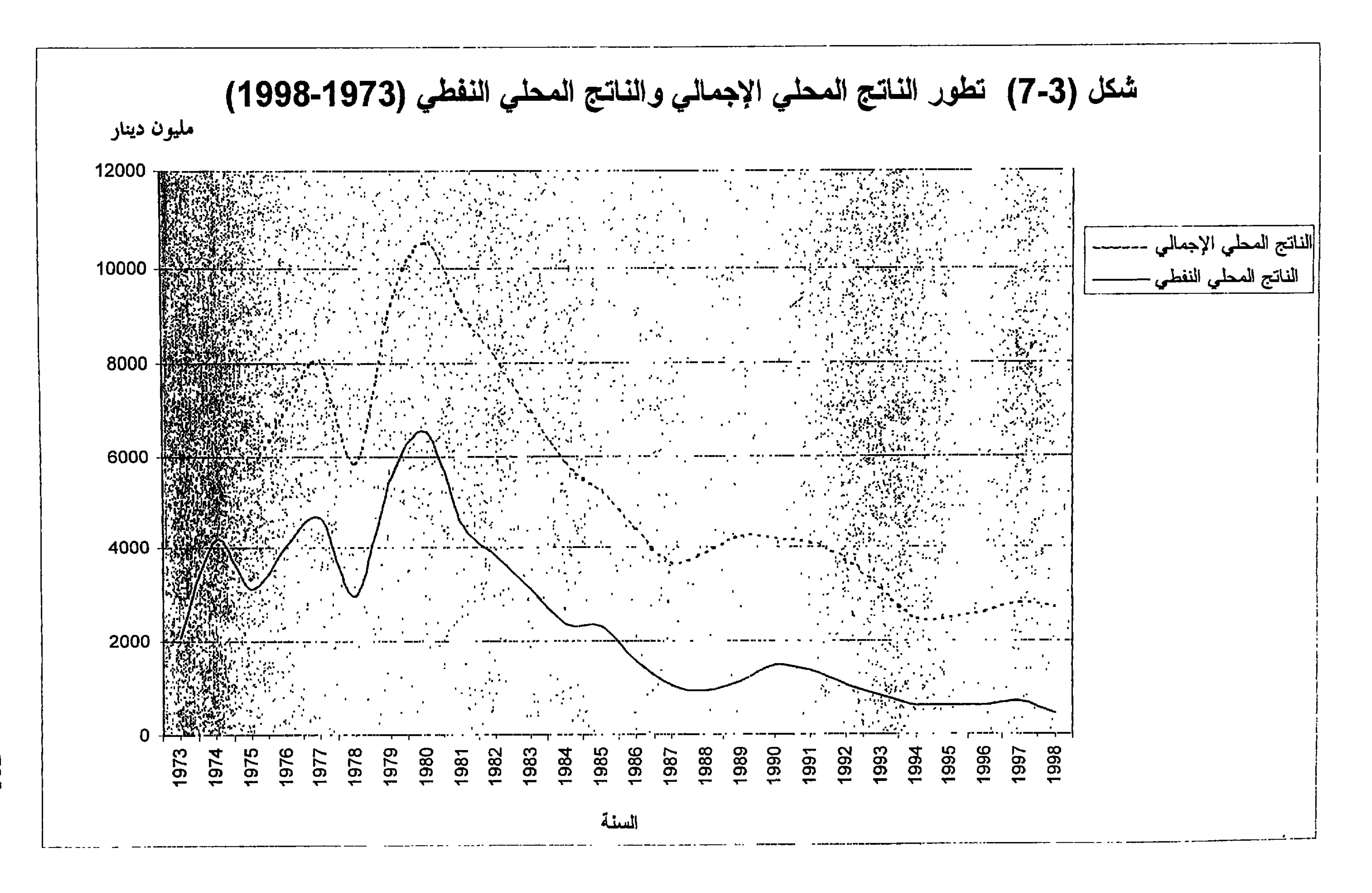
- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، الحسابات القومية (1986-1997م) ، طرابلس ، ديسمبر 1999م.

- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، الحسابات القومية (1986-1999م) ، طرابلس .

- مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية ، المجلد 38 ، الربع الرابع ، 1998 م .



شكل (3-7) تطور الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي النفطي (1973-1998)





ويؤكـــد ذلـــك أيضاً أن مساهمة القطاع النفطي بنسبة معينة في تكوين الناتج المحلي الإجمـــالي ، لا تعـــني بالضرورة ثبات نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية غير النفطية في تكوين هذا الناتج عند تراجع أو توقف النشاط الاقتصادي في قطاع النفط . ذلك أن هذا القطاع يسهم بصورة مباشرة وغير مباشرة في إجمالي الناتج المحلي .

ولعل من المفيد في سياق التدليل على ذلك ، مقارنة قيم معدل التغير لكل من الناتج المحلي النفطي والناتج المحلي غير النفطي ، والواردة في الجدول (3-6) ، حيث يتبين عند إجـــراء المقارنة ، أن الناتج المحلي النفطي كان على درجة أقل من الاستقرار ، قياساً إلى الاستقرار النسبي الذي حظي به الناتج المحلي غير النفطي ، والذي يمكن إرجاعه في المقام الأول ، للاستقرار النسبي في الإنفاق العام ، والذي يعد بمثابة المولد الرئيس للدخل والناتج في القطاعات الاقتصادية غير النفطية .

كذلك فإن عدم الاستقرار النسبي في قيم الناتج المحلي الإجمالي حسب الجدول المشار إلـــيه ، يعود في جزء كبير منه إلى عدم الاستقرار في حصيلة الصادرات وفي الناتج المحلي النفطي ، والذي تنعكس التقلبات التي تحدث فيه ، على مستويات ومعدلات نمو كل من الناتج المحلي الإجمالي ، والناتج المحلي غير النفطي .

إن تحليل مصفوفة الارتباط المقدرة بين كل من الناتج المحلي النفطي ، والناتج المحلي غـــير النفطي ، والناتج المحلي الإجمالي ، يؤكد أيضاً على قوة العلاقة التفسيرية بين الناتج المحـــلي النفطي من ناحية ، وبين كل من الناتج المحلي غير النفطي والناتج المحلي الإجمالي ، من ناحية أخرى .

مصفوفة الارتباط المقدرة

	الناتج المحلي النفطي	الناتج المحلي غير النفطي	الناتج المحلي الإجمالي
	RGDPO	RGDPNO	RGDP
RGDPO	1.0000	0.73469	0.97656
RGDPNO		1.0000	0.86349
RGDP			1.0000

وتشير قيمة معامل الارتباط ، إلى أن التغيرات في الناتج المحلي النفطي ، تفسر بنحو 98 % ممـــا يحدث من تغيرات في الناتج المحلي الإجمالي ، إذ يتحقق ذلك بطريقة مباشرة باعتبار الناتج المحلي النفطي أحد مكونات الناتج المحلي الإجمالي ، وبطريقة غير مباشرة من



خلال التأثير على الناتج المحلي غير النفطي ، حيث يتضح من قيمة معامل الارتباط والبالغة نحـــو 86 % ، أن معظـــم الـــتغيرات في الناتج المحلي غير النفطي ، تتأثر بدورها ويمكن تفسيرها بما يحدث من تغيرات في الناتج المحلي النفطي .

كذلك ، فإن مقارنة قيم معامل التغير لكافة المتغيرات الواردة في الجدول (3-7) ، تـــبين أن حصة قطاع استخراج النفط والغاز الطبيعي في الناتج المحلي الإجمالي قد حظيت باســـتقرار نسبي أكبر قياساً إلى حصة قطاعي الزراعة والصناعة ، فيما تمتعت حصة قطاع الخدمـــات في هيكل الناتج بالاستقرار النسبي الأكبر فيما بين مساهمات كافة القطاعات ، في الوقـــت الذي تميزت فيه بأكبر مشاركة نسبية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، وذلك بالـــنظر إلى قيم المتوسط الحسابي لمشاركات كافة القطاعات . وهو الأمر الذي يعني أهمية خاصـــة لقطـــاع الخدمات في هيكل الإنتاج في الاقتصاد الليبـــي ، تستوجب المزيد من التحليل في هذا المجال ، للوقوف على العوامل المحددة لذلك .

وفي هـــذا الإطار تظهر البيانات الواردة في الجدول (3-7) عن هيكل الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية ، استحواذ قطاع الخدمات بالنصيب الأكبر من الناتج المحـــلي الإجمـــالي بالمقارنة مع قطاعي الزراعة والصناعة ، مما يفسر ارتفاع مساهمة قطاع الخدمـــات في تكويـــن الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ، ويفسر كذلك أسباب ازدياد مساهمة القطاعات غير النفطية في توليد الدخل والناتج عند تراجع معدلات النمو في قطاع النفط أو عند هبوط مستواه .

إن الإنفـــاق على القطاع الخدمي ، والتوجه نحو الأنشطة المنتجة للسلع غير القابلة للتـــبادل الـــدولي مثل التجارة الداخلية والمقاولات والخدمات العامة كالتأمين والمصارف وغيرها ، يعد سمةً أساسيةً من سمات الاقتصاديات النفطية ، حيث يتوسع القطاع الخدمي عـــلى حســـاب القطاعـــات الأخرى ، كنتيجة للوفرة المالية التي تغري بالتوجه نحو هذه الأنشـــطة ، نظراً للفوائد السريعة التي تحققها من ناحية ، ونتيجة للحاجة الماسّة والافتقار إلى مثل هذه الخدمات من ناحية أخرى .

ولقـــد أدى ذلـــك إلى إصـــابة الاقتصاد الليبـــي بحالة مزمنة مما يعرف في أدبيات الاقتصاد بالمرض الهولندي "DUTCH DISEASE" ، والذي تتمثل مظاهره في حدوث



تطورات هيكلية داخل الاقتصاد، ناجمة عن ازدهار قطاع الاستخراج والقطاعات المنتجة لسلع لا تدخل في التجارة الدولية ، في نفس الوقت الذي تتباطأ فيه معدلات النمو في القطاعات الأخرى التي تنتج للتصدير وبصفة خاصة القطاع الصناعي .

وتلخص بعض المصادر نظرية المرض الهولندي في الآثار التي تترتب على حدوث ارتفاع مفاجئ في الدخل ، نتيجة اكتشاف ثروة طبيعية جديدة ، أو نتيجة ارتفاع مفاجئ في سعر سلعة أساسية للتصدير مثل النفط ، وذلك على بنية الاقتصاد المحلي ، حيث تنمو بعض القطاعات الاقتصادية بشكل ملحوظ ، فيما تتباطأ قطاعات أخرى[32].

فقد قام و.ج.جوردن و ج.بيتر نيرى في عام 1982م ، بتقسيم الاقتصاد الذي يشهد رواجاً في قطاع التصدير إلى ثلاثة قطاعات هي ، قطاع التصدير المزدهر ، وقطاع التصدير المتعثر ، واللذان يمثلان قطاعي السلع القابلة للتداول الدولي ، فيما يمثل القطاع الثالث ، قطاع السلع غير القابلة للتداول الخارجي ، والذي يشتمل على أنشطة مثل تجارة التجزئة ، والتشييد والبناء ، وملكية المساكن ، والخدمات العامة الأخرى ، حيث تتفشى أعراض المرض الهولندي ، عندما تتم مزاحمة قطاع التصدير التقليدي (المتعثر) ، من قبل القطاعين الآخرين[33].

إن من شأن الوفرة فيما هو متاح من عملات أجنبية نتيجة ازدهار قطاع التصدير الأولي ، أن تضفي إلى زيادة في عرض النقود عندما يتم تحويلها إلى عملة محلية ، بحيث تؤدي ضغوطات الطلب المحلي إلى ارتفاع في الأسعار المحلية ، وزيادة في سعر الصرف الحقيقي ، مما يضعف قدرة الصادرات التقليدية على المنافسة دولياً ، ويؤدي إلى انكماش في القطاع المنتج للسلع القابلة للتداول الدولي ، وهذا ما يعرف بأثر الإنفاق . وفي نفس الوقت تتحول الموارد (رأس المال والعمل) ، إلى إنتاج سلع محلية غير قابلة للتداول الدولي، وذلك لتلبية الطلب المحلي المتزايد على هذا النوع من السلع ، نتيجة الزيادة التي حدثت في الدخول ، والمترتبة على ازدهار قطاع الصادرات الأولية ، مما يسهم في إحداث مزيد من الانكماش في الأنشطة المنتجة للسلع القابلة للتبادل الدولي ، وهذا هو ما يعرف بأثر حركة الموارد[34].

جدول (3-7)

هيكل الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية

(نسبة مئوية %)

السنة	استخراج النفط والغاز الطبيعي	الزراعة	الصناعة والتعدين	الخدمات*	الناتج المحلي الإجمالي
1973	51.9	2.7	2.5	42.9	100
1974	62.9	1.7	1.9	33.5	100
1975	53.4	2.3	2.3	42.0	100
1976	57.7	2.1	2.4	37.8	100
1977	58.4	1.6	2.7	37.3	100
1978	51.1	2.2	3.3	43.3	100
1979	59.8	1.9	3.0	35.3	100
1980	61.8	2.2	2.5	33.5	100
1981	50.0	3.1	3.5	43.4	100
1982	47.4	3.2	3.7	45.7	100
1983	44.9	3.6	4.7	47.1	100
1984	41.1	4.1	5.3	49.5	100
1985	44.6	4.4	6.0	45.0	100
1986	35.6	5.7	6.2	52.5	100
1987	28.8	6.9	8.3	56.0	100
1988	24.7	6.5	8.7	60.1	100
1989	27.0	5.9	8.1	59.0	100
1990	35.4	5.1	8.5	51.0	100
1991	33.0	5.5	8.0	53.5	100
1992	28.3	5.5	9.2	57.0	100
1993	27.1	5.8	9.8	57.3	100
1994	25.8	6.1	10.5	57.6	100
1995	25.3	6.4	10.8	57.5	100
1996	24.0	6.6	11.2	58.2	100
1997	24.3	9.6	8.5	57.6	100
1998	19.1	11.0	9.4	60.5	100
المتوسط	40.0577	4.6808	6.1923	49.0038	ــــ
الانحراف المعياري	14.2132	2.4270	3.1496	8.9219	ــــ
معامل التغير	0.35482	0.51851	0.50863	0.18206	ــــ

* يشمل قطاع الخدمات كلا من أنشطة المياه ، والكهرباء ، والبناء والتشييد ، والصحة والتعليم ، وتجارة التجزئة، وخدمات المال والأعمال ، والخدمات الأخرى .

المصدر : - اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (1962-1996م) ، طرابلس ، الكانون 1997م .

- مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية ، المجلد 38 ، الربع الرابع ، 1998 م .

ولعـــل في الاقتصــــاد الليبــــي وتأثير الإيرادات النفطية على كل مؤشراته ، ما يوفر تصوراً واضحاً لأعراض المرض الهولندي. فقد كان دخل الفرد من الصادرات النفطية في ليبيا حوالي (3542.6) دولار كمتوسط سنوي للفترة 1973-1980م ، وهو بمثابة دخل كــــافٍ لتوفير مستوى مرتفع من المعيشة بالنسبة للفرد والأسرة في حينه على حدٍ سواء ، بغـــض النظر عن الدخل الذي يمكن أن يتولد نتيجة للعمل أو استخدام رأس المال . ومن ناحية أخرى فقد أدت الثورة النفطية في السبعينيات إلى أن يكون عرض العملات الأجنبية كبيراً بالقياس إلى الطلب عليها ، خاصةً مع انخفاض القدرة الاستيعابية للاقتصاد الليبـــي، ممـــا أدى إلى تراكم كبير في الاحتياطيات الأجنبية بحلول عام 1980م . ولقد ترتب على ذلـــك ارتفـــاع سعر صرف العملة المحلية (الدينار) ، بحيث أصبحت مقدرة فوق قيمتها الحقيقـــية ، إلى الدرجة التي جعلت أي صادرات من غير النفط غير مجدية وغير مربحة من الناحية الاقتصادية ، في نفس الوقت الذي كانت فيه أسعار السلع المستوردة رخيصةً نسبياً بالمقارنة مع إمكانية إنتاجها محلياً .

وقـــد انعكس كل ذلك على هيكل الصادرات وهيكل الواردات على حدٍ سواء ، فاستمرت أحادية المورد في هيكل الصادرات ، فيما ازدادت الواردات من ناحية الحجم ، ومن ناحية التنوع ، لاسيما مع الأولوية المعطاة لسياسات الرفاه الاقتصادي والاجتماعي ، والتي تواكبت بشكل كبير مع عمليات تمويل القسم الأكبر من النفقات في الموازنة العامة مـــن خلال حصيلة الصادرات النفطية ، ترتيباً على حقيقة أن وجود الريع في الصادرات النفطية ، يجعلها مصدراً جذاباً للإيرادات الحكومية .

وفي حقيقة الأمر ، فإن توجيه الزيادة في الإنفاق الحكومي (العام) إلى بنود مثل زيادة مرتـــبات العاملين في قطاع الخدمة العامة ، والمدفوعات التحويلية للرفاه والدعم السلعي ، مـــن شـــأنه أن يؤدي إلى زيادة كبيرة ومباشرة في عرض النقود ، ومن ثم إلى ارتفاع في معدلات التضخم ، لاسيما في اقتصاد لا يتسم بمرونة هياكله الإنتاجية .

وإذا ما اقترن التضخم مع ارتفاع قيمة العملة المحلية ، نتيجة للصادرات النفطية ، فإن أعـــراض المـــرض الهولندي ستظهر وتتفاقم ، وبشكل سريع في صورة بطالة وكساد في القطاعات غير النفطية .



وفي هـــذا الإطـــار يتبين من الجدول (3-7) انخفاض النصيب النسبـــي للقطاعات السلعية غير النفطية ، وتدني مستويات مساهمتها سواء في الناتج المحلي الإجمالي أو في الناتج المحلي غير النفطي ، فلم تتعد مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي غير النفطي أكثر من 11.2% في أحسن الأحوال في عام 1995 ، فيما لم تزد حصة قطاع الزراعة عن 11% في هـــيكل الـــناتج المحـــلي الإجمالي غير النفطي في عام 1998 . وإذ يدلل ذلك على ضعف الإنتاج السلعي خارج قطاع النفط ، فإنه يشير أيضاً إلى نمو القطاعات المنتجة للسلع غير القابلة للتبادل الدولي بمعدلات نمو أعلى .

ويضـــاف إلى ذلك عدم قدرة القطاعات السلعية على زيادة معدلات دخل الفرد ، خاصةً إذا ما تم تقييم النمو في هذه القطاعات من خلال قدرته على توليد العمل ، حيث يستخدم قطاع الزراعة مثلاً أعداداً كبيرة من قوة العمل بلغت نحو 18.5% في عام 1995 م، إلاّ أن نصـــيب هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لم يتعد 6.4% للعام ذاته ، عـــلى العكس من قطاع النفط الذي يستخدم حوالي 1.7% من القوى العاملة، ويولد نحو 25.3 % من الناتج المحلي الإجمالي لنفس العام (انظر الجدول – الملحق الإحصائي) .

ولتحليل كل هذه الآثار على الاقتصاد الليبـــي ، يمكن الاستعانة بالجدول (3-7)، الـــذي يـــبين أن نسبة مساهمة قطاع الخدمات في هيكل الناتج تتناسب عكسياً مع نسبة مســـاهمة قطاع استخراج النفط والغاز الطبيعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، وأن أي انخفـــاض في مـــدى مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي ، إنما تنعكس في صورة زيادة في مدى مساهمة قطاع الخدمات ، وبنسبة أكبر من قطاعي الزراعة والصناعة ، وهو مـــا يعـــني تـــباطؤ معدلات النمو في القطاعين الأخيرين ، بالمقارنة مع معدل نمو قطاع الخدمات.

وتشـــير البـــيانات الـــواردة في الجدول المذكور سالفاً ، إلى انخفاض مساهمة قطاع الخدمـــات إلى أدنى نســـبة لها وهي 33.5% في عامي 1974 و1980، وهما السنتان اللتان حقق فيهما قطاع النفط أكبر مساهمة له في تكوين الناتج المحلي الإجمالي طوال فترة الدراســـة ، حيث وصلت نسبة مساهمته إلى 62.9% و 61.8% في هاتين السنتين على التوالي .



ويشـــير الجـــدول نفسه أن القطاع الخدمي قد حقق معدلات نمو موجبة في الفترة (1981-1985) ، وفي الفترة (1985-1988) ، وفي الفترة (1990-1996) ، في الوقـــت الذي كانت فيه القطاعات السلعية مثل الزراعة والصناعة ، تعاني من معدلات نمو سالبة في بعض السنوات ، وهو ما يؤكده انخفاض مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي .

لقد كان لهذا الاختلال الهيكلي بين الناتج في قطاعات الإنتاج السلعي من جانب ، والقطاعات الخدمية من جانب آخر ، الأثر المهم على جانب الطلب ، حيث تزايد الطلب عـــلى الإنتاج السلعي ، مما أدى إلى مزيد من الاعتماد على الاستيراد من الخارج لتغطية فائض الطلب ، وأدى في أحيان أخرى إلى تزايد معدلات التضخم .

ويلاحـــظ من الجدول (3-7) كذلك ، أن نسبة مساهمة قطاع الخدمات في هيكل الـــناتج المحلي الإجمالي ، قد وصلت إلى أعلى مستوى لها في عامي 1988م و1998م ، حيـــث بلغت نحو 60.1% و60.5% على التوالي ، في نفس الوقت الذي انخفضت فيه نســـبة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي إلى مستويات منخفضة نسبياً بلغت 24.7% و19.1% في السنتين المذكورتين على التوالي .

وعـــلى الـــرغم مـــن انخفاض نسبة مساهمة القطاع النفطي إلى أدنى مستوى لها في عـــام 1998 عند 19.1% من هيكل الناتج ، إلاّ أن قطاع الخدمات لم يحقق إلا زيادة ضـــئيلة في نسبة مساهمته مقارنةً بسنوات سابقة ، حيث يعزى ذلك بالدرجة الأولى إلى ارتفـــاع نســـبة مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة بشكل ملحوظ في تكوين الناتج المحلي الإجمالي طوال النصف الأول من عقد التسعينيات .

وفي هـــذا الإطار يبين الجدول نفسه أن نسبة مساهمة قطاع الصناعة في هيكل الناتج قـــد ازدادت مـــن 8.0% إلى 11.2% بـــين عامي 1991 م و1996م ، ثم عاودت الانخفاض إلى 9.4 % في عام 1998م ، وأن نسبة مساهمة قطاع الزراعة قد ارتفعت من 5.5% إلى 11% بين عامي 1991 و 1998م .

ولتقيـــيم ذلـــك فإن من المفيد تحليل التطورات التي حدثت في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وإبراز أهم العوامل المحددة لها .



2-3-3 معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي :

إن النمو السريع في الناتج المحلي الإجمالي ، والذي يتحقق نتيجة النمو في حصيلة الصادرات ، قد لا يكون له إلا أثر ضئيل على التنمية ، وإحداث التغيير الهيكلي المطلوب في الاقتصاد النامي ، حيث يعتمد ذلك في المقام الأول - وكما سبقت الإشارة في فصل سابق - على طبيعة قطاع الصادرات وروابطه الأمامية والخلفية ، مع بقية قطاعات الاقتصاد القومي .

وكما تبين الإحصاءات الرسمية حول الإنفاق الفعلي لميزانية التنمية حسب القطاعات، فقد تم إنفاق ما قيمته 18497.0 مليون دينار على قطاع البنية الأساسية والخدمات العامة ، بنسبة تصل إلى حوالي 65% من إجمالي الإنفاق الفعلي على التنمية الاقتصادية خلال الفترة 1973 - 1996[35]، وهو ما يبرره اتساع الرقعة الجغرافية من ناحية ، والسعي إلى تنمية متوازنة مكانياً من ناحية أخرى .

ولقد كان لهذا المستوى من الإنفاق نتائجه الإيجابية ، خاصةً في مجال إرساء قواعد البنية الأساسية ، مثل شبكات المواصلات والاتصالات والكهرباء والخدمات الصحية والتعليمية، حيث حظيت ليبيا بمعدلات مرتفعة من إشباع الحاجات الأساسية من الصحة والتعليم والإسكان ، تمثلت في تحسن مؤشرات توقع الوفيات عند الولادة ، وعدد السكان لكل طبيب ، ومعدلات الالتحاق بالمدارس ، ونسبة الاستيعاب في مراحل التعليم المختلفة. ومع أن الاستثمار في هذه القطاعات يساعد وإلى حدٍ كبير القطاعات الإنتاجية ، إلاّ أنه غير داخل في التبادل التجاري .

كذلك فإن قطاع الزراعة حظي هو الآخر بنسبة لا بأس بها من إجمالي استثمارات التنمية لنفس الفترة ، حيث وصلت تلك النسبة إلى حوالي 17.8% من إجمالي هذه الاستثمارات ، فيما حظي قطاع الصناعة بنسبة 14.4% [36] ، مما يعني أن قطاعات الإنتاج السلعي قد تحصلت على حوالي ثلث استثمارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وهو ما ينسجم مع أهداف خطط التنمية المتوالية والمتمثلة في السعي لتطوير قاعدة اقتصادية إنتاجية متنوعة خارج قطاع النفط .



وعـــلى الرغم من ضخامة هذه الاستثمارات ، فإنها لم تحقق الهدف المطلوب منها ، والمتمـــثل في رفع مساهمة الأنشطة الاقتصادية السلعية غير النفطية في تكوين الناتج المحلي الإجمـــالي ، ومـــن ثم تعزيـــز قدرتهـــا في التأثير على مستوى هذا الناتج ومعدل نموه في الاقتصاد الليبـــي .

وســـوف يـــتم تحلـــيل البيانات الواردة في الجدول (3-8) والشكل (3-8) عن معـــدلات الـــنمو في الناتج المحلي الإجمالي ومكوناته ، من خلال تقسيم فترة الدراسة إلى ثـــلاث فترات تعكس كل منها التطورات التي طرأت على أسواق النفط العالمية ، ومن ثم عـــلى حصـــيلة الصادرات النفطية ، مثلما تعكس التطورات التي حدثت في السياسات الاقتصادية المحلية ، وتباين أدوار القطاعين العام والخاص في كل مرحلة من هذه المراحل .

ويوضـــح الجـــدول رقم (3-8) معدلات النمو السنوية الحقيقية في كل من الناتج المحـــلي الإجمـــالي، والناتج المحلي النفطي ، والناتج المحلي غير النفطي ، حيث تبين الفترة الأولى الممـــتدة من عام 1973 وحتى عام 1980م ، أن الناتج المحلي الإجمالي قد حقق أعلى معدل نمو سنوي له في عام 1974م ، عند مستوى 65.2% ، وهو ما يتزامن مع تحقـــق أعلى معدل نمو سنوي في الناتج المحلي النفطي عند حوالي 99.9% ، والذي نجم أساساً عن ارتفاع العائدات النفطية إثر الصدمة النفطية الأولى في عام 1973م .

كذلـــك فقـــد شـــهدت نفس الفترة المذكورة تراجعاً في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في عامي 1975 و1978 ، حيث سجل معدلات نمو سالبة بلغت (-11.8%) و(-27.1%) عـــلى الـــتوالي ، في نفس الوقت الذي شهد فيه الناتج المحلي النفطي معـــدلات نمـــو بقيم سالبة بلغت (-25%) و(-36.2%) في السنتين المذكورتين على التوالي .

فإذا كان معدل النمو في الناتج المحلي النفطي يرتبط في المقام الأول بظروف الاقتصاد العـــالمي ، فإن معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ، يرتبط أساساً بظروف واشتراطات ومعدلات النمو في الناتج المحلي النفطي بصفته أحد مكوناته .



جدول (3–8)
معدلات النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي النفطي ، والناتج المحلي غير النفطي (1973–1998)

(نسب مئوية %)

السـنة	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو الناتج المحلي النفطي	معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي
1973	—	—	—
1974	65.2	99.9	27.8
1975	(11.8-)	(25-)	10.4
1976	20	29.6	8.9
1977	14.2	15.6	12.3
1978	(27.1-)	(36.2-)	(14.3-)
1979	57.6	84.8	29.5
1980	14.6	36.1	8.9
1981	(14-)	(30.4-)	9.8
1982	(10.9-)	(15.5-)	(6.2-)
1983	(13.8-)	(18.3-)	(9.7-)
1984	(16.8-)	(23.9-)	(11.1-)
1985	(9.9-)	(2.2-)	(15.2-)
1986	(16-)	(33-)	(2.4-)
1987	(16-)	(32-)	(7.1-)
1988	5.3	(9.7-)	11.4
1989	9.7	19.7	6.2
1990	(1.3-)	29.6	(12.5-)
1991	(1.7-)	(8.4-)	1.9
1992	(9.3-)	(22.2-)	(2.9-)
1993	(17.7-)	(21.2-)	(16.4-)
1994	(19.3-)	(23.2-)	(17.9-)
1995	(1.3)	(0.65)	(2.0)
1996	(4.9)	(0.55-)	(6.7)
1997	7.7	11.8	6.4
1998	(3.3-)	(35.2-)	7.2
المتوسط	0.45521	1.1448-	1.4585
الانحراف المعياري	22.0217	34.7256	12.8776
معامل التغير	48.3774	30.3329	8.8294

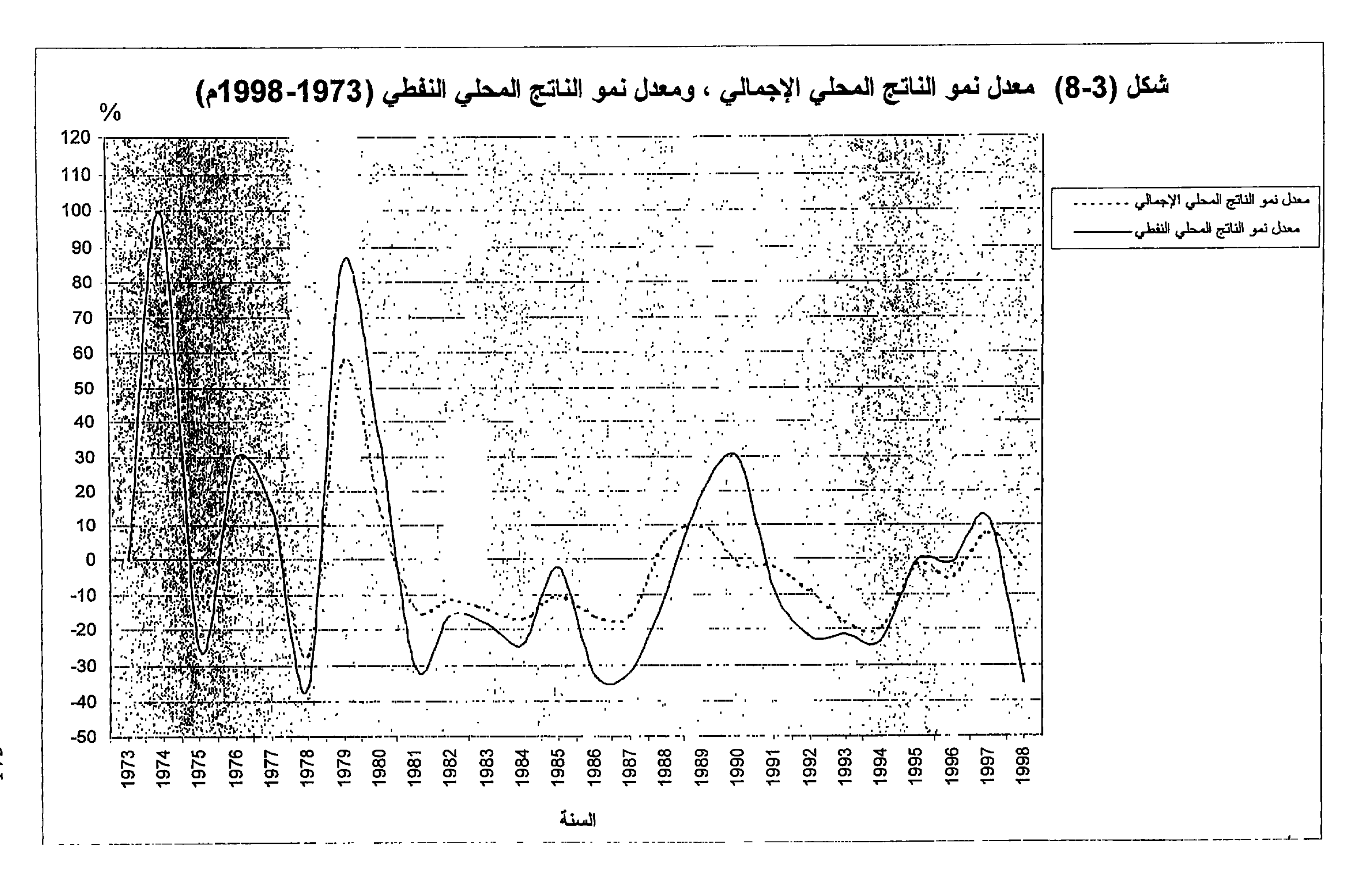
المصدر : – اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (1962–1996م) ، طرابلـــس ، الكانون 1997م .

– اللجنة الشعبية العامة للتخطيط – الحسابات القومية (1986–1997م) – طرابلس – ديسمبر 1999م.

– مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية ، المجلد 38 ، الربع الرابع ، 1998 م .



شكل (3-8) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، ومعدل نمو الناتج المحلي النفطي (1973-1998م)





وعــند حســاب المتوســط الحسابي لمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (1973-1980) ، يتضح أنه قد بلغ 18.96 ، فيما بلغ الانحراف المعياري نحو 33.5 ، إلا أنــه عند حساب الانحراف المعياري نسبة إلى المتوسط الحسابي للفترة كمقياس لعدم الاســتقرار ، والذي بلغ 1.77 ، يتضح حجم التقلبات التي حدثت في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة ، خاصةً عند المقارنة مع الفترتين اللاحقتين .

كذلك فإن معدل النمو في الناتج المحلي غير النفطي ، وكما تشير إلى ذلك البيانات الــواردة في الجــدول المذكور أعلاه ، قد تعرض لتقلبات حادة وغير مألوفة ، ولا يمكن تفســيرها إلا عــن طريق ربطها بالتقلبات التي حدثت في معدل نمو الناتج المحلي النفطي خلال الفترة (1973-1980م) ، وذلك من واقع أن نشاط استخراج النفط وتصديره هــو الشريان الحيوي ، الذي يمد قطاعات الإنتاج التقليدية (السلعية والخدمية) بالأموال اللازمــة، لــتمويل الاســتثمارات المطلوبة ، لتحقيق معدلات النمو المستهدفة في هذه القطاعات .

ولقــد انعكــس كــل ذلك على نصيب الفرد من الدخل الحقيقي الذي حقق نمواً ملموســاً خلال تلك الفترة ، حيث يشير الجدول (3-9) إلى أن متوسط الدخل الفردي قد سجل أعلى معدلات نمو حقيقي له بلغت 53.4% و 52% تقريباً في عامي 1974 م ، و 1979م على التوالي ، وهي السنوات التي تأثرت بصدمات النفط الأولى والثانية ، وأدت إلى ارتفــاع الــناتج المحــلي الإجمالي بمعدلات قياسية مقارنةً بالسنوات السابقة واللاحقة على حد سواء . علماً بأن معدل الزيادة في السكان من الليبيين قد بلغ ما نسبته 4.2% ســنوياً، فــيما بلغ معدل الزيادة 4.5% في المتوسط من الليبيين وغير الليبيين ، طوال الفترة المذكورة، حسبما تبينه المصادر الرسمية[37].

كذلــك فقد ازدادت نسب الاستخدام خلال نفس الفترة سواء من العمالة المحلية أو مــن العمالــة الوافــدة ، حيث سجل معدل نمو العمالة الوافدة المستخدمة في الاقتصاد معدلات قياسية خاصةً في عامي 1974م ، و1975م ، وصلت إلى 43% ونحو 32% على التوالي ، (انظر الملحق الإحصائي) ، وذلك بسبب النقص في العمالة المحلية من الناحية الكمــية والنوعــية عن استيعاب الفرص الاستثمارية ، التي تحققت مع الفورة النفطية في السبعينيات .



أمـــا الفترة الثانية ، والممتدة من عام 1981 وحتى عام 1989م ، فقد اتسمت في معظمهـــا باســـتثناء ســـنة 1988م، وسنة 1989، بمعدلات نمو سالبة في الناتج المحلي النفطي، نجمت بالأساس عن تراجع أسعار النفط والكميات المصدرة منه . فقد انخفضت أســـعار الـــنفط من 30.5 دولار للبرميل في بداية الثمانينيات إلى أقل من 13.7 دولاراً للبرميل في عام 1986م[38]. ونتيجة لذلك حقق الناتج المحلي الإجمالي معدلات نمو سالبة في معظم سنوات الفترة ، كانت أقساها في عام 1984م ، حيث تراجع معدل النمو إلى (-16.8%) ، في نفـــس الوقت الذي حقق فيه معدلات نمو موجبة ولكن متواضعة في بعض السنوات الأخرى ، بالقياس إلى الفترة السابقة .

كمـــا أن معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي سجل هو الآخر معدلات نمو سالبة في الســـنوات الممـــتدة من عام 1982 وحتى عام 1987 على التوالي، كانت أعلاها سنة 1985م، حيـــث انخفـــض معـــدل النمو إلى المستوى (-15.2%) ، بينما سجل قيماً موجـــبة تمثلـــت أدناها في سنة 1989م عند مستوى 6.2% ، فيما كانت أعلى قيمة موجبة يسجلها معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي تبلغ 11.4% وذلك في سنة 1988م.

وباستخدام مقياس كمي لعدم الاستقرار في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفـــترة (1981-1989) ، يتضح ارتفاع قيمة هذا المؤشر ، وإن انخفضت بالمقارنة مع الفـــترة الســـابقة ، حيـــث بلغ المتوسط الحسابي ما مقداره -9.2 ، فيما بلغ الانحراف المعـــياري نحو 9.78 ، وباعتماد نسبة الانحراف المعياري إلى المتوسط الحسابي كمقياس لعـــدم الاستقرار والذي بلغ نحو 1.07 ، فإن مقارنته مع قيمته في الفترة السابقة والبالغة 1.77 تشير إلى استقرار نسبي في معدلات النمو رغم استمرار ارتفاع هذا المؤشر .

لقـــد شهدت هذه الفترة تقلبات حادة وغير معهودة في معدلات نمو كل من الناتج المحـــلي الإجمـــالي والناتج المحلي غير النفطي ، ناجمة بالدرجة الأولى عن تراجع الإيرادات النفطـــية وتقلـــباتها ، وما ترتب عن ذلك من إتباع الدولة لسياسات اقتصادية خاصةً في جانب السياسة المالية ، تمثلت في تخفيض الإنفاق العام وترشيد الاستهلاك ، نتيجة العجز في ميزان المدفوعات والذي بدأ يؤثر في هيكل إيرادات الموازنة العامة ، مما أدى إلى تراجع النشاط الاقتصادي وهبوط معدلات نموه .



وتبعاً لذلك فقد شهد مستوى الدخل الفردي الحقيقي انخفاضاً في كل سنوات الفترة باستثناء سنتي 1988 و 1989م ، حيث كان معدل نموه السنوي في المتوسط نحواً من (- 12.2%) ، وهو ما يبدو معه أن التطورات في مستوى الدخل الفردي خلال هذه الفترة ، لم تكن مستقلة عن النشاط الاقتصادي في قطاع النفط ، والذي شهد - كما سلفت الإشارة - تراجعاً حاداً في أسعار وكميات النفط الخام المصدر إلى الخارج ، (انظر الشكل (3-9)) .

ففي الاقتصاديات المتقدمة يرتفع باطراد ، نصيب الفرد من الدخل القومي ، تبعاً للنمو الاقتصادي ، بينما يتقلب في الاقتصاديات المتخلفة بين الارتفاع والانخفاض ، حيث يولد اكتشاف الثروات الطبيعية مستويات مرتفعة من الدخول ، تنخفض بمجرد غياب هذه الثروات ، وهو ما يعني انخفاض التكوين الرأسمالي في تلك الاقتصاديات ، ومحدودية الفرص الاقتصادية في قطاعاتها التقليدية[39].

أما النتائج التي نجمت على العمالة والاستخدام ، نتيجة تراجع معدلات النمو في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1981-1989م) ، فتتمثل في تذبذب معدلات النمو في إجمالي العمالة المستخدمة في الاقتصاد طوال هذه الفترة ، إذ سجلت معدلات نمو سالبة في بعض السنوات ومعدلات نمو موجبة في سنوات أخرى ، وتأرجحت بين الارتفاع والانخفاض . وبالنظر إلى مكونات إجمالي العمالة ، فقد اتسمت العمالة المحلية بمعدلات زيادة موجبة طوال الفترة المذكورة ، فيما سجلت العمالة الوافدة معدلات سالبة في معظم السنوات ، خاصةً مع بدء العمل على تقليص العمالة الوافدة ، بسبب تراجع الإيرادات النفطية منذ عام 1984م ، الأمر الذي ولد عنصراً إضافياً في التأثير على معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالانخفاض ، بسبب انخفاض ما هو متاح من أحد عناصر الإنتاج الضرورية لاستمرار النمو الاقتصادي .

أما الفترة الثالثة والتي تمتد من عام 1990 وحتى نهاية فترة الدراسة ، فقد اتسمت بتسجيل الناتج المحلي الإجمالي معدلات نمو حقيقية سالبة وموجبة ، لم تكن على درجة كبيرة من التباين بالمقارنة مع الفترتين السابقتين ، كما أن القيم السالبة اتخذت اتجاهاً تصاعدياً وصل أقصاه في عام 1994 ، ليبدأ في تسجيل قيم موجبة بعد ذلك التاريخ وحتى عام 1997م .



جدول (3-9)

دخل الفرد مقاسا بنصيبه من الناتج المحلي الإجمالي

بالأسعار الثابتة (1973 م – 1998 م)

100=1980

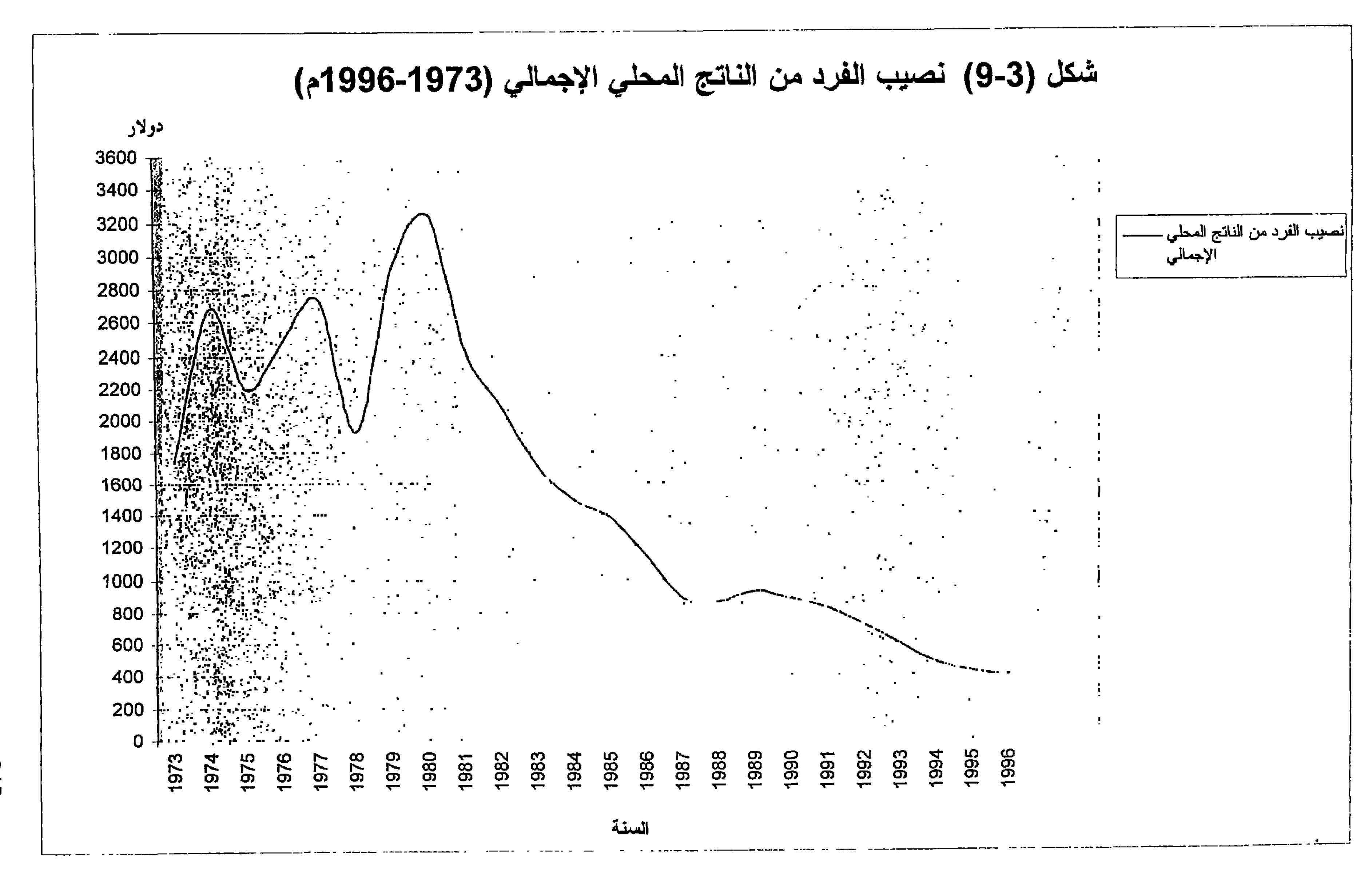
السنـــة	القيمة (بالدولار)	القيمة (بالدينار)	معدل النمو السنوي (%)
1973	5910.0	1786.7	—
1974	9003.0	2740.7	53.4
1975	7404.7	2254.9	(17.7-)
1976	9002.1	2547.2	13.0
1977	9790.9	2802.6	10.0
1978	7196.1	1988.9	(29.0-)
1979	10029.8	3012.6	51.5
1980	10926.4	3317.5	10.1
1981	9634.7	2641.7	(20.4-)
1982	8576.4	2212.6	(16.2-)
1983	6732.4	1805.9	(18.4-)
1984	6583.0	1592.1	(11.8-)
1985	6094.9	1444.6	(9.3-)
1986	4455.8	1198.4	(17.0-)
1987	4305.6	936.5	(21.9-)
1988	3982.5	958.7	2.4
1989	3920.5	986.9	2.9
1990	4148.6	929.3	(5.8-)
1991	3558.4	874.6	(5.9-)
1992	3004.8	757.6	(13.4-)
1993	2570.8	611.6	(19.3-)
1994	2309.4	510.5	(16.5-)
1995	1879.4	525.1	2.9
1996	2029.9	526.5	0.3
1997	1735.0	532.3	1.1
1998	1686.3	531.9	(0.08-)
المتوسط	5622.4	1529.700	3.0088-
الانحراف المعياري	3030.5	921.9542	20.1338
معامل التغير	0.53900	0.60272	6.6917

المصدر : – اللجنة الشعبية العامة للتخطيط – المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (1962-1996م) – طرابلس – ديسمبر 1997م .

– اللجنة الشعبية العامة للتخطيط – الحسابات القومية (1986-1997م) – طرابلس – ديسمبر 1999م.

ملاحظة :– غ . م = غير متوفرة .





شكل (3-9) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (1973-1996م)
دولار
3600
3400
3200
3000
2800
2600
2400
2200
2000
1800
1600
1400
1200
1000
800
600
400
200
0
1973
1974
1975
1976
1977
1978
1979
1980
1981
1982
1983
1984
1985
1986
1987
1988
1989
1990
1991
1992
1993
1994
1995
1996
السنة
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي



ومما يدلل على ذلك أن مقياس عدم الاستقرار ، المتمثل في نسبة الانحراف المعياري إلى المتوسط الحسابي لمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة ، قد سجل انخفاضاً بالقياس إلى قيمته في الفترتين السابقتين ، حيث بلغ مقدار 0.82 ، وذلك كمؤشر على انخفاض التقلبات في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال التسعينيات ، ناجم بشكل أساسي عن الاستقرار النسبي في أسعار النفط في السوق الدولية مقارنةً بالسبعينيات والثمانينيات ، والتي شهدت كل منهما تقلبات حادة إيجابية وسلبية في معدلات نمو الناتج المحلي النفطي نتيجة التقلبات الكبيرة في أسعار النفط .

لقد تراوح معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة بين (-19.3%) في عام 1994م و 7.7% في عام 1997م ، وقد حظي الناتج المحلي غير النفطي بمعدلات نمو سالبة تجاوزت في بعض الأحيان معدلات النمو السالبة في الناتج المحلي الإجمالي ، مما ساهم في تراجع معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي ، بشكل حاد خلال هذه الفترة . كما تميزت بداية هذه الفترة بالارتفاع الموجب في معدل نمو الناتج المحلي النفطي في سنة 1990، والتي تعود إلى التحسن النسبي الذي حدث في أسعار النفط والكميات المصدرة منه في السوق الدولية ، إثر الغزو العراقي للكويت في أغسطس 1990م .

وعند معالجة البيانات بالأسعار الجارية ، فإنها تفصح عن معدلات نمو موجبة لكل من الناتج المحلي الإجمالي ، والناتج المحلي النفطي ، والناتج المحلي غير النفطي خلال كامل هذه الفترة . إضافةً إلى أن معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي قد تجاوزت معدلات النمو في الناتج المحلي النفطي ، مما أدى إلى ازدياد نسبة مساهمة الأنشطة غير النفطية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي .

ويفيد ذلك بالمقارنة مع ما تقدم ، في أن عزل أثر الأسعار المتمثل في معدل التضخم المحلي عن طريق معالجة البيانات بالأسعار الثابتة ، يفضي إلى أن معدل النمو الحقيقي سواء في الناتج المحلي الإجمالي ، أو في مكوناته النفطية وغير النفطية كان سالباً طوال هذه الفترة، كما يبين مستويات التضخم المرتفعة التي شهدتها هذه الفترة ، والتي يعكسها الرقم القياسي لأسعار المستهلك (أنظر الملحق الإحصائي) ، والناجمة بشكل أساسي عن مجموعة من العوامل المرتبطة بالسياسات الاقتصادية المحلية والسياسات التجارية ، وبالظروف السياسية الدولية والإقليمية ، وفي مقدمتها الحظر الاقتصادي على ليبيا ، إثر ما عرف



بأزمـــة لوكـــيربي ، ومـــا نجم عن كل ذلك من آثار على الاستثمار والتخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

إن التحلـــيل الدقيق لمعدلات النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي وللتطورات التي حدثـــت في مســـتوى الدخـــل الفردي الحقيقي في الاقتصاد الليبـــي لمجمل فترة الدراسة (1973-1998) ، وكما هو موضح في الجدول (3-8) والجدول (3-9) ، يبيّن أن كلا منهما قد تعرض لتقلبات حادة ، كما أن تطوره حدث بمعزل عن النشاط الاقتصادي الداخلي .

لقد تراوح معدل النمو السنوي الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي بين (-27.1 %) و (65.2 %) ، فـــيما تـــأرجح معـــدل النمو السنوي في الدخل الفردي الحقيقي بين (-29.0%) و (53.4%) لفـــترة الدراسة بمجملها ، وإذ تتجاوز مثل هذه التقلبات ما هـــو مألوف ، فمن المستبعد أن تكون مستهدفة ، فضلاً عن أن الدول النامية أو المتقدمة على السواء لم تشهد مثيلاً لها ، إلا باستثناءات محدودة .

ومـــن المعـــروف أن اصطلاح النمو الاقتصادي يشير إلى ارتفاع الناتج المحلي ، أو نصـــيب الفـــرد من الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي ، حيث يعتمد النمو الاقتصادي على زيـــادة قدرات المجتمع على الإنتاج من السلع والخدمات[40]، غير أن معدلات النمو التي حدثـــت في الـــناتج المحـــلي الإجمـــالي وفي مستوى دخل الفرد في الاقتصاد الليبـــي ، والـــتذبذبات غير المألوفة التي سجلها كل منهما ، إنما تستبعد احتمال أن يكون ذلك قد حـــدث كتعبير عن نمو موازٍ في حجم القوى المنتجة ، أو في إنتاجيتها نتيجة تحول هيكلي في الاقتصاد .

وبالنظر إلى قيم معامل التغير الواردة في الجدول (3-8) والجدول (3-9) ، يلاحظ أن معـــدل نمـــو الناتج المحلي الإجمالي ، قد حظي بدرجة أقل من الاستقرار ، قياساً إلى معدلات النمو في الناتج المحلي النفطي والناتج المحلي غير النفطي والدخل الفردي ، رغم أن المؤشـــرات الخاصة بمعاملات الاستقرار كانت مرتفعةً بالنسبة لكل المتغيرات المذكورة ، عندما تم قياسها بالنسبة لكامل فترة الدراسة .

وفي هذا الإطار توضح نتائج تحليل مصفوفة الارتباط المقدرة ، والموضحة أدناه، قوة العلاقـــة التفسيرية بين معدل النمو في الناتج المحلي النفطي، ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي .

مصفوفة الارتباط المقدرة

	معدل نمو الناتج المحلي النفطي GRGDPO	معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي GRGDPNO	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي GRGDP
GRGDPO	1.0000	0.64731	0.94828
GRGDPNO		1.0000	0.82408
GRGDP			1.0000

وتبين قيمة معامل الارتباط والبالغة نحو 95% ، أن التغيرات في معدل نمو الناتج المحلي النفطي ، تفسر نحو 95 % من التغيرات التي تحدث في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، وذلك كمؤشر على الأثر الذي يتركه معدل النمو في قطاع النفط على معدلات النمو سواء في الناتج المحلي الإجمالي أو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي . (انظر الشكل (3-8) ، والشكل (3-9)) .

كما يمكن اعتبار كل ما تقدم أيضاً ، بمثابة مؤشر على أن التقلبات في معدلات نمو الناتج المحلي النفطي تنعكس في شكل تقلبات أكبر في مستوى ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ، وهو ما يتبين تحديداً من الشكل (3-8) ، والذي يوضح تلازم المسارات ونقاط الانحراف لكل منهما عبر فترة الدراسة بمجملها .

ويبرهن ذلك على أن التطورات في أسواق النفط العالمية ، هي المفسر الرئيسي لتطور دخل الفرد في ليبيا طوال فترة الدراسة . ذلك أن استخراج ثروة طبيعية مثل النفط ، يؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي ، بمعدلات عالية ، الأمر الذي يعكس نفسه على مستوى المعيشة ، خاصةً في الدول صغيرة العدد من الناحية السكانية ، في حين أن القاعدة الإنتاجية للمجتمع تظل على ضعفها .

3-4 هيكل الإنتاج وهيكل الاستخدام :

إن تحليل التطورات التي حدثت في الناتج المحلي الإجمالي ، وفي متوسط الدخل الفردي منه ، والتي تم تناولها مسبقاً ، تستدعي بدورها الاهتمام بجانبي العرض الكلي والطلب الكلي في الاقتصاد الليبي ، وذلك من خلال تحليل الناتج المحلي الإجمالي من

حيـــث مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في توليد الدخل وفي العمالة ، ومن حيث مكونات الإنفاق والتغيرات التي حدثت فيها خلال فترة الدراسة .

وفي هذا الإطار ، تعتبر بعض الدراسات الاقتصادية[41] أن وجود فجوة في مستوى الدخل الفردي بين الدول النامية والدول المتقدمة ، ما هو إلا انعكاس للتفاوت بين هاتين المجموعـــتين من الدول في كفاءة حشد واستثمار الموارد المتاحة على أفضل وجه ممكن . حيث يتيح تخصيص الموارد المتاحة بين مختلف القطاعات الاقتصادية عائداً أفضل في الدول المـــتقدمة ، مما يتيحه تخصيصها في الدول النامية . ويتم التدليل على ذلك من اتساع الهوّة بين نسبة العمالة في الزراعة ، ونسبة مساهمتها في توليد الناتج المحلي الإجمالي من ناحية ، وبـــين نســـب العمالة في بقية القطاعات ، ونسب مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من ناحية أخرى . وهو ما يشير إلى خلل هيكلي بسبب التباين في الإنتاجية القطاعية النسبية في الدول النامية .

وفي الدول النفطية على وجه الخصوص ، يمكن تتبع أثر العوائد النفطية على التغيرات الهيكلية في بنية الاقتصاد القومي، من خلال عدد من المؤشرات الرئيسية ، مثل التحولات في هـــيكل الإنتاج ، وهيكل الاستخدام ، والتباين في الإنتاجية القطاعية النسبية ، وذلك للوقوف على المستوى الذي وصلت إليه كفاءة استثمار الموارد النفطية .

وتشير البيانات المتاحة في هذا الصدد إلى استمرار الخلل الهيكلي في بنية الناتج المحلي الإجمـــالي ، وفي هيكل العمالة في الاقتصاد الليبـــي ، حيث يتبين من الجدول (3-10) استمرار الخلل القائم بين مساهمة القطاعات المختلفة في هيكل العمالة ومساهمتها في هيكل الإنـــتاج ، وذلـــك كمؤشر على اتساع الفجوة في الإنتاجية القطاعية النسبية بين مختلف القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (1973 – 1998م) .

وإذ يشير تحليل البيانات الواردة في الجدول المذكور إلى وجود خلل هيكلي ناجم عن تباين الإنتاجية القطاعية النسبية ، فإنه دليل أيضاً على استمرار أعراض المرض الهولندي ، حيـــث تباطأت معدلات النمو في قطاعي الزراعة والصناعة عن معدلات النمو في قطاع الخدمات بصفة عامة .



جدول رقم (3-10)
هيكل الإنتاج وهيكل الاستخدام
سنوات مختارة (1973-1997م)

البيان / القطاع	هيكل العمالة "النسبة المئوية من إجمالي العمالة"								هيكل الإنتاج "نسبة المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي"							
	1973	1980	1985	1990	1992	1994	1996	1997	1973	1980	1985	1990	1992	1994	1996	1997
الزراعة	24.0	18.9	19.8	18.5	18.7	18.0	17.8	17.5	2.7	2.2	4.4	5.1	5.5	6.1	6.6	9.7
الصناعة	5.7	8.3	9.2	10.6	10.9	11.3	11.4	12.6	2.5	2.5	6.0	8.5	9.2	10.5	11.2	8.0
الخدمات	68.4	71.1	69.5	69.2	68.8	69.1	69.1	68.2	42.9	33.5	45.0	51.0	57.0	57.6	58.2	57.4
النفط	1.9	1.7	1.5	1.7	1.7	1.6	1.7	1.7	51.9	61.8	44.6	35.4	28.3	25.8	24.0	24.9
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر : - اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (1962-1996م) ، طرابلس ، ديسمبر 1997م .

- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، الحسابات القومية (1986-1997م) ، طرابلس ، ديسمبر1999م.

ومن ناحيته يبين الجدول (3-11) استمرار انخفاض الإنتاجية القطاعية في الصناعة والزراعة والخدمات ، بالقياس إلى مستواها في قطاع النفط طوال فترة الدراسة ، وذلك على الرغم من التحسن النسبي الطفيف الذي طرأ عليها في مختلف القطاعات التقليدية عند المقارنة بين بداية فترة الدراسة ونهايتها .

إلاّ أن ما يستوجب الاستدراك في هذا السياق أن هذه التطورات في الإنتاجية القطاعية النسبية ، لم تكن بمعزل عن التطورات التي حدثت في كميات وأسعار النفط الخام، ومن ثم معدلات النمو التي شهدها القطاع النفطي . فلا يزال معامل الانحراف المعياري لمعدلات الإنتاجية القطاعية النسبية مرتفعاً ، رغم الانخفاض التدريجي الذي طرأ عليه عبر فترة الدراسة ، فيما لا يزال معامل تباين الإنتاجية القطاعية النسبية مرتفعاً ، خاصةً إذا تمت مقارنته مع مثيله في الدول الصناعية المتقدمة وفي دول شرق أوربا والتي شهد فيها تحسناً بارزاً إذا انخفض من 77 % إلى 26 % في الأولى ، ومن 58 % إلى 46 % في الثانية بين عامي 1960م و 1980م[42].



جدول رقم (3-11)
الإنتاجية القطاعية النسبية في الاقتصاد الليبـــي
(سنوات مختارة 1973-1997م)

القطاع / السنة	1973	1980	1985	1990	1992	1994	1996	1997
قطاع الزراعة	0.113	0.116	0.228	0.276	0.294	0.339	0.371	0.554
قطاع الصناعة	0.439	0.301	0.652	0.80	0.844	0.93	0.98	0.635
قطاع الخدمات	0.627	0.47	0.65	0.74	0.83	0.83	0.84	0.84
قطاع النفط	27.3	36.4	29.7	20.8	16.6	16.1	14.1	14.6
المتوسط	7.12	9.32	7.8	5.65	4.64	4.55	4.07	4.16
الانحراف المعياري	13.5	18.1	14.6	10.1	8.0	7.7	6.7	7.0
معامل التباين	%190	%194	%187	%179	%172	%169	%165	%168

تم إعداد هذا الجدول بناء على البيانات الواردة في الجـــدول (2 - 7) الخـــاص بهيكـــل الإنـــتاج وهيكل العمالة ، علما بأن :

- الإنتاجية القطاعية النسبية = $\frac{\text{نسبة مساهمة القطاع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي}}{\text{العمالة في القطاع كنسبة مئوية من إجمالي العمالـــة}}$

- معامـــل تباين الإنتاجيـــة القطاعية النسبية = $\frac{\text{الانحراف المعياري}}{\text{المتوسط الحسابي}} \times 100$

ملاحظة :- تم حساب الإنتاجية القطاعية النسبية وفـــق المعادلـــة الموضحـــة أعـــلاه ، بالاستناد إلى :

- صادق ، محمد توفيق ، التنمية في دول مجلس التعاون ، المجلـــس الوطـــني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 1986 م ، ص 33 .



وكما سبقت الإشارة فقد أكدت العديد من الدراسات على ضعف الروابط بين النمو في القطاع النفطي ، والنمو في القطاعات الاقتصادية الأخرى ، باستثناء الروابط المالية . ويمكن القول في هذا الإطار بأن الاعتماد على قطاع النفط كقطاع قائد في استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا ، قد تضمن عنصرين مهمين ، يتمثل أولهما في الروابط المالية التي يخلقها قطاع النفط مع بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى ، فيما يتمثل ثانيهما في إخراج قطاع النفط من عزلته ، وذلك بإقامة صناعات تعتمد على النفط الخام مثل المشتقات النفطية والبتروكيماويات والصناعات الكيماوية[43].

وبالفعل فقد أسهم قطاع النفط باعتباره المصدر الرئيسي ، إن لم يكن الوحيد للنقد الأجنبي ، في تمويل الاستثمارات في قطاعات الصناعة والزراعة والبنية الأساسية ، فضلاً عن إسهامه في إقامة الصناعات التي استهدفت زيادة درجة التصنيع في الصادرات النفطية، وخلق روابط محكمة بين قطاع النفط وبقية القطاعات الأخرى ، لا سيما مع توفر المقومات الأساسية لقيام مثل هذه الصناعات .

وقد أدى إنشاء مثل هذه الصناعات إلى إحداث تحول هيكلي محدود في بنية الاقتصاد الليبي ، وفي بنية صادراته ووارداته ، وذلك بسبب ظروف خارجية ومحلية تتمثل في تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي العالمي ، وتراجع الطلب على النفط وتدني الإيرادات النفطية نتيجة لذلك ، إضافةً إلى السياسات المحلية التي استهدفت معالجة عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات ، وذلك عن طريق الضغط على عناصر الطلب المحلي ، وخاصةً في مجال الإنفاق الاستثماري .

لقد أدت هذه العوامل الداخلية والخارجية إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي وعدم تواصله ، إذ أن الكثير من هذه الصناعات ، سواء تلك التي كان يعول عليها للإحلال محل الواردات ، أو تلك الصناعات الموجهة للتصدير أساساً ، خاصةً في مجال النفط ، والحديد والصلب ، وغيرها ، إنما تعتمد على الاستثمارات كثيفة التكنولوجيا ، وسريعة التقادم ، وتحتاج إلى مستويات مرتفعة من الإنفاق في مجال مستلزمات التشغيل وفي مجال البحث والتطوير والتدريب ، إضافةً إلى أن المكون الاستيرادي يعتبر عنصراً أساسياً فيها . ومن هذه الزاوية فإن تراجع الإيرادات النفطية ، فضلاً عن السياسات المحلية



والـــتجارية المقيدة ، أدت في مجملها إلى تراجع معدلات النمو في هذه الصناعات ، وإلى استمرار الانخفاض في القيمة المضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي المتولدة عنها .

3-5 الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي :

إن تحليل التغيرات التي حدثت في مكونات الإنفاق ، من خلال تقصي التطورات في الأهمـــية النسبية وفي اتجاهات النمو لكل منها في الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي ، يفيد في تقريـــر الآثـــار التي ترتبت على الناتج المحلي الإجمالي ، في ظل الظروف والاعتبارات الداخلية والخارجية التي حدثت فيها هذه التغيرات .

ويتضح من الجدول (3-12) ، الأهمية النسبية المرتفعة لقطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبـــي ، حيث تفاوت نصيب هذا القطاع بين 98.4% و53.9% بين عامي 1975 و1995م . بيـــنما تراوحت الأهمية النسبية للاستهلاك الخاص بين 58.3% و 22.1% خلال الفترة المذكورة ، فيما انخفضت أهمية الاستثمار الإجمالي تدريجياً ، اعتباراً مـــن عام 1980م ، كما انخفضت القيم المطلقة للاستثمار الإجمالي في هيكل الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي .

ويتبين من الجدول المذكور ارتفاع الأهمية النسبية للإنفاق الاستهلاكي الخاص خلال الفترة (1975-1995م) ، كما يلاحظ الثبات النسبي لحصة الإنفاق الاستهلاكي العام في الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة .

وفي حقيقة الأمر ، فإن الثبات النسبي لمساهمة الإنفاق الاستهلاكي العام مؤشر على حساســـية بعض بنود هذا النوع من الإنفاق تجاه أي تخفيضات كبيرة ، مثل البنود المتعلقة بـــالدعم الســـلعي والإنـــتاجي ، والضمان الاجتماعي ، وتقديم الخدمات الاجتماعية ، وغيرها.

أما بخصوص الاستثمار الإجمالي وصافي الصادرات ، فيلاحظ انخفاض الأهمية النسبية لكل منهما في الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي اعتباراً من عام 1980 م، وتباعاً حتى عام 1995م. وإذ يدلل ذلك على أن معدل نمو أي منهما كان أقل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمـــالي، فإنه مؤشر أيضاً على الارتباط القائم بينهما ، من زاوية أن حصيلة الصادرات هي مصدر التمويل الرئيسي لكافة الاستثمارات التي يفتقر إليها الاقتصاد الليبـــي .

جدول (3–12)

تطور الناتج المحلي الإجمالي حسب مكونات الإنفاق لسنوات مختارة

بالأسعار الثابتة وبالمليون دينار

100=1980

البيان / السنة	1975		1980		1985		1990		1995	
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
الإنفاق الاستهلاكي الخاص	1847.5	31.6	2327.5	22.1	2048.2	39.2	2012.2	47.9	1256.5	58.3
الإنفاق الاستهلاكي العام	1616.6	27.6	2350.5	22.3	1416.3	27.1	1037.6	24.7	499.5	23.2
الاستثمار الإجمالي	1773.5	30.3	2518.8	23.9	1009	19.3	791.5	18.8	248.2	11.5
الصادرات من السلع والخدمات	3178.3	54.3	6737.0	63.9	2333.7	44.7	1687	40.1	656.7	30.5
الواردات من السلع والخدمات	2578.5	44.1	3398.7	32.3	1580.6	30.2	1323.3	31.5	504.6	23.4
ميزان الحساب الجاري	599.8	10.3	3338.3	31.7	753	14.4	363.7	8.6	152.2	7.1
الناتج المحلي الإجمالي الثابت	5851.4	100	10535.1	100	5226.5	100	4205.1	100	2156.3	100
التجارة الخارجية / الناتج المحلي الإجمالي	% 98.4		% 96.2		% 74.9		% 71.6		% 53.9	

المصدر : – اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، قسم الحسابات القومية ، الحسابات القومية ، أعداد مختلفة .



إن لجوء الدولة إلى تخفيض الإنفاق الاستثماري العام ، إثر تراجع الإيرادات النفطية منذ مطلع الثمانينيات ، باعتبارها العنصر الرئيسي في هيكل الإيرادات العامة ، قد أدى إلى تخفـــيض الـــتكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت في الاقتصاد ، وذلك للأهمية النسبية المرتفعة لاســـتثمارات القطاع العام ، والتي بلغت نحو 88 % من إجمالي الاستثمار خلال الفترة (1970-1996م) [44] ، وبسبب محدودية القدرة التعويضية لدى القطاع الخاص ، لتعويض الانخفاض في الإنفاق الاستثماري العام ، والناجمة عن تدني أهميته النسبية من ناحية ، وعن القيود التي قلّصت نشاطه الاقتصادي منذ بداية الثمانينيات من ناحية أخرى .

وبكلمات أخرى فإن الانخفاض في معدلات الاستثمار الناجم عن تراجع الإيرادات النفطـــية ، بســـبب اعتماد الاستثمارات على عنصر التمويل من هيكل صادرات أحادي المـــورد ، إنمـــا يـــرجع إلى محصلة عاملين اثنين هما انخفاض حصيلة الصادرات من النقد الأجـــنبي، والسياســـات الـــتي انتهجتها الدولة لتقليص عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعـــات وتقليص عجز الموازنة العامة ، والتي لم تتم عن طريق زيادة أو تحفيز الادخار المحـــلي ، وإنما تمت عن طريق الضغط على الطلب الاستثماري ، وذلك بتخفيض معدل الاستثمار .

وفي نفس الإطار ، فإن الدولة حين اضطرت إلى تخفيض الإنفاق العام نتيجة تراجع إيـــراداتها العامـــة ، وبشكل أخص الإيرادات النفطية ، فإنها اختارت أن تخفض الإنفاق الاســـتثماري بـــدل تخفيض الإنفاق الجاري ، وذلك في إطار المحافظة على سياسة الرفاه الاجـــتماعي ، والمحافظـــة على نفس مستوى الخدمات التي تقدمها في هذا الإطار . وقد انعكـــس الانخفـــاض في معـــدلات الاســـتثمار في صورة تدن متتال في معدلات النمو الاقتصـــادي ، لعديـــد من الأسباب في مقدمتها عدم إمكانية تعويض الانخفاض في حجم الاستثمارات عن طريق زيادة كفاءة الاستثمار ، فضلاً عن اللجوء إلى السياسات التجارية الانكماشـــية والمتمـــثلة في سياســـة القيود الكمية المباشرة على الواردات والرقابة على الصرف الأجنبي ، دون دعمها بسياسات مالية ونقدية مناسبة .



6-3 استنتاج :

تناول هذا الفصل بالشرح والتحليل أهم العناصر والمؤشرات التي تلخص العلاقة بين التطور في هيكل التجارة الخارجية والنمو في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة (1973 – 1998م) ، حيث يمكن إيجاز أهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها، في عدد من النقاط الرئيسية على النحو التالي :

1- تفترض أدبيات الاقتصاد أن تتوسع السوق المحلية أمام الإنتاج المحلي ، تبعا لاطراد النمو الاقتصادي ، بسبب ازدياد نصيب الفرد من الدخل ، وبسبب أن التحسن المستمر في النقل والمواصلات والاتصالات ، من شأنه أن يسهم في زيادة الرقعة الجغرافية المتاحة أمام الإنتاج المحلي ، مما يسهم في المطاف الأخير في توسع السوق المحلية .

إلا أن اتجاه نصيب الفرد من الدخل الحقيقي للانخفاض المتتالي ، مع وجود بعض التقلبات التي حدثت فيه خاصة في بداية فترة الدراسة ، تعد مؤشرا على عدم حدوث توسع في السوق المحلية في الاقتصاد الليبي . فضلا عن أن المبالغة في تقدير قيمة العملة المحلية فوق قيمتها الحقيقية ، وتوفر فوائض هائلة من النقد الأجنبي في بعض السنوات ، قد جعلت من الأجدى استيراد السلع من الخارج بدلا من إنتاجها محليا ، وهو الأمر الذي انتفى معه شرط توفر الميزة النسبية في الصناعات المحلية ، رغم جدر الحماية التي أقيمت لحماية الإنتاج المحلي ، والتي تجاوزت التعرفة الجمركية ، ووصلت إلى حد فرض القيود الكمية على الواردات اعتبارا من عام 1982 م .

2- يتغير هيكل الإنتاج عادة مع النمو الاقتصادي ، حيث لا تكون التغيرات عشوائية أو غير منتظمة ، وحيث يتوسع قطاع الصناعة الثانوي من ناحية الحجم نسبة إلى الصناعة الأولية ، ومن ثم وتبعا للزيادات في الدخل الفردي ، يزداد القطاع الثالث المتمثل في الخدمات من ناحية الحجم نسبة إلى كلا القطاعين المذكورين .

أما في الاقتصاد الليبي ، فقد تبين من تحليل الجداول الإحصائية والبيانات المتاحة ، استمرار الخلل في هيكل الإنتاج ، لا سيما مع استمرار انخفاض مساهمة قطاع الصناعة في هيكل الناتج المحلي الإجمالي رغم تقلبها في بعض السنوات . وهو ما يشير إلى أن التغيرات



في نسبة مساهمة قطاع الصناعة إلى قطاع الإنتاج الأولي وإلى الناتج المحلي الإجمالي ، لم تكن نتيجة حدوث تطورات إيجابية في مسار النمو في قطاع الصناعة ، بل كانت انعكاسا لما يحدث من تطورات في قطاع الإنتاج الأولي ، الموجه أساسا للتصدير ، وهو قطاع النفط .

ولعل ما يؤكد ذلك استمرار انخفاض الإنتاجية النسبية في قطاع الصناعة نسبة إلى مثيلتها في قطاع النفط ، مما أثر استمرارا في ارتفاع معامل تباين الإنتاجية القطاعية ، إذ لم تصبح قيمة الإنتاج المتوسط للعامل سواء في قطاع الصناعة أو في قطاع الزراعة أو الخدمات أكبر منها في قطاع النفط (القطاع الأولي) ، وهو الأمر الذي يفترض حدوثه مع تقدم النمو الاقتصادي .

3- تبعا للنمو الاقتصادي ، تزداد الصادرات والواردات سواء كقيمة مطلقة ، أو كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، فيما تبدأ الزيادة في نسبتهما إلى الناتج المحلي الإجمالي في التناقص التدريجي إثر ذلك ، ويختلف مسارهما التالي بشكل كبير فيما بين الدول المختلفة، تبعا لما هو متاح من موارد طبيعية لدى كل دولة ، واعتمادا على درجة التخصص في إنتاجها .

غير أن مسار الصادرات والواردات في الاقتصاد الليبي ، أخذ اتجاها مغايرا ، حيث بدأت الصادرات والواردات اعتبارا من عام 1981م تحديدا بالانخفاض التدريجي تبعا للطلب العالمي على صادرات النفط الخام ، فيما يتعلق بالصادرات ، من ناحية ، وتبعا لما هو متاح من حصيلة الصادرات للإنفاق على تمويل الواردات ، فيما يتعلق بالواردات من ناحية أخرى ، فضلا عن التخفيضات التي حدثت في القيم الحقيقية المطلقة للواردات الاستهلاكية والرأسمالية على حد سواء ، بفعل السياسات المحلية المقيدة في جانب المالية العامة والتجارة الخارجية .

كذلك ، فقد انعكس تأثير العوامل الخارجية والسياسات المحلية على نسبة كل من الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي ، حيث لم تشهد هذه النسب تغيرات منتظمة ، بقدر ما سجلت تغيرات فجائية ، لا علاقة لها بالتطورات التي تحدث تبعا للنمو الاقتصادي ، والتي تفترض زيادات في نسبة مجموع التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي



الإجمالي مع بدء عمليات التنمية ، ثم اتجاه هذه الزيادة إلى التناقص التدريجي ، مع تطور ونجاح عمليات النمو الاقتصادي .

4- تتغير بنية (Composition) أو هيكل التجارة الخارجية تبعا للنمو الاقتصادي ، إذ تزداد درجة التنويع في الصادرات من ناحية ، وتزداد درجة التصنيع في السلع التي يتم تصديرها إلى الخارج من ناحية أخرى ، ويؤدي ذلك إلى عزل الآثار السلبية التي تنجم عن عدم الاستقرار في أسعار السلع الأولية على حصيلة الصادرات وعلى أوضاع الموازنة العامة في الدول الداخلة في طور النمو الاقتصادي .

أما في جانب الواردات ، فإن ازدياد الدخل المصاحب للنمو الاقتصادي ، عادة ما يؤدي إلى انخفاض حصة الواردات من السلع الاستهلاكية في هيكل الواردات ، وازدياد حصة الواردات من السلع الرأسمالية والمواد الخام والوقود ، رغم الزيادات التي يمكن أن تحدث في القيم المطلقة للواردات الاستهلاكية والاستثمارية على حد سواء .

ويشير تحليل ذلك بالنسبة للتطورات التي حدثت في هيكل التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي ، إلى استمرار استحواذ الصادرات من النفط الخام على النصيب الأكبر في هيكل الصادرات الليبية ، وبشكل شبه مطلق ، فيما لم تحظ الصادرات الأخرى إلا بنصيب متقلب ، ومتواضع قياسا إلى حجم الصادرات من النفط الخام ، وكانت في معظمها مكونة من الغاز الطبيعي ومشتقات النفط والكيماويات والبتروكيماويات ، وخضعت قيمها في الغالب لظروف خارجية ومحلية ، واقتصادية وسياسية على حد سواء .

أما تحليل هيكل الواردات الليبية ، فيشير بدوره إلى تميز نسبة الواردات من السلع الاستهلاكية بالثبات النسبي ، رغم التقلبات المحدودة التي حدثت فيها في بعض سنوات الدراسة ، وكذلك الأمر بالنسبة لحصة الواردات من السلع الرأسمالية . ويتأكد من ذلك أن تغيرات محدودة فقط حدثت في هيكل الواردات ، لم تكن لترتبط بالنمو الاقتصادي ، بقدر ما ارتبطت بالسياسات الاقتصادية المحلية ، وفي مقدمتها السياسات التجارية المتعلقة بالقيود الكمية على الواردات والرقابة على الصرف الأجنبي ، والسياسات المالية المقيدة ، لتلافي آثار عدم الاستقرار في إيرادات الموازنة العامة نتيجة عدم استقرار الإيرادات النفطية، خاصة في جانب الإنفاق الاستثماري العام ، وما ترتب عن ذلك من انخفاض في التكوين



على بعض بنود الإنفاق الجاري والاستثماري ، مما ساهم بدوره في تراجع معدلات النمو الاقتصادي ، خاصة في قطاعات الإنتاج السلعي .

6- ضعف القاعدة السكانية سواء بالمقارنة مع المساحة الجغرافية للدولة ، أو بالنسبة للموارد المالية المتاحة ، مما أدى إلى حدوث خلل في عرض عناصر الإنتاج واختناقات من شأنها أن تمثل عائقا أمام التنمية الاقتصادية . وقد انعكس ذلك في صورة انخفاض نسبي في عرض العمالة المحلية ، كميا ، ونوعيا ، مقارنة بما هو متاح من فرص استثمارية بفعل الطفرة النفطية .

كما ترتب عليه تركيز الدولة على الاستثمار في المشروعات ذات الكثافة الرأسمالية من ناحية ، واستجلاب العمالة الماهرة المدربة من الخارج من ناحية ثانية . ومن جانبه أدى ذلك إلى حدوث هدر في استخدام الموارد ، وإلى إحداث ضغوطات على حساب التحويلات من جانب واحد في ميزان المدفوعات ، خاصة مع تراجع الإيرادات النفطية .

وفي الختام يشير كل ذلك إلى استمرار الخلل الهيكلي في بنية الاقتصاد الليبي وفي هيكل تجارته الخارجية . وهو ما يستلزم إجراء مراجعة تامة لكافة السياسات الاقتصادية المالية والنقدية والتجارية ، بهدف تخفيف الآثار السلبية الناجمة عن عدم استقرار الإيرادات النفطية على مسار النمو الاقتصادي .



الهوامش :

(1) تكـــون القـــدرة الاستيعابية للاقتصاد محدودة ، أو منخفضة ، إذا كانت هنالك اختناقات في الاقتصاد مثل ضـــعف القـــدرة الإداريـــة، ونقـــص العمالة الماهرة ، والقصور في أنظمة الاتصالات والمواصلات والبنية الأساســـية . ومـــع أن بعـــض الكتّاب يعترضون على استخدام مفهوم القدرة الاستيعابية على أساس قيمة كمـــية معينة ، إلا أن من الممكن تعيين قيمة معينة لكل دولة من الدول حيث يتم تعريف هذا المفهوم وفقاً لذلك ، على النحو التالي :

يمكـــن تعريف القدرة الاستيعابية على أنها ذلك القدر من الاستثمارات التي يستطيع الاقتصاد استيعابها عند مســـتوى معين ، بحيث لا ينخفض العائد الحدي للاستثمارات عن نسبة معينة . لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى :

- Hagen, Everett, Op. Cit., PP 530-533.
- Kindleberger, Charles, P., Op. Cit., PP 237-238.

(2) Amuzegar, Jahangir, Managing Oil Wealth, Finance and Development, Vol.20, No.3, (Sept. , 1983), P20.

(3) الكـــواري ، علي خليفة ، "الميزانية العامة في دول مجلس التعاون" ، دراسة تحليلية للميزانية العامة في قطر ، بحوث اقتصادية عربية ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، القاهرة ، خريف 1995 ، ص 79 .

(4) نفس المصدر ، ص ص 75 - 76 .

(5) Easterly, William and Rebelo, Sergio,"Fiscal Policy and Economic Growth", Journal of Monetary Economics, No. 32, 1993, P 417.

(6) في العديد من الاقتصادات التي تعتمد على الصادرات ، خاصةً من النفط والطاقة والمعادن ، فإن عمليات التصدير تتم من خلال شركات كبرى ، حيث يمكن أن تكون الحكومات في الدولة النامية مشاركةً في أسهم هذه الشركات أو قد لا تكون . بمعنى أن الضـــرائب عـــلى أرباح هذه الشركات تكون مساوية لضرائب الصادرات ، وتتقلب مع التقلبات التي تحدث في حصيلة الصادرات . انظر بالخصوص :

- Andic, Fuat M et al, An Exploration Into the Feasibility of an Export Tax Revenue Stabilization Fund, In: Fiscal Policy In Open Developing Economies , Edited by : Vito Tanzi, IMF, Washington (1990), P 107.

(7) انظر على سبيل المثال :

- Linn, Johannes F and Wetzel, Deborah L, Public Finance , Trade and Development: What Have Learned ? , In Fiscal Policy in Open Developing Countries, Edited by: Vito Tanzi, IMF (1990) , PP 1-28.

- Chu, Ke-young, Commodity Exports and Public Finances in Developing Countries, In Fiscal Policy in Open Developing Countries, Edited by: Vito Tanzi, IMF (1990) , PP 117-130.

(8) لقــد تقلبــت الإيرادات الحكومية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بين 25.4 % و41.2 % كنسبة من الناتج المحلي الإجمــالي في الفترة 1980 – 1995 م ، فيما تقلبت بين 16.9 % و20 % كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في مجموع الدول النامية ولنفس الفترة . أما في الدول الصناعية فقد تقلبت هذه النسبة بين 20.7 % و21.4 % فقط ولنفس الفترة ، مما يشير إلى أن الإيرادات العامة في الدول المتقدمة أكثر استقراراً منها في الدول النامية ، وعلى وجه الخصوص عند المقارنة مع دول الشــرق الأوســط وشمال أفريقيا التي تعتمد في هيكل إيراداتها على مصادر ريعية مثل صادرات النفط الخام والفوسفات والمعادن الأخرى والمواد الأولية . انظر :

- Eken, Sena et al, Fiscal Policy and Growth in the Middle East and North Africa Region, IMF Working Paper, WP/97/101-1997.

(9) الفارس ، عبد الرازق ، الحكومة والفقراء والإنفاق العام ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1997 م ، ص ص 30 - 32 .

(10) البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ، 1997 ، ص 24 .

(11) عــبد العــال ، ونيس فرج ، "عجز الموازنة العامة في الكويت ومصر : الأسباب وطرق العلاج" ، دراسة مقارنــة، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد 24 ، العدد الأول ، ربيع 1996 ، مجلس النشر العلمي ، جامعة الكويت ، الكويت ، ص ص 53 - 54 .

(12) اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، الحسابات القومية (1980 - 1992) ، نشرة موجزة ، طرابلس ، يوليو 1997م .

(13) Lim, David, Instability of Government Revenue and Expenditure in Less Developed Countries, World Development, Vol. 11, No. 5, 1983, P 447.

(14)Fiscal Policy in Open Developing Economy, Edited by: Vito Tanzi, IMF Symposium , Istanbul (1990).

(15) اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، الحسابات القومية (1980 - 1992) ، مصدر سبق ذكره ، وكذلك :
اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، الحسابات القومية (1986 - 1997) ، مصدر سبق ذكره .

(16) نفس المصدر .

(17) بوســنينه ، محمــد عــبد الجليل ، شامية ، عبد الله امحمد ، "الإطار العام لسياسات إعادة هيكلة الاقتصاد الليبــي"، ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة دور المؤسسات المالية في إعادة هيكلة الاقتصاد الليبــي ، مصدر سبق ذكره ، ص 15 .

(18) ليبيا : تقرير التنمية البشرية ، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، طرابلس ، 1999م ، ص 84 .

(19) اللجــنة الشــعبية العامة للتخطيط ، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (1962-1996) ، مصدر سبق ذكره.



(20) أنظر على سبيل المثال :

- Ghatak, Anita, and Ghatak, Subrata, "Budgetany Deficits and Recardian Equivalence: The Case of India (1950-1986)", Journal of Public Economics, No. 60, 1996, PP 267-282.

(21) Baily, Martin, Neil, and Frierdman, Philip, Macroeconomics, Financial Markets and the International Sector, Irwin, Boston, 1990, P 161.

(22) مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية ، المجلد 38 ، الربع الثاني ، 1998م .

(23) Feldstein, Martin, "Government Deficit and Aggregate Demand", Journal of Monetary Economics, September 1982, Holland, P 2.

وكذلك :

- Ghatak, Anita, and Ghatak, Subrata, Op. Cit., P 268.

(24) لدراسة العلاقة بين تطورات السياسة النقدية والدين الحكومي على اعتبار أن القاعدة النقدية أداة من أدوات السياسة يمكن الرجوع إلى :

- Francis, Darry L. R., "How and Why Fiscal Actions Matter to a Monetarist", Federal Reserve Bank of St. Louis, Vol. 56, No.5, May 1974, PP 2 - 7 .
- McMillin, W. Douglas and Beard, Thomas, R., "Deficits, Money and Inflation", Journal of Monetary Economics, Vol. 10, No. 2 , September 1982, PP 273-283.

(25) تشاند ، شيتال. ك، "دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار"، التمويل والتنمية ، مارس 1984م، ص 41.

(26) تم احتساب متوسطات معدلات النمو السنوية ، من خلال البيانات الواردة في الإحصائيات الرسمية المنشورة، أنظر :

- مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .
- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (1962-1996)، مصدر سبق ذكره

(27) Amuzegar, Jahangir, Op. Cit., P 20.

(28) Menesi, Ahmed, "Effects of Oil on the Libyan Balance of Payment", Dirasat in Economics & Business , Research Unit, Faculty of Economics, University of Garyounis, Benghazi, Libya, Vol. 16, No. 1,2, 1980, P 20.

(29) أنظر على سبيل المثال :

- صادق ، علي توفيق ، "النفط ضمن إطار الحسابات القومية" ، مجلة النفط والتعاون العربي ، المجلد 14، العدد 53 ، تصدر عن الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط ، الكويت ، 1988م ، ص ص 9 - 42 .
- Sefton J.A, Weale M. R, "The Net National Product and Exhaustible Resources: The Effects of Foreign Trade", Journal of Public Economics , Vol. 60, No.2, May1996, PP 21-47 .

(30) Hogendorn, Jan. S., Economic Development, 2nd Edition, Harpercollins, New York, 1992, P 577.

(31) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، سبتمبر 1998 ، ص 261 .



(32) الـــبدوي ، ميرفـــت وهـــبة ، "عوائد النفط وتأثيرها على الأقطار العربية" ، مجلة النفط والتعاون العربي ، المجلد 14 ، العدد 53 ، خريف 1988 ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط ، الكويت ، ص 118 .

(33) زادة– إبراهيم، كريستين ، المرض الهولندي ، ثروة جد كبيرة تدار بغير حكمة ، التمويل والتنمية ، مارس 2003م، ص 50.

(34) نفس المصدر ، ص ص 50 ، 51 .

(35) اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (1962–1996) ، طرابلس، 1997.

(36) نفس المصدر .

(37) اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (1962–1996) ، مصدر سبق ذكره .

(38) اليوســـف ، يوســـف خليفة ، "التجارة الخارجية والتنمية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية بين الواقع والآفاق" ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد الثالث / الرابع ، خريف / شتاء 1994 ، مجلس النشر العلمي ، جامعة الكويت ، الكويت ، ص ص 12 – 13 .

(39) ايدنـــز ، دايفيد ، النفط والتنمية في الشرق الأوسط ، ت. محمد عزيز ، فتحي بوسدرة ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي ، 1988 ، ص 219 .

(40) جـــبلـــز ، مـــايكل وآخرون ، اقتصاديات التنمية ، ت. طه عبد الله منصور ، عبد العظيم مصطفى ، دار المريخ، الرياض ، 1995 ، ص 31 . وكذلك :

– صادق ، محمد توفيق ، التنمية في دول مجلس التعاون ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت، 1986 ، ص 62 .

(41) صادق ، محمد توفيق ، مصدر سبق ذكره ، ص 30 .

(42) نفس المصدر ، ص 31 .

(43) تعتـــبر صـــناعة الكـــيماويات من الصناعات التي تتمتع بروابط قوية مع بقية القطاعات الاقتصادية ، وذلك حسب دراسة (Yatopoulos & Nugant 1973) ، حيث يتجاوز الرقم القياسي للروابط القطاعية للكيماويات وتكرير النفط ، الرقم القياسي للروابط القطاعية للكثير من الصناعات الأخرى . انظر بالخصوص :

– ايدجمان ، مايكل ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 852 – 857 .

(44) ليبيا ، تقرير التنمية البشرية 1999م ، مصدر سبق ذكره ، ص 76 .



الفصل الرابع

الإطار النظري لمعادلات النموذج

أولاً : مقدمة .

ثانياً : الإطار النظري لدوال النموذج السلوكية .

ثالثاً : الإطار النظري لمتطابقات النموذج .



1-4 مقدمة :

تسعى هذه الدراسة في الأساس إلى تحليل وقياس أثر القطاع الخارجي على النمو الاقتصادي في ليبيا ، وذلك من خلال تتبع التطورات في هيكل التجارة الخارجية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي سواء في الناتج المحلي الإجمالي ، أو الناتج المحلي غير النفطي على وجه الخصوص . وقد استوجب ذلك ضرورة بناء نموذج قياسي يحتوي على معادلات سلوكية "Behavioral Equations" وأخرى تعريفية "Identities"، في ضوء ما تفترضه الدراسة من وجود علاقة بين التطور في هيكل التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي ، لاسيّما في الأنشطة الاقتصادية غير النفطية ، الأمر الذي يسمح باستجلاء أثر الموازنة العامة خاصةً في جانب الإيرادات والنفطية منها على وجه الخصوص كمتغيرات سياسة تؤثر على النمو في الأنشطة غير النفطية في الاقتصاد الليبي .

وفي العادة يتطلب بناء النماذج القياسية عرضاً للإطار النظري الذي تم على أساسه بناء النموذج ، وتحديد العلاقات بين المتغيرات الداخلة فيه ، فيما يندرج أساساً تحت مسمى توصيف النموذج .

إن بناء النموذج القياسي فيما هو متعارف عليه ، ليس عملاً تقنياً بحتاً ، يحقق الشروط الإحصائية والقياسية اللازمة لضمان صلاحيته فحسب ، وإنما هو إلى جانب ذلك عمل ينطوي بالدرجة الأولى على محاولة الشرح والتنبؤ بالخصائص الاقتصادية للظاهرة محل الدراسة وبمسارها واتجاهاتها . ويتطلب ذلك بالضرورة صياغة معادلات النموذج ، وفقاً لما تنص عليه النظرية الاقتصادية ، وبرؤية لا تتعارض معها ، مما يحقق الانسجام بين محتوى هذه المعادلات والهدف من بناء النموذج من ناحية ، وبين الخبرة التي تراكمت عبر عقود طويلة ، وأثمرت فروضاً قامت عليها النظرية الاقتصادية من ناحية أخرى .

ووفقاً لهذا المنظور ينحصر الهدف الرئيس من الدراسات التطبيقية في تحديد مدى قدرة النموذج النظري واستجابته للواقع الاقتصادي الحقيقي . ولكي تكون الدراسة العملية مثمرة وذات نتائج مرضية ، فلابد أن تفرق بين المضامين العملية لنظرية ما عن الأخرى ، وكذلك لابد أن تكون الدلالات الخاصة بالاختبارات محددة بدورها[1].



2-4 الإطار النظري لدوال النموذج السلوكية :

بالـــنظر إلى ما تقدم ، كان لابد من وضع المعادلات والمتطابقات التي يشتمل عليها الـــنموذج القياســـي لهذه الدراسة ، بالشكل الذي ينسجم مع فروض النظرية الاقتصادية من جهة ، ومع الخصائص الذاتية للاقتصاد محل الدراسة ، وهو الاقتصاد الليبـــي من جهة أخـــرى ، الأمر الذي يسمح عند معالجة هذه المعادلات ، وفقاً لطرق القياس الاقتصادي المناسبة ، وترتيباً على ما هو متاح من بيانات ، بالحصول على أفضل النتائج الممكنة لخدمة الغرض من هذه الدراسة .

وفي ضوء ذلك ، فقد تم تصميم نموذج اقتصادي قياسي يشتمل على خمس معادلات ســـلوكية وخمـــس متطابقات ، حيث تم تقسيم الإنفاق الاستهلاكي النهائي إلى إنفاق حكومـــي وإنفاق خاص ، وفيما اعتبر الإنفاق الاستهلاكي العام دالة في قيمة الصادرات الإجمالـــية وفي الإيرادات غير النفطية ، فقد تم اعتبار الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص دالة في الدخل المتاح وعرض النقود ومستوى الإنفاق الاستهلاكي في الفترة السابقة . أما الإنفـــاق على التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي في الاقتصاد ، فقد اعتبر دالة في الإنفاق عـــلى الـــناتج المحـــلي الإجمالي ، وفي حصة الخزانة من الإيرادات النفطية ، وفي التغير في الاحتياطـــيات الخارجـــية . وهـــو الأمـــر الذي ينسجم مع الأدبيات الاقتصادية ، ومع مـــا توصلت إليه العديد من الدراسات التطبيقية بالخصوص ، ويتفق مع ما تم استنتاجه في الفصـــول الســـابقة مـــن هذه الدراسة ، من انحصار الآثار الناجمة عن هيكل الصادرات الأحادي الجانب ، في عنصر التمويل فقط ، من خلال ما هو متاح من حصيلة الإيرادات النفطـــية ، وبحيـــث يكون الأثر النهائي لقطاع النفط محدوداً في جانب الإنفاق ، بما يتم تخصيصه من إيرادات ناجمة عن هذا النشاط التصديري على القطاعات الاقتصادية الأخرى في الاقتصاد المحلي .

ومـــن جانـــبها فقد اعتبرت الواردات السلعية الرأسمالية دالة في الإنفاق الاستثماري الإجمـــالي في الاقتصاد ، وفي التغيرات في الاحتياطيات الخارجية للدولة ، وفي التغيرات في شروط التبادل الدولي . ولا شك أن ذلك يتفق بشكل مباشر مع هدف الدراسة في تحليل وقـــياس العلاقـــة بين هيكل التجارة الخارجية والنمو في الاقتصاد الليبـــي ، حيث تؤثر



التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي من خلال قناتين هما التكنولوجيا والاستثمار ، مثلما تؤثـــر من خلال ما هو متاح من صرف أجنبي للإنفاق على الواردات الرأسمالية المطلوبة للتنمـــية ، وهـــو ما يضطر الكثير من الدول إلى اللجوء إلى احتياطاتها الأجنبية ، لتمويل الإنفاق على هذا النوع من الواردات . أما بالنسبة للاستثمار فإنه يعكس سياسة الدولة في الإنفـــاق ، وفي تخصـــيص الموارد على الاستخدامات المختلفة ، حيث يمثل الطلب على الواردات من السلع الرأسمالية جانباً مهماً من جوانب هذا النوع من الإنفاق ، بسبب عدم وجود بدائل محلية .

أمـــا الواردات من السلع الاستهلاكية فقد اعتمدتها هذه الدراسة كدالة في الإنفاق الاســـتهلاكي النهائي الخاص الحقيقي ، على أساس نصيب الفرد ، وفي الأسعار النسبية للـــواردات ، بحيث تستكمل الدائرة المتعلقة بالدور الرئيس المفترض للتجارة الخارجية في النمو الاقتصادي في ليبيا ، وبذلك يتم الوصول إلى دالة الهدف التي تعتبر أن الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي هو عبارة عن الفارق بين الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي النفطي ، وذلـــك لقـــياس مدى تأثير متغيرات السياسة في حال تغيرها على المتغيرات الرئيسية في الاقتصـــاد وفي مقدمـــتها الـــناتج المحـــلي الإجمالي غير النفطي ، وهو الهدف من التنمية الاقتصـــادية ، من خلال بناء قواعد وهياكل أساسية مستقرة وقابلة للاستمرار في مرحلة مـــا بعد النفط . ولاشك أن ما تقدم يستدعي أن تأتي الدراسة بالتفصيل على كل دالة من هذه الدوال .

4-2-1 الإطار النظري لدالة الإنفاق الاستهلاكي الخاص :

يعد الإنفاق الاستهلاكي الخاص أحد أبرز عناصر الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي عـــلى المستوى الاقتصادي الكلي ، في الدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء ، إذ يحظى بأهمية نسبية مرتفعة ضمن مكونات الإنفاق الكلي في الاقتصاد ، بشكل يتلاءم مع هدف تعظيم الاستهلاك باعتبار أنه محور النشاط الاقتصادي .

وفي الواقـــع ، كـــان الاهـــتمام مبكراً نسبياً في محاولة تقرير أهم العوامل التي تحدد الإنفـــاق الاســـتهلاكي ، حيث ظهرت العديد من النظريات التي تصدت لتفسير سلوك الإنفاق الاستهلاكي وتحديد المتغيرات التي تؤثر سواء في مستواه أو في معدل نموه . غير أن



النظريات الثلاث الأبرز التي ظهرت على ساحة الفكر الاقتصادي حول محددات الإنفاق الاســـتهلاكي تمثلت في نظرية الدخل المطلق ونظرية الدخل النسبي ونظرية الدخل الدائم ودورة الحياة .

وبصـــفة عامـــة ، تســـلم كل نظرية من هذه النظريات بوجود علاقة بين الإنفاق الاســـتهلاكي والدخـــل ، على الرغم من التباين الجوهري فيما بينها بخصوص المفاهيم والـــتعريفات المتعلقة بالدخل . فقد انصب الاهتمام في المقام الأول على عزل أثر الدخل وأحـــيانا الثروة وذلك على الإنفاق الاستهلاكي ، مع بقاء العوامل الأخرى ذات العلاقة عـــلى حالهـــا ، تحت اعتبار أنها أقل أهمية مثل العمر ، وتركيب العائلة ، ومحل الإقامة ، والتعليم ، وغيرها(2).

وفي الواقع ، اتخذت الفكرة القائلة بأن الإنفاق الاستهلاكي دالة مستقرة في الدخل ، وضـــعها المـــبدئي والكامل من الاقتصادي جون م. كينـــز "J. M. Keynes" في كتابه النظرية العامة في التوظف والفائدة والنقود(3). ولقد رأى كينـــز أن الإنفاق الاستهلاكي يعـــتمد على مستوى الدخل ، حيث يسعى الأفراد في المتوسط وكقاعدة عامة إلى زيادة اســـتهلاكهم عند زيادة الدخل ، ولكن بنسبة أقل من نسبة الزيادة في دخولهم (4). وقد طور كينـــز هذا المقترح بناءً على مشاهدات ميزانيات الأسرة ، من خلال أن الميل الحدي للاستهلاك أقل من الميل المتوسط ، وهو ما مثّل ركناً أساسياً في نظريته العامة ، بافتراض أن ذلك سوف يمكّن من التنبؤ بكمية الاستهلاك والادخار ، عند أي مستوى من الدخل التجميعي .

لقد عرف ذلك فيما بعد بنظرية الدخل المطلق ، والتي تم شرحها في إطار اختبارات عملـــية لإيجـــاد دالـــة الاستهلاك ، التي تمثل علاقة بين الاستهلاك التجميعي ، والدخل التجميعي، مع بقاء العوامل الأخرى على حالها دون تغير(5).

وفي هـــذا السياق ، أجريت الكثير من هذه الدراسات والاختبارات على السلاسل الزمنـــية للإنفاق الاستهلاكي التجميعي والدخل المتاح التجميعي وبقية المتغيرات ، حيث برهنـــت بوضوح على وجود مثل هذه الدالة ، إذ تجاوز معامل الارتباط المتعدد 0.95 من مـــتغير الدخـــل الحالي لمعظم التقلبات في الاستهلاك ، وكان كل من الميل الحدي والميل



المتوسـط للاستهلاك أقل من الواحد الصحيح[6]، الأمر الذي اقتضى فهم دالة الاستهلاك الكينـزية باعتبار أنها دالة خطية ذات ميل استهلاكي حدي ثابت[7].

إلاّ أن دالة الاستهلاك الكينـزية لم تكن على درجة من الاستقرار ، حيث وجد أن عدداً من المتغيرات الأخرى خلاف الدخل الحالي تؤثر في الإنفاق الاستهلاكي ، مما يجعل معـلمات دالـة الاسـتهلاك حساسـة جداً للتغيرات في متغيرات أخرى، مثل الأسعار والتوقعات ، ودخل الفترة السابقة [8].

إن هـذه المـتغيرات المشمولة في الاستهلاك المستقل عن الدخل ، يقتضي تفسيرها كمحـدد للإنفـاق الاستهلاكي عند مستوى الكفاف "Subsistence" ، استقرار دالة الاسـتهلاك حـتى لـو وصـل الدخل إلى الصفر ، وهو ما لا يمكن تصوره ، مما يجعل الاسـتهلاك المحـدد سلفاً بمثابة وهم إحصائي ليس إلاّ ، قد يكون مفيداً في التنبؤ بدوال الاسـتهلاك الخطية عند مستويات مرتفعة من الدخل والاستهلاك ، وربما على المستوى الفردي ، لا على المستوى التجميعي ، أو في المدى القصير ، لا في المدى الطويل ، خاصةً وأنه مع انخفاض الدخل والإنتاج في المدى الطويل إلى الصفر ، فلابد أن يكون الاستهلاك عندها مساوياً للصفر[9].

ومـن ثم بـدأ التسـاؤل يزداد حول صلاحية هذه النظرية لشرح سلوك الإنفاق الاسـتهلاكي التجميعي ، خاصةً بعد أن تمخضت الدوال المشتقة منها على نتائج ضعيفة وفقـيرة جداً بخصوص التنبؤات بسلوك الاستهلاك لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية[10]. وقد مثل ذلك حافزاً وضرورة لظهور نظريات أخرى لتفسير سلوك الإنفاق الاستهلاكي، انطلاقـاً مـن مواقف فكرية مغايرة ، واستناداً إلى مدارس اقتصادية تتباين في أسسها مع المدرسـة الكينـزية ، سواء من حيث البعد الزمني لتحليل دالة الاستهلاك خصوصاً ، أو من حيث المنظور الاجتماعي ، أو من حيث الأدوات والمتغيرات المستخدمة في التحليل .

ولم تكـتف هذه النظريات بنقد دالة الاستهلاك الكينـزية ، أو بالاعتراض عليها، ولكـنها ذهبـت إلى أبعد من ذلك ، إذ استنتجت أن الزيادة السريعة في معدل نمو دخل الفرد ، تؤدي إلى تغيير الدخل النسبي وأنماط الاستهلاك عبر دورة الحياة ، كما تؤدي إلى زيادة الدخل المؤقت في ارتباط مع الدخل الدائم[11].



وفيما كان أساس نظرية الدخل المطلق يتمثل في أن الميل للاستهلاك دالة في مستوى الدخل الحالي ، فإن أساس نظرية الدخل النسبي يكمن في أن هذا الميل يعتمد على الدخل النسبي .

وتتلخص مضامين هذه النظرية في ثبات معدل الادخار في المدى الطويل ، واستقلاله عـــن المستوى المطلق للدخل ، على الرغم من أن هذا المعدل يعتمد في المدى القصير على نســـبة الدخل الحالي إلى أعلى مستوى دخل سابق[12]، وهو ما ينطبق على الاستهلاك . فقـــد صـــاغ واختبر كل من موديلياني ودوزنبري بشكل منفصل هذا الفرض باستخدام السلاسل الزمنية، بينما رأى دايفيز "T.E.Davis " بشكل مغاير أن معايير الفترة السابقة تنحصـــر في أعـــلى مســـتوى استهلاك سابق ، لا في أعلى مستوى دخل سابق ، وذلك لأن الأفراد يتكيفون بشكل أكبر مع الإنفاق بالمقارنة مع الدخل ، في حين كان فيكري " W. S. Vickry" من ضمن آخرين لاحظوا احتمال أن يكون الإنفاق الاستهلاكي أكثر استقراراً من الدخل[13].

وفي نفس الإطار ، لم تقتصر نظرية الدخل النسبي على مفهوم الدخل نسبةً إلى بعض المعـــايير السابقة في حالة السلاسل الزمنية ، ولكن أيضاً نسبةً إلى الدخل المتعلق بمجموعة مرجعية في حالات البيانات المقطعية ، والتي تم اقتراحها أولاً من قبل دورتي برادي وروز فريدمان الذين أكدا أن معدل الادخار عند الفرد لا يعتمد على مستوى دخله فحسب ، ولكـــن بشكل أكبر على موقعه النسبي على سلم الدخل . كما حظيت هذه النظرية على دعـــم إضافي من قبل موديلياني ودوزنبرى ، حيث انصبّ تأييد دوزنبرى بالدرجة الأولى عـــلى المستوى النفسي مشيراً إلى نزعة كامنة لدى الأفراد لمحاكاة جيرانهم ، والنضال من أجل الاستمرار عند مستوى مرتفع من المعيشة[14].

وإلى جانب نظرية الدخل النسبي ، ظهرت نظريات أخرى حول سلوك الاستهلاك، ذاع صيتها ، وتم تطويرها في الخمسين سنة الماضية عن طريق موديلياني- برومبرغ – آندو (نظـــرية دورة الحـــياة) ، وعن طريق فريدمان (نظرية الدخل الدائم) ، حيث تتفق هاتان النظريـــتان في الكثير من الأفكار والمضامين حول سلوك الاستهلاك ومحدداته رغم وجود بعض الفروقات الرئيسية .



وتــرى كلا النظريتين في هذا السياق ، أن المستهلكين يختارون الاستهلاك الحالي ، بعـد أن يـأخذوا في الاعتبار حالة مواردهم المتاحة عبر حياهم بالكامل . وقد قام هول "Hall" في عـام 1978م ، بتطوير هاتين النظريتين لتشملا وصفاً صريحاً لكيفية تقدير المستهلكين لمواردهم الحياتية المتوقعة[15]. ففي دالة آندو- موديلياني يعتمد الاستهلاك على المـوارد المـتاحة للفـرد، وعـلى معـدل العائد على رأس المال ، وعلى عمر الوحدة الاستهلاكية، فيما يتم تعريف الموارد المتاحة على أنها تتكون من الثروة الصافية ، بالإضافة إلى القـيمة الحالـية لكـل المكاسب الحالية والمستقبلية من غير الملكية ، أي الناجمة عن العمل[16].

وطبقاً لهذه النظرية ، فإن الأفراد يتبنون أفقاً تخطيطياً لاستهلاكهم في دورة الحياة ، حيـث يحـاولون نشر استهلاكهم عبر حياهم عن طريق مراكمة مدخرات كافية خلال سـنوات الكسـب ، لـلحفاظ على نفس مستوى استهلاكهم بعد التقاعد . بمعنى أن المسـتهلك الرشيد يأخذ في الاعتبار كل موارده القائمة عندما يخطط للاستهلاك ، وعليه فإنه يخصص دخله بحيث يعظم منفعته عبر دورة حياته ، ذلك أن الزيادة في الدخل سوف تـؤدي إلى زيادة الاستهلاك بمقدار ما تضيف إلى الموارد الكلية عبر فترة الحياة . ومن هنا يتناسـب الاسـتهلاك عند أي تصنيف عمري مع تلك الموارد الناجمة عن كل من العمل والملكية بدلاً من أن يتناسب مع الدخل الحالي[17].

أما ميلتون فريدمان فقد طرح نظرية الدخل الدائم بمعزل عن نظرية دورة الحياة التي طـرحها موديلـياني-برومبرغ في خمسينيات القرن العشرين . ورغم وجود نقاط عديدة تعكس أوجه التشابه بين هاتين النظريتين ، إلاّ أن هنالك أيضاً – كما سبقت الإشارة – بعضاً من الاختلافات الرئيسية بينهما .

فالفكـرة الأساسـية وراء هاتين النظريتين ، تتمثل في أن المستهلك يخطط لإنفاقه، لا عـلى أساس دخله الذي يستلمه خلال الفترة الحالية فحسب، ولكن بشكل أكبر على توقعات دخله في المدى الطويل ، أو خلال حياته كلها . بمعنى أنه يخطط إنفاقه لفترة معينة سـواء كانـت يوماً أو سنة على أساس من رؤية طويلة المدى للموارد التي سوف تكون متاحة لـه .



إن كلا النظريتين تقسمان الدخل الحالي للوحدة الاستهلاكية إلى دخل دائم ودخل مؤقـــت ، ونفس الشيء تماماً بالنسبة للإنفاق الاستهلاكي . وفيما تفترض نظرية الدخل الدائـــم غـــياب أي ارتباط بين الدخل المؤقت والدخل الدائم ، وبين الاستهلاك المؤقت والاســـتهلاك الدائم ، أو بين الدخل المؤقت والاستهلاك المؤقت ، فإن نظرية دورة الحياة تفترض من جانبها عدم وجود ارتباط بين الدخل المؤقت والدخل الدائم ، إلاّ أنها تستدرك أن الدخل المؤقت يمكن أن يضاف إلى الدخل الدائم ، لأنه وإلى المدى الذي يتم استثماره فيه ، فإن حصيلة الاستثمار تزيد الدخل الدائم[18].

وبعـــيداً عـــن التفاصيل غير الضرورية في هذا السياق ، يبرز عنصر الثروة كمحدد رئـــيس للإنفـــاق الاستهلاكي في كلا النظريتين ، فقد شدّد فريدمان كثيراً على الثروة المقـــدرة على أساس من تدفق الدخل الحالي والدخول الماضية كمقياس تقريبـــي للدخل الدائـــم ، بيـــنما أكد موديلياني على الدخل المالي زائداً الثروة الصافية غير البشرية لتقدير مـــوارد القطاع العائلي ، فيما تم تعريف الاستهلاك في كلا النظريتين ليشمل الاستهلاك الحقـــيقي من السلع والخدمات بشكل أكبر من الإنفاق النقدي على الاستهلاك[19]، مما يشـــير إلى أن صيغة موديلياني – برومبرغ – آندو هي في الأساس نظرية ثروة دائمة أكثر مـــنها نظرية دخل دائم ، على الرغم من أن النظريتين تتقاربان في الواقع التطبيقي أو عند الممارسة[20].

وعـــلى أية حال ، فإن عنصر الثروة – باستثناء الدخل في حد ذاته – هو العنصر أو المـــتغير الذي تم تحليله بشكل شامل ، واختباره بتوسع كبير كمحدد محتمل للاستهلاك ، ذلك أن الدخل المتاح يتكون من الإيرادات الناجمة عن كل من الثروة البشرية والثروة غير البشـــرية ، فضـــلاً عن أن الثروة قابلة للتخزين ، في الوقت الذي يستخدم الدخل المتولد عـــنها لـــتعويض التغيرات المتوقعة وغير المتوقعة في دخل العمل . ولعل ذلك ما عبر عنه فريدمان في التفريق الأساسي بين دخل الملكية ودخل العمل ، أو بين الثروة البشرية وغير البشـــرية[21]، مـــن خلال أن كل أنواع الثروة غير البشرية ليست مرضية بشكلٍ متساوٍ كاحتياطي للطوارئ ، وأن هذا هو السبب في تميز أنواع محددة منها مثل الأصول السائلة باهتمام خاص في بعض الدراسات العملية[22].



ومع أن الثروة في نظريتي دورة الحياة والدخل الدائم تمثل متغيراً أساسياً يخدم كأساس لـتقدير الدخل الدائم ، إلاّ أن العديد من الدراسات سعت إلى تضمين الثروة غير البشرية كمتغير منفصل في دالة الاستهلاك ، الأمر الذي اقتضى ضرورة تحديد المكونات الرئيسية لهذه الثروة والمتمثلة في الأصول السائلة والمكاسب الرأسمالية "Capital Gains" .

فقـد لاحـظ (Sweet,1963) أن الأصـول السـائلة كانت أكثر أهمية في دوال الاستهلاك التجميعي لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وهو ما أكده (Zellner,1965) في دراسـة عـن الولايـات المتحدة ، فيما استنتج (J.J.Arena,1965) أن للمكاسب الرأسمالية أثر ضئيل أو منعدم على الاستهلاك التجميعي بسبب التوزيع المشوّه جداً لملكية رأس المال[23].

وهكذا فإنه كلما تم استخدام الثروة ، أو الثروة الصافية للمستهلك لشرح سلوكه ، فـإن المكاسب الرأسمالية والتي تعكس التغيرات في قيمة الأصول التي يقتنيها المستهلكون تكون مشمولة ضمنياً في دالة الاستهلاك .

ففـي دراسـة لـ (Alan Spiro, Robert Ball and Pamela Drake) ، حيث اسـتخدمت الثروة الصافية للقطاع العائلي كمتغير تفسيري في دالة الاستهلاك ، فقد تم دمـج المكاسب الرأسمالية من ضمنها ، فيما توصلت دراسة لـ (Kul B. Bhatia) من خلال تحليلها وعملياتها القياسية إلى أن ثروة المستهلك والعوائد الرأسمالية المتوقعة تؤثر على الاستهلاك[24].

فـإذا كانـت دالة آندو-موديلياني ، تنص على أن أي زيادة في الدخل والأصول (الثروة) ، تؤدي إلى زيادة في الاستهلاك الحالي ، فإن صافي الأصول لدى القطاع الخاص يمكـن أن يشمل بالمفردات النقدية قيمة الأرصدة الرأسمالية لدى الأفراد ، فضلاً عن قيمة الاحتياطـيات لدى المصرف المركزي ، إضافةً إلى القيمة النقدية للسندات الحكومية لدى الجمهور ، وهذا هو ما يعرف بعرض النقود[25].

وإذا كـان المقصود بأثر الثروة كل تلك الآثار على المتغيرات الاقتصادية الناجمة عن الـتغير في الـثروة ، فإن أثر عرض النقود الحقيقي "Real Balance Effect" يمثل حالة خاصـة من أثر الثروة ، ويغطي كل تلك الآثار الاقتصادية التي يمكن تتبعها والناجمة عن



التغير في عرض النقود الحقيقي ، وهو الأثر الذي تم تقديمه من قبل دون باتينكن (Patinkin 1965)[26].

وهكذا وعلى الرغم من الأهمية النسبية المرتفعة للدخل والثروة كمحددات للاستهلاك ، فإن عوامل أخرى مؤثرة في دالة الاستهلاك بدأت رغم انخفاض أهميتها النسبية تستحوذ على الاهتمام في التحليل الاقتصادي الحديث . فقد اقترحت بعض الدراسات والنماذج إمكانية أن يكون إجمالي السكان متغيراً تفسيرياً مهماً في دالة الاستهلاك[27]، كما أن العديد منها خلصت إلى أن أسعار الفائدة متغير مهم في تحديد الإنفاق الاستهلاكي من خلال ربطها بالإنفاق على السلع المعمرة أو من خلال الطلب على السكن[28]. وبالإضافة إلى سعر الفائدة فإن المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية (مثل وجود زوجة تعمل) ، والفروقات الإقليمية ، والفروقات العالمية ، والدعاية والإعلان ، كلها عوامل تؤثر بشكل متفاوت في الإنفاق الاستهلاكي[29].

كذلك فإن توزيع الدخل ، استخدم في بعض دوال الاستهلاك كمتغير تفسيري ، حيث تم قياس أثر توزيع الدخل بطريقتين من قبل كلاين (Klein) ، فضلاً عمّا يؤخذ في الاعتبار من عوامل أخرى مثل آثار تكوين وتركيبة العائلة من حيث الحجم والعمر على الاستهلاك ، حيث استخدمت هذه المتغيرات بشكل رئيس في تحليل بيانات ميزانيات الأسرة ، ومن العادة أخذها في الاعتبار لتكون أكثر أهمية في التأثير على المشتريات من السلع الاستهلاكية المعمرة أكثر من التأثير على مكونات الاستهلاك الأخرى[30].

كما وجد من المنطقي أيضاً أن يعتمد الاستهلاك على الأنماط الماضية من السلوك الاستهلاكي ، إذ يمكن في هذا الصدد إعطاء أهمية للأذواق والعادات التي تكّيف السلوك الاستهلاكي عبر فترة طويلة من السنوات .

وقد طوّر وجهة النظر هذه كل من دوزنبرى وموديلياني في أعمالهم الكلاسيكية الأولى مؤكدين في نظرياتهم على ارتباط الاستهلاك الحاضر والاستهلاك الماضي[31]. كما اقترح (Brow, 1952) اعتبار الاستهلاك في الفترة السابقة متغيراً مستقلاً في معادلة الاستهلاك ، وذلك لكي يؤخذ في الاعتبار الجمود "Interia" في السلوك الاستهلاكي[32].



أمـــا عن أثر الإنفاق الحكومي على الاستهلاك الخاص ، فقد قدم الأدب الاقتصادي وجهـــتا نظر متعارضتين حول الكيفية التي يؤثر بها على الاستهلاك الخاص. ووفقاً لوجهة نظـــر الحـــياد المالي (Fiscal Neutrality) ، يقوم القطاع العائلي بدمج سلوك الحكومة داخـــل دوال منفعـــته ، حيث ينظر إلى ما توفره الحكومة من سلع وخدمات، باعتبارها بدائـــل تامـــة داخل الاستهلاك . ومن ثم فإن تغيراً ما في الإنفاق الحكومي سوف يكون متساوياً مع انخفاض مماثل في الاستهلاك الخاص ، يظهر معه ما يعرف بأثر التزاحم [33].

وتســـتند وجهة النظر هذه في المقام الأول إلى ما طرحه "Bailey" في عام 1971 م، حـــول وجود درجة من القابلية للإحلال بين الاستهلاك الحكومي والاستهلاك الخاص ، وهـــو الفـــرض الذي قام "Barro" في عام 1981 م بدمجه داخل نموذج عام للاستهلاك ، وذلـــك لـــتمرير فكرة وجود أثر مباشر للمشتريات الحكومية من السلع والخدمات على منفعة المستهلكين[34] .

ومـــنذ عقـــد الثمانينـــيات تـــزايدت الأدبـــيات المـــتعلقة بهـــذا الموضـــوع مـــثل ((Aiyagari, Christiano and Eichenbaum, 1992) و (Baxter and King, 1993) ، والتي توصلت إلى نتائج مفادها أن الزيادات في الإنفاق الحكومي تؤدي بشكل واضح إلى انخفاض في الاستهلاك الخاص. وفي نفس الإطار أكدت نتائج دراسات تطبيقية سابقة (Kormend, 1983) و(Aschauer, 1985) عن الولايات المتحدة ، و(Ahmed, 1986) عـــن المملكة المتحدة على أن جميع أوجه الإنفاق العام تميل إلى مزاحمة الاستهلاك الخاص [35].

وبشكل مغاير استنتج (Devereux, Head and Lepham, 1994) أن الزيادات في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادات في الاستهلاك الخاص ، فيما اختبر (Karras, 1994) اســـتجابة الاستهلاك الخاص للزيادات في الإنفاق الحكومي في عدد من الدول ، واستنتج أن من الأفضل وصف الإنفاق العام والخاص ، باعتبارهما مكملين ، بدل اعتبارهما بدائل لبعضهما البعض [36].



وبصفة عامة لا يبدو أن هنالك إجماع واضح بين الباحثين على استجابة الاستهلاك الخــاص للــتغيرات في الإنفاق الحكومي ، فضلاً عن أن هذه القضية لا تزال محل جدل ونقاش ، وأن الدراسات التطبيقية لم تخرج بنتائج حاسمة ، بل كانت نتائجها مختلطة .

أمــا وجهــة النظر الكينــزية حول سياسات الموازنة ، فإنها تؤكد على أن السلوك الاســتهلاكي للقطــاع العائلي مستقل عن الإنفاق الحكومي ، باستثناء ما يمكن للإنفاق الحكومي أن يؤثر من خلاله على الدخل المتاح .

وهكذا ومن هذه الرؤية الشاملة لأهم المتغيرات والعوامل ، التي نصت أهم النظريات الاقتصادية ، على اعتبارها محددات رئيسية لسلوك الإنفاق الاستهلاكي الخاص ، وبالنظر إلى ما اعتمدته النماذج القياسية من متغيرات تفسيرية في دالة الاستهلاك ، فقد رأت هذه الدراســة أن يتم اعتماد الصيغة التالية لدالة الإنفاق الاستهلاكي في الاقتصاد الليبــي ، والــتي تتفق ووجهة النظر الكينــزية حول أثر الإنفاق العام من خلال تأثيره على الدخل المــتاح . وعلى هذا الأساس تم اعتبار الإنفاق الاستهلاكي الخاص دالة في الدخل المتاح والرصــيد الحقــيقي مــن الأصول السائلة ، واستهلاك الفترة السابقة ، وذلك في إطار النموذج القياسي الخاص بهذه الدراسة .

$$\text{Log RPCE}_t = \text{Log}b_0 + b_1 \text{LogRYD}_t + b_2 \text{Log RMS}_t + b_3 \text{Log RPCE}_{t-1}$$

حيث :

Log RPCE_t : اللوغاريتم الطبيعي للإنفاق الاستهلاكي الخاص الحقيقي في الفترة "t".

Log RYD_t : اللوغاريتم الطبيعي للدخل الشخصي المتاح الحقيقي في الفترة "t".

Log RMS_t : اللوغاريــتم الطبــيعي لعــرض النقود الحقيقي أو الرصيد الحقيقي من الأصول السائلة في الفترة "t".

Log RPCE_{t-1} : اللوغاريــتم الطبــيعي لمتغير إبطاء لفترة واحدة للإنفاق الاستهلاكي الخاص الحقيقي في الفترة "t" .

4-2-2 الإطار النظري لدالة الإنفاق الاستثماري :

يعـــرف الـــتكوين الرأسمالي الإجمالي أو الاستثمار الكلي ، بأنه الإنفاق على شراء الآلات والمعـــدات والمباني ووسائل الإنتاج الجديدة ، بما في ذلك الإضافة إلى المخزون . وتعتـــبر الإضافات إلى المخزون عنصراً مهماً في تكوين الاستثمار ، من حيث كونها جزءاً من الإنتاج الجاري لم يتم استهلاكه[37].

ويمـــثل الاســـتثمار واحـــداً مـــن مكونات الطلب التجميعي ، ومحدداً مهماً للنمو الاقتصـــادي، وعنصراً أساسياً في المسؤولية عن التقلبات الدورية، ورغم ذلك فإن الأدب الاقتصـــادي لم يفلح حتى وقتنا الحاضر في إيجاد نظريات تستند إلى فروض حاسمة ، فيما يـــتعلق بمحـــددات الطلب الاستثماري ، مع أن هذا الأدب حفل بالعديد من النماذج " Models" ، التي حاول كل منها تلخيص أهم المتغيرات التفسيرية في دالة الاستثمار .

ولعـــل أهمية الاستثمار ، وضخامة النتائج التي يمكن أن تترتب عن زيادته أو نقصانه عـــلى المؤشرات الكلية في الاقتصاد ، قد اقتضت منحه حيزاً كبيراً من الاهتمام في إطار الفكر الاقتصادي في الماضي وفي الحاضر .

فمـــن جانـــبه ، ومن منطلق اهتمامه بالمسائل الاقتصادية الكلية ، رأى كينـــز أن التقلـــبات في العمالـــة والإنتاج ، تعتمد بشكل كبير على الاستثمار ، بينما يعتمد حجم الاســـتثمار عـــلى الكفاية الحدية لرأس المال وعلى سعر الفائدة . وتعرف الكفاية الحدية لـــرأس المـــال بمعدل العائد من الأصول الرأسمالية الجديدة ، وعندما تكون توقعات الربح مرتفعة يزداد الاستثمار ، فيما يعتمد سعر الفائدة وهو المحدد الآخر للاستثمار على كمية النقود وتفضيل السيولة[38].

لقـــد جعلـــت النظرية الكينـــزية القائمة على توازن ما دون العمالة الكاملة ، من الادخـــار دالة في الدخل ، ومن الدخل دالة في الاستثمار ، وهو الأمر الذي يتعارض مع وجهة النظر الكلاسيكية في أن الادخار محدد للاستثمار .

وعـــلى الرغم من ذلك أحيت نماذج النمو الحديثة ذات التوجه الرأسمالي "Capital-Oriented Models" ، الفكرة القائمة على افتراض أن الادخار قيد على الاستثمار ، أو أنـــه أحد قيدين اثنين على الاستثمار كما في نموذج الفجوة المزدوجة ، حيث يحدد معدل



الاستثمار معدل النمو في الدخل ، بغض النظر عن مستوى المدخرات الإضافية ، فيما يمثل الميـل الحـدي للادخار ، والذي من المفترض أن يتأثر بإجراءات السياسة الاقتصادية ، واحـداً من محددات ، أو على الأقل قيداً على معدل الزيادة في الاستثمار ، ومن ثم على معدل النمو الاقتصادي(39).

والحاصل أن الاقتصاديين لم يتفقوا على متغير واحد يحدد الإنفاق الاستثماري ، كما هـو الأمر بالنسبة لمستوى الدخل ، الذي يهيمن على نظريات الاستهلاك بوصفه محدداً للإنفاق الاستهلاكي . فقد أوصلت الدراسات النظرية والعملية بعضاً منهم إلى أن الأرباح هـي المحدد الرئيس للاستثمار ، فيما أشار آخرون إلى مبدأ المعجل "Accelerator" ، في حـين ركز البعض الآخر على درجة الطاقة الإنتاجية "Capacity Utilization" كعامل مؤثـر في الإنفاق الاستثماري . كذلك فإن بعض الاقتصاديين رأوا دمج الأرباح ومبدأ المعجل ، كمتغيرين تفسيريين مهمين عند تحليل الإنفاق الاستثماري ، ضمن عوامل أخرى تتلخص في سعر الفائدة والعوامل المالية الأخرى(40).

ومـن الممكن فهم النماذج المختلفة للاستثمار بالتطبيق على منشأة فردية معينة ، ثم تعميم النتائج التي يتم التوصل إليها على المستوى الكلي للاقتصاد .

كمـا يمكـن مقارنة هذه النماذج بالنظر إلى ثلاث نواحٍ ، يمكن من خلالها تفسير سـلوك الاسـتثمار ، وتتمـثل في محددات رأس المال المرغوب والهيكل الزمني للعملية الاسـتثمارية ، فضلاً عن معاملة أو معالجة الاستثمار الاحلالي ، ذلك أن نماذج السلوك الاستثماري تختلف جوهرياً في كل ناحية من هذه النواحي الثلاث .

كمـا يمكـن في نفس السياق تقسيم محددات المستوى المرغوب من رأس المال إلى ثلاث مجموعات رئيسية ، تتلخص أولاً في استخدام الطاقة الإنتاجية ممثلة في نسبة الإنتاج إلى الطاقـة ، وفي الفرق بين الإنتاج والطاقة وفي التغير في الإنتاج ، والمبيعات ناقصاً أعلى مبيعات سابقة ، وثانياً في التمويل الداخلي ممثلاً عن طريق التدفق في رأس المال الداخلي، والرصـيد من الأصول السائلة ، والقدرة الائتمانية ، والتراكم في الالتزامات الضريبية ، وثالـثاً في الـتمويل الخـارجي ممثلاً بأسعار الفائدة ، ومعدل العائد ، وأسعار الأسهم ، والقيمة السوقية للمنشأة(41).



لقد اقترح (Tinbergen, 1938/1939) نموذجاً أو نظرية يعتمد فيها الاستثمار على مستوى الأرباح ، تم تطويرها فيما بعد من قبل كلاين (Klein, 1951) [42].

وفي ظـــل نظرية الأرباح هذه ، أو ما يسمى بنظرية الأرصدة الداخلية للاستثمار ، فإن رصيد رأس المال المرغوب فيه ، ومن ثم الاستثمار ، إنما يعتمد على مستوى الأرباح . فمـــن مـــنطلق أن الشركات الخاصة تسعى لتعظيم أرباحها ، فإن التوقع بتحقيق الأرباح يكـــون بمـــثابة الدافع الأساسي وراء الاستثمار ، فيزداد الاستثمار تبعاً لازدياد التوقعات بالحصول على مزيد من الأرباح في المستقبل[43].

ويســـتند جوهر هذه النظرية إلى أن مستوى الأرباح الحالية والأرباح التي تحققت في الفـــترة الماضية ، هما مؤشرين تستخدمهما المنشأة لمعرفة مستوى الأرباح المتوقعة ، حيث تـــؤدي الزيادة في مستوى الأرباح المحققة خلال أي فترة زمنية إلى زيادة توقعات الأرباح في المســـتقبل، كمـــا ترتبط توقعات الأرباح بفترات الرواج والكساد ، مما يعني حدوث انتقال في منحنى الكفاية الحدية لرأس المال إلى اليمين وإلى اليسار ، تبعاً للتوقعات التفاؤلية والتشاؤمية ، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث تغيرات في رأس المال المرغوب فيه[44].

إلاّ أن هـــنالك بعض التحفظات حول استخدام مستوى الأرباح الحالية والماضية ، كمؤشر على الأرباح في الفترة القادمة ، إذ أن زيادة الأرباح الناجمة عن زيادة المبيعات قد تشكل عاملاً رئيسياً ، ولكن فقط عندما تكون للزيادة المتوقعة في الطلب صفة الاستدامة، أي أنهـــا ليســـت نـــتاجاً لتغيرات مؤقتة أو لتغيرات غير متوقعة . كذلك فإن الاتجاهات السائدة في الطلب تشكل مؤشراً هاماً للمنشآت في تقييمها للاتجاهات المستقبلية ، غير أن الـــزيادة في الطلـــب قد لا تؤدي إلى التوسع في شراء المعدات الرأسمالية والإنتاجية ، إذا كانت المنشآت تعمل عند مستوى أقل من الطاقة الإنتاجية القصوى[45].

ومـــن زاوية أخرى ، يمكن القول أن حافز تعظيم الأرباح لا يشكل عاملاً أو قاعدة لاتخـــاذ القـــرار الاســـتثماري في القطـــاع العام إلاّ في أدنى الحدود ، إذ يلعب المردود الاجـــتماعي الدور الأساسي في معظم المشروعات العامة التي تستهدف إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين ، مثل الاستثمارات في الصحة والتعليم والرفاه وغيرها ، حيث تلعب المفاضلة بين المشروعات المختلفة ، وفقاً للأولويات التي تحكمها اعتبارات غير اقتصادية في الغالب ، الدور الأساسي في تحديد مستوى وأوجه الإنفاق الاستثماري العام المختلفة .



ومـــن هنا ، ومادامت الأرباح هي المحدد الرئيسي للاستثمار وفقاً لنظرية الأرباح أو الأرصـــدة الداخلـــية ، فإن الاستثمار يتحدد بالإنتاج وفقاً لمبدأ المعجل " Accelerator Principle"[46].

فإذا كانت العلاقة بين التغير في مستوى الإنتاج وحجم الإنفاق الاستثماري هي ما يعـــرف بمبدأ المعجل عند (J.M.Clark) ، فإن الوضع لا يختلف كثيراً في نموذج المعجل المرن (Chenery,1952) و(Koyck,1954) ، إلاّ من حيث البعد الزمني ، إذ يتم التركيز في هذا النموذج على الإطار الزمني للعملية الاستثمارية ، من منظور أن المستوى المرغوب مـــن رأس المـــال يتم تحديده وفقاً لاعتبارات المدى الطويل ، بحيث يكون الهيكل الزمني للعملية الاستثمارية متميزاً بدالة إبطاء موزعة هندسياً ، وهو ما تم تعديله فيما بعد من قبل تشـــنرى "Chenery" ، باعتـــبار رأس المـــال المرغوب متناسباً مع الناتج في فترة إبطاء سابقة[47].

وتتمـــثل الفكـــرة الرئيسية لمبدأ المعجل في أن التوقعات ترتبط في الغالب ، وبدرجة عالـــية بالـــتغيرات في الدخل ، إذ يعتبر توقع تحقيق الأرباح من أكثر العوامل المؤثرة في الاســـتثمار تغيراً في المدى القصير . ويطلق على الاستثمار الناجم عن رغبة الشركات في تلبـــية الزيادات في الطلب على منتجاتها بالاستثمار المحفز ، الذي يرتبط بتغيرات الدخل الجاري ، أو بعبارة أدق بمعدل تغير الدخل[48].

وفي إطار هذه الفكرة يفترض مبدأ المعجل ثبات نسبة رأس المال إلى الإنتاج ، وعدم وجـــود طاقـــة فائضة ، الأمر الذي يجعل المنشآت تستمر في زيادة الاستثمار في المصانع والآلات الجديـــدة كاستجابة للزيادة في الطلب الكلي ، طالما كان من المتوقع استمرار أو استدامة هذه الزيادة[49].

وفي الواقـــع تعـــددت النماذج والدراسات [50] التي حاولت تفسير سلوك الإنفاق الاســـتثماري ، مـــن خلال إضافة متغيرات تفسيرية جديدة إلى جانب الإنتاج والتغير في الإنتاج حسبما افترض مبدأ العجل .

وتمثلـــت هـــذه المتغيرات في الطاقة الإنتاجية[51]، والأرباح ، والمبيعات ، والتدفق الـــنقدي ، والـــتغير النســـبي في أسعار الأوراق المالية ، وسعر السلع الرأسمالية ، والقدرة الائتمانـــية ، وسعر الفائدة[52]. وفيما يبدو فإن الطاقة الإنتاجية كانت المحدد ذو المعنوية



الأعـــلى في معظم هذه الدراسات ، مع ملاحظة أن مستوى الناتج الحقيقي ، يمكن النظر إليه كمقياس للقدرة الإنتاجية في ظل علاقة تشتمل أيضاً على رصيد رأس المال[53].

ويمكـــن القـــول في هـــذا الصدد أن الأدلة العملية التي أتاحتها هذه الدراسات قد وفرت وسائل للتمييز بين الفرضيات المتنافسة على أساس أداء كل واحدة منها ، إذ يمكن اعتـــبار الدخـــل الحقيقي بمثابة المحدد الأكثر أهمية بمفرده للإنفاق الاستثماري ، فيما يأتي مدى وفرة التمويل في المقام الثاني من حيث الأهمية في تحديد الاستثمار[54].

ومع أن الدراسات برهنت أن المؤثر الأكثر أهمية على الاستثمار هو مستوى الدخل أو الـــناتج في الاقتصاد، إلاّ أن التغيرات التقنية، أو التغيرات الرئيسية في أسعار المواد الخام ومدخـــلات الإنتاج تؤثر بدورها على الاستثمار[55]، إضافةً إلى أن الاستثمار يعتمد في الغالب على متغيرات مبطأة لسنة أو لأكثر ، إذ تمثل من جانبها الظروف التي كانت قائمة في الوقـــت الذي اتخذ فيه القرار الأصلي للاستثمار[56]، وهو ما يعني استخدام بعض من هيكل الإبطاء ، يستجيب فيه الاستثمار للتغيرات في الناتج عبر الزمن .

ومن ناحية أخرى يضيف البعض عوامل أخرى ، تلعب دوراً مباشراً في التأثير على الإنفـــاق الاســـتثماري مـــن ضمنها سيادة حالة من عدم التأكد "Uncertainty" حول الاقتصـــاد عـــلى المســـتوى الكلي ، تتجه إلى تخفيض معدل الاستثمار ، حيث ينخفض الاستثمار في الفترات التي يرتفع فيها عدم التأكد ، والعكس صحيح[57]. فيما تحفز الزيادة في الإنفـــاق الحكومـــي ، أو الانخفـــاض في معدلات الضرائب على الدخول الشخصية الاستثمار ، من خلال تأثيرها على الطلب الكلي ومن ثم على الإنتاج[58].

وفي إطـــار الخصائص الذاتية للدول النامية ، فقد بيّنت نتائج دراسات أجريت على دول أميركـــا اللاتينـــية (Chenery and Ekstein ، 1970) وجـــود علاقة قوية بين الصـــادرات والادخـــار ، ممـــا يوحي بعلاقة موجبة قوية بين معدل نمو الصادرات (أو الـــواردات) ومعدل النمو في الناتج القومي ، وهو ما يجعل من المتوقع اعتماد الاستثمار عـــلى الـــواردات من السلع الرأسمالية والتي تعتمد بدورها على حصيلة الصادرات[59]. كذلك فقد أكدت دراسات أخرى على إمكانية أن يكون الاستثمار في الدول النامية دالةً



في معـــدل التبادل الدولي "Terms of Trade" ، والذي يعامل كمتغير خارجي في دالة الاستثمار[60].

وفي الواقع ، أصبح من المعترف به وعلى نطاق واسع أن السياسة التجارية (Trade Policy) ، وبما تشتمل عليه من عناصر ترتبط بكم ونوعية السلع المستوردة ، قد أصبحت عنصـــراً مركـــزياً بالنســـبة لتصـــميم سياسات التنمية بصفة عامة ، وقد ركزت معظم الدراســـات المـــتعلقة بهذا الموضوع على قناتين رئيسيتين تستطيع التجارة من خلالهما أن تسرع النمو الاقتصادي هما التكنولوجيا والاستثمار[61].

وفي الـــدول النفطية ، حيث تكون الإيرادات النفطية المصدر الرئيسي لتوليد الدخل وتمويل النشاط الاقتصادي ، فإن هذه الإيرادات تعتبر المحدد الأساسي للاستثمار ، وذلك للـــدور الهام الذي تضطلع به في غلق فجوة الموارد المحلية والخارجية ، وللإسهام البارز لها في تمويل الإنفاق العام ، والاستثماري منه على وجه الخصوص .

وقـــد أشـــارت بعـــض الدراسات عن الدول النفطية في هذا الصدد إلى أن عوائد الصادرات النفطية لهذه الدول ، قد لعبت دوراً حاسماً في تحديد حجم الاستثمارات فيها، وأنـــه عـــلى الـــرغم من زيادة الاستثمارات الخاصة مترادفة مع زيادة حصيلة الإيرادات النفطية، إلاّ أن الزيادة الأساسية كانت في الاستثمار العام[62].

إن من الممكن النظر إلى الإيرادات النفطية من زاوية كونها مدخرات حكومية تسهم في تكويـــن الادخار المحلي ، بصفتها ضرائب على الشركات الأجنبية المستثمرة في قطاع الـــنفط ، بل إنها تلعب الدور الأساسي في تكوين المدخرات الكلية في اقتصاد ريعي يفتقر إلى أوعـــية الادخـــار ، فضلاً عن افتقاره للوعي بأهمية الادخار . ومن هذه الزاوية يمكن اعتـــبار الإيـــرادات النفطية محدداً أساسياً للاستثمار في الاقتصاديات النفطية ومن ضمنها الاقتصاد الليبـــي، من حيث دورها في تمويل الإنفاق الاستثماري العام ، الذي يعد بمثابة العمود الفقري للتكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي في الاقتصاد .

كذلك وبالنظر إلى التقلبات التي تحدث في حصيلة الإيرادات النفطية ، نتيجة تقلب أســـعار النفط الخام في السوق الدولية ، فإن الاحتياطيات الخارجية تلعب دوراً مهماً في تحديـــد الإنفاق الاستثماري ، إذ تمثل مصدراً إضافياً من مصادر تمويل الاستثمار المحلي ، تلجأ الدولة إليه ، عند حدوث عجز في مصادر التمويل الأخرى .



وهكذا ، وفقاً لهذه الاعتبارات فقد افترضت الدراسة أن يكون الإنفاق الاستثماري الإجمـالي ، دالـة في الإنفـاق على الناتج المحلي الإجمالي ، وفي حصة الخزانة العامة من الإيـرادات النفطية ، كمتغير تقريبي للتغيرات التي تحدث في حصيلة الصادرات النفطية ، وردود فعـل السـلطات العامة تجاه هذه التغيرات ، إضافةً إلى التغيرات في الاحتياطيات الأجنبـية ، والـتي تعد مصدراً طارئاً من مصادر التمويل ، يتم اللجوء إليه عند حدوث قصور في مصادر التمويل الأخرى ، كما سلفت الإشارة . كذلك فقد افترضت الدراسة أن يكـون الإنفـاق الاستثماري دالة في الاستثمار المبطأ لفترة واحدة ، والذي يعكس بدوره أثر الإنفاق الاستثماري في الفترة السابقة على الاستثمار في الفترة الحالية .

وعليه ، فإن دالة الإنفاق الاستثماري الإجمالي سوف تتخذ الصورة التالية :

$$RGFI_t = b_0 + b_1\, RGDP_t + b_2\, ROILR_t - b_3\, RCRS_t + b_4\, RGFIt_{-1}$$

حيث :

$RGFI_t$: الإنفاق الاستثماري الإجمالي الحقيقي ، أو التغير في التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي في الفترة "t" .

$RGDP_t$: الإنفاق الحقيقي على الناتج المحلي الإجمالي في الفترة "t" .

$ROILR_t$: حصة الخزانة من الإيرادات النفطية الحقيقية في الفترة "t" .

$RCRS_t$: التغيرات الحقيقية في الاحتياطيات الأجنبية في الفترة "t" .

$RGFI_{t-1}$: الإنفاق الاستثماري الإجمالي الحقيقي المبطأ لفترة واحدة .

3-2-4 الإطار النظري لدوال الواردات :

لقـد استحوذت دالة الواردات على حيز كبير من الاهتمام في الأدب الاقتصادي ، تجلّى في كم الدراسات التي استقصت وبحثت في المتغيرات التي تحكم سلوك الواردات من ناحية ، كما تجلّى في اختيار الواردات كمتغير داخلي في كل النماذج القياسية الكلية[63].

وبصـفة عامة ، فقد افترض الأدب الاقتصادي أن الطلب على الواردات في الدول النامـية ، وطلـب العالم على صادرات هذه الدول ، إنما يتم تحديده بقوى غير سوقية ، إضافة إلى افتراض المنتجات المستوردة إلى هذه الدول والمصدرة منها ، باعتبارها حساسة



للتغيرات في الأسعار ، وهو ما يستدل عليه من نماذج السلوك التجاري للدول النامية والتي تم بناؤها من قبل (Maizels,1968) ومن قبل (Chenery,Strout,1969)[64].

ومـــن ناحيتها ، فإن الصيغة المبسطة لمعادلة الطلب الإجمالي على الواردات ، تربط الكمية المطلوبة من الواردات من قبل الدولة إلى نسبة أسعار الواردات إلى الأسعار المحلية – مـــع افتراض درجة من القابلية للإحلال بين الواردات والسلع المحلية – وتربطها أيضاً إلى الدخـــل المحلي الحقيقي ، وبحيث تكون العلاقة مع الأسعار النسبية علاقة عكسية ، فيما تكـــون هـــذه العلاقـــة مع الدخل الحقيقي علاقة موجبة[65]. كذلك فإن سعر الصرف يشـــكل مـــن جانبه الأساس للدراسات العملية "Empirical" على عرض الصادرات ، والطلب على الواردات[66].

إلى جانـــب ذلك ، فقد تم تقسيم دالة الواردات في العديد من النماذج القياسية إلى عـــدة دوال فرعـــية ، حيـــث يـــنطلق ذلك من أهمية توفير معلومات عن سلوك الأنماط المخـــتلفة للسلع من الواردات ، وعلى طبيعة ومدى التحيز المتضمن في تقديرات المرونات المبنية على الواردات التجميعية[67].

ومـــادام بالإمكان تقسيم دالة الواردات السلعية إلى عدة دوال فرعية أو أكثر أو أقل حسبما تفترضه مقتضيات الدراسة . فإن من الممكن تقسيم دالة الواردات السلعية إلى دالة للواردات السلعية الاستهلاكية ، ودالة للواردات السلعية الرأسمالية ، بحيث يكون الطلب على الواردات من السلع الاستهلاكية النهائية دالة في الدخل الحقيقي القابل للتصرف ، أو في مكونـــات الإنفـــاق الحقيقي أو درجة القدرة الاستيعابية ، إضافةً إلى الأسعار النسبية للـــواردات ، والاحتياطيات الأجنبية ، والرصيد ، ومتغيرات صورية تتعلق بالتغيرات غير العادية أو الموسمية ، وفترات الإبطاء[68].

وعـــلى غـــرار دالة الواردات من السلع الاستهلاكية ، فإن المتغيرات التفسيرية التي تشـــتمل علـــيها دالة الواردات من السلع الرأسمالية ، تتكون من الناتج الصناعي ، والتغير الحقيقي في المخزون ، ودرجة القدرة الاستيعابية ، فضلاً عن الأسعار النسبية للواردات ، وفـــترات الإبطاء ، واحتياطيات الصرف الأجنبي ، والرصيد ، والمتغيرات الوهمية المتعلقة بالتغيرات الموسمية أو غير العادية[69].



وفي سـبيل تقدير القـيود الكمـية ، فـإن معظم الدراسات عن دالة الواردات (Islam,1961) و(Dutta,1964) و(Turnovsky,1968) ، قـد اشتملت على معايير ، مـثل مستوى الاحتياطيات الدولية ، وحصيلة الصادرات ، والأصول الخارجية للدولة ، وذلك كمتغيرات تفسيرية في دالة الواردات [70] .

وقد كان الافتراض من وراء استخدام مثل هذه المعايير البديلة يتمثل في أن السلطات تغير القيود على الواردات بشكل عكسي مع قدرة الدولة الاستيرادية ، حيث تقاس هذه القدرة بواحد من هذه المعايير المشار إليها ، ذلك أن استخدام هذه التقريبات (Proxies) يقلـل من درجة التحيز في التقديرات ، عندما يتم مقارنتها مع الحذف الكامل للمتغيرات غير الكمية ، كما يمكن للباحث تقريب أثر القيود الكمية عن طريق افتراض عملية انحدار ذاتي في عنصـر الخطـأ ، ومـن ثم اعتبار المعلمة الخاصة بالارتباط الذاتي كمؤشر على القيود[71].

هذا وعلى الرغم من إمكانية الحصول على تقديرات متحيزة وغير متسقة للمرونة ، عـندما لا يؤخـذ في الحسبان القيود الكمية المفروضة على الواردات [72]، فإن الصورة العامـة لدالة الواردات ، سواء في صورتها الخطية أو اللوغاريتمية ، تستند بشكل أساسي إلى اعتبار الأسعار النسبية والدخل الحقيقي أهم المتغيرات التفسيرية لسلوك الواردات[73].

ويتضـمن ذلك افتراضين يمكن صياغتهما عند القيام بتقدير مثل هذه الدالة ، بمعزل عـن مشاكل التجميع وأخطاء القياس ، أولهما الافتراض الضمني بأن المستوردين دائماً ما يكونـون على دوال طلبهم ، وثانيهما أن تقدير المعادلة بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) يشـتمل على افتراض قائم في أن مرونات سعر العرض لانهائية ، أو على الأقل كبيرة ، ومن ثم يتم بحث سعر الواردات كمتغير خارجي[74].

وبكلمات أخرى ، فإن تطبيق هذه الدالة ، حيث الواردات دالة في الأسعار النسبية والدخـل الحقيقي ، يتضمن أن أسعار الواردات نسبةً إلى مستوى الأسعار المحلية ، متغير خارجي بالنسبة للدولة المستوردة ، ويتحدد في العادة في الأسواق العالمية ، مع كميات من الواردات يتم تعديلها محلياً .

ولجعـل هـذه الدالـة منطقية ومقبولة ، فإنه يمكن القيام بذلك على أساس وجود تكالـيف متضمنة في تعديل الواردات وفقاً للتدفق المرغوب ، حيث يمكن إنجاز جزء من



التعديل فقط داخل الفترة نفسها ، خاصةً وأن هنالك سبب منطقي آخر ، يتلخص في أن العديــد من الواردات مرتبطة بعقود في فترة زمنية معينة ، ومن ثم لا تستطيع الاستجابة للتغيرات في الطلب ، الأمر الذي يسمح لهذا التعديل الجزئي بتقديم هيكل إبطاء عند تحديد الــواردات [75]. وهو ما يجعل واردات الفترة السابقة تلعب دوراً مهماً في تحديد الطلب على الواردات في الفترة الحالية .

أمــا فيما يتعلق باختيار الشكل الدالي لدالة الواردات ، فلا يوجد معيار قاطع يمكن الاعتماد عليه ، إذ أن الأمر متروك للباحث بدرجة أو بأخرى لاختيار الصيغة أو الشكل الدالي وفقاً لمرتكزاته النظرية ، وبحيث يحدوه الأمل أن لا يؤثر اختياره عكسياً في نتائجه. فالعــائق الأساســي أمام اختيار الشكل الخطي لدالة الواردات ، يتمثل في انخفاض مرونة الأسعار مع نمو الدخل ، مما يجعل الصيغة اللوغاريتمية الخطية ، والتي تجعل المرونات ثابتة عن طريق تقييدها ، هي الصيغة المفضلة لدى معظم الباحثين[76].

إضافة إلى ذلك ، فقد أوردت الدراسات المهتمة بدالة الواردات سببين اثنين للتركيز على أفضلية الشكل اللوغاريتمي لهذه الدالة ، يمكن تلخيصهما على النحو التالي[77]:

أولاً : أنها تسمح للواردات أن تستجيب بنسبة معينة للارتفاع أو الانخفاض في المتغيرات التفسيرية .

ثانياً : في حال افتراض ثبات المرونة ، فإن من الممكن تحاشي مشكلة الانخفاضات الكبيرة في المرونة عند زيادة الواردات .

أمــا بخصــوص الدراسات التطبيقية التي أجريت حول دالة الواردات ، وبينّت أثر المــتغيرات التفسيرية المختلفة في التأثير على الطلب على الواردات ، فقد أظهرت دراسة محســن خــان "Mohsin S.Khan" عن الواردات في فنــزويلا من خلال نتائجها ، أن افــتراض الأســعار النسبية والدخل الحقيقي كمتغيرات تفسيرية ، كانت صالحة لشرح الحجــم الكبير في التقلبات في الواردات الفنــزويلية[78]. كما بينت دراسة أخرى لنفس الباحــث أن مرونات الأسعار المقدرة كانت عاليةً بصفة عامة ، علاوةً على أنها تشير إلى أن للأســعار النســبية أثر ذو دلالة معنوية على واردات الدول النامية ، وهو ما يعني أن الأسعار تلعب دوراً مهماً في تحديد واردات الدول النامية[79].



أمـــا كلايـــن وجولدبيرجير (Klein and Goldberger) فقد أعطيا في نموذجهما القياســـي عن الولايات المتحدة ، أهمية مرتفعة للدخل المحلي المتاح باعتباره المحدد الرئيس للطلـــب على الواردات ، ومن منظور أن المنتجات النهائية المستوردة تباع بشكل مباشر بعد مرورها بقنوات مؤقتة إلى المستهلك ، ورغم اعترافهما بأن الدراسات الإحصائية عن ســـلوك الواردات الكلية كانت حاسمة فيما يتعلق بآثار الأسعار النسبية ، إلاّ أنهما أرجعا ذلـــك إلى العلاقـــة البينـــية "Interrelation" للأسعار النسبية مع الدخل ، وإلى الهيمنة المرتفعة لهذا المتغير الأخير في دالة الواردات [80].

ومـــن جانـــبها اعتبرت دراسة قياسية عن مسار الاقتصاد الكويتي ، أن الطلب على الـــواردات من السلع الاستهلاكية دالة في الإنفاق الاستهلاكي ومستوى الإنتاج المحلي ، نظـــراً لعدم وجود بدائل محلية قريبة للواردات من السلع الاستهلاكية ، في حين اعتبرت الطلب على الواردات من السلع الرأسمالية دالة في التكوين الرأسمالي الإجمالي في الاقتصاد ، مـــن منظور الحاجة إلى استيراد هذا النوع من السلع مع بدء التنمية الاقتصادية ، بمعنى أن الواردات السلعية إجمالاً ، تم اعتبارها دالة في الإنفاق المحلي الكلي والناتج الإجمالي[81].

وفي دراســـة أخرى افترض "محسن خان" الطلب على الواردات الاسمية كدالة خطية في الإنفاق التجميعي الخاص بالأسعار الجارية ، وفي أسعار الواردات . وقد بيّن أن السبب وراء هذه الصياغة لدالة الواردات ، يكمن في أن الزيادة في الطلب المحلي على كل السلع ســـوف يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات ، وأن الزيادة في أسعار الواردات سوف تؤدي إلى انخفاض الطلب عليها من منظور أنها أصبحت أغلى[82].

أمـــا في دراستنا هذه ، فقد رؤي تقسيم دالة الواردات التي يشتمل عليها النموذج ضـــمن معادلاتـــه ، ولأغـــراض تـــتعلق بالهدف من الدراسة ، إلى دالة واردات سلعية استهلاكية ، وأخرى للسلع الرأسمالية ، في حين اعتبرت الواردات من الخدمات والواردات الأخرى بمثابة متغير خارجي .

وقـــد تم اعتبار الواردات من السلع الاستهلاكية دالة في الإنفاق الاستهلاكي المحلي الـــنهائي الخـــاص ، وذلك نظراً لمحدودية البدائل المحلية المنافسة للواردات ، مما يجعل هذا النوع من الإنفاق ينصب أساساً في الطلب على الواردات من السلع الاستهلاكية ، إضافة



إلى اعتـــبار هذا النوع من الواردات دالةً في الأسعار النسبية ، وهو ما يتسق مع الفروض النظرية بالخصوص .

أمـــا الـــواردات مـــن الســـلع الرأسمالية فقد تم توصيفها باعتبارها دالة في الإنفاق الاستثماري الإجمالي في الاقتصاد ، وفي التغير في الاحتياطيات الأجنبية ، وفي التغيرات في شـــروط التـــبادل الـــدولي ، إضافة إلى الرصيد من الواردات السلعية الرأسمالية في الفترة الســـابقة، وذلك من منطلق ربط استيراد هذا النوع من السلع ، بما يتم تخصيصه للإنفاق عـــلى الاستثمار الإجمالي ، فضلاً عن أن تمويل عمليات استيراد السلع الرأسمالية ،يتم عن طـــريق حصيلة الصادرات من العملات الأجنبية ، والتي تسهم في توفير المعدات الرأسمالية والخبرات الفنية والتكنولوجيا من الخارج ، وهو ما ينعكس أساساً من خلال التغيرات التي تحدث في شروط التبادل الدولي ، وفي الاحتياطيات الأجنبية .

وقد تم اعتماد الصورة اللوغاريتمية الخطية لدالة الواردات من السلع الاستهلاكية ، خاصـــةً وأنهـــا تتوفر على إمكانية الحصول على قيم مرونات الواردات بشكل مباشر من خـــلال قـــيم المعـــلمات المقـــدرة ، وعلى هذا الأساس تكون دالة الواردات من السلع الاستهلاكية على النحو التالي :

$$\text{Log RIMCPC} = \text{Log } b_0 + b_1 \text{ Log RPCEPC}_t - b_2 \text{ Log RP}_t + b_3 \text{ DV(IMC)}$$

حيث :

Log RIMCPC_t : اللوغاريـــتم الطبـــيعي لنصـــيب الفرد من الطلب الحقيقي على الواردات من السلع الاستهلاكية في الفترة (t) .

Log RPCEPC_t : اللوغاريتم الطبيعي لنصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص الحقيقي في الفترة (t) .

Log RP_t : اللوغاريتم الطبيعي للأسعار النسبية في الفترة (t) .

DV(IMC) : متغير صوري للواردات من السلع الاستهلاكية .

حيث :

$DV = 1$ للفترة (1982 - 1998) .

$DV = 0$ لباقي السنوات .



عـــلماً بأنـــه بدأ العمل بالموازنة الاستيرادية اعتباراً من عام 1982م ، وحتى الوقت الراهن ، في إطار سياسة القيود الكمية المباشرة على الواردات .

وقـــد تم اعـــتماد هذه الدالة على أساس نصيب الفرد ، حيث من الممكن استخدام مـــتغيرات نصـــيب الفـــرد بـــدلاً من متغير السكان مباشرة(83)، من منطلق أنها تسمح بالحصول على نتائج أفضل وفق هذا الأسلوب ، خاصةً بالنسبة للدول النامية .

فقـــد اقـــترح كلايـــن أن تأخذ النماذج القياسية في الدول النامية ، بعين الاعتبار الخصائص الديموجرافية ، وبحيث يتم ذلك إما عن طريق إضافة متغير تفسيري في الطرف الأيمن من المعادلة يمثل عدد السكان أو معدل نمو السكان ، أو عن طريق قياس المعادلات في صـــورة نصـــيب الفـــرد ، إلاّ أن اســـتخدام الأسلوب الثاني يؤدي إلى تخفيض حالة الارتـــباط الخطـــي وحالة الارتباط الذاتي ، وهما من المشكلات التي تعرقل بناء النماذج القياسية في الدول النامية ، مما يجعل الكثير من الاقتصاديين يفضلون هذا الأسلوب ، رغم الاعتراف بأن استخدامه يجعل المعادلات غير خطية(84).

أما دالة الواردات من السلع الرأسمالية فقد تم اعتمادها على أساس من الصيغة التالية:

$$RIMI_t = b_0 + b_1\ RGFI_t - b_2\ RCRS_t + b_3\ CRTOT_t + b_4\ RIMI_{t-1}$$

حيث :

$RIMI_t$: الطلب الحقيقي على الواردات من السلع الرأسمالية في الفترة (t) .

$RGFI_t$: الإنفاق الاستثماري الإجمالي الحقيقي في الفترة (t) .

$RCRS_t$: التغير الحقيقي في الاحتياطيات الأجنبية في الفترة (t) .

$CRTOT_t$: التغير في شروط التبادل الدولي في الفترة (t) .

$RIMI_{t-1}$: مـــتغير إبطاء لفترة واحدة للطلب الحقيقي على الواردات من السلع الرأسمالية .

4-2-4 الإطار النظري لدالة الإنفاق الاستهلاكي العام :

يعتـــبر الإنفـــاق العام مؤشراً يستدل منه على السياسة الاقتصادية للدولة ، ومدى تدخـــلها في الحـــياة الاقتصادية ، حيث أصبحت الزيادة في الإنفاق العام وارتفاع الأهمية



النسبية لـــه ، من الظواهر المألوفة في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حدٍ سواء . كما أصـــبحت الآثـــار الناجمة عن سياسات الإنفاق وطرق تمويل الموازنة العامة مجال اهتمام وبحث على نطاق واسع لدى الكثير من الاقتصاديين .

وفي الواقع ، يمثل الإنفاق العام أداةً رئيسيةً من أدوات السياسة المالية ، بالإضافة إلى الضـــرائب ، والـــتي تستخدمها الدولة عادةً للتأثير على النشاط الاقتصادي ، خاصةً عند حدوث انخفاض في الطلب التجميعي ، إذ تؤدي زيادة الإنفاق العام أو تخفيض الضرائب إلى زيادة الطلب التجميعي في الاقتصاد على المستوى الكلي[85]. حيث برهنت الدراسات التطبيقـــية أن للـــتغيرات في الضرائب ، أو الإنفاق الحكومي ، آثاراً جوهرية على الطلب التجميعي[86].

ورغم ذلك فإن التغيرات في الإنفاق العام لا تخلو من آثار سلبية كما يرى البعض ، إذ افترضـــت بعض الدراسات[87] أن الإنفاق الاستهلاكي العام يدخل في المنفعة الخاصة "Private Utility" بطريقة غير قابلة للانفصام ، وذلك من خلال ما يعرف بأثر التزاحم "Direct Crowding Out Effect" ، من قبل الاستهلاك العام للاستهلاك الخاص .

وبعيداً عن هذا الجدل النظري ، وفي الدول النامية بشكل خاص ، فقد اعتبرت بعض الدراســـات الإنفاق العام والتدخل المالي بمثابة محفزات للنمو الاقتصادي ، مقارنةً بعناصر أخـــرى أكد عليها الأدب الاقتصادي في هذا الشأن ، مثل التوسع في الصادرات وزيادة معـــدل الـــتكوين الرأسمالي ونمو قوة العمل[88]. كما استنتجت دراسات أخرى أجراها (Hall,1980) و (Barro,1981,1987) أن الـــزيادات في الاستهلاك الحكومي تؤدي إلى زيادات في الناتج والعمالة على حدٍ سواء[89].

أما فيما يتعلق بالمتغيرات التي تفسر سلوك الإنفاق العام ، فقد ربطت بعض النماذج الشـــهيرة بـــين المستوى المرغوب من الإنفاق الحكومي ، وبين إرادة وقدرة المجتمع على الدفـــع، والمتمـــثلة في معـــدلات الضـــرائب باعتبارها مصدراً من مصادر تمويل الإنفاق العام[90]، فيما يمكن اعتبار الاقتراض الحكومي محدداً مهماً من محددات الإنفاق العام[91].

كذلك ، فإن من العوامل الأخرى التي تؤثر في مستوى الإنفاق العام ، والاستهلاكي مـــنه عـــلى وجـــه الخصوص ، النمو السكاني ، بكل ما يمثله من زيادة في الطلب على الخدمـــات التي تقدمها الحكومة[92]. فضلاً عن أن بعض النماذج أشارت إلى أن الإنفاق الحكومـــي الاسمـــي يتعدل تناسبياً "Proportionally " مع الفارق بين الإنفاق الحكومي



الــذي تستهدفه السلطات والمستوى الفعلي لهذا الإنفاق في الفترة الماضية[93] ، إضافةً إلى أنه من المنطقي افتراض أن الحكومة في المدى الطويل ترغب في زيادة إنفاقها في خطٍ متوازٍ مع النمو في الدخل الاسمي[94].

أما في الدول النامية ، فقد أشارت بعض المصادر إلى إمكانية ربط الإنفاق الحكومي بقيمة الصادرات ، إذ يزداد الإنفاق الحكومي عند زيادة الصادرات[95] .

وفي الاقتصـاديات النفطـية يبدو ذلك جلياً ، إذ تعتمد الإيرادات النفطية في مدى مسـاهمتها في الإيرادات العامة على سياسة الإنفاق ، وما يرتبط به من تخصيص للموارد، سواء على بنود الإنفاق ، أو على القطاعات الاقتصادية المختلفة ، هذا من ناحية ، وعلى قيمة الصادرات النفطية من ناحية أخرى .

فقــد شجعت الزيادة في قيمة الصادرات النفطية في السبعينيات زيادة الإنفاق العام الجــاري والاســتثماري في الاقتصاد الليبــي ، اعتماداً على استمرارية هذا المصدر من مصــادر الإيــرادات العامة ، فضلاً عن أن سياسة الإنفاق تميزت بإعطاء النصيب الأوفر للإنفــاق الجاري في إطار توسع الدولة في تقديم الخدمات العامة ، وفي إطار سياسة الرفاه الاجــتماعي ، وبســبب ضــعف القدرة الاستيعابية للاقتصاد عن استيعاب الإمكانيات الاستثمارية الهائلة التي وفرتها الفورة النفطية خلال تلك الحقبة[96].

أما في الثمانينيات ومطلع التسعينيات بشكل خاص ، ومع تراجع الإيرادات النفطية، فقــد عرف الاقتصاد الليبــي معدلات مرتفعة من التضخم ، نجمت بشكل أساسي من سياسة تمويل الموازنة العامة ضمن عوامل أخرى بالتأكيد ، حيث قامت الدولة باللجوء إلى التمويل بالعجز عن طريق الاقتراض من النظام المصرفي المحلي ، في سبيل غلق الفجوة بين الإنفــاق العــام والإيــرادات العامة ، خاصةً وأن بعض بنود الإنفاق الاستهلاكي العام حساســة جــداً تجــاه أي تخفيضــات أخــرى فيها ، نظراً للأضرار والمحاذير السياسية والاجتماعية لمثل هذه التخفيضات[97].

وفي الواقــع ، تشتمل الإيرادات العامة في الاقتصاد الليبــي على كل من الإيرادات النفطــية والإيرادات غير النفطية ، وبينما تعتمد الأولى على حجم وقيمة الصادرات من الــنفط الخــام ، فإن الثانية تشتمل على الإيرادات من الضرائب المباشرة وغير المباشرة ،



فضلاً عن الإيرادات الأخرى ، مما يعني أنها وفي المقام الأول تعتمد على النشاط الاقتصادي خارج قطاع النفط .

وعلى الرغم من الارتفاع الضئيل في الأهمية النسبية للإيرادات غير النفطية في الفترة الأخـــيرة[98]، فإنهـــا لا تزال تمثل جزءاً محدوداً من إجمالي الإيرادات العامة ، فيما تفصح الـــزيادة المطلقة للإيرادات غير النفطية عن حقيقة مؤداها أن هذه الزيادة لم تحدث بسبب تطورات في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ، أو في سياسات وأنظمة الضرائب والجباية، أو نتـــيجة تحســـن في أداء قطـــاع الأعمال العام ، بل بسبب انخفاض الإيرادات النفطية وتقلبها، خاصةً خلال سنوات معينة تشملها هذه الدراسة .

ومـــن هذه الزاوية ، يمكن النظر إلى الإنفاق الاستهلاكي النهائي العام في الاقتصاد الليـــبـــي باعتـــباره دالةً في قيمة الصادرات الإجمالية ، وفي الإيرادات غير النفطية ، وفي الإنفاق الاستهلاكي النهائي العام المبطأ لفترة واحدة ، حيث تم وفقاً لذلك اعتماد الشكل الدالي التالي :

$$Log\ RGE_t = Log\ b_0 + b_1\ Log\ REX_t + b_2\ Log\ RNOOR_t + b_3\ Log\ RGE_{t-1}$$

حيث :

$Log\ RGE_t$: اللوغاريتم الطبيعي للإنفاق الاستهلاكي العام الحقيقي في الفترة (t).

$Log\ REX_t$: اللوغاريتم الطبيعي للقيمة الحقيقية لإجمالي الصادرات في الفترة (t) .

$Log\ RNOOR_t$: اللوغاريـــتم الطبـــيعي للإيرادات غير النفطية والأخرى الحقيقية في الفترة (t) .

$Log\ RGE_{t-1}$: متغير إبطاء لفترة واحدة للإنفاق الاستهلاكي العام الحقيقي .

3-4 الإطار النظري لمتطابقات النموذج :

1-3-4 الواردات الإجمالية (IM) :

تنقســـم الواردات بصفة عامة إلى فرعين رئيسيين هما الواردات المنظورة والواردات غـــير المـــنظورة ، وفـــيما تشـــتمل الـــواردات المنظورة والمتضمنة في الميزان التجاري "Merchandise Trade Balance" في ميزان المدفوعات على الواردات السلعية ، بغض الـــنظر عـــن التصنيفات المتعددة لهذه النوعية من الواردات ، فإن الواردات غير المنظورة



تشتمل إجمالاً على ما يتضمنه ميزان الخدمات في ميزان المدفوعات من عناصر ترتبط بهذا النوع من الواردات[99].

ومن هذا المنطلق فقد رؤي في هذه الدراسة أن تكون متطابقة الواردات الإجمالية ، مكّونـــة مـــن الـــواردات السلعية بشقيها الاستهلاكي والرأسمالي مضافاً إليها الواردات الأخـــرى، والمكونـــة إجمالاً من الواردات من الخدمات والواردات الأخرى غير المدرجة بشـــكل مفصـــل في إحصاءات التجارة الخارجية وحسابات الدخل القومي أو حسابات ميزان المدفوعات في الاقتصاد الليبـــي .

وبذلـــك تكون متطابقة الواردات الإجمالية ، وبالشكل الذي ينسجم مع الغرض من هذه الدراسة على النحو التالي :

$$IM_t = IMC_t + IMI_t + IMO_t$$

حيث :

IM_t : الواردات الإجمالية .

IMC_t : قيمة الواردات من السلع الاستهلاكية .

IMI_t : قيمة الواردات من السلع الرأسمالية .

IMO_t : قيمة الواردات الأخرى بما فيها الواردات من الخدمات .

2-3-4 الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي (GDP) :

يعرف الناتج المحلي الإجمالي "Gross Domestic Product" على أنه القيمة السوقية لجمـــيع الســـلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها في الاقتصاد المحلي ، وداخل الحدود الجغرافية للدولة ، خلال فترة زمنية معينة ، تم تحديدها بسنة واحدة .

كمـــا يعرف الناتج القومي الإجمالي "Gross National Product" على أنه القيمة الســـوقية لجمـــيع السلع والخدمات النهائية التي تم إنتاجها من قبل عناصر الإنتاج الوطنية داخـــل وخـــارج الحدود الجغرافية للدولة ، خلال فترة زمنية معينة متعارف عليها بسنة واحدة .

ونظـــراً لارتـــباط مفهوم الناتج المحلي الإجمالي "GDP" بالناتج الذي تم إنتاجه فعلاً داخـــل الاقتصاد المحلي ، فسوف يتم في هذه الدراسة استخدام مفهوم "GDP" أي الناتج المحـــلي الإجمـــالي ، بدلاً من مفهوم الناتج القومي الإجمالي ، "GNP" . وهو الأمر الذي



يتســق مــع طبيعة الاقتصاد الليبـــي من ناحية ، كما يتسق مع هدف هذه الدراسة من ناحية أخرى .

ويـــتكون الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي ، حسبما هو متعارف عليه في الأدب الاقتصــادي من الإنفاق الاستهلاكي الخاص "PCE" ، والإنفاق على التكوين الرأسمالي الثابـــت الإجمالي في الاقتصاد "GFI" ، والإنفاق الاستهلاكي النهائي العام "GE"، إضافةً إلى صـــافي الصـــادرات ، والذي هو عبارة عن الصادرات الإجمالية (EX) مطروحاً منها الواردات الإجمالية "IM" .

أي أن :

$$GDP_t = PCE_t + GFI_t + GE_t + (EX_t - IM_t) .$$

3-3-4 الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (GDPNO) :

في الـــدول النفطية بصفة عامة ، وفي الاقتصاد الليبـــي على وجه الخصوص ، ومن واقـــع الأهمية النسبية المرتفعة للناتج المحلي النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، فقد جـــرت العادة في الحسابات القومية ، وفي الإحصاءات الرسمية أن يتم تقسيم الناتج المحلي الإجمالي داخل فرعين أساسيين هما ، الناتج المتولد عن النشاط الاقتصادي في قطاع النفط والغاز الطبيعي ، والذي يمثل استخراج النفط الخام العنصر الأساسي فيه ، إضافةً إلى الناتج الذي يتولد في الأنشطة الاقتصادية التقليدية في الزراعة والصناعة والخدمات تحت مسمى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي .

وترتيـــباً عـــلى هذا التصور ، فقد تم وضع الصيغة التالية لمتطابقة الناتج المحلي غير النفطي (GDPNO) ، على اعتبار أن الناتج المحلي غير النفطي هو عبارة عن الفارق بين الـــناتج المحـــلي الإجمالي (GDP) والناتج المحلي النفطي ، (GDPO) ، وذلك على النحو التالـــي :

$$GDPNO_t = GDP_t - GDPO_t$$



4-3-4 الناتج المحلي الصافي (NDP) :

يعرف الناتج المحلي الصافي بأسعار السوق ، على أنه الناتج المحلي الإجمالي بعد أن يتم استبعاد أو طرح إهلاك رأس المال الثابت "DEP" وذلك على النحو التالي :

$$NDP_t = GDP_t - DEP_t$$

5-3-4 الدخل الشخصي المتاح (YD) :

تؤكـــد أدبـــيات الاقتصاد ، ونظام الحسابات القومية للأمم المتحدة ، على إمكانية حســـاب الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لثلاثة طرق للحساب أولها على أساس عوائد عوامل الإنـــتاج أو سعر تكلفة عناصر الإنتاج (GDP at Factor Costs) ، وثانيها على أساس الإنتاج الصافي ، وثالثها على أساس الإنفاق الإجمالي أو ما يعرف بـــ (GDP at Market Price). ويتم حساب الناتج المحلي الإجمالي بسعر تكلفة عناصر الإنتاج عن طريق طرح صافي الضرائب غير المباشرة من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق[100].

وعـــلى هـــذا الأساس فإن الناتج المحلي الصافي أو الدخل المحلي الصافي بسعر تكلفة عناصر الإنتاج ، هو عبارة عن الناتج المحلي الصافي بأسعار السوق ناقصاً صافي الضرائب غـــير المباشـــرة "NIDT" ، والتي تساوي الفارق ما بين الضرائب غير المباشرة وإعانات الإنتاج .

أي أن :

$$NI_t = NDP_t - NIDT_t$$

حيث :

NI : الدخل المحلي بسعر تكلفة عناصر الإنتاج .
NDP : الناتج (الدخل) المحلي الصافي بأسعار السوق .
NIDT : صافي الضرائب غير المباشرة .

وتجـــدر الإشارة هنا إلى أنه غالباً ما تحتسب الضرائب غير المباشرة بشكلها الصافي ، حيث يتم استبعاد الإعانات الإنتاجية التي تدفع من قبل الدولة للمنتجين على أسعار المواد الأساسية ، أو لتشجيع بعض الفروع الإنتاجية[101].



ومـــن هـــذه الزاوية ، وكما هو شائع في أدبيات الاقتصاد ، فإن الدخل الشخصي المــتاح (YD) ، يمكن الحصول عليه عن طريق إجراء عمليات طرح وإضافة على الدخل المحــلي بســعر تكلفة عناصر الإنتاج ، حيث يتم طرح الضرائب المباشرة على الدخل ، وإضافة التحويلات الحكومية إلى القطاع العائلي ، حتى يتسنى الحصول على قيمة الدخل الذي يستلمه الأفراد لتقسيمه بين الاستهلاك الخاص والادخار الخاص .

هـــذا ، ونظـــراً لخصوصية حسابات الدخل في الدول النفطية ، فقد جرت العادة في الدراســـات الأكاديمية ، ومن ضمنها دراسات تتعلق بالاقتصاد الليبـــي[102]، على أن يـــتم بالإضافة إلى طرح الضرائب المباشرة من الدخل المحلي بسعر تكلفة عناصر الإنتاج ، القيام أيضاً بطرح حصة الحكومة من الإيرادات النفطية ، وما يتوفر لها من إيرادات أخرى ، وذلـــك مـــن مـــنظور أن ما تجنيه الحكومة من إيرادات نفطية يعد بمثابة ضرائب على الشركات العاملة في القطاع النفطي ، ومن ثم لا تصل مباشرةً إلى أيدي الأفراد للتصرف فيها .

أضـــف إلى ذلـــك أن دراسات أخرى[103] حول الدخل القومي في الدول النفطية أشارت إلى ضرورة تصحيح الدخل القومي في هذه الدول في إطار الحسابات القومية لها ، وذلك بخصم الإيرادات النفطية ، من منظور الفارق بين مفهوم الثروة كأصل أو كرصيد وبين مفهوم الدخل كتدفق في الزمن .

ومـــن المعـــروف أن متطابقة الدخل المتاح تتضمن إضافة التحويلات الحكومية إلى القطاع العائلي ، ولكن نظراً لعدم وجود بيانات متوفرة عن صافي التحويلات من الدخل الشخصي للأفراد في الإحصاءات الرسمية في ليبيا ، فسوف يتم إهمال هذا البند في التحليل، وبالتالي سوف يقتصر تعريف الدخل الشخصي المتاح على التعريف التالي :

$$YD_t = NDP_t - NIDT_t - DT_t - YOV_t - GROT_t$$

علماً بأن :

YD_t : الدخل الشخصي المتاح في الفترة t .

NDP_t : الناتج المحلي الصافي في الفترة t .

$NIDT_t$: صافي الضرائب غير المباشرة في الفترة t .

DT_t : الضرائب المباشرة على الدخل في الفترة t .

YOV_t : حصة الحكومة من الإيرادات النفطية في الفترة t .

GROT : الإيرادات الحكومية الأخرى من غير النفط والضرائب .



الهوامش :

(1) White, Besty Butrill, "Empirical Tests of The Life Cycle Hypothesis", American Economic Review, Vol. 68, No.4, September (1978), P 547 .

(2) Ibid, P 20.

(3) ومـــع ذلـــك فقد يكون من السهل إيجاد اقتصاديين آخرين اقتربوا من نفس الفكرة بشكل مبكر ، ولكنهم تطرقوا إليها في محيط النمو في المدى الطويل ، كما أنهم فشلوا في تعريف العلاقة بشكل محدد وحاسم . وقد أشـــار بيجو "Pigou" إلى أن مارشال "A. Marshal" أقر بوجود علاقة بين الدخل التجميعي والادخار (أو الاســـتهلاك) ، مع أنه استشهد بذلك في سياق تحليله للنمو في المدى الطويل أكثر منه في سياق تقلبات المـــدى القصير . ورغم كل ذلك فإن من الممكن كما يرى غالبية الاقتصاديين اعتبار دالة الاستهلاك كشفاً كينـــزياً خالصاً ، بسبب أنها تقع في قلب المنظومة النظرية لكينـــز . أنظر :

- Ackley, Gardner, Macroeconomic: Theory and Policy, Macmillan Publishing Company Co., Inc. New York (1978), P 533 .

(4) هـــيلر ، براين ، الاقتصاد التحليلي الكلي : نماذج ومناظرات وتطورات ، ترجمة : فتحي صالح أبوسدرة ، عبد الفتاح عبد السلام أبوحبيل، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي ، طبعة أولى ، (1990)، ص 46 .

(5) توصـــي الصيغة الكينـــزية لدالة الاستهلاك على أن الدخل الحقيقي هو المحدد الوحيد للإنفاق الاستهلاكي الحقـــيقي ، إلاّ أن مـــا تعنيه هذه الدالة في الواقع يتمثل في أن الدخل الحقيقي هو المتغير الأهم بين مجموعة مـــتغيرات أخرى محددة للاستهلاك خاصةً في المدى القصير . فقد أخذ كينـــز في الاعتبار نحو (24) متغيراً إضافياً ، كان من ضمنها سعر الفائدة الذي يلعب دوراً مهماً كمحدد للاستهلاك في النظرية الكلاسيكية ، وذلك على الرغم من تشكيكه (أي كينـــز) في حساسية الاستهلاك أو الادخار لسعر الفائدة .

للمزيد أنظر :

- Felder, Bernhard & Homburg, Stefan, Macroeconomics and New Macroeconomics, 2nd Edition, Springer Verlag, Berlin Heidelberg, Germany (1992), P 74.

(6) Ferber, Robert, "Consumer Economics: A Survey", Journal of Economic Literature, Vol. XI, No. 4, (December 1973), P 1304.

(7) Mikesell, Raymond, F., "The Nature of Saving Function in Developing Countries: A Survey of Theoretical and Empirical Literature", Journal of Economic Literature, Vol. XI, No.1, (March 1973), Op. Cit., P 1304.

(8) Ferber, Robert, "Consumer Economics: A Survey", Op. Cit., P 1305.

(9) Felder, Bernhard & Homburg, Stefan, Op. Cit., PP 77-78.



(10) Ferber, Robert, "Consumer Economics: A Survey", Op. Cit., P 1304.

(11) Mikesell, Raymond, F., Op. Cit., P 8.

(12) Ferber, Robert, "Research on Household Behavior", Part 1, American Economic Review, March, 1962, P 23.

(13) Ferber, Robert, "Consumer Economics: A Survey", Op. Cit., P 1305.

(14) Loc. Cit.

(15) Fuhrer, Jeffery, C., "Do Consumers Behave as The Life-Cycle/ Permanent Income Theory of Consumption Predicts", New England Economic Review, (September 1992), P3.

(16) Evans, Michael, K., Macroeconomic Activity: Theory, Forecasting and Control, Harper & Row Publishers, New York, (1969), P35.

(17) - Loc. Cit.
- Mikesell, Raymond, F., Op. Cit., PP 10-11.

(18) Ferber, Robert, "Consumer Economics: A Survey", Op. Cit., P 1306.

(19) لمزيد من التفاصيل حول الدراسات التي أجريت وبرز فيها عنصر الثروة كمحدد رئيس للاستهلاك بالاستناد إلى نظرية الدخل الدائم ونظرية دورة الحياة ، يمكن الرجوع إلى :

- White, Besty Butrill, Op. Cit., PP 547-560 and:
- Kormendi, Roger, C., "Government Spending and Private Sector Behavior", The American Economic Review, Vol. 73, No.5, (December 1983), PP 994-1010.

(20) Ferber, Robert, "Research on Household Behavior", Op. Cit., PP 8-9.

(21) Evans, Michael, K., Op. Cit., P 84.

(22) لقد توفرت العديد من الدراسات على نتائج مهمة حول دور الأصول السائلة في تحديد الإنفاق الاستهلاكي، فضلاً عن أهمية هذه النتائج فيما يتعلق بتأسيس تأثير مباشر للمتغيرات النقدية على الإنفاق الاستهلاكي ، أنظر على سبيل المثال :

- Zellner, A. & Huang, D.S. and Chau, L. C., "Further Analysis of The short Run Consumption Function with Emphasis on The Role of Liquid Assets", Econometrica , Vol. 33, No.3, (July 1965).

(23) Ferber, Robert, "Consumer Economics: A Survey", Op. Cit., PP 1312-1313 .

(24) Bhatia, Kul, B., "Capital Gains and The Aggregate Consumption Function", The American Economic Review, Vol. 62, No.5, (December 1972), PP 866-879.



(25) Branson, William, H., Op. Cit., PP 206-207.

(26) Felder, Bernhard & Homburg, Stefan, Op. Cit., P134.

(27) Klein, L. R & Goldberger, A. S., "An Econometric Model of The United States (1929-1952)", Contribution to Economic Analysis, North Publishing Company, Amsterdam (1969), P 9.

(28) Ferber, Robert, "Consumer Economics: A Survey", Op. Cit., P 1314.

أمـــا فـــيما يخص الدراسات الحديثة عن العلاقة بين سعر الفائدة والاستهلاك ، فمن الممكن الإطلاع على سبيل المثال علــى :

- Carlino, Gerald, A., "Interest Rate Effects and Intertemporal Consumption", Journal of Monetary Economics, Vol. 9, No.2, (March 1982), PP 223-234.

(29) Ferber, Robert, "Consumer Economics: A Survey", Op. Cit., PP 1314-1316.

(30) Evans, Michael, K., Op. Cit., PP 44-46.

(31) Ferber, Robert, "Consumer Economics: A Survey", Op. Cit., P 1310.

(32) أبوحبـــيل ، عـــبد الفـــتاح عبد السلام ، "محددات الاستهلاك الخاص في الدول النامية مع دراسة لمحددات الاستهلاك الخاص في الجماهيرية" ، بحوث ومناقشات ندوة الاستهلاك في الاقتصاد الليـــبي ، كتاب الندوة ومداولاتها ، منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية ، (بنغازي 1990م) ، ص ص 170 - 171 .

(33) Heijedra, Ben. J. and Others, "Fiscal Policy, Distrortinary Taxation and Direct Crowding Out Under Monopolistic Competition", Oxford Economic Papers, Vol. 50, No.1, (January, 1998), PP 79-88.

(34) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع ، يمكن الاطلاع على :

- Amano, Robert A and Wirjanto, Tony S, An Empirical Investigation into Government Spending and Private Sector Behaviour , Working Paper, Bank of Canada, Canada, October (1994).

(35) Ibid PP.2.

(36) Ibid PP.2-3.

(37) يستبعد هذا التعريف مشتريات الأسهم من قبل الأفراد أو حتى من قبل الشركات باعتبار أنها لا تمثل إضافة صافية إلى التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي في الاقتصاد . فشراء الأسهم يمثل انتقالاً في حقوق ملكية أصل قائم ، ولا يغيّر بأي شكل حجم رأس المال الحقيقي للدولة . أنظر بالخصوص :

- ستانليك ، مقدمة في الاقتصاد الكلي ، ترجمة : محمد عزيز وفتحي أبوسدرة ، الطبعة الثالثة ، منشورات جامعة قاريونس ، (بنغازي ، 1992) ، ص ص 80-81 .

(38) Shakle, G. L. S, "Keynes and Today's Establishment in Economic Theory: A



Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

View", Journal of Economic Literature, Vol. XI, No.2, (June, 1973), P516 and :
- Jhingan, M. L, Op. Cit., P 86.

(39) Mikesell, Raymond, F., OP. Cit., P 3.

(40) أبوحبيل ، عبد الفتاح عبد السلام ، التحليل الاقتصادي الكلي : النظرية والسياسات الاقتصادية، منشورات جامعة الجبل الغربي ، غريان ، (ليبيا ، 1996) ، ص ص 176 - 177 .

(41) Jorgenson, Dale, W., "Econometric Studies of Investment: A Survey", Journal of Economic Literature, Vol. IX, No.4, (December , 1971), P 1130.

(42) Ibid., P 1111.

(43) ايدجمان، مايكل ، الاقتصاد الكلي، ترجمة : محمد إبراهيم منصور ، دار المريخ للنشر ، (الرياض، 1988)، ص 180 .

(44) أبوحبيل ، عبد الفتاح ، التحليل الاقتصادي الكلي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 211 - 212 .

(45) ستانليك ، مصدر سبق ذكره ، ص 83 .

(46) يفسر مبدأ المعجل الاستثمار الصافي وليس الإجمالي ، حيث كانت هذه النقطة بالذات مثار انتقاد العديد من الاقتصـــاديين . فالـــتغير في رأس المال من فترة إلى أخرى مساوٍ للاستثمار الإجمالي مخصوماً منه الاستثمار الإحـــلالي ، ذلـــك أن مبدأ المعجل وكذلك المعجل المرن ، يوفر شرحاً عن التغير في رأس المال وليس عن الاســـتثمار الإجمـــالي ، الأمـــر الذي يجعل تضمين الاستثمار الإحلالي مهم طالما أنه يهيمن على الإنفاق الاستثماري الكلي عند المستوى التجميعي على الأقل (Kuznets, 1950) ، أنظر بالخصوص :
- Jorgenson, Dale, W., Op. Cit., PP 1111-1112.

(47) Evans, Michael, K., Op. Cit., P 80.

(48) ستانليك ، مصدر سبق ذكره ، ص 94 .

(49) ايدجمان ، مايكل ، مصدر سبق ذكره ، ص 178 .

(50) من أشهر هذه الدراسات أو النماذج سواء على مستوى المنشأة أو على مستوى الصناعة ، على سبيل المثال لا الحصر :
- Kuh's Capital Stock Growth.
- Eisner's Permanent Income Theory for Investment.
- Jorgenson and Sibert's Theory of Optimal Capital Accumulation.
- Resek's Study of Investment.

ولمزيد من التفاصيل حول هذه الدراسات وغيرها ، يمكن الرجوع إلى :
- Jorgenson, Dale, W., Op. Cit., PP 1111-1149.
- Evans, Michael, K., Op. Cit. , P .



(51) تعـــرف الطاقة الإنتاجية في علم الإحصاء الاقتصادي بأنها معيار أو مقياس للكثافة أو الحدة التي يستخدم بها الاقتصـــاد القومـــي (أو القطاع أو المنشأة) موارده . ويرتبط المصطلح بعدد من المفاهيم والمناهج المختلفة للقياس. أنظر على سبيل الإطلاع :

- Christiano, Lawrance, I. , A Survey of Measures of Capacity Utilization, IMF.Staff Papers, Vol. 28, No.1, (March, 1981), PP 144-199.

(52) Jorgenson, Dale, W., Op. Cit., PP 1113-1122.

(53) Ibid., P 1130.

(54) Ibid., P 1141.

(55) Baily, Martin Neil & Freidman, Philip, Op. Cit., PP 66-69.

(56) Evans, Michael, K., Op. Cit. , P 98.

(57) Fischer, Stanley, "The Role of Macroeconomic Factors in Growth", Op. Cit., PP. 485-512.

(58) ايدجمان ، مايكل ، مصدر سبق ذكره ، ص 183 .

(59) Mikesell, Raymond, F., Op. Cit., PP 18-19.

(60) Fielding, David, Op. Cit., P 122.

(61) Vamvakidis, Athanasios, "Regional Trade Agreements or Broad Liberalization: Which Path Leads to Faster Growth?, IMF Staff Papers, Vol. 46, No.1, (March , 1999), PP 44-55.

(62) البدوي ، ميرفت وهبة ، عوائد النفط وتأثيرها على الأقطار العربية ، مصدر سبق ذكره ، ص 115 .

تشـــير البيانات الرسمية في الاقتصاد الليبـــي إلى انخفاض نسبة مساهمة القطاع الخاص في التكوين الرأسمالي الثابـــت الإجمالي إلى مستويات قياسية في بعض السنوات ، حيث انخفضت إلى 8.3% في عام 1980م ، بيـــنما لم تزد عن 25% في أحسن الأحوال وذلك في عام 1973م ، وهو ما يفيد بدورٍ متنامٍ للدولة في الحـــياة الاقتصـــادية ، فضلاً عن أن مساهمة القطاع الخاص في الإنفاق على التكوين الرأسمالي في الاقتصاد كانـــت محـــدودة جـــداً وبنســـبة لا تكاد تذكر في أنشطة إنتاج السلع القابلة للتبادل الدولي مثل الزراعة والصـــناعة، وتكـــاد تكون محصورة فقط في قطاع الخدمات ، خصوصاً في الإنفاق على ملكية المساكن . أنظر بالخصوص:

- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، الحسابات القومية (1971-1980) ، طرابلس ، (أبريل 1984م) .
- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، الحسابات القومية (1986-1997)، طرابلس ، (ديسمبر 1999م) .

(63) من هذه الدراسات والنماذج على سبيل المثال لا الحصر ، يمكن الإطلاع على :

- Khan, Mohsin, S., "The Structure and Behavior of Imports of Venezuela", The Review of Economics and Statistics, Vol. LVII, No. 2, (May 1975), PP 221-224.



Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

- Tatemoto, Mashiro and Others, A Stabilization Model for The Postwar Japanese Economy: 1954-1962 .

(64) Khan, Mohsin, S., "Import and Export Demand in Developing Countries", IMF Staff Papers, Vol. XXI, No.3, (Nov., 1974), P 678.

(65) Ibid., PP 679-680.

(66) لأغـــراض تتعلق بالنظرية الاقتصادية ، فإنه يمكن تعريف سعر الصرف على أنه السعر النسبي للسلع القابلة للتـــبادل الـــدولي بمفردات السلع غير القابلة للتبادل الدولي. وفي الواقع فإن سعر الصرف ولأغراض عملية يحســـب عـــلى أنـــه نسبة مستوى الأسعار المحلية إلى مستوى الأسعار الخارجية معبراً عنه بعملة مشتركة (Common Currency) . أنظر بالخصوص :

- Devereux, John & Conolly, Michael, "Commercial Policy, The Terms of Trade and The Real Exchange Rate Revisited", Journal of Development Economics, Vol. 50, No.1, (Jun, 1996), PP 81-83.

(67) Khan, Mohsin, S., "The Structure and Behavior of Imports of Venezuela", Op. Cit., PP 221-224.

(68) Learner, Edward, E., Op. Cit., PP 12-13.

(69) Ibid., PP 13-14.

(70) Khan, Mohsin, S., "Import and Export Demand in Developing Countries", Op. Cit., PP 680-681.

(71) Ibid, PP 682-683.

(72) Ibid., PP 680.

(73) Learner, Edward, E., Op. Cit., P 17.

(74) Khan, Mohsin, S., "Import and Export Demand in Developing Countries", Op. Cit., P 680.

(75) Ibid., PP 681.

(76) Learner, Edward, E., Op. Cit., P 18.

(77) Khan, Mohsin, S., "Import and Export Demand in Developing Countries", Op. Cit., P 680.

(78) Khan, Mohsin, S., "The Structure and Behavior of Imports of Venezuela", Op. Cit., P 224.



(79) Khan, Mohsin, S., "Import and Export Demand in Developing Countries", Op. Cit., P 687-691.

(80) Klein, L. R & Goldberger, A. S., "An Econometric Model of The United States (1929-1952)", Op. Cit., P 19.

(81) الإبراهيم ، يوسف ، سراج الدين ، إسماعيل ، "مسار الاقتصاد الكويتي : المستجدات ، الآثار والسياسات"، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد الأول ، خريف (1992م) ، القاهرة ، ص ص 58 - 90 .

(82) Khan, Mohsin, S., "Experiments with a Monetary Model for the Venezuelan Economy", IMF Staff Papers, PP 391-392.

(83) Klein, L. R & Goldberger, A. S., "An Econometric Model of The United States (1929-1952)", Op. Cit., P 9.

(84) أبوحبيل ، عبد الفتاح عبد السلام ، "محددات الاستهلاك الخاص في الدول النامية ، مع دراسة لمحددات الاستهلاك الخاص في الجماهيرية" ، بحث ومناقشات ندوة الاستهلاك الليبي ، كتاب الندوة ومداولاتها ، منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية ، بنغازي ، 1990 ، ص 177 .

(85) Branson, William, H., Op. Cit., P 72.

(86) Feldstein, Martin, "Government Deficits and Aggregate Demand", Op. Cit., P 16.

(87) Heijedra, Ben. J. and Others, Op. Cit , PP 79-88.

(88) Odedokum, M. O., "Alternative Econometric Approaches for Analysing the Role of the Financial Sector in Economic Growth: Time-Series Evidence from LDCs", Journal of Development Economics, Vol. 50 (1996), PP 119-146.

(89) Aiyagari, S. Rao and Others, "The Output, Employment and Interest Rate Effects of Government Consumption", Journal of Monetary Economics, Vol. 30 (1992), P 74.

(90) Rasche, Robert H. and Shapiro, Harold T., "The F. R. B., M.I.T Econometric Model: Its Special Features", The American Economic Review, Papers and Proceedings, Vol. 58, No.2, (May, 1968), P 135.

(91) Steindi, Frank, I. "A Simple Macroeconomic Model with A Government Budget Restraint", Journal of Political Economy, Vol. 79, No.3, (May, June, 1971), P 677.

(92) Chu, Ke-Young, "External Shocks and Fiscal Policy in LDCs", Finance & Development, (June, 1988), P 29.

(93) Khan, Mohsin S. and Knight, Malcolm, D., "Stabilization Programs in Developing Countries: A Formal Framework", Op. Cit., P 11.

(94) Ibid., P 12.

(95) Khan, Mohsin, S., "Experiments with a Monetary Model for the Venezuelan Economy", Op. Cit., PP 394.



(96) ليبيا ، تقرير التنمية البشرية ، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، طرابلس (1999م) ، ص ص 83-85.

(97) في دراســة عن العجز الحكومي والعملية التضخمية في الدول النامية ، بيّن كل من (B. B. Aghevli & M. S. Khan) أن التمويل بالعجز يؤدي إلى زيادة التضخم وزيادة عرض النقود ، حيث تؤدي الزيادة في عرض النقود إلى مزيد من التضخم ، وبحيث تكون هذه الزيادة سبباً للتضخم ونتيجة له في آن معاً . للمزيد من التفاصيل يمكن العودة إلى :

- Agheveli, B. B and Khan, M. S., "Government Deficits and the Inflationary Process in Developing Countries", IMF Staff Papers, (Sept. 1978), PP 347-370.

(98) تعتبر مساهمة الإيرادات من الرسوم والضرائب متواضعة جداً في الاقتصاد الليبــي ، حيث لم تزد عن نسبة 18.4% من إجمالي الإيرادات العامة في أحسن أحوالها في سنة 1993م ، أنظر :

- ليبيا ، تقرير التنمية البشرية ، مصدر سبق ذكره ، ص 85 .

(99) لمزيد من الاطلاع ، يمكن الرجوع إلى :

- Todaro, Michael, P., Op. Cit., PP 402-404.

(100) - منصــور ، حســام ، الاقتصاد التحليلي الكلي ، الطبعة الثانية ، منشورات مكتبة الزهراء الحديثة ، بيروت، 1981م ، ص ص 7 - 8 .

- رضــوان ، عــبد القادر محمود ، مبادئ الحسابات الاقتصادية القومية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، منشورات عويدات (بيروت ، باريس) ، 1988م ، ص 640 :

(101) رضوان ، عبد القادر محمود ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 640 - 641 .

(102) أنظر على سبيل المثال :

- M. Moustafa, Salem, An Econometric Model of the Libyan Economy (1962-1975), Un Published Ph.D. Dessertation, Southern Methodist University, (U.S.A., 1978).

- رهــيط ، حسين فرج ، فائض الطلب الكلي وعجز الميزانية العامة والدين العام المحلي المصرفي : دراسة قياســية للاقتصاد الليبــي خلال الفترة (1970 - 1990م) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد ، جامعة قاريونس ، (بنغازي 1998م) .

(103) لقد شاعت على نطاق واسع الفكرة القائلة بضرورة تصحيح التقديرات التقليدية للدخل القومي، عن طريق طــرح قــيمة المــوارد الناضــبة التي يتم استخراجها . وقد تم توفير الأساس النظري لهذه الفكرة من قبل (Hatrwick, 1977) ، والــذي بــرهن إثــر ذلك على ما عرف فيما بعد بقاعدة هاترويك . لمزيد من الإطلاع يمكن الرجوع إلى :

- Stefan, J. A. & Weale, M. R. , Op. Cit., PP 21-22.



الفصل الخامس

النموذج القياسي

التقدير والمحاكاة وتحليل المضاعفات

أولاً: مقدمة .

ثانياً: اختيار طريقة التقدير .

ثالثاً: تقدير دالة الواردات السلعية الاستهلاكية الحقيقية .

رابعاً: تقدير دالة الإنفاق الاستهلاكي الخاص الحقيقي .

خامساً: تقدير دالة الإنفاق الاستثماري الإجمالي الحقيقي .

سادساً: تقدير دالة الواردات السلعية الرأسمالية الحقيقية .

سابعاً: تقدير دالة الإنفاق الاستهلاكي النهائي العام .

ثامناً: النموذج الكامل .

تاسعاً: ملاحظات حول نتائج التقدير .

عاشراً: المحاكاة الديناميكية والتنبؤ .

أحد عشر: تقييم نموذج المحاكاة .

إثنى عشر: تحليل المضاعفات .

ثلاث عشر: تحليل المضاعفات الديناميكية للنموذج .

أربع عشر: استنتاج .



1-5 مقدمة :

يعــد اســتخدام الــنماذج القياسية في تفسير وتحليل الظواهر الاقتصادية أحد أبرز التطورات التي شهدها علم الاقتصاد لعدة عقود خلت ، إذ أسهم ذلك في تطوير مضامين العديد من النظريات الاقتصادية ، سواء في مجال اختبار صحة الفروض التي تنبثق عن هذه الــنظريات ، أو في مجال الدراسات العملية والخبرات التي توفرها لصانعي السياسة[1]، مما جعــل بــناء النماذج القياسية تقليعة "Vogue" لا تقل عما أصبحت عليه البرمجة الخطية وجبر المصفوفات في أعقاب ذلك[2].

ويدخل بناء النماذج في إطار علم الاقتصاد القياسي ، الذي يمثل خليطاً من النظرية الاقتصــادية ، والاقتصاد الرياضي ، والإحصاء الاقتصادي . ورغم اختلافه التام عن كل فرع من فروع هذه العلوم ، إلاّ أنه ينطوي على عملية تكامل ، بين علم الاقتصاد ، وعلم الرياضيات ، وعلم الإحصاء ، بهدف توفير قيم رقمية لمعلمات "Parameters" العلاقات والمــتغيرات الاقتصــادية مثل المرونات والميول ، عن طريق استخدام مناهج معينة تسمى الطرق أو التقنيات القياسية "Econometric Methods"، ومن ثم التحقق من مدى صحة فروض النظريات الاقتصادية[3].

ولا جــدل في أن الباحث عند بناء النموذج القياسي لأي مسألة اقتصادية ، يتعذر عليه وإلى درجة كبيرة أخذ المنظومة الاقتصادية الكلية في الحسبان ، بكل ما تشتمل عليه من تعقيدات ، حيث أنه وبالنظر إلى مسألة معينة ، فإن أهمية بعض المتغيرات ذات الصلة تفوق أهمية متغيرات أخرى ، مما يجعل عمل الباحث في مجال الاقتصاد القياسي ، منصباً في جزء كبير منه في تقرير أي من هذه المتغيرات هو الأكثر أهمية بالنسبة لموضوع الدراسة[4].

وتشير الآدبيات في هذا الصدد إلى أن اختيار ما سيشتمل عليه النموذج من متغيرات وعلاقــات ، يعــتمد في المقام الأول على الهدف من بناء النموذج ، مثل طبيعة أو نوعية الأسئلة التي يتم بناء النموذج للإجابة عليها[5]. وليس هذا فحسب ، بل إن تصميم وبناء المعيار الذي يحدد مدى صلاحية هذا النموذج ، يعتمد من جانبه أيضاً على الغرض الذي من أجله تم بناء النموذج[6].

ومــن هذه الزاوية ، يمكن تعريف النموذج القياسي على أنه مجموعة من المعادلات



الـــتي تشـــتمل عـــلى علاقات مقدرة إحصائياً تسعى لشرح بعض الظواهر والمشاهدات الاقتصـــادية بأســـاليب ومفردات كمية "Quantitative Terms" ، كما أنه يحتوي إلى جانب العلاقات القياسية أيضاً على علاقات أو معادلات تطابقية أو علاقات سلوكية غير قياسية[7].

ولا ريب في أن ذلك يندرج ضمن سعي الاقتصاد القياسي لتحقيق الأهداف المنوطة بـــه ، والـــتي تتلخص في ثلاثة أهداف هي التحليل الهيكلي "Structural Analysis" ، والتنبؤ "Forecasting" ، وتقييم السياسات "Policy Evaluation" ، حيث من الممكن أن تتضـــمن كـــل دراســـة قياسية هدفاً أو اثنين على الأقل من هذه الأهداف ، أو أن تحتوي على كل هذه الأهداف مجتمعةً ، والتي تمثل من جانبها المخرجات النهائية " Final Outputs" ، مثـــلما تمثل النظرية الاقتصادية ، والبيانات ، والمشاهدات من الواقع ، المادة الخام في مجال بناء واستخدام النماذج القياسية في التحليل الاقتصادي[8].

وترتـــبط هذه الأهداف الثلاثة ببعضها البعض إلى حدٍ بعيد ، حيث يستخدم هيكل الـــنموذج الـــذي يتحدد بالتحليل الهيكلي في إجراء التنبؤ ، فيما يعتبر تقييم السياسات المستخدمة في النموذج بمثابة تنبؤ مشروط[9].

وســـوف تقـــوم هذه الدراسة بتحقيق الأهداف الثلاثة لنماذج الاقتصاد القياسي ، حيـــث يتناول هذا الفصل بدايةً تحقيق الهدف الأول وهو التحليل الهيكلي المتضمن على تقدير معلمات ومعادلات النموذج ، فيما يتناول لاحقاً الهدفين الآخرين المتمثلين في عملية المحاكـــاة "Simulation" للتأكد من صلاحية النموذج وقدرته على التنبؤ أولاً ، ومن ثم تحليل المضاعفات أو ما يصطلح عليه "Multiplier Analysis " ، وذلك لمعرفة التغيرات التي تطرأ على المتغيرات الداخلية للنموذج في حال تغير أي من متغيرات السياسة.

وفيما يقصد بالتحليل الهيكلي التحقق من العلاقات الداخلية "Interrelationships" الأساســـية للنســـق أو الـــنظام "System" محل الدراسة ، في إطار فهم وشرح الظواهر الـــمتعلقة بالموضوع ، فإنه أي التحليل الهيكلي ينطوي على تقدير كمي " Quantitative Estimation" للعلاقات الداخلية فيما بين متغيرات النظام أو النموذج[10]. ويتطلب ذلك اختـــيار طـــريقة التقدير المناسبة من بين العديد من طرق التقدير التي يحفل بها الاقتصاد القياسي ، وذلك للحصول على أفضل التقديرات الممكنة .



وفي الواقع تنشأ مشكلة اختيار طريقة القياس الاقتصادي ، من حقيقة أن أي علاقة في النظرية الاقتصادية خاضعة في الغالب لنظام من المعادلات الآنية ، التي يمكن قياسها بطرق متعددة .

2-5 اختيار طريقة التقدير :

تتعدد الطرق القياسية التي تستخدم للقيام بالتحليل الهيكلي ، ومن ثم الحصول على تقديرات للمعلمات الخاصة بمعادلات النموذج القياسي ، بيد أن اختيار أيّ من هذه الطرق أو الأساليب يحتكم إلى حدٍ كبير على مدى جودة التقديرات الناتجة عنها ، والتي تعتمد بدورها على بعض المعايير التي يتم من خلالها الحكم على جودة التقدير(11).

إضافةً إلى ذلك ، يعتمد اختيار طريقة التقدير على عدد من العوامل الأخرى ، أبرزها الهدف الذي يسعى النموذج إلى تحقيقه ، فضلاً عن شرط التعريف الخاص بمعادلات النموذج ، ووجود متغيرات داخلية من ضمن مجموعة المتغيرات التفسيرية في أي معادلة وحيدة ، والأهمية التي يعطيها الباحث للخصائص الإحصائية المتعددة لتقديرات المعلمات ، ومدى توفر البيانات ، وطبيعة التعقيدات الحسابية لطريقة التقدير ، كما يعتمد الاختيار أيضاً على ما إذا كان الاهتمام منصباً على قيم المعاملات الهيكلية ، أو على الشكل المختزل للمعاملات(12).

وفي هذا الإطار ، يمكن الحصول على معاملات "Coefficients" النظام الهيكلي للمعادلات الآنية ، إما عن طريق تقنيات المعادلة الوحيدة " Single - equation Techniques " ، وهي ذلك المنهج الذي يتم تطبيقه على معادلة واحدة من النظام في فترة زمنية معينة، أو عن طريق تقنيات المنظومة الكاملة "Complete-System Techniques"، وهي تلك المناهج التي تتضمن حل كل المعادلات آنياً وتقدير المعلمات "Parameters" لكل معاملات النظام في نفس الوقت(13).

وكما سبقت الإشارة ، فإن اختيار طريقة التقدير يعتمد ضمن عوامل أخرى على شرط التعريف الخاص بالنموذج. فإذا كانت المعادلة ناقصة التعريف(Underidentified)، فإن من المستحيل تقدير معلماتها وفقاً لأي طريقة من طرق القياس الاقتصادي . أما إذا كانت المعادلة معرفة (Identified) ، فمن الممكن عموماً تقدير معاملاتها .



وبشكل أكثر تحديداً ، إذا كانت المعادلة معرفة تماماً (Exactly Identified) ، فإن طـريقة الـتقدير الملائمـة التي يمكن استخدامها تتمثل في طريقة المربعات الصغرى الغير المباشرة (ILS) ، فيما إذا كانت المعادلة زائدة التعريف (Overidentified) ، فإن هنالك عديـداً مـن طـرق القياس التي يمكن استخدامها لتقدير معلماتها ، مثل طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين (2SLS) ، أو طريقة (Maximum Likelihood) ، بينما لا يمكن تطبيق طريقة المربعات الصغرى الغير المباشرة (ILS) ، في هذه الحالة ، لعدم صلاحيتها في الحصول على تقديرات مثلى للمعلمات الهيكلية للنموذج[14].

ولقد اتضح بعد تطبيق شرط الرتبة "Order Condition" ، وشرط الترتيب " Rank Condition" عـلى معادلات النموذج المستخدم لهذه الدراسة ، أن النموذج ككل زائد الـتعريف[15]، وهـو مـا يتفق مع حقيقة أن معظم النماذج القياسية ، تتسم بأنها زائدة الـتعريف[16]. فضـلاً عن ذلك ، فمن الواضح وجود متغيرات داخلية ، ضمن مجموعة المـتغيرات التفسيرية التي يشتمل عليها النموذج ، حيث يعد ذلك بالإضافة إلى ما تقدم ، عاملاً مهماً في اختيار طريقة التقدير من ضمن طرق القياس المتعددة .

وتشـير أدبـيات الاقتصاد القياسي بالخصوص إلى أنه قد لوحظ عند تطبيق المعايير الإحصـائية المتعارف عليها ، على التقديرات التي تنجم عن طرق التقدير المختلفة ، مثل معيار الجذر التربيعي للخطأ المعياري (RMSE)، والتحيز (Bias)، والتباين (Variance)، والخطأ المعياري (Standard Error)، أن طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين (2SLS) تتميز بالأفضلية في الأداء ، فضلاً عن تميزها بالبساطة وعدم التعقيد أثناء التطبيق ، مقارنةً بطرق القياس الأخرى[17].

واتسـاقاً مـع ذلك ، فقد استخدمت في هذه الدراسة تقنيات المعادلة الوحيدة في التطبيق على معادلات النموذج ، من منظور أنها الأكثر ملاءمة للتحليل الهيكلي للنموذج في ضـوء الهدف الذي تسعى إليه الدراسة ، حيث تم استخدام طريقة المربعات الصغرى عـلى مرحلتين (2SLS) لتقدير معلمات الشكل الهيكلي للنموذج ، وذلك للخصائص المثـلى التي تتسم بها التقديرات الناجمة عن استخدام هذه الطريقة من حيث كونها متسقة وغير متحيزة ، فضلاً عن استخدامها في العديد من النماذج القياسية المعروفة .



وأخــيراً في هــذا السياق وقبل الوصول إلى التقديرات الخاصة بمعادلات النموذج ، والــتي تم قياســها واختبارها خلال الفترة (1973 - 1998م) ، فلابد من التنويه إلى أن الــبرنامج الذي تم استخدامه في تقدير المعادلات هو البرنامج " ***Microfit*** " ، نسخة عام 1997 ، عن جامعة اكسفورد ببريطانيا .

كذلك لابد من تعريف مجموعة من الرموز الخاصة بالقياس والتي سيتم استخدامها في المعادلات المقدرة ، وهي :

- (   )   الأرقــام المدونــة بــين قوسين أسفل معامل الانحدار تدل على اختبار T (T-Statistic) .
- (R^2)   معامل التحديد (Coefficient of Determination) .
- ($\overline{R}^2$)   معــامل الــتحديد المعدل لدرجات الحرية (Adjusted Coefficient of Determination) .
- (D-W)   تدل على اختبار داربن – واتسون (Durbin-Watson Test) .
- (SER)   الخطأ المعياري للبواقي (Standard Error of Residuals) .
- $F(v_1,v_2)$ تشير إلى اختبار F لمعنوية المعادلة ، عند درجتي الحرية (v_1,v_2) .
- (t)   تدل على الفترة الزمنية .



3-5 تقديـــر دالة الطلب الحقيقي على الواردات من السلع الاستهلاكية :

$$\ln RIMCPC_t = -1.3575 + 0.40533 \ln RPCEPC_t - 0.44535 \ln RP_t$$
$$(-0.93113) \qquad (1.5361) \qquad (-2.3263)$$

$$-0.29566\ DV + 0.74338 \ln RIMCPC_{t-1}$$
$$(-2.4367) \qquad (3.8599)$$

$R^2 = 0.85442$ $\overline{R}^2 = 0.82377$ $D\text{-}W = 3.1933$
$SER = 0.16076$ $F(3,21) = 27.8772$

حيث أن :

ln RIMCPCt : اللوغاريتم الطبيعي لنصيب الفرد من الطلب الحقيقي على الواردات من السلع الاستهلاكية في الفترة (t) .

ln RPCEPC : اللوغاريـــتم الطبـــيعي لنصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي الخاص في الفترة (t) .

ln RPt : اللوغاريتم الطبيعي للأسعار النسبية في الفترة (t) .

$\ln RIMCPC_{t-1}$: اللوغاريـــتم الطبـــيعي للطلـــب الحقـــيقي على الواردات من السلع الاستهلاكية في الفترة (t-1) .

DV : متغير صوري للطلب على الواردات من السلع الاستهلاكية .

حيث :

DV = 1 (1998 – 1982) .

DV = 0 لباقي السنوات .

توضـــح نتائج تقدير المعادلة أن الإنفاق الاستهلاكي الخاص يؤثر طردياً على الطلب الحقـــيقي عـــلى الواردات من السلع الاستهلاكية ، وان هذا التأثير الطردي يتميز بمعنوية إحصـــائية لا بأس بها ، حيث تتفق هذه النتيجة مع التوقعات النظرية والدراسات العملية التي تمت الإشارة إليها في الفصل الرابع من هذه الدراسة حول دالة الواردات .



ومـــن المعروف أن المعلمات المقدرة تشير الى قيمة المرونات عند إجراء التقدير وفقا للصـــورة اللوغاريتمـــية ، حيث يتضح من المعادلة أن زيادة الإنفاق الاستهلاكي الخاص بنســـبة 1% سوف يؤدى إلى زيادة الطلب الحقيقى على الواردات من السلع الاستهلاكية بنســـبة 0.41 % عـــلى وجـــه التقريـــب . وهو ما يعنى أن مرونة الواردات من السلع الاستهلاكية بالنسبة للإنفاق الاستهلاكي الخاص تمثل نحو 0.41 في المدى القصير .

أما بالنسبة لمرونة الواردات من السلع الاستهلاكية في المدى الطويل فإنها تساوي نحو 1.6 تقريباً ، مما يبين أن هذا النوع من المرونة أكبر في المدى الطويل بالقياس إلى قيمته في المدى القصير ، وهو الأمر الذي يتفق مع الدراسات التي تم التعرض إليها سابقاً والتي تشير إلى زيـــادة الواردات من هذا النوع من السلع بشكل مطلق ، حتى وإن انخفضت أهميتها النسبية في إجمالي الواردات مع اضطراد النمو الاقتصادي .

كذلك تبين نتائج التقدير أن الطلب الحقيقى على الواردات من السلع الاستهلاكية يـــتأثر بشـــكل عكسى مع الأسعار النسبية وبدرجة معنوية عالية عند مستوى ثقة 5%. الأمـــر الـــذى يـــتفق مـــع كافـــة الفروض النظرية والدراسات العمليـــة بالخصـــوص (Maizels, 1968) و (Chenery, 1969).

إن الـــزيادة في الأســـعار النسبية بنسبة 1% ، سوف تؤدى إلى تخفيض الطلب على الـــواردات مـــن الســـلع الاستهلاكية بنسبة 0.44 % . ويعنى هذا أن قيمة معامل مرونة الـــواردات من السلع الاستهلاكية بالنسبة للأسعار النسبية تساوى نحو 0.44 ، وهي أقل من الواحد الصحيح فى المدى القصير ، ومؤشر على انخفاض مرونة الطلب على الواردات الاستهلاكية بالنسبة للأسعار النسبية ، لاسيما فى ظل محدودية أو عدم وجود بدائل محلية منافســـة لهـــذا النوع من الواردات ، وخاصةً إذا ما تمت مقارنتها مع قيمة معامل المرونة بالنسبة للأسعار النسبية في المدى الطويل والتي تساوي حوالي 1.7 % تقريباً .

أمـــا بخصوص المتغير الصوري الذى اشتملت عليه المعادلة ، والذى تم اعتباره بمثابة متغير تقريبى (Proxy) للقيود الكمية على الواردات والتى بدأ العمل بها اعتبارا من العام 1982م ، فأن الإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير مؤشر على العلاقة العكسية بين التشدد فى تطبـــيق سياســـة القيود الكمية على الواردات ، وبين الطلب الحقيقى على الواردات من



السلع الاستهلاكية ، إذ كلما تزداد القيود الكمية على الواردات كلما تقل الواردات من السلع الاستهلاكية . ويتم استخدام هذا المتغير عادة في مثل هذه الدراسات للحصول على تقديرات غير متحيزة .

ومن ناحية أخرى ، فإن قراءة المعادلة تدلل على أن تقديرات معلمات المعادلة كانت مرضية إلى حدٍ كبير ، حيث توافقت المعادلة بشكل جيد مع البيانات (DATA) وأسفرت عن أخطاء معيارية منخفضة إلى حدٍ بعيد .

وتبين قيم اختبار (T) أن لتقديرات المعلمات دلالة إحصائية عالية (Significant) عند مستوى معنوية 5% ، كما أن قيمة معامل التحديد R^2 وقيمة معامل التحديد المعدل $\overline{R}^2$ تدل بدورها على القوة التفسيرية الجيدة للمتغيرات التفسيرية التي تم اختيارها لتفسير سلوك الواردات من السلع الاستهلاكية .

أما قيمة اختبار F والبالغة نحو (27) فتدل بدورها على وجود معنوية كلية للانحدار فضلاً عن عدم وجود مشاكل في القياس ، وهو ما يمكن الاستدلال عليه من قيمة اختبار (D-W) والتي تشير إلى عدم وجود مشكلة اشتراك خطي .

4-5 تقدير دالة الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي الخاص :

$$\ln RPCE_t = -1.5784 + 0.19668 \ln RYD_t + 0.56189 \ln RMS_t + 0.43942 \ln RPCE_{t-1}$$
$$(-1.1061) \quad (2.4428) \quad (2.9386) \quad (2.6503)$$

$R^2 = 0.68568$ $\overline{R}^2 = 0.64077$ D-W = 2.0925

SER = 0.15066 F(3,21)= 15.2701

حيث أن :

$Ln\ RPCE_t$: اللوغاريتم الطبيعي للإنفاق الاستهلاكي الحقيقي الخاص في الفترة (t).

$Ln\ RMS_t$: اللوغاريتم الطبيعي لعرض النقود الحقيقي في الفترة (t).

$Ln\ RPCE_{t-1}$: اللوغاريتم الطبيعي للإنفاق الاستهلاكي الحقيقي الخاص في الفترة (t-1).



توضـــح نتائج تقدير معادلة دالة الإنفاق الاستهلاكى الحقيقى الخاص ، أن الإنفاق الاستهلاكى الخاص يتأثر بشكل طردى ومعنوى بالتغيرات التى تحدث فى الدخل المتاح ، الأمر الذى يتفق مع الفروض النظرية حول هذه العلاقة . ويتبين من نتائج التقدير أن زيادة الدخل المتاح بنسبة 1% سوف يؤدى إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكى الحقيقى الخاص بنسبة 0.20 % تقريبا ، وهو ما يعنى أن مرونة الإنفاق الاستهلاكى الخاص بالنسبة للدخل المتاح تساوى نحو 0.20 فى المدى القصير .

كذلك فإن مرونة الإنفاق الاستهلاكى الخاص بالنسبة للدخل المتاح فى المدى الطويل تساوى نحو 0.36 فى المدى الطويل ، وعليه يتضح أن مرونة الإنفاق الاستهلاكى الخاص بالنســبة للدخـــل فى المدى الطويل أكبر منها فى المدى القصير . وهو مؤشر على الأهمية النســبية المـــرتفعة لمـــتغير الدخـــل المـــتاح فى المدى الطويل على تفسير سلوك الإنفاق الاستهلاكي الخاص ، قياسا إلى أهميته فى المدى القصير . وهو الأمر الذي يتفق مع النظرية الاقتصادية حول الاستهلاك فى المدى الطويل .

كمــا تــبين مــن نتائج التقدير أيضا أن الإنفاق الاستهلاكى الخاص الحقيقى يتأثر طـــردياً ومعنويا بالتغيرات فى عرض النقود الحقيقى كمتغير تقريبى لعنصر الثروة ، إذ تتفق هـــذه النتيجة مع نتائج (Alan Spiro, Robert Ball & Pamela Drake) وكذلك مع نتائج (Patinkin, 1965). وتعنى هذه النتيجة أن زيادة عرض النقود الحقيقى بنسبة 1% سوف يؤدى إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكى الحقيقى الخاص بنسبة 0.56 % تقريبا ، وهو مؤشـــر عـــلى مرونة الإنفاق الاستهلاكى الخاص بالنسبة لعرض النقود فى المدى القصير، لاســيما وأن هـــذه العلاقـــة تتمتع بمعنوية إحصائية عالية كما يتضح من قيمة معامل T الإحصائية والبالغة (2.93) تقريبا .

كمــا يتــبين من المعادلة أن مرونة الإنفاق الاستهلاكى الخاص بالنسبة للتغيرات فى عرض الأرصدة النقدية الحقيقية فى المدى الطويل أكبر من منها فى المدى القصير وتساوى نحو الواحد الصحيح تقريباً .

وبالنظر إلى الدالة التي تم تقديرها ، يمكن القول أنها مقبولة إجمالاً ، حيث تشير قيم (T) وقـــيم R^2 ، $\overline{R}^2$ إلى أن التقديرات كانت قوية من الناحية الإحصائية وعلى درجة عالية من الثقة .

فمـــن ناحيتها تشير قيم (T) لكل متغير من المتغيرات التفسيرية إلى أنه يتمتع بمعنوية إحصـــائية عالـــية (Significant) ، عـــند مســـتوى معـــنوية 5%، كما أن قيم R^2 ، $\overline{R}^2$ البالغة (0.69) و (0.64) على التوالي ، تدلل من جانبها على أن المتغيرات التفسيرية التي تم اختيارها في هذه الدالة تتميز بقوة تفسيرية جيدة ، فيما تعبر قيمة اختبار D-W عن عـــدم وجود مشكلة اشتراك خطي . كذلك فإن قيمة اختبارF والبالغة نحو (15) تقريباً تؤكد المعنوية الكلية للانحدار .

ومن الناحية الاقتصادية ، يلاحظ انسجام إشارات المعالم المقدرة مع المحتوى النظري لمعادلة الإنفاق الاستهلاكي ، حيث تبين العلاقة الموجبة بين الإنفاق الاستهلاكي وكل من الدخـــل المتاح الحقيقي والأرصدة النقدية الحقيقية والإنفاق الاستهلاكي المبطأ ، مما يدلل عـــلى انسجام الدالة المقدرة مع فروض النظرية الاقتصادية بالخصوص ، خاصةً ما يتعلق مـــنها باعتـــبار الثروة عاملاً هاماً في تفسير سلوك الإنفاق الاستهلاكي الخاص ، ومن ثم وجـــود مـــا يعرف بأثر بيجو "Pigou Effect" عند تفسير دالة الاستهلاك في الاقتصاد الليبـــي .

كما يتبين من المعادلة أيضاً أهمية الإنفاق الاستهلاكي الخاص المبطأ في تفسير سلوك الإنفـــاق الاســـتهلاكي في الفـــترة الحالية ، وهو ما يبرهن على وجود جمود في السلوك الاســـتهلاكي (Interia) ، حيـــث يحـــتاج المستهلكون إلى فترة زمنية لتعديل إنفاقهم الاستهلاكي عند حدوث تغير في دخولهم ، أو في أرصدتهم النقدية .

إذن يمكـــن القول من هذا التلخيص أن الدالة مقبولة بصفة عامة ، سواء من الناحية الاقتصـــادية ، أو من الناحية الإحصائية ، خاصةً وأن القيمة المنخفضة للأخطاء المعيارية تفصح بدورها عن توافق المعادلة بشكل جيد مع البيانات .



5-5 تقدير دالة الإنفاق الاستثماري الحقيقي :

$$RGFI_t = -359.2297 + 0.18008\ RGDP_t + 0.13366\ ROILR_t -$$
$$(-2.1439) \qquad (2.2473) \qquad (1.6299)$$

$$0.17884\ RCRS_t + 0.31069\ RGFI_{t-1}$$
$$(-2.4436) \qquad (2.2826)$$

$R^2 = 0.97813$ $\overline{R}^2 = 0.97376$ $D\text{-}W = 1.5873$
SER = 131.7808 $F(3,21) = 223.6219$

حيث أن :

$RGFI_t$: الإنفاق الاستثماري الحقيقي أو الإنفاق على التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي الحقيقي في الفترة (t).

$RGDP_t$: الإنفاق الحقيقي على الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (t).

$ROILR_t$: حصة الخزانة من الإيرادات النفطية الحقيقية في الفترة (t) .

$RCRS_t$: التغير الحقيقي في الاحتياطيات الأجنبية في الفترة (t) .

$RGFI_{t-1}$ الإنفاق الاستثماري الحقيقي المبطّأ لفترة واحدة .

تُفصح نتائج التقديرات الواردة في هذه المعادلة عن تمتع المعادلة بدرجة عالية من المعنوية ، وذلك بالنظر إلى إشارات المعلمات الخاصة بالمتغيرات التفسيرية والتي تعكس من جانبها تطابقها مع النظرية الاقتصادية ومع التوقعات النظرية لهذه المعاملات كما سبقت الإشارة ، وهو ما توضحه قيم اختبار (T) والتي تبين دلالة إحصائية مرتفعة لهذه المتغيرات عند مستوى معنوية 5% ، باستثناء المتغير الخاص بحصة الخزانة من الإيرادات النفطية الحقيقية ، والذي يتمتع بدرجة أقل من المعنوية .

ومما يؤكد أيضاً القدرة التفسيرية الجيدة للمتغيرات التفسيرية في تفسير التغيرات التي تحدث في المتغير التابع ، ارتفاع قيمة معامل التحديد R^2 ومعامل التحديد المعدل $\overline{R}^2$ ، والتي بلغت نحو 98% و 97% لكل منهما على التوالي تقريبا. كذلك فإن قيم اختبار D-W تشير إلى خلو المعادلة من مشكلة الاشتراك الخطي ، فيما تبين قيمة اختبار (F) من خلال المقارنة مع القيمة الجدولية تمتع المعادلة بمعنوية كلية للانحدار .



وبالنظر من الزاوية الاقتصادية ، فإن نتائج التقدير تتفق مع توقعات العرض النظري للدالـــة ، حيـــث تتضـــح الأهمـــية النسبية للدخل في تحديد الإنفاق الاستثماري ، وهو مـــا أكدت عليه العديد من نماذج الاستثمار ، والدراسات التطبيقية حول دالة الاستثمار وفقاً لمبدأ المعجل ، فيما يشير المعامل الخاص بحصة الخزانة من الإيرادات النفطية ، إلى أهمية هذا المتغير في تفسير سلوك الإنفاق الاستثماري في الاقتصاد الليبـــي ، باعتبار الإيرادات النفطية أحد أهم محددات رأس المال في الاقتصاد المعني . ويتفق ذلك مع التوقعات النظرية والدراسات التطبيقية التي سبقت الإشارة إليها في الفصل السابق ، حول أهمية هذا النوع مـــن الإيرادات ، في التأثير على الإنفاق الاستثماري في الدول النفطية على وجه العموم (الإبراهيم – سراج الدين ، 1992) .

كذلك فإن وجود الإشارة السالبة لمعامل التغيرات في الاحتياطيات الأجنبية ، مؤشر عـــلى وجـــود علاقـــة عكســـية بـــين التغيرات في الاحتياطيات الأجنبية وبين الإنفاق الاســـتثماري، وهو الأمر الذي يمكن تفسيره من خلال مبدأ أسبقية النفقة ، حيث يعتبر مـــثل هذا المصدر مصدراً طارئاً يتم اللجوء إليه عند الضرورة ، مما يدلل على أن انخفاض الاحتياطيات مؤشر على زيادة الإنفاق الاستثماري والعكس صحيح .

ويتضـــح من نتائج التقدير ، أن زيادة ما في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 100 مليون ديـــنار ، سوف تؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستثماري بمقدار 18 مليون دينار تقريباً ، فيما يـــؤدي انخفاض الاحتياطيات ، نتيجة القيام بالسحب من هذه الاحتياطيات بمقدار 100 مليون بغرض تمويل الإنفاق الاستثماري ، إلى زيادة الاستثمار الإجمالي بمقدار 17.8 مليون ديـــنار تقريباً . حيث يتمتع هذان المتغيرات التفسيريان بمعنوية مرتفعة عند مستوى معنوية 5 % ، وذلك بمقارنة قيمة (t) المحسوبة مع قيمتها الجدولية .

وفي نفـــس الإطار ، يتبين أن زيادة حصة الخزانة من الإيرادات النفطية بمقدار 100 مليون دينار ، تؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستثماري بمقدار 13.4 مليون دينار تقريباً . ومع أن هذا المتغير التفسيري يتميز بمعنوية إحصائية أقل ($t = 1.63$) ، إلاّ أنه يعكس إلى جانب الـــتغيرات في الاحتياطـــيات الأجنبـــية ، أثـــر التغيرات في قيمة الصادرات ، والتي تمثل الصـــادرات النفطية أهم مكوناتها ، وذلك على الإنفاق الاستثماري ، مما يجعل أثر قطاع



النفط يتحدد أساساً بمقدار ما يتم تخصيصه من عائدات هذا القطاع ، للإنفاق على التنمية في كافة القطاعات الاقتصادية الأخرى .

إضافة إلى ذلك يتضح من نتائج التقدير التأثر الطردى للإنفاق الاستثمارى الإجمالى الحالى مع رصيد الفترة الماضية ، خاصة وأن هذا التأثير يتمتع بمعنوية إحصائية عالية ، مما يشير إلى أهمية هذا المتغير فى تفسير سلوك الإنفاق الاستثمارى .

6-5 تقدير دالة الواردات الحقيقية من السلع الرأسمالية :

$$RIMI_t = 453.1183 + 0.18223\ RGFI_t - 0.14620\ RCRS_t +$$
$$(2.6054) \qquad (3.2873) \qquad (-3.0693)$$

$$18.4495\ CRTOT_t + 0.39825\ RIMI_{t-1}$$
$$(2.84) \qquad (2.0116)$$

$R^2 = 0.84303$ $\overline{R^2} = 0.81763$ $D\text{-}W = 2.1449$
$SER = 119.8392$ $F(3,21) = 27.9010$

حيث أن :

$RIMI_t$: الطلب الحقيقي على الواردات من السلع الرأسمالية في الفترة (t) .

$RGFI_t$: الإنفاق الاستثماري الإجمالي الحقيقي في الفترة (t) .

$RCRS_t$: التغير الحقيقي في الاحتياطيات الأجنبية في الفترة (t) .

$CRTOT_t$: التغير في شروط التبادل الدولي في الفترة (t) .

$RIMI_{t-1}$: الطلب الحقيقي على الواردات من السلع الرأسمالية في الفترة (t-1) .

يمكـــن القول بعد التحقق من المعادلة أعلاه ، أنها مقبولة بصفة عامة ، لا سيما وأن قـــيم اختـــبار (T) وقيم كل من R^2 و $\overline{R^2}$ تدلل من جانبها على القوة التفسيرية الجيدة للمتغيرات التي تم اختيارها لتفسير سلوك الواردات من السلع الرأسمالية . وهو الأمر الذي يؤكد على جودة المعادلة ، ويتفق مع التوقعات النظرية التي وردت في الفصل السابق .

إن الإنفـــاق الاســـتثماري الحقيقي ، والتغيرات في الاحتياطيات الأجنبية للدولة ، والـــتغير في شروط التبادل الدولي ، فضلاً عن الرصيد من الواردات من السلع الرأسمالية ، اســـتطاعت تفســـير نحـــو 85% تقريباً من التغيرات التي تحدث في الواردات من السلع

الرأسمالـــية في الفترة الحالية . كذلك فإن قيمة اختبار F تظهر المعنوية الكلية للانحدار ، حيث زادت القيمة المحسوبة عن القيمة الجدولية .

كذلك ، فإن عدم إدراج الأسعار النسبية ضمن المتغيرات التفسيرية في هذه الدالة ، تم انطلاقاً من إدراك محدودية تأثير هذا المتغير على الواردات من السلع الرأسمالية ، وذلك نظـــراً لعدم وجود بدائل محلية منافسة لهذا النوع من الواردات من ناحية ، ونظراً لارتباط الـــواردات من هذه السلع بمشروعات استراتيجية تعكس سياسة الدولة في مجال تخصيص الموارد ، مما يضعف ويحد من تأثير هذا المتغير من ناحية أخرى .

ولـــتقدير الأهمية النسبية لتأثير بعض المتغيرات الخارجية ، على الواردات من السلع الرأسمالية ، فقد تم التركيز على ثلاث متغيرات فقط ، وفقاً للبيانات المتاحة ، ووفقاً لمقارنة النـــتائج الـــتي أسفرت عنها عمليات التقدير المتعددة لدالة الواردات من السلع الرأسمالية. وتتمثل هذه المتغيرات في الإنفاق الاستثماري الإجمالي ، والتغير في الاحتياطيات الأجنبية ، والـــتغيرات في شروط التبادل الدولي ، وذلك في إطار تقدير القيود الكمية على الواردات بهدف الحصول على تقديرات غير متحيزة ، كما في دراسات (Islam,1961) و (Dutta, 1964) و (Turnovsky, 1968) .

ويتضح من نتائج التقدير التي تبرزها المعادلة أن الزيادة بمقدار 100 مليون دينار ليبي في الإنفـــاق الاستثماري الإجمالي ، تؤدي الى زيادة الواردات من السلع الرأسمالية بمقدار 18.2 ملـــيون ديـــنار ليبي تقريباً ، وهو مؤشر على وجود علاقة طردية ومعنوية (3.28) تقريبا بين الإنفاق الاستثماري الإجمالي ، والطلب على الواردات من السلع الرأسمالية .

كما أن اتجاه التغير في الإحتياطيات يؤثر بشكل عكسي على الطلب على الواردات مـــن السلع الرأسمالية ، إذ تبين نتائج التقدير أن اتجاه التغير في الإحتياطيات الخارجية نحو الانخفـــاض يؤدي الى زيادة في الواردات من السلع الرأسمالية ، حيث أن الانخفاض بمقدار وحـــدة واحـــدة ينعكس في صورة زيادة في الواردات من السلع الرأسمالية بمقدار 0.15 تقريباً.

وهكـــذا يلاحظ أن الزيادة في الواردات من السلع الرأسمالية تنعكس في زيادة عجز الميزان التجاري ، ومن ثم نقص في الإحتياطيات الخارجية .



كما يلاحظ من الدالة المقدرة أن العلاقة بين الطلب على الواردات الرأسمالية الحقيقية وبـــين التغير في إحتياطيات الصرف الأجنبي هي علاقة عكسية ، فيما يبدو للوهلة الأولى ضـــرورة أن تكـــون هذه العلاقة طردية ، وهو الأمر الذي يستوجب ضرورة الانتباه إلى نقطتين هامتين هما :

1- أن الإحتياطـيات الأجنبـية ليســت مصدراً اعتيادياً لتمويل الواردات مثل الدخل الحقـيقي، والــذي قد تؤدي زيادته إلى زيادة الواردات ، ولكن الاحتياطيات تمثل مصـــدراً طارئـــاً يتم اللجوء إليه لتمويل الواردات عند حدوث بعض الاختناقات في مصادر التمويل الاعتيادية .

2- يــتم التخطــيط عملــياً لحجم معين من الواردات الرأسمالية ، وفي حالة عدم كفاية المخصصات المحجوزة لها ، فإنه يتم اللجوء إلى الاحتياطي والسحب منه ، وبالتالي فإنه كــلما ازدادت قــيمة الواردات ، كلما أدى ذلك إلى عجز المخصصات المتوفرة عن الوفاء بذلك ، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض حجم الإحتياطيات ، مما يدل على وجود علاقة إحصائية عكسية .

وتقـــوم الدولة بذلك وفقاً لمبدأ أسبقية النفقة في كثير من الأحيان خاصةً في دولة مثل ليبيا تتعرض لتقلبات حادة في مصادر إيرادالها ، ومن ثم عدم القدرة على الوفاء بالكثير من مخططالها التنموية .

أما بالنسبة للتغير في شروط التبادل الدولي ، فيتضح من تقدير المعادلة ، وجود علاقة طـــردية وذات معنوية (2.84) ، حيث يؤدي التحسن في شروط التبادل الدولي ، أي ارتفاع الرقم القياسي لأسعار الصادرات ، بالنسبة للرقم القياسي لأسعار الواردات ، إلى زيـــادة الـــواردات مـــن الســـلع الرأسمالية المطلوبة لعملية التنمية ، وذلك نتيجة الانعكاسات الإيجابية الناجمة عن ذلك على صافي حصيلة الصادرات في الاقتصاد ، مما يؤدي إلى زيادة القدرة الاستيرادية ، ومن ثم زيادة الوارادت من السلع الرأسمالية على وجه الخصوص .



7-5 تقدير دالة الإنفاق الاستهلاكي النهائي العام :

$$\ln RGE_t = -3.6760 + 0.46154 \ln REX_t + 1.1315 \ln RNOOR_t$$
$$(-3.5551) \quad (3.7162) \quad (7.2682)$$

$R^2 = 0.83196$ $\overline{R}^2 = 0.81668$ $D\text{-}W = 2.2846$

$SER = 0.20061$ $F(3,21) = 54.4590$

حيث أن :

$\ln RGE_t$: اللوغاريتم الطبيعي للإنفاق الاستهلاكي النهائي العام الحقيقي في الفترة (t) .

$\ln REX_t$: اللوغاريتم الطبيعية لإجمالي الصادرات الحقيقية في الفترة (t) .

$\ln RNOOR_t$: اللوغاريتم الطبيعي للإيرادات غير النفطية الحقيقية في الفترة (t) .

تشير قيم المعلمات وإشاراتها والتي تم تقديرها في المعادلة أعلاه ، إلى انسجامها مع التوقعات النظرية التي تم افتراضها عند عرض الإطار النظري لهذه الدالة في الفصل السابق ، حيث تلعب القيمة الحقيقية لإجمالي الصادرات والتي تمثل الصادرات النفطية أهم أركانها ، فضلاً عن الإيرادات العامة غير النفطية ، دوراً إيجابياً في تحديد قيمة الإنفاق الاستهلاكي العام .

وبمزيد من التفصيل ، يتضح من نتائج التقدير أن الإنفاق الاستهلاكي العام يتأثر طرديا بالتغيرات التي تحدث في القيمة الحقيقية لإجمالي الصادرات ، حيث يتبين أن مرونة الإنفاق الاستهلاكي النهائي العام بالنسبة لإجمالي الصادرات ، تساوي نحو 0.46 في المدى القصير ، وهي أقل من الواحد الصحيح ، وذلك نظراً للجمود النسبي الذي يتسم به هذا النوع من الإنفاق ، نتيجة حساسيته الاقتصادية والاجتماعية من ناحية ، ونتيجة وصول بعض بنوده إلى مستوى الاكتفاء من ناحية أخرى ، بحيث لا تغري الزيادات في الصادرات أو الانخفاضات فيها ، باحداث تغيرات كبيرة في الإنفاق الاستهلاكي النهائي العام .



ويتفق ذلك مع التوقعات النظرية ، والدراسات التطبيقية (Chu, Ke-young,1990) و(Andic, Fuat Met et al, 1990) ، التي أشارت إلى الملمح الغالب في القطاع المالي في الدول النامية ، والمتمثل في أهمية الإيرادات الحكومية التي يتم الحصول عليها بشكل مباشر أو غـــير مباشـــر عـــن طريق التجارة الخارجية ، كما يتفق مع النتائج التي توصل إليها (Mansfield, 1980) بالخصوص .

إضـــافة الى ما تقدم ، تبين نتائج التقدير أن الإنفاق الاستهلاكي النهائي العام يرتبط طـــردياً بالإيرادات غير النفطية . كما يتبين من قيمة معامل المرونة والبالغة 1.13 تقريباً ، حساســـية الإنفاق الاستهلاكي العام للتغيرات التي تحدث في هذا النوع من الإيرادات في المدى القصير .

أما من الجانب الإحصائي فيمكن القول بتمتع المعادلة بدرجة جيدة من القبول بصفة عامـــة ، حيث تشير قيم اختبار (T) إلى القوة التفسيرية لكل متغير من المتغيرات الخارجية في تفســـير ســـلوك المـــتغير التابع ، فيما تشير قيم R^2 و$\overline{R}^2$ إلى القدرة التفسيرية الجيدة للمـــتغيرات التفســـيرية عامةً ، بينما تؤكد القيمة المنخفضة للأخطاء المعيارية على توافق المعادلة مع البيانات ، ومن جانبها فإن قيمة اختبارF تؤكد المعنوية الكلية للانحدار .

كذلـــك فإن القيم المحسوبة لاختبار داربن – واتسون تشير بدورها إلى خلو المعادلة من مشكلة الاشتراك الخطي .

8-5 النموذج الكامل :

يـــتكون الـــنموذج مـــن عشـــر معادلات ، تنقسم إلى خمس معادلات سلوكية "Behavioral" وخمـــس مـــتطابقات "Identities" ، حيث تم تقدير المعادلات السلوكية باســـتخدام طـــريقة المـــربعات الصـــغرى عـــلى مرحلـــتين (2SLS) خـــلال الفترة (1973 - 1998) ، وفـــيما يلي عرض لمعادلات النموذج وفق التقديرات التي تم الحصول عليها ، إضافةً إلى تعريف بالمتغيرات التي يشتمل عليها النموذج .



1-8-5 معادلات النموذج :

أولاً : المعادلات السلوكية :

$$1)\ \ln RIMCPC_t = \underset{(-0.93113)}{-1.3575} + \underset{(1.5361)}{0.40533} \ln RPCEPC_t - \underset{(-2.3263)}{0.44535} \ln RP_t$$

$$- \underset{(-2.4367)}{0.29566}\ DV + \underset{(3.8599)}{0.74338} \ln RIMCPC_{t-1}$$

$R^2 = 0.85442$ $\bar{R}^2 = 0.82377$ $D\text{-}W = 3.1933$

$SER = 0.16076$ $F(3,21) = 27.8772$

$$2)\ \ln RPCE_t = \underset{(-1.1061)}{-1.5784} + \underset{(2.4428)}{0.19668} \ln RYD_t + \underset{(2.9386)}{0.56189} \ln RMS_t +$$

$$\underset{(2.6503)}{0.43942} \ln RPCE_{t-1}$$

$R^2 = 0.68568$ $\bar{R}^2 = 0.64077$ $D\text{-}W = 2.0925$

$SER = 0.15066$ $F(3,21) = 15.2701$

$$3)\ RGFI_t = \underset{(-2.1439)}{-359.2297} + \underset{(2.2473)}{0.18008}\ RGDP_t + \underset{(1.6299)}{0.13366}\ ROILR_t -$$

$$\underset{(-2.4436)}{0.17884}\ RCRS_t + \underset{(2.2826)}{0.31069}\ RGFI_{t-1}$$

$R^2 = 0.97813$ $\bar{R}^2 = 0.97376$ $D\text{-}W = 1.5873$

$SER = 131.7808$ $F(3,21) = 223.6219$

$$4)\ RIMI_t = \underset{(2.6054)}{453.1183} + \underset{(3.2873)}{0.18223}\ RGFI_t - \underset{(-3.0693)}{0.14620}\ RCRS_t +$$

$$\underset{(2.84)}{18.4495}\ CRTOT_t + \underset{(2.0116)}{0.39825}\ RIMI_{t-1}$$

$R^2 = 0.84303$ $\bar{R}^2 = 0.81763$ $D\text{-}W = 2.1449$

$SER = 119.8392$ $F(3,21) = 27.9010$



5) $\ln RGE_t = -3.6760 + 0.46154 \ln REX_t + 1.1315 \ln RNOOR_t$
(-3.5551) (3.7162) (7.2682)

$R^2 = 0.83196$ $\bar{R}^2 = 0.81668$ D-W = 2.2846
SER = 0.20061 F(3,21)= 54.4590

ثانياً : المتطابقات :

1) $IM_t = ((RIMCPC_t * POP_t * PIM_t)/100) + ((RIMI_t * PIM_t/100)$

$+ IMO_t$

2) $GDP_t = ((RPCE_t * CPI_t)/100) + ((RGFI_t * CPI_t)/100) +$

$((RGE_t * CPI_t) / 100) + (EX_t - IM_t)$

3) $GDPNO_t = GDP_t - GDPO_t$

4) $NDP_t = GDP_t - DEP_t$

5) $YD_t = NDP_t - NIDT_t - DT_t - YOV_t - GROT_t$

2-8-5 متغيرات النموذج :

يحتوي النموذج المقدّر على ثمانية وعشرين متغيراً ، منها عشرة متغيرات داخلية ، وثمانية عشر متغيراً خارجياً . ولا يعني غياب متغيرات أخرى إغفالها أو عدم أهميتها ، ولكن تم اختيار هذه المتغيرات وفقاً لما تتطلبه الدراسة في إطار الهدف منها ، وفي سبيل الحصول على تقديرات متسقة وغير متحيزة .

أولاً : المتغيرات الداخلية :

1) GDP الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي .

2) GDPNO الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي .

3) IM الواردات الإجمالية .

4) NDP الناتج المحلي الصافي .



الإنفاق الاستهلاكي النهائي العام الحقيقي . 5) RGE

الإنفاق الحقيقي على التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي . 6) RGFI

نصيب الفرد من الطلب الحقيقي على الواردات من السلع الاستهلاكية . 7) RIMCPC

الطلب الحقيقي على الواردات من السلع الرأسمالية . 8) RIMI

الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص الحقيقي . 9) RPCE

الدخل الشخصي المتاح الحقيقي . 10) RYD

ثانياً : المتغيرات الخارجية :

الرقم القياسي لأسعار المستهلك . 1) CPI

التغير في شروط التبادل الدولي . 2) CRTOT

إهلاك رأس المال الثابت . 3) DEP

الضرائب المباشرة على الدخل . 4) DT

متغير صوري للواردات من السلع الاستهلاكية . 5) DV(IMC)

حيث : DV = 1 (1982 - 1998)

DV = 0 otherwise

الناتج المحلي الإجمالي النفطي . 6) GDPO

الإيرادات الحكومية من غير النفط والضرائب . 7) GROT

الواردات الأخرى . 8) IMO

صافي الضرائب غير المباشرة . 9) NIDT

الرقم القياسي لأسعار الواردات . 10) PIM

عدد السكان . 11) POP

التغير الحقيقي في الاحتياطيات الأجنبية . 12) RCRS

القيمة الحقيقية لإجمالي الصادرات . 13) REX

العرض الحقيقي للأرصدة النقدية . 14) RMS

الإيرادات غير النفطية الحقيقية . 15) RNOOR



حصة الخزانة العامة من الإيرادات النفطية الحقيقية . 16) ROILR

الأسعار النسبية . 17) RP

دخل الحكومة من النفط . 18) YOV

9-5 ملاحظات حول نتائج التقدير :

لقد تم فيما تقدم التثبت من صلاحية المعادلات المقدرة حيث كانت تقديرات المعلمات مرضية تماماً ، كما كانت نتائج الاختبارات الإحصائية على درجة جيدة من القبول .

ويشير هذا التقييم في هذه المرحلة إلى أن تقديرات المعادلة الوحيدة في إطار التحليل الهيكلي للنموذج ، كانت متوافقة مع التوقعات التي تم افتراضها عند صياغة الدوال ، وبأن الخصائص الإحصائية للتقديرات قد لا ينجم عنها أية مصاعب محتملة ، عند الانتقال إلى المرحلة الأخرى ، المتمثلة في محاكاة النموذج وتحليل المضاعفات[18].

إلاّ أن هذا التقييم وإن كان ضرورياً ، فإنه لا يكفي للحكم على مدى جودة وصلاحية النموذج ككل ، فقد ذكر "لورانس كلاين" في هذا الصدد ما نصه[19]:

" PROPOSITIONS VALID FOR PARTIAL SYSTEMS MAY NOT CARRY OVER WHEN COMPLETE SYSTEMS ARE STUDIED. OR EVEN PROPOSITIONS VALID FOR STRUCTURAL PARAMETERS MAY NOT BE VALID FOR REDUCED FORM PARAMETERS".

ذلك أن المعيار النهائي لقبول المعادلات الوحيدة ، في حال كونها تؤسس نموذجاً كاملاً ، لابد أن يتم اشتقاقه من معيار للحكم على صلاحية النموذج ككل . فكفاءة أي نموذج لا تنحصر في مدى جودته في المعادلات الوحيدة فحسب ، ولكن في كيفية عمله وأدائه كنظام كامل في المحاكاة والتنبؤ ، ومن ثم تقييم السياسات .

بكلمات أخرى ، لا يعتمد تقييم النموذج القياسي على نتائج الاختبارات الإحصائية فحسب ، ولكن أيضاً على الهدف من بناء النموذج ، ذلك أن النموذج الذي يصمم لأغراض التنبؤ يجب أن يشتمل على أخطاء معيارية "Standard errors" فيما يتصل



بالتنــبؤ صــغيرة قدر الإمكان ، فيما يجب أن تكون قيمة اختبار (T) مرتفعة في النماذج المصممة لاختبار فرضيات معينة أو لقياس مرونة ما[20].

وأخيراً في هذا السياق ، فإن ما يستوجب الإشارة إليه ، إنما يرتبط بشكل جوهري بما سيتم التطرق إليه عند إجراء المحاكاة الديناميكية وتقييم السياسات ، إذ أن مستخدمي الـــنماذج القياسية بصفة عامة لا يهتمون بالمعلمات الهيكلية لذاتها ، بل يتركز اهتمامهم بشـــكل رئيس على حل النظام أو النموذج "Control Solution" تحت مجموعات بديلة من الشروط ، بمعنى أنهم يهتمون بالشكل المختـــزل "Reduced form" للنموذج المقدر .

إن الحـــل الكامل للنموذج يوفر اختباراً قوياً وحاسماً على محاكاة النظام الاقتصادي المقـــترح ، فضلاً عن أن المتطابقات التي لا تلعب أي دور عند تقدير العلاقات السلوكية تصبح من الأهمية بمكان[21].

ومـــن هذا المنطلق سوف يتم تحقيق الهدفين الثاني والثالث من أهداف علم الاقتصاد القياســـي وهما التنبؤ وتقييم السياسات ، وذلك بعد أن تم تحقيق الهدف الأول . وسوف يتحقق ذلك من خلال إجراء عملية المحاكاة الديناميكية للمعادلات المكونة للنموذج آنياً ، ومـــن ثم القيام بتقييم السياسات من خلال تحليل المضاعفات ، عن طريق استخدام حل الأساس (Control solution) الذي يتم الحصول عليه من عملية المحاكاة .

10-5 المحاكاة الديناميكية والتنبؤ :

يمكن تعريف المحاكاة (Simulation) على أنها الحل الرياضي لمجموعة من المعادلات الآنـــية المختلفة[22]. فيما يحدد نموذج المعادلات الآنية مجموعة من المتغيرات هي المتغيرات الداخلية عن طريق مجموعة أخرى من المتغيرات المعروفة بالمتغيرات الخارجية[23].

ولا يمكـــن التصـــور بأن بناء نموذج المحاكاة يتم ببساطة عن طريق وضع صف من المعـــادلات الوحيدة التي تم تقديرها بشكل منفرد جنباً إلى جنب ، إذ أن الأمر أعقد من ذلـــك بكـــثير . فمطابقـــة البيانات الأصلية بشكل جيد من قبل نموذج الانحدار وحيد المعادلة، لا تشكل ضماناً لصياغة نموذج معادلات آنية .



إن الصعوبات التي تعترض بناء نموذج قياسي متعدد المعادلات ، أعمق بكثير من تلك المرتــبطة بــتقدير المعادلة الوحيدة ، حيث تنشأ الصعوبة عادةً من أن بناء نموذج المحاكاة يتضمن في الغالب فهماً للهيكل الديناميكي (Dynamic Structure) للنظام الذي يترتب عــندما يتم ضم المعادلات المفردة[24]، وهو ما يتضمن أخذ عامل الزمن في الاعتبار عند إجراء عملية المحاكاة .

وفي الحقيقة ينطوي نموذج المحاكاة متعدد المعادلات على تمثيل للواقع الحقيقي . فلأن المــتغيرات تــتفاعل مع بعضها البعض عبر المعادلات وخلال الزمن ، فإن النموذج متعدد المعــادلات يســتطيع وصف وشرح السلوك الديناميكي للعالم بطريقة أكثر اكتمالاً من نمــوذج المعادلة الوحيدة ، الأمر الذي يمكّن من استخدام نماذج المحاكاة كأداة لتحليل ردة الفعــل الديناميكــية في مجموعــة من المتغيرات الاقتصادية نتيجة التغيرات التي تطرأ على متغيرات أخرى[25].

ومن هذا المنطلق ، فإن تقدير نظام كامل من المعادلات يمثل مشكلةً تطبيقية مهمة ، ســواء كــان الهــدف اختبار النظريات الاقتصادية حول طبيعة النظام ، أو كان الهدف استخدام النظام الكامل للقيام بالتنبؤات عن مجموعة من المتغيرات الداخلة في النموذج[26].

وتســتمد المحاكــاة الديناميكية أهميتها من واقع أنها أهم اختبار لصلاحية النموذج القياسي، يسمح بتقييم دقة هذا النموذج في تقدير المتغيرات الداخلية في السنوات المشمولة داخل فترة العينة . ويتحقق ذلك من خلال حل النموذج لكل أو لبعض السنوات خلال فــترة العينة ، ومن ثم مقارنة القيم المقدرة للمتغيرات الداخلية التي يتم الحصول عليها من خــلال عملية المحاكاة مع القيم الفعلية المناظرة لها . بكلمات أخرى يتكون تحليل المحاكاة بشكل أساسي من حل النموذج كله ، أو بعض منه ، وذلك باستخدام قيم تاريخية فعلية "Historical" ، أو قيم مفترضة للمتغيرات الخارجية[27].

ومــن ناحيته ، ينطوي بناء نماذج المحاكاة على ضرورة تقييمها ومقارنتها بالنماذج الــبديلة لــنفس العملية ، إذ أن التأكد من صلاحية النموذج تعد مشكلةً أيسر في نموذج انحــدار المعادلــة الوحيدة ، حيث يمكن التأكد من جودة ودلالة المعادلة بمجرد النظر إلى مجموعة من الاختبارات الإحصائية مثل R^2 واختبار T .



أما في حالة النموذج المتعدد المعادلات ، فإن وجود دلالة إحصائية جيدة لكل معادلة وحيدة ، لا يشكل ضماناً لقدرة النموذج ككل على إعادة إنتاج البيانات التاريخية بشكل جـيد ، وقد يكون العكس صحيحاً ، حيث يمكن أن يكون للمعادلات الوحيدة الخاصة بنموذج المحاكاة معنويةً إحصائيةً ضئيلة ، إلاّ أن النموذج ككل يمكنه إعادة إنتاج البيانات التاريخية بشكل جيد وقريب من الواقع(28). وبكلمات أخرى لا تؤدي جودة النتائج عند تقدير المعادلات الوحيدة من الناحية الإحصائية ، بالضرورة إلى تمتع النموذج بقدرة جيدة على التنبؤ(29).

أما التنبؤ فيتضمن محاكاة النموذج إلى الأمام عبر الزمن فيما بعد فترة التقدير ، حيث يشـترط قـبل القيام بالتنبؤ أن تتوفر سلاسل زمنية تغطي مجمل فترة التنبؤ لكل المتغيرات الخارجية . وفي الواقع يحتكم اختبار أي نظرية إلى مدى قدرتها على التنبؤ ، فيما تبرز أهمية التنـبؤ مـن ارتـباطه بتقيـيم السياسات ، وذلك من منظور أن الفهم الجيد للعلاقات الاقتصـادية لـيس هدفاً في حد ذاته ، بمقدار ما هو أداة لتصميم وصناعة القرار الأمثل لتحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع عامة(30).

وبصـفة عامـة ، يمكـن تعريف التنبؤ على أنه قدرة المعادلات على شرح السلوك الاقتصادي التجميعي لمجموعة من المشاهدات ، أو لقيم متغيرات محددة خارج العينة المتاحة للبـيانات على نحو نموذجي(31). مع افتراض مسبق بأن يكون التنبؤ كمياً وصريحاً وعلى درجة عالية من الدقة(32).

وفي نفـس السياق ، يمكن التمييز من حيث البعد الزمني بين نوعين من التنبؤ ، هما التنـبؤ الذي يلي فترة التقدير مباشرة وحتى الوقت الحاضر ، حيث تكون البيانات متاحة (Ex - Post Forecast) ويتم إجراؤه في الغالب للتأكد من دقة النموذج التنبؤية ، والتنبؤ خـارج فـترة عينة البيانات المتاحة (Ex - Ante Forecast) ، وهو الذي يرتبط بالمسار المسـتقبلي للمـتغيرات الداخلـية للـنموذج عـند إحداث تغييرات في قيم المتغيرات الخارجية(33).

ومـن ناحيـته ، يمكن تحقيق التنبؤ داخل الفترة الزمنية للبيانات المتاحة ، عن طريق إدخـال القيم الحقيقية للمتغيرات المحددة سلفاً في النموذج ، ومن ثم حلها جبرياً بالنسبة



لقـــيم المـــتغيرات الداخلية أثناء فترة التنبؤ ، فإذا ما تبين من ذلك أن النظام ينطوي على تفســـير جـــيد للسلوك الاقتصادي ، فإن من الممكن عندئذ اعتماده كمعيار أساسي عند استخدام هذا النظام لبيان ما قد يحدث إذا ما تم إحلال المتغيرات الخارجية عند مستويات افتراضية معينة(34).

وأخيراً في هذا المجال ، وفي إطار الهدف من هذه الدراسة ، فسوف يتم الاكتفاء بما يعـــرف بـــ " Ex post Simulation or Historical Simulation " لتقييم مدى قدرة النموذج على محاكاة البيانات الأصلية ، ومن ثم استخدام هذا الحل في تحليل المضاعفات ، الأمـــر الذي يطرح سؤالاً يستوجب الإجابة عليه، يتعلق بكيفية التأكد من قدرة النموذج على إعادة إنتاج البيانات الأصلية عند استخدام نماذج المحاكاة ، وما هي المعايير المستخدمة لتقييم هذه النماذج .

11-5 تقييم نموذج المحاكاة :

يواجـــه الباحث عند بناء نموذج المحاكاة نفس الصعوبة التي يواجهها عند بناء نموذج الانحدار وحيد المعادلة . وتنشأ الصعوبة من كيفية تقييم واختبار جودة النموذج ، إلاّ أن معـــايير التقييم تصبح أكثر تعقيداً ، فيما تبرز العديد من المعايير التي يمكن تطبيقها اعتماداً على الهدف من النموذج .

ويـــتوقف أول هـــذه المعايير على الدلالة الإحصائية (Significance) للمعادلات الوحيدة للنموذج من حيث كونها مطابقة للبيانات . وعند تقييم هذه المعادلات بالنظر إلى معنوياتها الإحصائية ودلالاتها الاقتصادية ، فقد يبدو بعضها جيداً والبعض الآخر لا يتمتع بمعـــنوية جيدة ، بحيث ينبغي الاعتماد في الحكم على الدلالة الإحصائية الشاملة للنموذج متعدد المعادلات ، ويكون باني النموذج حينئذ مجبراً على القيام ببعض التسويات ، وذلك بقبول معادلات ذوات دلالة إحصائية غير جيدة في سبيل بناء نموذج هيكلي كامل(35).

ويكتســـب المعـــيار الثاني أهميته من الدور الذي يلعبه في إطار التأكد من استقرار النموذج (Stability) ، حيث يتوفر على إمكانية التحقق من مدى جودة محاكاة النموذج لـــنقاط الانحراف (Turning Points) في البيانات الأصلية ، وهو ما يعني أن قدرة نموذج





المحاكاة على تتبع نقاط الانحراف أو التغيرات السريعة في البيانات الحقيقية يعد معياراً مهماً جـــداً لتقييم النموذج . كما أن الاستجابة الحركية (Dynamic Response) للنموذج تمـــثل مـــن جانبها معياراً آخر للتقييم ، يتم عن طريق التحقق من مدى قابلية النموذج للاستجابة للصدمات بأسلوب يتّسق مع النظرية الاقتصادية والمشاهدات الأصلية[36].

إلاّ أن المعيار الإضافي الذي يتم طرحه في هذا المجال ، إنما يتمثل في الحساسية الشاملة (Overall Sensitivity) للـــنموذج تجاه عوامل مثل تغيير سنة بداية المحاكاة ، والتغييرات الطفيفة في قيم المعالم المقدرة ، والتغيرات الضئيلة في المسارات الزمنية للمتغيرات الخارجية، بحيـــث يـــتوقع أن لا تؤثـــر أيّ مـــن هـــذه التغيرات بشكل حاد على الأداء التمثيلي للنموذج[37].

أمـــا المعايير الكمية التي يتم الاعتماد عليها في معظم النماذج القياسية ، فإنها متعددة بدورهـــا ، في حـــين تتباين الآراء حول استخدام بعض منها أو كلها لقياس مدى جودة نموذج المحاكاة .

إذ بيـــنما يعلـــق البعض أهمية كبرى على معيار مثل الجذر التربيعي لمتوسط الخطأ (RMSE) ، باعتباره أفضل معيار لأداء المحاكاة بالنظر إلى أن أخطاء المتوسطات (Mean errors) قـــد تكون قريبةً من الصفر إذا ما ألغت الأخطاء الموجبة الكبيرة الأخطاء السالبة الكـــبيرة [38]. فإن آراءً أخرى تؤكد على أن المتوسط المطلق للخطأ (MAE) ، والجذر التربـــيعي للنســـبة المـــئوية لمتوسط الخطأ (RMSPE) ، إضافةً إلى معامل تايل (Theil Coefficient) ومكوناته ، تعتبر أفضل المعايير لأداء نماذج المحاكاة ، إذ كلما اقتربت قيمة هذه المعايير من الصفر المطلق كلما ازدادت جودة التنبؤ [39].

ومـــع ذلك ، يمكن القول بصفة عامة أن القدرات التنبؤية للنموذج تكون جيدة إذا كانـــت أخطـــاء التنبؤ (Prediction errors) ، وهي الفرق بين قيم المتغيرات الداخلية المقدرة والفعلية لكل فترة المحاكاة داخل حدود مقبولة .

كذلـــك فـــإن اســـتخدام أي من هذه المعايير الكمية يخضع من جانبه أيضاً لتقدير الباحث ، وللهدف من الدراسة ، وللخصائص الذاتية للاقتصاد محل الدراسة ، وما يترتب عليها من نتائج تتصل بمدى جودة البيانات وتوفرها .



وفي هـــذا الإطار ، يستخدم برنامج (SIMEMOD)[40] الذي تم استعماله في هذه الدراســـة ، ثمانية معايير إحصائية متعارف عليها في اختبار مدى دقة النماذج القياسية ، يمكن عرضها على النحو التالي:

1- MAE = Mean Absolute Error.
2- MAPE = Mean Absolute Percentage Error.
3- RMSE = Root Mean Square Error.
4- RMSPE = Root Mean Square Percentage Error.
5- u_1 = Theil Inequality Coefficient (u).
6- Proportion due to unequal central tendency (u_M).
7- Proportion due to unequal variation (u_S).
8- Proportion due to Imperfect Covariation (u_C).

وفي واقـــع الأمر لا توجد حدود حاسمة ونهائية للقيم التي يجب أن تكون عليها هذه المعـــايير ، إلاّ أن ما تم اقتراحه في هذا الصدد ينص على أن من الأفضل أن تكون قيم كل مـــن (MAPE) و (RMSPE) و (u) و (u_M) و (u_S) قريـــبة من الصفر ، فيما يفضل اقتراب قيمة (u_C) من الواحد الصحيح[41] .

ونظـــراً للطبيعة الخاصة لاقتصادات الدول النامية ، وللبيانات الصادرة عنها ، سواء من ناحية الكم أو الكيف ، فقد اقترح (Klein, 1978) إمكانية اعتبار أداء المتغير جيداً في نمـــوذج المحاكاة ، إذا كانت قيمة (RMSPE) تساوي مقدار (15) أو أقل ، مع استثناء قطـــاع التجارة الخارجية ، حيث من المقبول عموماً أن تكون قيمة (RMSPE) مساوية لمقدار (25) أو أقل[42].

وتوضـــح الجـــداول مـــن (5-1) إلى (5-10) النـــتائج الإحصائية لعملية المحاكاة الديناميكية، والمتمثلة في قيم المعايير الثمانية التي تم حسابها لكل متغير داخلي في النموذج ، حيـــث تم اختـــيار الصـــيغ الـــواردة في هـــذه الجداول بعد إجراء الكثير من التجارب والـــتعديلات، وذلك من أجل الوصول إلى أفضل الصيغ الممكنة ، وفق ما يتطلبه هدف الدراسة ، وفي حدود ما هو متاح من بيانات ، حيث تم إجراء المحاكاة الديناميكية خلال الفترة (1994-1998) داخل فترة التقدير ، علماً بأن التجارب التي أجريت لتغيير سنة بدء المحاكـــاة لم تؤثر كثيراً على جودة نموذج المحاكاة ، مما يسمح بحل النموذج لكل أو لبعض السنوات خلال فترة الدراسة[43].



ولعل قراءة متأنية لقيم المعايير الإحصائية الواردة في الجداول المذكورة ، تبيّن أنها تقع في الحـــدود المقبولة والمأمونة ، وأنها على مستوى جيد يمكّن من قبولها واعتمادها ، سواء بالقـــياس لمدى جودة البيانات في الاقتصاديات النامية ومن ضمنها الاقتصاد محل الدراسة مـــن ناحـــية ، أو بالنسبة لحجم النموذج ، وعدد المتغيرات التي يشتمل عليها من ناحية أخرى[44].

جدول (5 - 1)

محاكاة نصيب الفرد من الطلب الحقيقي على الواردات من السلع الاستهلاكية

VARIABLE NO. 1 **VARIABLE NAME = RIMCPC**

YEAR	ACTUAL	PREDICTED	RESIDUAL	% ERROR
1994	64.669	85.311	−20.642	−31.920
1995	84.483	88.356	−3.873	−4.584
1996	83.834	92.843	−9.009	−10.746
1997	107.383	104.161	3.222	3.000
1998	118.518	118.870	−0.352	−0.297

MAE	=	7.000	THEIL U OF FORECASTING ERROR	= 0.41632
MAPE	=	10.000	PROPORTION DUE TO UNEQUAL TENDENCY	= 0.21901
RMSE	=	10.322	PROPORTION DUE TO UNEQUAL VARIATION	= 0.17275
RMSPE	=	15.261	PROPORTION DUE TO INCOMPLETE COVARIATION	= 0.60824

جدول (5 - 2)

محاكاة الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي الخاص

VARIABLE NO. 2 **VARIABLE NAME = RPCE**

YEAR	ACTUAL	PREDICTED	RESIDUAL	% ERROR
1994	1563.725	1725.991	−162.266	−10.377
1995	1468.522	1576.820	−108.298	−7.375
1996	1468.960	1500.590	−31.630	−2.153
1997	1682.314	1653.338	28.976	1.722
1998	1743.326	1809.729	−66.403	−3.809

MAE	=	80.000	THEIL U OF FORECASTING ERROR	= 0.28408
MAPE	=	5.000	PROPORTION DUE TO UNEQUAL TENDENCY	= 0.10656
RMSE	=	94.136	PROPORTION DUE TO UNEQUAL VARIATION	= 0.10715
RMSPE	=	6.069	PROPORTION DUE TO INCOMPLETE COVARIATION	= 0.78629



جدول (5 - 3)

محاكاة الطلب الحقيقي على الواردات من السلع الرأسمالية

VARIABLE NO. 3 **VARIABLE NAME = RIMI**

YEAR	ACTUAL	PREDICTED	RESIDUAL	% ERROR
1994	872.306	870.545	1.761	0.202
1995	846.884	826.431	20.453	2.415
1996	1009.260	859.608	149.652	14.828
1997	1135.360	1047.608	88.222	7.770
1998	1229.430	1156.104	73.327	5.964

MAE	=	67.000	THEIL U OF FORECASTING ERROR	=	0.32138
MAPE	=	6.000	PROPORTION DUE TO UNEQUAL TENDENCY	=	0.06086
RMSE	=	84.826	PROPORTION DUE TO UNEQUAL VARIATION	=	0.04673
RMSPE	=	8.021	PROPORTION DUE TO INCOMPLETE COVARIATION	=	0.89241

جدول (5 - 4)

محاكاة الإنفاق على التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي الحقيقي

VARIABLE NO. 4 **VARIABLE NAME = RGFI**

YEAR	ACTUAL	PREDICTED	RESIDUAL	% ERROR
1994	308.298	240.235	68.063	22.077
1995	290.025	232.181	57.844	19.944
1996	406.261	289.509	116.752	28.738
1997	351.771	351.225	0.546	0.155
1998	329.114	342.273	−13.159	−3.998

MAE	=	51.000	THEIL U OF FORECASTING ERROR	=	0.60631
MAPE	=	15.000	PROPORTION DUE TO UNEQUAL TENDENCY	=	0.09552
RMSE	=	66.004	PROPORTION DUE TO UNEQUAL VARIATION	=	0.23077
RMSPE	=	18.585	PROPORTION DUE TO INCOMPLETE COVARIATION	=	0.67371



جدول (5 - 5)

محاكاة الإنفاق الاستهلاكي النهائي العام

VARIABLE NO. 5 VARIABLE NAME = RGE

YEAR	ACTUAL	PREDICTED	RESIDUAL	% ERROR
1994	591.649	585.676	5.973	1.010
1995	583.744	510.292	73.452	12.583
1996	638.894	715.031	−76.137	−11.917
1997	670.624	783.622	−112.997	−16.850
1998	721.166	710.218	10.948	1.518

MAE = 56.000 THEIL U OF FORECASTING ERROR = 0.64918
MAPE = 9.000 PROPORTION DUE TO UNEQUAL TENDENCY = 0.00014
RMSE = 69.449 PROPORTION DUE TO UNEQUAL VARIATION = 0.76106
RMSPE = 10.840 PROPORTION DUE TO INCOMPLETE COVARIATION = 0.23880

جدول (6 - 5)

محاكاة إجمالي الواردات

VARIABLE NO. 6 VARIABLE NAME = IM

YEAR	ACTUAL	PREDICTED	RESIDUAL	% ERROR
1994	2603.100	2726.892	−123.792	−4.756
1995	2394.100	2391.521	2.579	0.108
1996	2909.500	2769.657	139.843	4.806
1997	3090.800	2891.129	199.671	6.460
1998	2660.700	2575.181	85.519	3.214

MAE = 110.000 THEIL U OF FORECASTING ERROR = 0.16944
MAPE = 4.000 PROPORTION DUE TO UNEQUAL TENDENCY = 0.21300
RMSE = 128.116 PROPORTION DUE TO UNEQUAL VARIATION = 0.28915
RMSPE = 4.423 PROPORTION DUE TO INCOMPLETE COVARIATION = 0.49785



جدول (5 - 7)

محاكاة الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي

VARIABLE NO. 7 **VARIABLE NAME = GDP**

YEAR	ACTUAL	PREDICTED	RESIDUAL	% ERROR
1994	9443.500	9654.729	–211.229	–2.237
1995	10231.700	10140.909	90.791	0.887
1996	11944.500	12043.731	–99.231	–0.831
1997	14148.800	14244.474	–95.674	–0.676
1998	12741.300	13144.496	–403.196	–3.164

MAE	=	180.000	THEIL U OF FORECASTING ERROR	=	0.07393
MAPE	=	2.000	PROPORTION DUE TO UNEQUAL TENDENCY	=	0.04152
RMSE	=	216.531	PROPORTION DUE TO UNEQUAL VARIATION	=	0.10183
RMSPE	=	1.841	PROPORTION DUE TO INCOMPLETE COVARIATION	=	0.85665

جدول (5 - 8)

محاكاة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

VARIABLE NO. 8 **VARIABLE NAME = GDPNO**

YEAR	ACTUAL	PREDICTED	RESIDUAL	% ERROR
1994	7007.100	7218.329	–211.229	–3.014
1995	7643.100	7552.309	90.791	1.188
1996	9077.800	9177.031	–99.231	–1.093
1997	9683.400	11039.974	–1356.573	–14.009
1998	9985.200	11143.796	–1158.596	–11.603

MAE	=	583.000	THEIL U OF FORECASTING ERROR	=	0.31433
MAPE	=	6.000	PROPORTION DUE TO UNEQUAL TENDENCY	=	0.12840
RMSE	=	805.648	PROPORTION DUE TO UNEQUAL VARIATION	=	0.28371
RMSPE	=	8.278	PROPORTION DUE TO INCOMPLETE COVARIATION	=	0.58788



جدول (5 - 9)

محاكاة الناتج المحلي الصافي

VARIABLE NO. 9 VARIABLE NAME = NDP

YEAR	ACTUAL	PREDICTED	RESIDUAL	% ERROR
1994	8585.600	8796.828	–211.229	–2.460
1995	9316.800	9226.009	90.791	0.974
1996	10915.100	11014.331	–99.231	–0.909
1997	12926.200	13021.874	–95.674	–0.740
1998	11479.900	11883.096	–403.195	–3.512

MAE = 180.000 THEIL U OF FORECASTING ERROR = 0.07866
MAPE = 2.000 PROPORTION DUE TO UNEQUAL TENDENCY = 0.04152
RMSE = 216.531 PROPORTION DUE TO UNEQUAL VARIATION = 0.10810
RMSPE = 2.035 PROPORTION DUE TO INCOMPLETE COVARIATION = 0.85039

جدول (5 - 10)

محاكاة الدخل الشخصي المتاح

VARIABLE NO. 10 VARIABLE NAME = YD

YEAR	ACTUAL	PREDICTED	RESIDUAL	% ERROR
1994	5902.755	6113.983	–211.228	–3.578
1995	6362.350	6271.559	90.792	1.427
1996	7701.779	7801.011	–99.232	–1.288
1997	8986.600	9082.274	–95.675	–1.065
1998	8648.300	9051.496	–403.196	–4.662

MAE = 180.000 THEIL U OF FORECASTING ERROR = 0.11946
MAPE = 2.000 PROPORTION DUE TO UNEQUAL TENDENCY = 0.04152
RMSE = 216.531 PROPORTION DUE TO UNEQUAL VARIATION = 0.00081
RMSPE = 2.806 PROPORTION DUE TO INCOMPLETE COVARIATION = 0.95767



12-5 تحليل المضاعفات :

تم في الجـــزء الســـابق من هذا الفصل تقديم المعلومات المطلوبة عن طريق الجداول المشتملة على النتائج الإحصائية ، لتبيان الخصائص الديناميكية للمعادلات الوحيدة .

وقد بيّنت هذه النتائج ما مفاده أن للنموذج قدرة على الاستجابة بقوة للتغيرات في السياسة المقترحة ، أي في حصيلة الصادرات الإجمالية ، لا سيما على الاستثمار ، ومن ثم على الناتج المحلي الإجمالي ، والناتج المحلي غير النفطي على حدٍ سواء .

وإذا كان تقييم السياسات (Policy Evaluation) عبارة عن استخدام نموذج قياسي مقـــدّر للاختيار بين السياسات البديلة ، فإن المحاكاة هي المنهج الذي يمكن الاستفادة منه عـــند صـــياغة السياســـة ، عن طريق محاكاة السياسات البديلة ، وذلك للقيام بتنبؤات مشـــروطة[45] عـــن القـــيم المســـتقبلية للمتغيرات ذات الصلة تحت كل بديل من بدائل السياسة[46] ، حيث يكون من المرغوب ، الحصول على تقديرات كمية (Quantitative Estimates) للآثـــار الناجمة عن تبني سياسة معينة . إلاّ أن مثل هذه المعلومات غالباً ما تكون غير متاحة في الكثير من الدول النامية .

وفي هـــذا السياق ، تعد طريقة المضاعفات الأكثر شيوعاً في تطوير التحليل الهيكلي لأي نمـــوذج قياسي ، حيث يمكن تعريف المضاعفات على أنها حالات خاصة من نتائج المقارنـــة الساكنة[47] ، التي تتحقق نتيجة التغيرات التي تحدث في كل متغير من المتغيرات الخارجـــية للـــنموذج . فيما يقيس أثر المضاعف مقدار الاستجابة الفورية في المتغيرات الداخلية عند حدوث تغير في المتغيرات الخارجية المحددة سلفاً كمتغيرات السياسة[48].

وبكـــلمات أخـــرى ، يمكن القول أن المضاعف يقيس الأثر الحدي للزيادة بوحدة واحدة في متغير السياسة على المتغيرات الداخلية للنموذج[49].

وفي الواقع تخضع النماذج الاقتصادية القياسية على المستوى الكلي إلى تحليل مكثف للمضاعفات ، بناءً على سببين اثنين يشير أولهما إلى أن قبول النموذج باعتباره صحيحاً، يعـــني أن المضاعفات تبين العديد من الخصائص المتعلقة بالسياسة الاقتصادية ، فيما يؤكد ثانيهما على أن النتائج التي يتم استخلاصها من تحليل المضاعفات ، قد توضح من جانبها الخصـــائص الرياضية للنموذج ، والتي من شأنها أن تبرز الحاجة في أحيان كثيرة إلى إعادة توصيف الخصائص الهيكلية للنموذج من جديد[50].



5-13 تحليل المضاعفات الديناميكية للنموذج :

لقـــد تم القيام بالإجراءات المذكورة للوصول إلى الهدف من هذه الدراسة ، والمتمثل في تحلـــيل وقياس العلاقة بين التطورات في هيكل التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في ليبيا ، وذلك من خلال قياس أثر التغير في إجمالي الصادرات ، على المتغيرات الإجمالية في الاقتصـــاد ، خاصةً في الأنشطة الاقتصادية غير النفطية ، والتي يمثلها الناتج المحلي الإجمالي غـــير الـــنفطي ، حيث يعكس ذلك أثر الصدمات الخارجية على مختلف مؤشرات النمو والتنمية الاقتصادية .

ويـــنطلق ذلك كما سلفت الإشارة من الارتباط القوي بين مستوى التنمية ، وبين الهيكل المالي في الدول النامية ، والنفطية منها على وجه الخصوص ، والتي تعتمد في هيكل إيراداتها على حصيلة الصادرات النفطية .

وعـــلى الجانـــب النظري ، توجد علاقة سببية "Causal Relationship" بين عدم الاستقرار في حصيلة الصادرات ، وعدم الاستقرار الاقتصادي بصفة عامة . إذ يؤثر التغير في القـــيمة الإجمالية للصادرات على عناصر الإنفاق والدخل في الاقتصاد ، من خلال أثر المضاعف ، إضافةً إلى أثر المعجل "Accelerator" الذي ينسحب على المناخ الاستثماري بمجمله . ومن الممكن التوقع أن يتجمع هذين الأثرين ، لإحداث تغيرات في الناتج المحلي الإجمـــالي في نفس الاتجاه ، والتي يمكن أن تكون في غياب تدخل حكومي فعال متناسبةً على نحو كبير مع التغيرات المبدئية في الصادرات[51].

فمـــن ناحيـــتها ، شجعت الزيادة الكبيرة في حصيلة الصادرات النفطية ، الدولة في الســـبعينيات خصوصاً على تبني خطط طموحة لتنمية الاقتصاد الليبـــي ، أدت إلى توسع كـــبير في الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري ، دون أية مخاوف تذكر من حدوث آثار سلبية على الضرائب والدين العام .

إلاّ أن تراجع الإيرادات النفطية منذ الربع الأخير من عام 1981م ، أدى إلى سلسلة مـــن التقلـــبات فيما يتعلق بالأهمية النسبية لمصادر الإيرادات في هيكل الإيرادات العامة ، وكما سلفت الإشارة في فصل سابق من هذه الدراسة ، فقد ازدادت الأهمية النسبية للدين العام المحلي المصرفي في هيكل الإيرادات ، الأمر الذي ترتب عليه حدوث زيادة في عرض الـــنقود، متزامنة مع سياسة الحد من الواردات ، قادت إلى إحداث ضغوطات تضخمية ،



أثرت بشكلٍ حاد على التنمية الاقتصادية ، والنمو في الأنشطة الاقتصادية غير النفطية على وجه الخصوص .

ومن ناحية أخرى ، أدى انخفاض حصة الخزانة العامة من الإيرادات النفطية ، نتيجة انخفـاض قـيمة الصادرات ، إلى انخفاض المتاح من عنصر التمويل خاصةً من العملات الأجنبـية النادرة لاستيراد المعدات الرأسمالية والتكنولوجية والعمالة ، اللازمة لدفع عملية التنمية إلى الأمام .

ونتيجة لذلك ، تقلبت معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي ، وفي الناتج المحلي غير النفطي ، وتراجعت إلى مستويات منخفضة جداً في بعض السنوات مقارنةً بمعدلات النمو التي تحققت في حقبة السبعينيات ، بل وصلت إلى معدلات سالبة في سنوات أخرى كان أقساها في عام 1985م .

ومن هذه الزاوية ، وصلت الدراسة إلى اقتراح أن حدوث صدمة إيجابية في جانب الصـادرات ، نتيجة زيادة في أسعار النفط الخام ، من شأنها أن تنعكس إيجابياً على كافة مؤشرات التنمية الاقتصادية ، وعناصر الإنفاق داخل الاقتصاد الليبـي ، خاصةً في حال تواجد رد فعل فوري ومناسب من قبل السلطات المالية .

وتتبنى هذه الدراسة وجهة النظر المؤيدة لأهمية المتغيرات التي تتنبأ النظرية الاقتصادية بدورهـا الـبارز كمحددات للنمو الاقتصادي ، مثل معدلات الضرائب ، والإعانات ، ومسـتويات الاستثمار العام[52]. كما تتفق مع الاستنتاجات التي توصلت إليها دراسات (Hall, 1980) و (Barrow, 1981, 1987) ، من أن الزيادات في الاستهلاك الحكومي من شأنها أن تؤدي إلى زيادات في الناتج والعمالة على حدٍ سواء ، خاصةً وأن الاستهلاك الحكومـي في هـذه الدراسة يرتبط بعلاقة مباشرة بالصادرات الإجمالية ، باعتبارها أحد المتغيرات التفسيرية المهمة في دالة الإنفاق الاستهلاكي النهائي العام في نموذج الدراسة .

وفي هذا الإطار أشارت العديد من الدراسات الحديثة إلى أهمية دور الإنفاق الحكومي بشـقيه الجاري والاستثماري ، في تشجيع النمو الاقتصادي ، رغم النتائج المختلطة التي توصـلت إلـيها مختلف الدراسات ، خاصةً فيما يتعلق بمدى أهمية أيٍّ من نوعي الإنفاق الحكومي ، وفقاً لاعتبارات المدى القصير والمدى الطويل في الدول النفطية تحديداً[53].

وبـناءً عـلى ذلـك ، فقد تم استخدام إجمالي الصادرات (EX) كمتغير للسياسة



الاقتصادية (Policy Variable) ، وذلك على النحو التالي :

1- زيادة الصادرات الإجمالية بدون رد فعل من السياسة المالية .

2- زيادة الصادرات الإجمالية ، مع وجود رد فعل مناسب من السياسة المالية.

وتنبثق أهمية ذلك من منظور أن هيكل الإيرادات في الدول النفطية ومن ضمنها ليبيا يؤثــر في سياســات الإنفاق من ناحية ، ومن منظور أن الصادرات النفطية ، باعتبارها العنصر المهيمن في هيكل الصادرات ، هي المصدر الرئيسي لتمويل عمليات التنمية ، وبنود الإنفــاق العــام في الاقتصاد الليبيــي بشقيه الجاري والاستثماري ، ومن ثم تعتبر المولّد الرئيسي للدخل والإنتاج في الاقتصاد من ناحية ثانية . وهو الأمر الذي ينعكس على كافة مؤشرات التنمية والنمو الاقتصادي .

5-13-1 ملاحظات حول آلية عمل النموذج :

يجــدر في هــذا الســياق إيــراد مجموعة من الملاحظات حول آلية عمل معادلات الــنموذج، والنتائج على المؤشرات الاقتصادية الكلية التي يمكن أن تترتب عند تغيير متغير السياســة ، وذلــك باستخدام الخريطة التدفقية لعلاقات النموذج (Flow Chart) ، قبل التعليق على جداول تحليل المضاعفات ، وهذه الملاحظات هي :

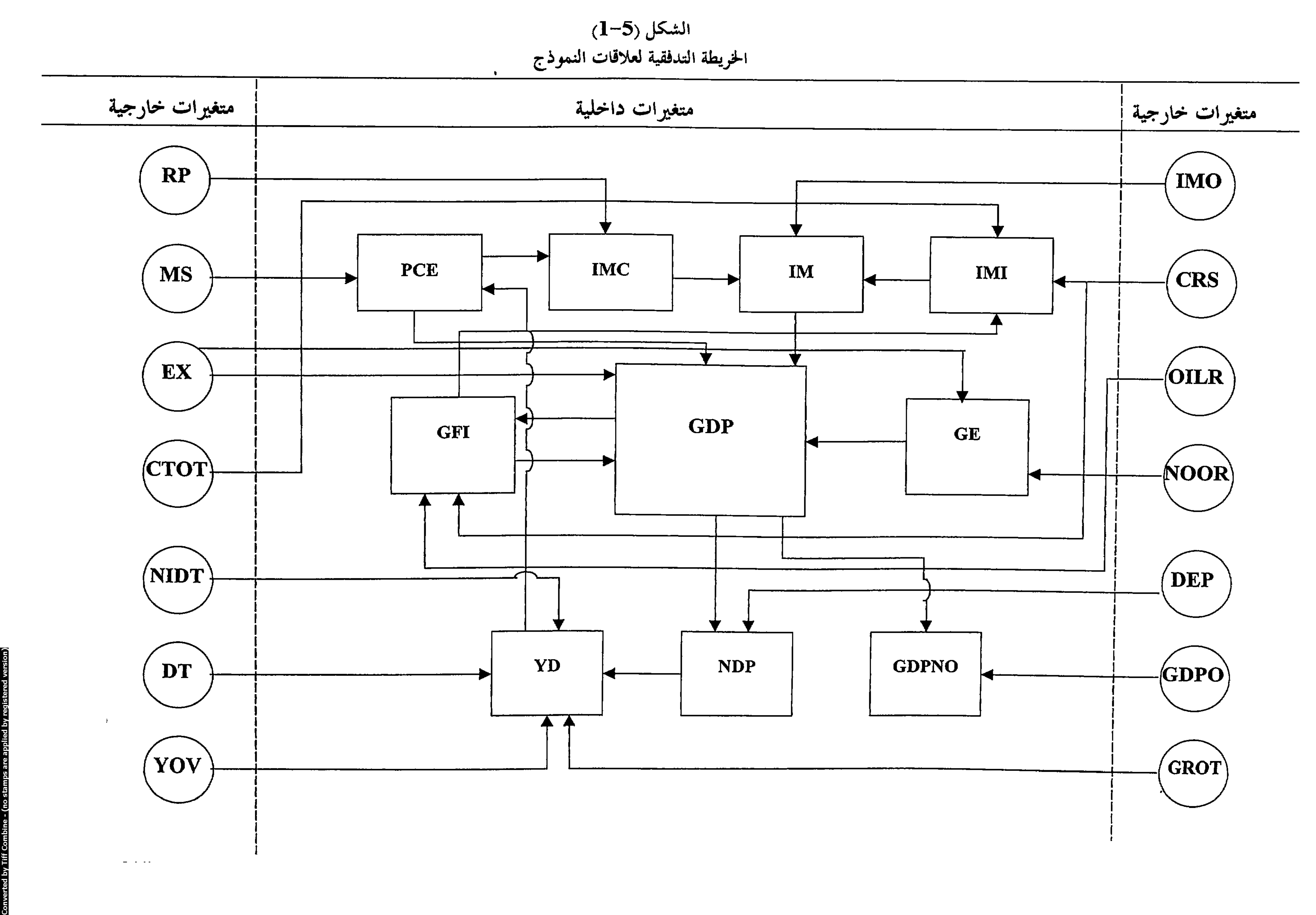
1- تــؤدي زيــادة إجمــالي الصادرات إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بطريقة مباشرة ، وبطريقة غير مباشرة من خلال زيادة الإنفاق الاستهلاكي النهائي العام ، مما يؤدي إلى زيادة الدخل المتاح ، وزيادة الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص تبعاً لذلك ، وأخيراً زيــادة الناتج المحلي الإجمالي مرة أخرى عن طريق المضاعف ، والتأثير من ثم بالزيادة على الناتج المحلي غير النفطي.

2- كذلــك ، فــإن زيادة الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص سوف تؤدي إلى زيادة الــواردات مــن السلع الاستهلاكية ، الأمر الذي سيؤدي إلى تخفيض فائض الطلب المحــلي، ومن ثمّ تخفيض الضغوط التضخمية ، وما قد ينجم عنها من آثار سلبية على النمو الاقتصادي .



الشكل (5-1)

الخريطة التدفقية لعلاقات النموذج





3- إن زيـــادة الـــناتج المحلي الإجمالي ، سوف تقود إلى زيادة في الإنفاق على التكوين الـــرأسمالي الثابت الإجمالي (الاستثمار) في الاقتصاد ، ومن ثم تحقيق زيادة مضاعفة في الناتج المحلي الإجمالي ، باعتبار الاستثمار أحد مكوناته وباعتباره أيضاً العنصر المحوري لتحقـــيق النمو الاقتصادي في الناتج المحلي غير النفطي ، وما يترتب عن ذلك من آثار على الناتج والاستخدام .

4- تؤدي زيادة الإنفاق الاستثماري إلى زيادة الواردات من السلع الرأسمالية ، مما يسهم في تشجيع النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاجية ، نتيجة الاستفادة من عنصر التكنولوجيا الذي ينطوي عليه هذا النوع من الواردات .

5- تـــؤدي زيادة إجمالي الصادرات مع وجود رد فعل مناسب من السياسة المالية ، إلى زيـــادة الإنفاق الاستثماري الإجمالي ، عند زيادة حصة الخزانة العامة من الإيرادات النفطية، وتخفيف العبء على الاحتياطيات الأجنبية ، مما ينعكس بشكل إيجابي على الدخـــل والإنفاق الاستثماري والإنفاق الاستهلاكي أولاً ، الأمر الذي يترتب عليه زيـــادة الإنـــتاج في القطاعـــات غـــير النفطـــية . كما ينعكس ذلك على حجم الاحتياطـــيات الأجنبـــية ثانياً ، مما يعني تفادي استنـــزافها وتآكلها . ولاشك أن لذلك آثاره الإيجابية على معدل النمو في الاقتصاد الليبـــي بصفة عامة .

5-13-2 تحليل المضاعفات حسب التصور الأول :

يتطلـــب تحليل المضاعفات باستخدام هذه السياسة ، زيادة متغير السياسة الاقتصادية والمتمـــثل في إجمـــالي الصادرات ، زيادة معينة ومستمرة خلال فترة المحاكاة الديناميكية للنموذج (1994 - 1998م) ، وذلك كما هو مبين في الجدول (5 - 11) .

ولتحقيق ذلك ، تم افتراض مبلغ (250) مليون دينار ، باعتباره مقداراً لتلك الزيادة، ويمثل حوالي 10 % من أصغر قيم إجمالي الصادرات خلال سنوات المحاكاة .

يوضح الجدول (5-11) كلاً من القيم الفعلية والافتراضية لإجمالي الصادرات خلال الفـــترة (1994 - 1998م) ، حيـــث تعكـــس بيانات عام 1998م ، أقل القيم الفعلية والافتراضية على حد سواء ، وهو الأمر الذي ترتب عن تراجع حصيلة الصادرات النفطية خلال عام 1998 م مقارنةً بالسنوات السابقة خلال عقد التسعينيات .



جدول (5-11)

القيم الفعلية والافتراضية لمتغير السياسة (EX)

(مليون دينار)

البيان / السنة	القيم الفعلية	القيم الافتراضية
1994	2694.6	2944.6
1995	3116.1	3366.1
1996	3490.2	3740.2
1997	3780.2	4030.2
1998	2467.6	2717.6

كذلـــك ، وفي إطـــار ما سبق تبيانه عن تفاعل علاقات النموذج ، يتضح من قيم المضـــاعفات في الجـــدول (5 - 12) ، من منظور القيم المطلقة أنها جميعها موجبة ، مع تفـــاوت في قيمها من متغير لآخر ، ومن سنة لأخرى . كما أنها تتميز بالزيادة التدريجية اعتـــباراً مـــن عام 1994م ، وحتى عام 1998م ، باستثناء مضاعف الإنفاق الاستهلاكي النهائي العام ، الذي سجل انخفاضاً في عام 1995 فقط ثم عاد للارتفاع بعد ذلك .

وممـــا تجدر الإشارة إليه ، أنه وعلى الرغم من ثبات مقدار الزيادة السنوية في إجمالي الصـــادرات طوال فترة المحاكاة ، إلاّ أن قيم المضاعفات كانت تتغير من سنة إلى أخرى ، وهو ما يمكن إعادته إلى التفاعل الذي يحدث في علاقات النموذج .

كمـــا يلزم في هذا السياق توضيح أن المضاعف يبيّن مقدار التغير في المتغيرات التابعة (الداخلية) الناجم عن زيادة إجمالي الصادرات بمقدار دينار واحد .

وعند قراءة الجدول (5 - 12) المتعلق بتحليل المضاعفات تبيّن ما يلي :

1- مضاعف نصيب الفرد من الطلب الحقيقي على الواردات الاستهلاكية :

يلاحـــظ تدرج قيمة هذا المضاعف تصاعدياً ، ابتداءً من عام 1994م ، وحتى عام 1998م ، وذلـــك كانعكـــاس للتدرج التصاعدي في قيمة مضاعف الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي الخاص ، باعتبار هذا النوع من الإنفاق متغيراً أساسياً في تفسير سلوك الواردات من السلع الاستهلاكية ، ومن منظور أن عناصر الإنفاق ومن ضمنها الإنفاق الاستهلاكي الخـــاص تتأثر جميعها بقيمة الصادرات الإجمالية الناجمة بشكل أساسي عن زيادة حصيلة الصادرات النفطية .



جدول (5-12)

قيم المضاعفات الديناميكية حسب التصور الأول

(زيادة EX بمقدار (250) مليون دينار)

الفترة / المتغيرات	1994	1995	1996	1997	1998
RIMCPC	0.002315	0.005501	0.008585	0.011935	0.015843
RPCE	0.116142	0.164239	0.170773	0.186191	0.213509
RIMI	0.018715	0.033129	0.041325	0.045527	0.050149
RGFI	0.102699	0.140896	0.154376	0.159521	0.175699
RGE	0.097922	0.074013	0.092794	0.094026	0.129394
IM	0.037587	0.082151	0.113028	0.138991	0.158018
GDP	2.164852	2.457187	2.776074	2.967355	3.243109
GDPNO	2.164852	2.457187	2.776074	2.967355	3.243109
NDP	2.164852	2.457187	2.776074	2.967355	3.243109
YD	2.164852	2.457187	2.776074	2.967355	3.243109

2- مضاعف الإنفاق الاستهلاكي الخاص الحقيقي :

يتبين من الجدول (5-12) تزايد قيمة هذا المضاعف تدريجياً حتى وصلت أقصاها في عام 1998م .

ويلاحـــظ من الجدول أن قيمة هذا المضاعف كانت أكبر من قيمة مضاعف الطلب عـــلى الـــواردات من السلع الاستهلاكية في كل سنوات المحاكاة ، حيث يرجع ذلك إلى الـــزيادة الملحوظة في واحد من أهم المتغيرات التفسيرية للإنفاق الاستهلاكي الخاص وهو الدخل المتاح ، والتي تحققت نتيجة الزيادة الافتراضية في إجمالي الصادرات ، التي أدت إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي العام ، والناتج المحلي الإجمالي ، والدخل المتاح تبعاً لذلك.

3- مضاعف الطلب الحقيقي على الواردات من السلع الرأسمالية :

يتبين من خلال تحليل قيمة هذا المضاعف الواردة في الجدول (5-12) ، أنه استمر في اتجاهه التصاعدي طوال فترة المحاكاة .

ويمكـــن تفســـير ذلـــك ، من واقع أن الإنفاق الاستثماري الإجمالي ، يمثل المتغير التفسيري الأهم في تفسير سلوك الطلب على هذا النوع من الواردات ، فضلاً عن أن أي



انخفاض في موارد التمويل ، يتم تعويضه عن طريق السحب من الاحتياطيات وهو المتغير التفسيري الثاني في معادلة الطلب على الواردات الرأسمالية .

4- مضاعف الإنفاق الحقيقي على التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي :

تتميز قيم هذا المضاعف بالزيادة التدريجية طوال فترة المحاكاة ، مما يعطي مؤشراً على أهمية التغيرات في الصادرات في التأثير المتزايد على التكوين الرأسمالي في الاقتصاد مع مرور الزمن ، وذلك من خلال التأثير غير المباشر على الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم على مستوى الاستثمار في الاقتصاد ، حيث يتفق ذلك مع الطرح النظري الخاص بدالة الاستثمار ضمن الإطار النظري لهذه الدراسة ، كما يتفق مع ما تتنبأ به النظرية الاقتصادية من أهمية نسبية مرتفعة لبعض المتغيرات كمحددات للنمو الاقتصادي .

5- مضاعف الإنفاق الاستهلاكي العام :

يتبين من تحليل قيم هذا المصاعف ، تميزها بالارتفاع تباعاً طوال فترة المحاكاة ، باستثناء سنة 1995 م . وهو ما يدلل على انخفاض مرونة هذا النوع من الإنفاق ، للتغيرات التي تحدث في الصادرات في المدى القصير ، كما تبين من الدالة المقدرة للإنفاق الاستهلاكي النهائي العام .

ويمكن أن يعود ذلك إلى أهمية هذا الإنفاق لارتباطه بالإنفاق على الخدمات التي تقدمها الدولة في مجالات الصحة والتعليم ، والأمن والضمان الاجتماعي ، والدعم السلعي، وبسبب حساسيته الكبيرة تجاه أي تخفيضات يمكن أن تطرأ على أيٍّ من بنوده ، وبسبب ارتباطه أيضاً بعوامل أخرى مثل النمو في عدد السكان ، والسياسات المرتبطة بالرفاه الاجتماعي وتوزيع الدخل .

6- مضاعف الواردات الإجمالية :

يلاحظ من تحليل الجدول (5-12) أن هذا المضاعف قد سجل قيماً متزايدة طوال فترة محاكاة النموذج ، حيث يعود الأمر إلى تطور قيم مضاعفات مكونات الواردات الإجمالية ، والتي يمثل بعضها متغيرات داخلية في النموذج ، فضلاً عن المكون الآخر والمتمثل في الواردات الخدمية والأخرى ، والتي تمثل جميعها عناصر أساسية في تكوين الواردات الإجمالية ، رغم تباين الأهمية النسبية لكل منها في متطابقة الواردات .



وقد كانت المحصلة النهائية لتفاعل معادلات النموذج وعلاقاته الخاصة بهذه المتطابقة، أن سجلت قيم هذا المضاعف زيادة متدرجة ، عكست حصيلة التفاعل بين الزيادة في مضاعف الواردات من السلع الاستثمارية ، والزيادة في مضاعف الواردات من السلع الاستهلاكية .

7- مضاعف الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي :

تبين قيم هذا المضاعف زيادة مستمرة طوال فترة المحاكاة ، وحتى سنة 1998م ، فضلاً عن أنه سجل قيماً أكبر من الواحد الصحيح ، حيث تعود زيادة قيمة مضاعف الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي طوال فترة المحاكاة ، إلى الزيادات التي حصلت في قيم مضاعفات العناصر المكونة للناتج المحلي الإجمالي ، مثل مضاعف الإنفاق الاستهلاكي الخاص الحقيقي، ومضاعف الإنفاق الحقيقي على التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي ، ومضاعف الإنفاق الاستهلاكي النهائي العام ، وفي نفس الوقت زيادة مضاعف إجمالي الواردات في عام 1998م . وقد أدت التفاعلات بين مختلف هذه العناصر داخل معادلات النموذج إلى محصلة نهائية تمثلت في زيادة مضاعف الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي .

8- مضاعف الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي :

يعتبر مضاعف الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي محور هذه الدراسة ، من حيث أن هدفها يتمثل في بناء نموذج قياسي ، لتحديد أثر التطورات في هيكل التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي ، خاصةً في القطاعات غير النفطية .

ويلاحظ من قراءة قيم هذا المضاعف أنها قد سجلت نفس قيم مضاعف الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي ، نظراً لتأثر الناتج المحلي غير النفطي بالتغيرات التي تحدث في الناتج المحلي الإجمالي ، خاصةً وأن متطابقة الناتج المحلي غير النفطي ، تعكس حقيقة أنه عبارة عن الفارق بين الناتج المحلي الإجمالي من جهة والناتج المحلي النفطي من جهة أخرى ، خاصةً مع افتراض أن الأخير متغير خارجي يتحدد بعوامل خارجية ، مثل السوق الدولية للنفط ومعدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية ، وسياسات الدول الصناعية بخصوص استهلاك الطاقة ومن ضمنها النفط .



9- مضاعف الناتج المحلي الصافي :

شـــهدت قيم هذا المضاعف زيادة مستمرة طوال فترة المحاكاة ، ويرجع السبب في ذلك إلى التزايد في قيم مضاعف الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي . فضلاً عن ذلك فإنه يـــأخذ نفس قيم مضاعف الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي ، وذلك من واقع أن الأخير هو المتغير الداخلي الوحيد في متطابقة الناتج المحلي الصافي .

10- مضاعف الدخل الشخصي المتاح :

تأخذ قيم هذا المضاعف نفس قيم واتجاه مضاعف الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي، وذلـــك من واقع أن الدخل الشخصي المتاح يتحدد بالفارق بين الناتج المحلي الإجمالي من جهة ، والإيرادات النفطية والضرائب من جهة أخرى .

وباعتبار الإيرادات النفطية والضرائب متغيرات خارجية محددة سلفاً في النموذج ، في حين أن الناتج المحلي الإجمالي متغير داخلي ، فإن مسار التأثير على الدخل الشخصي المتاح يـــتحدد بـــناءً عـــلى الـــتغيرات التي تحدث في الناتج المحلي الإجمالي ، عند زيادة إجمالي الصادرات ، علماً بأن العلاقة هنا تأخذ شكلاً تطابقياً (Identical) ، وليس دالياً ، الأمر الذي من شأنه أن يعكس بالكامل شكل التطورات في الناتج المحلي الإجمالي ، على الدخل الشخصـــي المتاح ، وهو ما تعبر عنه قيم مضاعف المتغير الأخير ، وهو مضاعف الدخل الشخصي المتاح .

3-13-5 تحليل المضاعفات حسب التصور الثاني :

ينطوي التصور الثاني على حدوث زيادة في الصادرات ، مع وجود رد فعل مناسب من السياسة ، يتمثل في أن تقوم السلطات العامة ، بتخصيص جزء من الزيادة التي تحققت في حصـــيلة الصـــادرات ، والبالغة (250) مليون دينار ، لزيادة حصة الخزانة العامة من الإيرادات النفطية أولاً ، ولتخفيف الضغط على الاحتياطيات الأجنبية ثانياً .

وحسب الآلية التي يعمل بها النموذج ، فإن زيادة حصة الخزانة العامة من الإيرادات النفطية ، من شأنها أن تؤثر طردياً على الاستثمار الإجمالي في الاقتصاد . ويترتب عن ذلك زيـــادة في الطلب على الواردات من السلع الرأسمالية من جهة ، وزيادة مضاعفة في الناتج



المحـــلي الإجمالي ، ينجم عنها زيادة في الاستثمار ، وفي كافة عناصر الإنفاق تبعاً لذلك ، ويتحقق أثر المعجل إلى جانب أثر المضاعف .

إلاّ أن أهـــم الـــتأثيرات غير المباشرة لهذه السياسة ، إنما يتمثل في الاستفادة من أثر الانتشار التكنولوجي ، عند زيادة الواردات من السلع الرأسمالية والوسيطة ، تبعاً لازدياد الاستثمار ، وهو الأمر الذي ينعكس إيجاباً على المتغيرات المتعلقة بنمو الإنتاجية ، ومن ثم بنمو الناتج المحلي الإجمالي ، وخاصةً في الأنشطة الاقتصادية غير النفطية .

أما الإجراء الثاني الذي تقترحه الدراسة بالخصوص ، فيتمثل في تخصيص الجزء المتبقي مـــن الـــزيادة في إجمالي الصادرات ، وذلك لتخفيف الضغط على الاحتياطيات الأجنبية للدولـــة ، ومن ثم التأثير بشكل إيجابي على التغيرات في الاحتياطيات الأجنبية . ورغم أن مـــثل هذا الإجراء ، من شأنه أن يؤثر سلباً – على الأقل في المدى القصير – على الإنفاق الاســـتثماري ، وعـــلى الطلب على الواردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج ، بطـــريقة مباشـــرة وغـــير مباشـــرة ، إلاّ أن الزيادة المصاحبة لذلك في حصة الخزانة من الإيـــرادات النفطية ، قد يكون من شأنها أن تعوض ذلك وزيادة ، بل وأن يكون لها تأثير إيجـــابي أكـــبر، خاصـــةً إذا ما أخذ في الاعتبار عدم إمكانية الاستمرار في الاعتماد على السحب من الاحتياطيات في المدى الطويل .

ويتلخص هذا الإجراء بشكل عملي ، في افتراض أن السلطات العامة تقوم بتخفيف الضـــغط عـــلى الاحتياطـــيات بمقدار "100 مليون دينار" ، كان من الممكن سحبها من الاحتياطيات ، فيما لو لم تتحقق هذه الزيادة في حصيلة الصادرات ، وذلك من منظور أن اللجوء إلى الاحتياطيات من الصرف الأجنبي لتمويل الواردات ، يعد بمثابة إجراء طارئ ، ســـرعان ما يتم التخلي عنه ، عند توفر مصادر بديلة وكافية للقيام بهذا التمويل . فضلاً عن أن ذلك يؤدي إلى تجنب استنـــزاف الاحتياطيات وتآكلها في فترة زمنية غير بعيدة .

ويوضـــح الجـــدول (5-13) القيم الفعلية والافتراضية لكل من إجمالي الصادرات ، والتغير في الاحتياطيات الأجنبية ، وحصة الخزانة من الإيرادات النفطية ، وذلك بافتراض زيادة إجمالي الصادرات ، مع وجود رد فعل مناسب من السياسة المالية .



جدول (5-13)

القيم الفعلية والقيم الافتراضية لمتغيرات السياسة حسب التصور الثاني

حصة الخزانة من الإيرادات النفطية (OILR)		التغير في الاحتياطيات الأجنبية (CRS)		إجمالي الصادرات (EX)		السنـــوات
القيم الافتراضية	القيم الفعلية	القيم الافتراضية	القيم الفعلية	القيم الافتراضية	القيم الفعلية	
911.0	761.0	393.6	293.6	2944.6	2694.6	1994
3090.4	2940.4	777.1	677.1	3366.1	3116.1	1995
4144.0	3994.0	639.2	539.2	3740.2	3490.2	1996
3501.0	3351.0	328.2	228.2	4030.2	3780.2	1997
2701.0	2551.0	-94.0	-194.0	2717.6	2467.2	1998

وقد تم إعادة حل النموذج باستخدام القيم الافتراضية بدلاً من القيم الفعلية ، وتمثلت النتيجة في الحصول على قيم المضاعفات التي يبينها الجدول (5 - 14) .

جدول (5-14)

قيم المضاعفات الديناميكية حسب التصور الثاني

DYNAMIC MULTIPLIERS DUE TO CHANGES IN : OILR					
	1994	1995	1996	1997	1998
RIMCPC	0.002311	0.005565	0.008686	0.012053	0.015964
RPCE	0.115932	0.166860	0.172865	0.187720	0.214484
RIMI	0.018707	0.033222	0.041475	0.045682	0.050278
RGFI	0.102655	0.141425	0.154993	0.160044	0.176070
RGE	0.097922	0.074013	0.092794	0.094026	0.129394
IM	0.037549	0.082698	0.113908	0.139992	0.158991
GDP	2.163922	2.469430	2.787437	2.976184	3.248441
GDPNO	2.163922	2.469430	2.787437	2.976184	3.248441
NDP	2.163922	2.469430	2.787437	2.976184	3.248441
YD	2.163922	2.469430	2.787437	2.976184	3.248441

وبتحليل قيم المضاعفات الواردة في الجدول (5-14) تتضح جملة من الملاحظات التي يمكن إيرادها على النحو التالي :

1- تتجه قيم المضاعفات إلى الازدياد التدريجي طوال فترة المحاكاة ، وذلك لكل المتغيرات الداخلية في النموذج ، إثر حدوث تغير في متغير السياسة والذي تمثل في زيادة إجمالي الصادرات ، مع وجود رد فعل مناسب من السياسة المالية .



ويستثنى من ذلك مضاعف الإنفاق الاستهلاكي النهائي العام الذي انخفض في عام 1995م ثم عاود الارتفاع بعد ذلك حتى حلول عام 1998م .

2- يلاحظ أن قيم المضاعفات كانت أقل من الواحد الصحيح وبدرجات متفاوتة لبعض المتغيرات الداخلية ، وأكبر من الواحد الصحيح بالنسبة لمتغيرات أخرى . وتعكس قيمة مضاعف الناتج المحلي الإجمالي بشكل خاص ، الأثر الكبير لقطاع الصادرات ، في التأثير على مستوى ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، بطريقة مباشرة باعتبار الصادرات أحد مكوناته ، وبطريقة غير مباشرة من منظور الدور الذي يقوم به قطاع الصادرات النفطية ، في التأثير على المتغيرات المتعلقة بالإنفاق ، مثل الدخل والأرصدة النقدية .

3- يتبين من قراءة قيم المضاعفات الواردة في الجدول (5-14) أنها تسجل مستويات أعلى قليلاً بالمقارنة مع قيمها في الجدول (5-12) ، باستثناء مضاعف الإنفاق الاستهلاكي العام . وهو الأمر الذي يعني أ ن الآثار على المتغيرات الداخلية في النموذج، خاصةً الناتج المحلي الإجمالي "GDP " والناتج المحلي غير النفطي "GDPNO" ، تكون أكبر عند حدوث زيادة في إجمالي الصادرات ، مع وجود رد فعل مناسب من السياسة المالية ، منها في حال زيادة حصة الخزانة دون رد فعل من السياسة المالية .

ويمكن اعتبار ذلك بمثابة مؤشر موثوق على أفضلية السياسة الثانية بأخذ رد الفعل المناسب والفوري للسياسة المالية في الحسبان ، عند القيام بتغيير متغير السياسة .

5-14 استنتاج :

يتضح من خلال عملية تحليل المضاعفات ، العلاقة الموجبة التي تربط إجمالي الصادرات ، مع كل المتغيرات الداخلية في النموذج ، وذلك من منظور أن الصادرات الإجمالية والتي يعتبر تصدير النفط أبرز عناصرها ، تمثل عنصر التمويل الأساسي ، لكافة أوجه الإنفاق في الاقتصاد محل الدراسة ، وعلى وجه الخصوص الإنفاق العام الجاري والاستثماري ، سواء عن طريق تمويل أوجه الإنفاق على الخدمات والإعانات التي تقدمها الدولة للمواطنين ، أو عن طريق تمويل مشروعات التنمية التي تضطلع بها الدولة ،



باعتبارها تلعب دور القيادة في العملية التنموية من واقع ملكيتها لدخل النفط ، الذي يعتبر العمود الفقري لحصيلة الصادرات الإجمالية .

ويبين تحليل المضاعفات أيضاً ، تأثير الصدمات في قطاع التجارة الخارجية ، على المتغيرات الرئيسية في الاقتصاد النفطي ، من خلال الآثار المترتبة على كافة المتغيرات الداخلية . كما أن ذلك يعكس على وجه التحديد علاقة حصيلة الصادرات بالإنفاق الاستثماري ، والتي تم اعتبارها في العديد من النماذج المتعلقة بالدول النامية ، بمثابة محدد للاستثمار .

وفي الواقع ، فإن الدول النفطية بشكل أساسي ومن ضمنها ليبيا ، تجنى حصة كبيرة من إيراداتها العامة من مصادر غير ضريبية ، مثل حصيلة الصادرات النفطية . إذ يمكن للزيادة في حصيلة الصادرات من سلعة أولية كالنفط الخام مثلاً ، أن تساعد في زيادة الإنفاق ، وأن تحفّز النمو ، إذا ما تم الاهتمام بدرجة كبيرة بعنصر الكفاءة ، عند إنفاق الإيرادات المرتفعة ، والناجمة أساساً عن زيادة حصيلة الصادرات .

وفي نفس الوقت يتبين عند مقارنة قيم المضاعفات حسب التصور الأول والتصور الثاني ، أفضلية السياسة الثانية والمتمثلة في وجود رد فعل مناسب من السياسة المالية عند حدوث زيادة في إجمالي الصادرات ، وذلك بالنظر إلى الآثار المترتبة عن هذه السياسة على مختلف المتغيرات الداخلية ، مقارنةً بالآثار المترتبة في حال عدم وجود رد فعل من السياسة المالية .

وتؤكد هذه الاستنتاجات من جانبها صحة الافتراض الذي أكدت عليه هذه الدراسة ، من أن الأثر النهائي لقطاع النفط على الاقتصاد ، ينحصر فقط في جانب التمويل ، إذ أن الأثر النهائي الذي يتركه هذا القطاع ، إنما يتحقق فقط عن طريق التأثير على عناصر الإنفاق بشكل أكبر مما يتعلق بالتأثير على حركة الموارد بين القطاعات الاقتصادية المختلفة .



الهوامش :

(1) علـــى الـــرغم من الفوائد التي نجمت عن استخدام النماذج القياسية لفهم الاقتصاد الفعلي ، إلاّ أنها لم تحظ بالقبول العام لدى حيّز لا بأس به من الاقتصاديين الذين راودتهم الشكوك حول قدرتها على تفسير الاقتصاد الحقـــيقي مـــن واقـــع أنها مبنية على أساس من المجاميع الكلية ، وتحت افتراض مواصفات خطية للمعادلة الوحيدة، مما يجعل هذه النماذج غير حقيقية على حد رأيهم . حول هذا الرأي أنظر :

- Tatemoto, Mashiro and others , Op. Cit., P 13.

(2) Tinbergen, Jan, "The Use of Models: Experience Prospects", American Economic Review, Vol. 71, No. 6, (December , 1981), P 18.

(3) Koutsoyiannis, A, Theory of Econometrics, 2nd Edition, Macmillan, (London,1992), P 3.

(4) Neal, F & Shone R., Economic Model Building, Macmillan Press LTD, (London, 1976) , P 33.

(5) Ibid., P 81.

(6) Pindyck, R. S. & Rubinfeld, D. L., Econometric Models and Economic Forecasts , McGraw-Hill, Inc, (Tokyo, 1976), P 371 .

(7) Learner, Edward, E. , Op. Cit., P 109.

(8) Intriligator, M. D., Econometric Models, Techniques and Applications, North-Holland Publishing Company, Amsterdam, Oxford, (1978), P 5 and P 490.

(9) Ibid., P 5.

(10) Ibid., P 491.

(11) بصفة عامة ، تزداد جودة التقدير كلما كان قريباً "Close" من قيمة المعامل الحقيقية ، على أن يتغير فقط داخل نطاق ضيق حول قيمة المعلمة الحقيقية ، ويتم قياس درجة القرب "Closeness" من القيمة الحقيقية لـــلمعاملات بواســـطة المتوسط الحسابي ، والتباين الخاص بتوزيع العينة للتقديرات المقدرة بمختلف الطرق القياسية . لمزيد من التفاصيل غير الضرورية في هذا السياق ، يمكن الرجوع إلى :

- Koutsoyiannis, A, Op. Cit., PP 100-109.

(12) Ibid., P 498.

(13) Loc. Cit.

(14) Ibid., P 351.



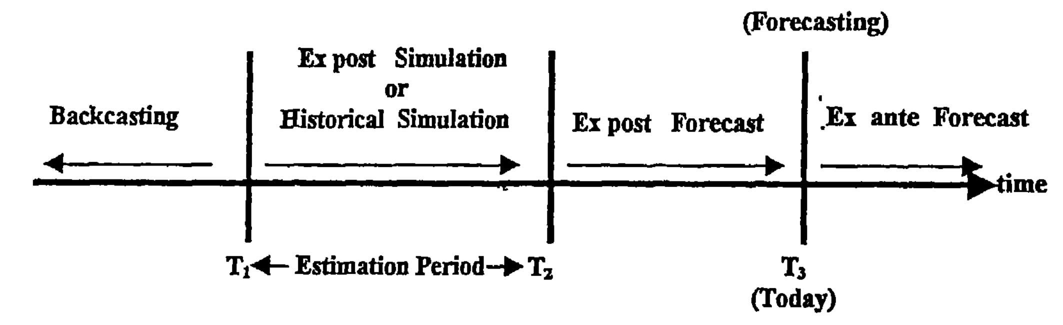
(15) بخصوص الكيفية التي يتم فيها تطبيق شرط الرتبة ، وشرط الترتيب على المعادلات التي تشتمل عليها النماذج القياسية ، يمكن الرجوع إلى :

- Ibid., PP 352-361.

(16) Intriligator, M. D., Op. Cit., P 48.

(17) Koutsoyiannis, A, Op. Cit., PP 507-509.

(18) قد يتم القيام بمحاكاة النموذج لعدد من الأسباب تشتمل على اختبار النموذج وتقييمه ، وتحليل السياسات التاريخيـة "Historical" ، بالإضافة إلى التنبؤ . ومن المعتاد أن يعتمد الأفق الزمني الذي يتم تطبيق المحاكاة خلاله على الغرض من المحاكاة ، ولمعرفة ذلك فإن من المفيد الاطلاع على بعض الأنواع المختلفة من المحاكاة ، والتي يمكن القيام بها عبر فترات زمنية مختلفة ، وذلك باستخدام الشكل التالي :



وبالنظر إلى الشكل أعلاه فإن T_1 و T_2 تمثلان الحدود الزمنية لفترة التقدير ، فيما تمثل T_3 الوقت الحالي، حيث يعتبر الشكل الأول من أشكال المحاكاة هو ما يسمى Ex post Simulation أو Historical Simulation ، فعن طريق محاكاة النموذج عبر فترة التقدير حيث البيانات الأصلية متاحة لجميع المتغيرات ، فإن مقارنة سلاسل البيانات الأصلية مع السلاسل التمثيلية "Simulated Series" لكل متغير داخلي ، يمكنها أن توفر اختباراً مفيداً حول صلاحية النموذج "Validity of the Model" ، كما يمكن لهذا النوع من المحاكاة أن يكون مفيداً أيضاً فيما يتعلق بتحليل السياسات ، حيث عن طريق تغيير قيم المعلمات ، أو جعل متغيرات السياسة الخارجية تتبع مسارات زمنية مختلفة ، يصبح بإمكان الباحث أن يفحص ويقارن ما كان يمكن أن يحدث كنتيجة للسياسات البديلة .

بالنسبة لما تقدم ، وبالنسبة لأشكال المحاكاة الأخرى والتي سوف لن يتم استخدامها في هذه الدراسة والمرتبطة بالتنبؤ خارج فترة التقدير ، يمكن الرجوع إلى :

- Pindyck, P. S. & Rubinfeld, D. L, Op. Cit., PP 313-314.

(19) Klein, Lawrence R., The Efficiency of Estimation in Econometric Models, Op. Cit., P 218.

(20) ينطبق نفس الشيء على النموذج متعدد المعادلات باستثناء أن معايير التقييم تصبح أكثر تعقيداً . فحقيقة أن هنالك معادلات عديدة تعني أن المعنوية الإحصائية العالية لبعض المعادلات يمكن أن توازن المعنوية الإحصائية



المنخفضة لمعادلات أخرى ، وما هو أكثر أهمية في هذا المجال يتمثل في واقع أن يكون للنموذج ككل هيكلاً ديناميكاً أغنى من أيٍّ من المعادلات الوحيدة التي يتكون منها . انظر بالخصوص :

- Pindyck, P. S. & Rubinfeld, D. L, Op. Cit., P 315.

(21) Moustafa, Salem, M., "An Econometric Model for the Libyan Economy", Unpublished (Ph.D.) Dissertation, Op. Cit., P 63.

(22) Pindyck, P. & Rubinfeld, D.L, Op. Cit., P 310.

(23) Intriligator, M. D., Op. Cit., P 336.

(24) Pindyck, P. & Rubinfeld, D.L, Op. Cit., P 309.

(25) Ibid., PP 336 - 337.

(26) Johnston, J, Op. Cit., P 439.

(27) Klein, Lawrence, Young, Richard, M., An Introduction To Econometric Forecasting and Forecasting Models, The Wharton Econometric Studies Series, Lexington Books, D.C., Heath and Company, Lexington, Massachusetts, Toronto, W. D. , P 61.

(28) Pindyck, P. & Rubinfeld, D.L, Op. Cit., P 309.

(29) Intriligator, M. D., Op. Cit., P 515. and

- Klein, Laurrence R., The Efficiency of Estimation in Econometric Models, Op. Cit., P 218.

(30) يعني هذا ارتباط نجاح النموذج القياسي وما يتضمنه من تنبؤ ، بمدى الفعالية في اتخاذ القرارات على صعيد السياسة الاقتصادية . انظر :

- Learner, Edward, E., Op. Cit., P 109.

(31) Klein, L. R and Goldberger, Op. Cit., P 72.

(32) Intriligator, M. D., Op. Cit., P 509.

(33) Pindyck, P. & Rubinfeld, D.L, Op. Cit., P 314.

(34) Klein, L. R and Goldberger, Op. Cit., PP 72-73. and

- Learner, Edward, E., Op. Cit., P 111.

(35) Pindyck, P. & Rubinfeld, D.L, Op. Cit., P 315.

(36) Ibid., PP 317-319.

(37) Ibid., P 319.

(38) Ibid., P 317.

(39) Abohobeil, AbdulFattah. A, "An Econometric Model For the Libyan Economy (1962-1977)", Unpublished (Ph.D.) Dissertation, Indiana University , (August, 1983), P 147.

(40) "SIMEMOD" is a general purpose program to simulate and forecast a medium - sized Econometric Model. It obtains solutions for the endogenous variables of linear as well as non linear models iteratively, through the use of the Gauss-Seidel Algorithm. The Program was originally developed by GEORG GREEN and JUDY WHITE for use with the BEA quarterly econometric models, but is sufficiently general to solve most models.
The program was modified by JEFF GREEN and STEVE ABLE of the Indian University. Another version was adopted by ABDULFATTAH A. ABOHOBEIL in 1982 while he was at Indiana University. And the current version was adopted by ABOHOBEIL in 1992, was written in BASIC instead of FORTRAN, and fits most of (if not all) personal computers.

(41) Koutsiyannis, A., Op. Cit., PP 493-494.
- Pindyck, P. & Rubinfeld, D.L, Op. Cit., PP 316-320.

(42) Moustafa, Salem, M., Op. Cit., P 65.
- Abohobeil, AbdulFattah. A, An Econometric Model For the Libyan Economy (1962-1977), Op. Cit., P 147.

(43) يذكر كل من Pindyck & Rubinfeld بهذا الخصوص ما نصه :
إذا مـــا تم على سبيل المثال تقدير نموذج قياسي باستخدام بيانات من عام 1955 إلى عام 1970 م ، فإن على الباحث أن يتوقع أداءً جيداً للمحاكاة التاريخية سواء كان بدايتها في عام 1955م أو في عام 1960م . فإذا ما كان النموذج يمثل العالم الحقيقي بشكل جيد، فمن غير المهم كثيراً متى تكون السنة التي تبدأ فيها المحاكاة . انظر بالخصوص :
Pindyck R.S & Rubinfeld D.L, Op. Cit., P 319.
وفي نفـــس الإطـــار ، فقد تم التأكد من صلاحية نموذج قياسي للاقتصاد الكويتي عن طريق استخدامه لتقدير قيم المتغيرات الداخلية للفترة (1975-1981م) ، علماً بأن فترة التقدير كانت (1969 – 1981م) ، حيث تم اختبار هذه الصلاحية باستخدام متوسط مربعات الأخطاء التي لم تتعد في المتوسط 10 % لمعظم المتغيرات الداخلية في النموذج . لمزيد من الإطلاع انظر :
الإبراهيم ، يوسف ، سراج الدين ، اسماعيل ، مسار الاقتصاد الكويتي ، المستجدات ، الآثار ، والسياسات ، بحوث اقتصادية عربية ، العدد الأول ، خريف 1992 ، القاهرة ، ص ص 58 – 90 .

(44) لقد ذهبت بعض الدراسات إلى استنتاج مفاده أن النموذج القياسي الذي يحتوي على عشرين متغيراً داخلياً وحـــوالي أربعمائة متغير خارجي ، يكون على نفس درجة الجودة للنماذج الكبيرة التي تحتوي على آلاف المـــتغيرات . كمـــا أن هذه النتيجة تضمنت أن تأخذ النماذج الصغيرة ذات العشرين إلى الثلاثين متغيراً في الاعتبار فقط المتغيرات التي تتميز بأنماط منتظمة من التقلبات ، وذلك كشرط لكي يكون أداؤها مرضياً .



لمزيد من التفاصيل يمكن الاطلاع على :

- Balask, Yves, "The Size of Dynamic Econometric Models", Econometrica, Vol.52, No.1, (January , 1984), PP 123-141.

(45) يرتبط التنبؤ إلى حد كبير مع تقييم السياسات ، بينما تقع معظم التنبؤات القياسية ، فيما بين التنبؤ المشروط (Conditional Forecast) ، والتنبؤ غير المشروط (Unconditional Forecast) ، حيث يكون التنبؤ مشروطاً إذا ما تحددت قيم المتغيرات الداخلية عند تحديد قيم المتغيرات الخارجية . وفي الواقع تعتمد العديد من النماذج القياسية الخاصة بتقييم السياسات على نوع معين من التنبؤ يكون مشروطاً بتبني سياسة ما أو حتى مجموعة سياسات بديلة . يمكن العودة حول ذلك إلى :

- Learner, Edward, E., Op. Cit., P 111.
- Intriligator, M. D., Op. Cit., P 509.

(46) Intriligator, M. D., Op. Cit., P 5.

(47) هنالك ثلاث طرق مهمة لتفسير قيم المعاملات التي يتم الحصول عليها من التحليل الهيكلي ، وهي نتائج المقارنة الساكنة ، والمرونات ، والمضاعفات . لمزيد من التفصيل ، أنظر :

Ibid., P 491.

(48) Ibid., P 499.

(49) Morishima, M and Others, The Working of Econometric Models, Cambridge University Press, (Cambridge, 1972), P 73.

(50) Duggal, Vijaya. G and Others, "The Wharton Model Mark III: A Modern IS-LM Contrust", International Economic Review, Vol. 15, No.3, (October , 1974), P 579.

(51) يؤثر التغير في القيمة الإجمالية للصادرات في دخول المنتجين في قطاع الصادرات مباشرة . وسوف يؤثر ذلك بدوره في إنفاقهم الاستهلاكي والاستثماري ، وبالتالي وبطريقة غير مباشرة على دخول بقية المنتجين في الاقتصاد ، وهذا هو أثر المضاعف . فيما تؤدي الآثار غير المباشرة والمباشرة على مستوى الدخل إلى التأثير على المناخ الاستثماري بأكمله من خلال أثر المعجل . انظر :

- Lim, David, Export Instability and Economic Development : The Case of West Malaysia, Oxford Economic Papers, Vol. 26 (1974), P 82 .

(52) Easterly, William and Rebelo, Sergio, Op. Cit., P 418 .

(53) Fasano, Ugo and Wang, Qing, Fiscal Policy and Non- Oil Economic Growth: Evidence from GCC Countries, IMF Working Paper, WP/01/195, (2001).



الفصل السادس

ملاحظات ختامية

أولاً : خلاصة الدراسة .

ثانياً : نتائج الدراسـة .

ثالثاً : توصيات الدراسة .



6-1 خلاصة الدراسة :

يدل عنوان هذه الدراسة على أنها ذات طبيعة ، تحليلية قياسية ، بحيث تمثل مزيجاً من التحليل الوصفي ، والتطبيق القياسي لبيان العلاقة بين التطورات في هيكل التجارة الخارجية ، ومعدل النمو في الاقتصاد الليبي .

ورغم تعدد النظريات التي تناولت موضوع التجارة الخارجية وعلاقته بالنمو الاقتصادي ، إلا أن المسألة تأخذ بعدا آخر فيما يتعلق بالاقتصادات النفطية التي تعتمد في ميزانياتها ومصادر تمويل مشروعاتها التنموية على حصيلة تصدير سلعة رئيسية واحدة هي النفط الخام .

وإذ يسفر تصدير هذه السلعة في جانبه السلبي عن استنزاف ثروة قومية ناضبة ، فإنه يؤدي من جانب آخر إلى توفير التمويل اللازم لدعم النمو الاقتصادي ، وإنشاء هياكل اقتصادية إنتاجية مستقلة عن قطاع النفط ، وقابلة للاستمرار ، وقادرة على زيادة الناتج والعمالة ، ومن ثم تنويع بنية الناتج ، بالشكل الذي يسهم في تنويع هيكل الصادرات ، بحيث تسهم مزايا المدى القصير في التقليل من مساوئ الاعتماد على سلعة تصدير واحدة في المدى الطويل .

ومن منظور الأهمية التي تحظى بها الموازنة في التأثير على مختلف المؤشرات في الاقتصاد، خاصةً في الدول النامية ، حيث تعتمد الموازنة العامة في هيكل إيراداتها بشكل رئيسي على حصيلة ضرائب التجارة الخارجية ، وبالأخص منها حصيلة تصدير عدد قليل من السلع الأولية ، فإن أي تحليل للموازنة في الاقتصاد الليبي ، لابد أن ينطلق من تحليل لهيكل الإيرادات فيها ، مع التركيز خصوصاً على الإيرادات النفطية ، وما يطرأ عليها من تقلبات ، وما يرتبط بها من سياسات ، وما ينجم عنها من نتائج على المتغيرات الرئيسية على المستوى الكلي للاقتصاد ، وأثر كل ذلك على النمو الاقتصادي ، خصوصاً في قطاعات الإنتاج للسلع القابلة للتبادل الدولي .

ويندرج كل ذلك خصوصاً في إطار توفير النقد الأجنبي اللازم لتمويل الواردات من السلع والخدمات التي تتطلبها عمليات التنمية لاسيما في جانب الواردات من السلع الاستثمارية ، والخبرات الفنية والإدارية والتكنولوجيا اللازمة لاستمرار وتيرة النمو



الاقتصادي في الأنشطة والقطاعات الاقتصادية التقليدية ، الأمر الـــذي يجعـل التجـــارة الخارجية تلعب دوراً حيوياً في هذا المجال ، سواء في قطاع الصادرات الذي من المتوقـع أن يتحول تدريجياً إلى التنوع مع استمرار التنمية الاقتصادية ، أو في قطاع الواردات ، الـــتي ستتجه إلى الانخفاض النسبي تدريجياً مع تنوع الاقتصاد وتنوع مصـــادر توليـد الدخـــل والناتج، ومع وصوله إلى درجة من الاكتفاء بالنسبة للواردات من السلع الرأسماليـة ، وإلى درجة من الإحلال من قبل السلع المحلية بالنسبة للواردات من السلع الاستهلاكية .

وفي هذا الإطار افترضت الدراسة أن حصيلة الصادرات ، وما يتم تخصيصـــه مـــن حصيلة الإيرادات النفطية على أوجه الإنفـاق المختلفـة ، خاصـةً في مجـال الإنفـاق الاستثماري ، وتمويل الواردات المطلوبة لانطلاق واستمرارية عملية التنمية ، يلعـب دوراً أساسياً في التأثير على النمو الاقتصادي في الناتج عامةً ، وفي الأنشطة غير النفطية علـــى وجه التحديد ، خاصةً مع ضعف الروابط الأمامية والخلفية لقطاع النفط ، مما يجعل الآثـار الناجمة عن التطورات في هذا القطاع محصورة فقط في عنصر التمويل .

ولتحقيق هذا الغرض ، تم تصميم نموذج قياسي للفترة (1973-1998م) يحتوي على عدد من المعادلات والمتغيرات المرتبطة بموضوع الدراسة ، إذ تم بنـــاء النمـوذج وفقـاً لاعتبارات وإن لم تكن جامدة ، إلاّ أنها كانت ملائمة من الناحيـــة النظريـة ، بحيـث تنســجم مع معطيات الاقتصاد محل الدراسة وخصائصه الذاتية ، فضلاً عن أن الشـــكل النهائي للنموذج ، تم اعتماده بطريقة تدريجية ، على أساس مـــن الاختبـارات والأدلـة الإحصائية ، الناجمة عن تقدير المعادلات ومحاكاة النموذج .

ومع أن جودة البيانات ومدى توفرها ، من ناحية الكم والنوع تضع قيـوداً علـى استخدام النماذج القياسية لتحليل الظواهر الاقتصادية في الدول النامية ، إلاّ أن ذلـــك لم يمنع من استخدام التقنيات القياسية والإحصائية المناسبة لتطوير الشكل الهيكلي للنمـوذج ، وفقاً لما يتسق مع فروض النظرية الاقتصادية ، للحصول على أفضل التقديرات الممكنـــة ، والقيام بعملية المحاكاة الديناميكية ، وتحليل المضاعفات .

وقد توصلت الدراسة بعد القيام بالإجراءات المعهودة في مثل هـــذا النـوع مـن الدراسات ، إلى قبول ما توقعته حول الدور الهام والمحوري لقطاع التجـارة الخارجيـة ، والإيرادات الناجمة عنه خصوصا ، فضلا عن أهمية السياسة المالية وسياســات تخصيـص



الموارد على أوجه الإنفاق المختلفة ، وذلك في التأثير على النمو الاقتصادي خاصةً في الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي غير النفطي ، وما يترتب عن ذلك من آثار على هيكل الإنتاج والاستخدام ، وتوازن الموازنة ، وبالتالي على كافة المؤشرات والمتغيرات الرئيسية في الاقتصاد .

6-2 نتائج الدراسة :

خلصت الدراسة من خلال جانبيها التحليلي والقياسي إلى مجموعة من الملاحظات والنتائج ، التي يمكن إجمالها على النحو التالي :

1- يتميز الاقتصاد الليبي بالدور القيادي للدولة في النشاط الاقتصادي عموما وفي التنمية الاقتصادية تحديدا ، وذلك من واقع ملكية الدولة لقطاع النفط ، الذي يمثل المصدر الرئيسي لتوليد الدخل في الاقتصاد ، وتمويل المشروعات الاستثمارية التي تستهدفها عملية التنمية .

2- استمرار هيمنة الصادرات النفطية على إجمالي الصادرات في الاقتصاد الليبي ، مؤشر على عدم تحقيق تقدم يذكر في مجال تنويع هيكل الصادرات من منظور أنه انعكاس لهيكل الإنتاج في الاقتصاد المحلي ، إضافة إلى أن الثبات النسبي لدرجة انفتاح الاقتصاد الليبي على العالم الخارجي ، جعلته عرضة للتقلبات الحادة التي تشهدها السوق العالمية ، خاصة في أسواق المواد الأولية ، فضلا عما يمكن أن يترتب على انخفاض شروط التبادل الدولي من آثار حادة على النمو الاقتصادي والتنمية عموما .

3- كذلك ومن منظور أن حدوث تغير ضخم في الموارد المتاحة ، مثل اكتشاف احتياطيات جديدة ضخمة من سلعة النفط يعقبها زيادة في أسعار هذه السلع ، سيؤدي إلى حدوث تغير حاد في المزايا النسبية للاقتصاد ، فقد استنتجت الدراسة أنه لم يتم الاستفادة من مزايا المدى القصير ، التي حدثت إبان صدمة النفط الأولى والثانية، في تحقيق النمو الاقتصادي في المدى الطويل . وهو ما يعبر عن نفسه في استمرار الخلل الهيكلي في الاقتصاد ، وتراجع معدلات النمو الحقيقية سواء في الناتج المحلي الإجمالي أو في الإنتاجية القطاعية ، أو في مستوى الدخل الفردي .



4- استنتجت الدراسة أيضا وجود أسباب سياسية تتمثل في الحظر الاقتصادي والتكنولوجي ، الذي أقرته الولايات المتحدة ضد ليبيا ، وما نجم عن أزمة لوكيربي من توابع اقتصادية على الصعيد الخارجي والمحلي ، قد حدت جميعها من الدور الممكن للتجارة الخارجية في تنمية الاقتصاد الليبي ، وتركت آثارا ذات معنى على السياسات الاقتصادية ، والتجارية منها على وجه الخصوص .

5- استنتجت الدراسة إضافة إلى ما تقدم أن تدهور وضع الميزان التجاري ضمن حسابات ميزان المدفوعات ، نتيجة تراجع أسعار النفط والكميات المصدرة منه ، قد يؤدي في المدى الطويل إلى التهديد بتآكل الاحتياطيات من الذهب والموجودات الأجنبية ، وذلك في حال استمرار الاتجاهات السائدة دون تدخل فعال من قبل السياسة الاقتصادية .

6- ساهمت سياسة القيود الكمية المباشرة على الواردات ، وسياسة الرقابة على الصرف، والتشدد في تطبيقها ، في مزيد من الضغط على المستوى العام للأسعار بالارتفاع ، نتيجة تضخم فائض الطلب المحلي ، في ظل إخفاق سياسة إحلال الواردات في إيجاد بدائل محلية منافسة للسلع المستوردة ، مما ضاعف من الآثار السلبية للتضخم على النمو الاقتصادي ، خاصة وأن ذلك اقترن بتراجع حاد في الإيرادات النفطية ، وسيادة حالة من عدم التأكد ، مما أدى إلى تقلص حجم الاستثمار العام والخاص على حد سواء .

7- ترتب عن الاعتماد على الإيرادات النفطية في تمويل الميزانية للصرف على أوجه الإنفاق المختلفة ، عدم الاهتمام بتعبئة المدخرات الخاصة ، بدلا من تطوير أوعية الادخار الشخصي القائمة و/أو استحداث أوعية ادخار جديدة ، وفق قاعدة قانونية مناسبة ، وبالشكل الذي يسمح بتنمية مدخرات القطاع الخاص ، وتوجيهها نحو الإنفاق الاستثماري بدلا من الاكتناز ، أو الإنفاق الاستهلاكي غير المحبذ .

8- أدى الاعتماد على الإيرادات النفطية من ناحية أخرى ، إلى عدم الاهتمام بمصادر التمويل الأخرى التي تعتمد عليها الدول عادة في تمويل موازناتها ، مثل الضرائب على الدخل وعلى الأرباح والضرائب غير المباشرة ، إضافة إلى فائض قطاع الأعمال العام.



9- ترتب عن الاعتماد على الإيرادات النفطية في ظل الوفرة النفطية ، عدم الاهتمام بجانبي الكفاءة (المدخلات والمخرجات) عند الاستثمار في مشروعات التنمية ، بحيث لم يتحقق الأثر المطلوب على النمو في الأنشطة الاقتصادية غير النفطية ، كما أدت هذه الوفرة إلى هدر في استخدام الموارد ، وصل في بعض الأحيان إلى درجات غير مألوفة .

10- أدى التراجع في حصيلة الصادرات النفطية ، وتراجع حصة الخزانة من هذه الحصيلة، خصوصا في الثمانينيات ، إلى تحول الدين العام المحلي المصرفي من مجرد مصدر تكميلي أو تعويضي من مصادر تمويل الموازنة ، إلى مصدر رئيسي لتمويلها ، مع كل ما يترتب عن ذلك من آثار سلبية على المؤشرات الرئيسية في الاقتصاد ، وعلى مجمل عملية التنمية تبعا لذلك .

11- استنتجت الدراسة أيضا أن تركيز الدولة انصب في المقام الأول على السياسة المالية في إطار سياساتها الاقتصادية ، فيما لم تحظ السياسة النقدية إلا بدور هامشي ومحدود، بل تحولت في أوقات كثيرة إلى أداة للسياسة المالية إثر تراجع أسعار النفط ، والتوسع في الدين العام المحلي المصرفي . كذلك وفي نطاق السياسة المالية ، ومع اضطرار الدولة إلى تخفيض الإنفاق العام نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية ، فإنها اختارت تخفيض الإنفاق الاستثماري بدل تخفيض الإنفاق الجاري ، مما انعكس سلبيا على النمو الاقتصادي في مختلف القطاعات .

12- كذلك كشفت الدراسة النقاب عن أن انخفاض حصة قطاع النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، لم تكن نتيجة تحسن كبير في مستوى الإنتاج و/أو الإنتاجية في القطاعات الأخرى مثل الزراعة والصناعة ، وإنما بالدرجة الأولى بسبب تراجع حصيلة الصادرات النفطية من ناحية ، ونتيجة لأعراض المرض الهولندي من ناحية ثانية ، حيث توسع قطاع الخدمات على حساب النمو المتباطئ في قطاعي الزراعة والصناعة .

13- تبين من البحث والسياسات التجريبية المقترحة ، والمتمثلة في افتراض حدوث زيادة في حصيلة الصادرات ، أن متغير السياسة المقترح ، يلعب الدور الأساسي في التأثير على كافة المتغيرات الرئيسية في الاقتصاد ، من خلال عنصر التمويل ، ومن ثم على



معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي بصفة عامة ، وعلى الناتج المحلي غير النفطي على وجه الخصوص .

14- تبين من مقارنة وتحليل المضاعفات الناتجة عن السياسات التجريبية المقترحة ، أن السياسة المتعلقة بوجود رد فعل مناسب من السياسة المالية ، تبدو أفضل من السياسة الأولى ، حيث يتضح عند إجراء المقارنة أن الآثار كانت أكبر بقليل على مختلف المتغيرات الداخلية ، عند حدوث زيادة في حصيلة الصادرات نتيجة زيادة الصادرات النفطية على وجه الخصوص ، وأخذ رد الفعل الفوري للسياسة المالية في الحسبان ، وهو الأمر الذي تقترحه السياسة الثانية . ويعني هذا التأثير بشكل أكبر على المتغيرات المرتبطة بالإنفاق مثل الدخل والآثار على المتغيرات المؤثرة في النمو الاقتصادي ، خاصةً الاستثمار ، مما سيؤدي إلى زيادة وتيرة النمو في الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي غير النفطي .

6-3 توصيات الدراسة :

وفقاً لما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج ، فإنه من الممكن إجمال التوصيات الصادرة عنها عن طريق التأكيد على النقاط التالية :

1- إن استمرارية مسار الاقتصاد الليبي على الوتيرة الحالية في ظل المستجدات الداخلية والخارجية التي طرأت منذ تراجع حصيلة الإيرادات النفطية ، تؤدي إلى استمرار وتعميق الاختلالات الهيكلية ، وتراجع معدلات النمو الاقتصادي تبعاً لذلك . وهو ما يستدعي ضرورة تبني مجموعة من السياسات المتكاملة ، التي تهدف إلى تقليل الاختلالات الهيكلية ، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي .

2- لاشك أن لهذه السياسات تكاليف اقتصادية واجتماعية ، تستوجب ضرورة دراستها وتمحيصها ، مع التركيز على ترشيد الإنفاق في مجال السياسة المالية ، خاصةً الإنفاق الاستهلاكي العام ، وتوجيه الموارد نحو الأنشطة الاستثمارية ذات المردود الاقتصادي، على أن يراعى عند تطبيق ذلك عدم المساس بالمكاسب الأساسية للمواطنين في مجالات الدعم السلعي والضمان الاجتماعي وغيرها . بمعنى أنه عند انخفاض الإيرادات النفطية،



فإن من الواجب على الدولة أن تختار نمط الإنفاق اللازم تعديله ، بالنظر إلى الآثار العكسية التي يمكن أن تترتب على النمو الاقتصادي .

3- يقتضي تحقيق ذلك أيضاً لزوم تبني سياسات تجارية ملائمة تستجيب للمتغيرات التي تحكم الطلب المحلي ، وفي مقدمتها النمو في عدد السكان ، مع ضرورة الالتزام بصرف كافة مخصصات الموازنة الاستيرادية ، بالشكل الذي يؤدي إلى اختفاء فائض الطلب المحلي بكل ما يمثله من ضغوطات تضخمية ، تعيق النشاط الاستثماري ، وتعزز حالة عدم التأكد في الاقتصاد ، مما يسهم في تخفيض معدلات النمو الاقتصادي . ويمكن أن يضاف إلى ذلك أن نجاح هذه السياسات التجارية يتطلب دعمها أيضاً بسياسات مالية ونقدية مناسبة .

4- العمل على زيادة حصة الخزانة من الإيرادات النفطية ، وهو ما سيؤدي في آنٍ معاً ، إلى دعم النمو في القطاعات المختلفة ، وإلى التقليل من الآثار الحادة على النمو الاقتصادي ، نتيجة الإفراط في اعتماد الدين العام المحلي المصرفي كمورد أساسي في تمويل الموازنة العامة .

5- تطوير أنظمة وقوانين الضرائب والجباية ، وذلك من أجل زيادة حصة الإيرادات غير النفطية في هيكل الإيرادات العامة ، مما يسهم في التقليل من أثر التقلبات في حصة الخزانة من الإيرادات النفطية على الميزانية العامة ، كما يسهم في تقليل الاعتماد على الدين العام في تمويلها ، وهو الأمر الذي ستنعكس محصّلته إيجابياً على النمو الاقتصادي .

6- تعبئة المدخرات الخاصة ، ومدخرات قطاع الأعمال العام ، عن طريق إحداث التطوير اللازم في أوعية الادخار القائمة ، واستحداث قنوات ادخارية جديدة ، على أن يقترن ذلك بتبني سياسة صرف مستقرة ، تعكس السعر الحقيقي للدينار الليبي ، في ضوء ما هو متاح من موارد الصرف الأجنبي ، مما يسهم في إزالة حالة عدم التأكد ، ويسمح بتوجيه هذه المدخرات نحو الأنشطة الاستثمارية .

7- تعتبر الأهمية النسبية المرتفعة لعنصر الثروة في تفسير سلوك الإنفاق الاستهلاكي الخاص، مؤشراً إضافياً على ضرورة عدم تهميش السياسة النقدية أو حتى تحييدها ،



وهو ما من شأنه أن يتطلب اتباع سياسة نقدية فعالة ، تـأخذ في الحسبان الآثـار المباشرة وغير المباشرة للتطورات النقدية على النمو الاقتصادي .

8- رغم أن الوفرة المالية شرط ضروري لإنجاز التنمية الاقتصادية ، فإنها لا تكفي بمفردها، ذلك أن قيادة الدولة لعملية التنمية ، وإن كانت ضرورة تفرضها خصائص الاقتصـاد الليبـي ومقتضيات تنميته ، فإنها تتطلب تبعاً لذلـك تطويـراً في السياسـات وفي المؤسسات وفي الأفراد . وهو ما يندرج من ناحية تحت بند الاهتمام بعنصر الكفـاءة عند القيام بالإنفاق على المشروعات الاستثمارية ، وتخصيص الموارد المتاحـة علـى القطاعات المختلفة ، إضافةً إلى ارتباطه بإدارة التنمية وما تستلزمه من استخدام لهـذه الموارد الاستخدام الأمثل ، كما يؤكد من ناحية أخرى على الأهمية القصوى للإنفـاق على تطوير العنصر البشري ، عن طريق التعليم ، والتدريب ، وزيادة المهارات .

9- لعل مما يمكن إضافته في هذا السياق أيضاً ، أن يتم تصميم السياسات الاقتصاديـة ، وعلى الأخص السياسات التجارية المرتبطة بالتنمية ، من منظور التطلع إلى الداخـل وإلى الخارج في آنٍ معاً ، حيث يمكن للاقتصاد الليبـي عن طريق التكامل الاقتصادي مع الاقتصادات النامية الأخرى في نفس المحيط الجغرافي ، مثل مصر والسـودان ، أن يتخلص من عقبتي ضيق نطاق السوق المحلية ، والخلل الهيكلـي في عـرض عنـاصر الإنتاج. ويمكن في هذا الإطار أن تجد الفوائض الليبية مـن رؤوس الأمـوال فرصـاً للاستثمار في هذه الدول ، تعمل على خلق مصادر إضافية للدخل ، في نفس الوقـت الذي يمكن فيه عن طريق هذه الاستثمارات القضاء على الاختناقات الهيكلية في عرض عناصر الإنتاج في الدول الثلاث ، والتي تتميز كل منها بوفرة نسبية في أحد عنـاصر الإنتاج . ويؤدي ذلك إلى زيادة التبادل التجاري بين هذه الدول ، ومـن ثم تقليـل الاعتماد على الواردات من الـدول الصناعيـة ، باسـتثناء المدخـلات الوسـيطة والتكنولوجيا ، إضافةً إلى غلق الفجوة الغذائية ، مما يسهم في المطاف الأخير في تعزيـز النمو الاقتصادي وتخفيف آثار التقلبات التي تحدث في الاقتصاد العالمي على الاقتصـاد الليبـي .



10- وأخيراً ، ومن واقع ارتفاع درجة انكشاف الاقتصاد الليبي على الخارج ، فلابد من متابعة ودراسة وتحليل التطورات التي تحدث في الاقتصاد العالمي ، خاصةً السوق الدولية للنفط ، والسياسات الاقتصادية المتبعة في الدول المؤثرة في الاقتصاد العالمي ، مع متابعة التطورات في أسعار الصرف ومعدلات التضخم في هذه الدول ، وانعكاسات هذه التطورات والسياسات على الاقتصاد المحلي ومعدلات نموه ، والاتجاهات العامة لأبرز مؤشراته الاقتصادية ، حتى يمكن وضع سياسات محلية ، تخفف من حدة هذه التأثيرات ، وتعزل الآثار السلبية لهذه العوامل الخارجية .



المراجع



أولاً : المراجع العربية :-

1- الكتب :

1- أبوحبيل ، عبد الفتاح عبد السلام ، التحليـــل الاقتصـــادي الكلـــي : النظريـــة والسياسات الاقتصادية، منشورات جامعة الجبل الغـــربي ، غريـــان ، (ليبيـــا ، 1996).

2- ايدجمان ، مايكل ، الاقتصاد الكلي، ترجمة : محمد إبراهيم منصور ، دار المريـــخ للنشر ، (الرياض ، 1988) .

3- ايدنـــز ، دايفيد ، النفط والتنمية في الشرق الأوسط ، ت. محمد عزيز ، فتحـــي بوسدرة ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي ، 1988 .

4- جبلـــز ، مايكل وآخرون ، اقتصاديات التنمية ، ت. طه عبد الله منصور ، عبـــد العظيم مصطفى ، دار المريخ، الرياض ، 1995 .

5- رضوان ، عبد القادر محمود ، مبادئ الحسابات الاقتصاديـــة القوميـــة ، ديـــوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، منشورات عويدات (بيروت ، باريس) ، 1988م .

6- زكي ، رمزي ، التضخم المستورد ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، 1986 .

7- ستانليك ، مقدمة في الاقتصاد الكلي ، ترجمة : محمد عزيز وفتحي أبوســـدرة ، الطبعة الثالثة ، منشورات جامعة قاريونس ، (بنغازي ، 1992) .

8- صادق ، محمد توفيق ، التنمية في دول مجلس التعاون ، المجلس الوطـــني للثقافـــة والفنون والآداب ، الكويت، 1986 .

9- عبد الرحمن أسامة ، المورد الواحد والتوجه الإنفاقي السائد ، مركز دراســـات الوحدة العربية ، بيروت ، 1988 .

10- عجمية ، محمد عبد العزيز ، أحمد ، عبد الرحمن يسري ، التنميـــة الاقتصاديـــة والاجتماعية ومشكلاتها ، قسم الاقتصاد ، كلية التجارة ، جامعة الاســـكندرية ، 1997م .

11- عجمية ، محمد عبد العزيز ، اقتصاديات التجارة الخارجية ، دار النهضة العربيـــة ، بيروت ، 1973 .



12- عجمية ، محمد عبد العزيز ، الليثي ، محمد علي ، التنمية الاقتصادية : مفهومها ، نظرياتها ، سياساتها ، قسم الاقتصاد ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، (الإسكندرية ، 1996) .

13- الفارس ، عبد الرازق ، الحكومة والفقراء والإنفاق العام ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1997م .

14- الفيتوري ، عطية ، ميزان المدفوعات وقيمة الدينار الليبي ، طبعة أولى ، منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية ، بنغازي ، 1992 .

15- المؤسسة الوطنية للنفط ، صناعة النفط بالجماهيرية العظمى، طرابلس ، بدون تاريخ .

16- منصور ، حسام ، الاقتصاد التحليلي الكلي ، الطبعة الثانية ، منشورات مكتبة الزهراء الحديثة ، بيروت، 1981م .

17- هيلر ، براين ، الاقتصاد التحليلي الكلي : نماذج ومناظرات وتطورات ، ترجمة : فتحي صالح أبوسدرة ، عبد الفتاح عبد السلام أبوحبيل ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي ، طبعة أولى ، (1990) .

2- البحوث والدوريات :

1- أبوحبيل ، عبد الفتاح ، "سعر صرف الدينار الليبي كأداة من أدوات السياسة التجارية" ، ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة سعر صرف الدينار الليبي ، كتاب الندوة ومداولاتها ، منشورات جمعية الاقتصاديين الليبيين ، بنغازي 1993 .

2- أبوحبيل ، عبد الفتاح عبد السلام ، "محددات الاستهلاك الخاص في الدول النامية مع دراسة لمحددات الاستهلاك الخاص في الجماهيرية" ، بحوث ومناقشات ندوة الاستهلاك في الاقتصاد الليبي ، كتاب الندوة ومداولاتها ، منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية ، (بنغازي 1990م) .

3- أبوسنينة ، محمد عبد الجليل – شامية ، عبد الله امحمد – "الإطار العام لسياسات إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي" – ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة دور المؤسسات والأسواق المالية في إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي – كتاب الندوة ومداولاتها – منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية – بنغازي 1997م .



4- الإبراهيم ، يوسف ، سراج الدين ، إسماعيل ، "مسار الاقتصاد الكويتي : المستجدات ، الآثار والسياسات"، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد الأول ، خريف (1992م) ، القاهرة .

5- البدري ، ميرفت وهبة ، "عوائد النفط وتأثيرها على الأقطار العربية" ، مجلة النفط والتعاون العربي ، المجلد 14 ، العدد 53 ، خريف 1988 ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط ، الكويت .

6- بريون ، نوري ، "العوامل المؤثرة في قيمة الدينار الليبي" ، ندوة سعر صرف الدينار الليبي ، أبريل 1993 ، بنغازي ، كتاب الندوة ومداولاتها ، منشورات جميعة الاقتصاديين الليبيين ، بنغازي ، 1993م .

7- الجلبي ، فاضل ، "استراتيجية الاستخدام الأمثل للثروة النفطية العربية " ، ورقة بحثية مقدمة إلى دورة تدريبية في أساسيات صناعة النفط والغاز ، يناير / مارس 1976 ، كتاب أساسيات صناعة النفط والغاز ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، الكويت ، 1977م .

8- الزني ، عبد الباري شوشان ، "قياس التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1980-1997م)" ، ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة التضخم في الاقتصاد الوطني ، جمعية الاقتصاديين الليبيين ، طرابلس ، نوفمبر 1998 .

9- الشريف ، أحمد سعيد ، "الآثار التضخمية لتخفيض قيمة الدينار الليبي " ، ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة سعر صرف الدينار الليبي ، كتاب الندوة ومداولاتها ، منشورات جمعية الاقتصاديين الليبيين ، بنغازي 1993 .

10- الفيتوري ، عطية ، "الرقابة على الصرف الأجنبي والقيود الكمية المباشرة على الواردات وآثارهما على سعر صرف الدينار الليبي" ، ندوة سعر صرف الدينار الليبي ، كتاب الندوة ومداولاتها ، منشورات جمعية الاقتصاديين الليبيين ، بنغازي ، 1993 .

11- الفيتوري، عطية، "دور التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية" ، دراسات في الاقتصاد والتجارة، المجلد 16 ، العدد 1و2 ، 1980م ، مجلة نصف سنوية ، وحدة البحوث بكلية الاقتصاد ، جامعة قاريونس ، بنغازي ، ص 18 .



12- الكسواني ، ممدوح ، الخطيب & صلاح ، أحمد حبيب ، "مرونات الطلب على الواردات النفطية لدول الاتحاد الأوروبي ، دراسة قياسية ، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 26 ، العدد الثاني ، صيف 1998 ، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت ، الكويت .

13- الكواري ، علي خليفة ، "الميزانية العامة في دول مجلس التعاون" ، دراسة تحليلية للميزانية العامة في قطر ، بحوث اقتصادية عربية ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، القاهرة ، خريف 1995 .

14- المنيف، ماجد، "تقييم دور الدولار في المعاملات البترولية والبدائل المتاحة"، بحوث اقتصادية عربية، العدد 8 ، صيف 1997 ، القاهرة .

15- اليوسف ، يوسف خليفة ، "التجارة الخارجية والتنمية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية بين الواقع والآفاق" ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد الثالث / الرابع، خريف / شتاء 1994 ، مجلس النشر العلمي ، جامعة الكويت ، الكويت .

16- تشاند ، شيتال. ك، "دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار" ، التمويل والتنمية ، مارس 1984م .

17- حبيب، كاظم، "الاقتصاد العربي بين التبعثر والوحدة" ، بحوث اقتصادية عربية ، العدد الأول ، خريف 1992 ، القاهرة .

18- شامية ، عبد الله ، "سياسة إحلال الواردات وسياسة تشجيع الصادرات : تقييم التجربة الليبية (1970-1986م)"، مجلة البحوث الاقتصادية ، المجلد الثاني ، العدد الثاني ، خريف 1990 ، مركز بحوث العلوم الاقتصادية ، بنغازي .

19- صادق ، علي توفيق ، "النفط ضمن إطار الحسابات القومية" ، مجلة النفط والتعاون العربي ، المجلد 14، العدد 53 ، تصدر عن الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط ، الكويت ، 1988م .

20- عبد العال ، ونيس فرج ، "عجز الموازنة العامة في الكويت ومصر : الأسباب وطرق العلاج" ، دراسة مقارنة، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد 24 ، العدد الأول، ربيع 1996 ، مجلس النشر العلمي ، جامعة الكويت ، الكويت .



21- غبريال ، وهبي - "البترول والتنمية الاقتصادية في ليبيا" - مقالـــة منشـــورة في الأهرام الاقتصادي - العدد 338 - سبتمبر 1969 م .

22- فرجاني ، نادر ، "مساهمة التعليم العالي في التنمية" ، المستقبل العربي، العدد 237 ، نوفمبر 1998 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت .

23- منيسي ، أحمد ، "السوق السوداء للدولار في ليبيا ، الأسباب والآثار" ، نـــدوة سعر صرف الدينار الليبـــي ، كتاب الندوة ومداولاتهـــا ، منشـــورات جمعيـــة الاقتصاديين الليبيين ، 1993 ، بنغازي .

24- "واقع الاقتصاد الليبـــي خلال العقدين الماضيين (1970-1990)" ، ورقة قطريـــة مقدمة إلى ندوة : واقع الاقتصاديات المغاربية وآفاق الإندماج ، بنغـــازي 1991 ، كتاب الندوة ومداولاتها، جمعية الاقتصاديين الليبـــي، بنغازي، 1993 .

3- التقارير والنشرات :

1- البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ، 1997 .

2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، سبتمبر 1998 .

3- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، سبتمبر 1998م .

4- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، "خطة التنمية الثلاثية (1973- 1975)" ، خطـــة التنمية الخماسية (1976-1980م) ، طرابلس .

5- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، اتجاهات التجـــارة الخارجيـــة (1983-1988) ، طرابلس ، 1988 .

6- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، اتجاهات التجارة الخارجية ، أعداد مختلفة .

7- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، اتجاهات التجارة الخارجية ، أعداد مختلفة .

8- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، الحسابات القومية (1971-1980) ، طرابلـــس ، (أبريل 1984م) .

9- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، الحسابات القوميـــة (1980 - 1992) ، نشـــرة موجزة ، طرابلس ، يوليو 1997م .

10- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، الحسابات القومية (1986 - 1997) ، طرابلـــس ، ديسمبر 1999م .



11- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (1962-1996م) ، طرابلس ، ديسمبر ، 1997م .

12- بحوث اقتصادية عربية - الملحق الإحصائي - تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية - العدد السابع عشر - خريف 1999 م - القاهرة .

13- ليبيا ، تقرير التنمية البشرية ، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، طرابلس (1999م) .

14- مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .

15- مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية ، المجلد 32 ، يوليو / سبتمبر 1992م .

16- مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية ، المجلد 38 ، الربع الثاني ، 1998م .

17- مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية ، المجلد 38 ، الربع الرابع ، 1998م .

4- الدراسات غير المنشورة :

1- رهيط ، حسين فرج ، "فائض الطلب الكلي وعجز الميزانية العامة والدين العام المحلي المصرفي : دراسة قياسية للاقتصاد الليبي خلال الفترة (1970 - 1990) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد ، جامعة قاريونس ، (بنغازي ، 1998م) .

ثانيا : المراجع الأجنبية :-

1- الكتب :

1- Ackley, Gardner, Macroeconomic: Theory and Policy, Macmillan Publishing Company Co., Inc. New York (1978) .

2- Baily, Martin Neil & Freidman, Philip, Macroeconomics, Irwin, Boston, (1990) .

3- Branson, William, H., Macroeconomic: Theory and Policy, 2nd Edition, Harper & Row, Publishers, New York (1979) .

4- Evans, Michael, K., Macroeconomic Activity: Theory, Forecasting and Control, Harper & Row Publishers, New York, (1969) .

5- Felder, Bernhard & Homburg, Stefan, Macroeconomics and New Macroeconomics, 2nd Edition, Springer Verlag, Berlin Heidelberg, Germany (1992) .



6- Gray, H. Peter, International Trade, Investments and Payments, Houghton, Mifflin Company, Boston, 1979.

7- Hogendrn, Jan. S., Economic Development, 2nd Edition, Harpercollins, New York, 1992 .

8- Intriligator, M. D., Econometric Models, Techniques and Applications, North-Holland Publishing Company, Amsterdam, Oxford, (1978) .

9- Jhingan, M. L., The Economics of Development and Planning , 11th Edition, Vikas Publishing House PVT LTD, New Delhi (1979).

10- Johnston, J., Econometric Methods, 3rd Edition , McGraw-Hill, Inc., (Tokyo,1984) .

11- Kindleberger, Charles, P., International Economics, 5th Edition, Irwin, Inc, Illinois, 1973 .

12- Klein, Laurence, Essays in Economics and Econometrics, Rolf W. Pfouts(Editor), North Carolina : The University of North Carolina Press: Chapel Hill " A Volume in Honor of Harold Hotelling .

13- Klein, Lawrance, Young, Richard, M., An Introduction To Econometric Forecasting and Forecasting Models, The Wharton Econometric Studies Series, Lexington Books, D.C., Heath and Company, Lexington, Massachusetts, Toronto, W. D. .

14- Koutsoyiannis, A, Theory of Econometrics, 2nd Edition, Macmillan, (London,1992) .

15- Learner, Edward, E., Quantitative International Economics, Aldine Publishing Company, 2nd Printing, (Chicago, 1976) .

16- Morishima, M and Others, The Working of Econometric Models, Cambridge University Press, (Cambridge, 1972) .

17- Neal, F & Shone R., Economic Model Building, Macmillan Press LTD, (London, 1976) .

18- Pindyck, R. S. & Rubinfeld, D. L., Econometric Models and Economic Forecasts , McGraw-Hill, Inc, (Tokyo, 1976) .

19- Södersten, Bo, International Economics, The MacMillan Press LTD, London 1979.

20- Todaro, Michael, P., Economic Development in the Third World, 4th Edition, Longman , Inc., (New York, 1989) .

21- Walter, Ingo, International Economics, 2nd Edition, The Ronald Press Company, New York, 1975 .

22- Yeats, Alexander. J., Trade and Development Policies Leading Issues for the 1980's, 1st Edition - Macmillan Press LTD- London-1981.



2- البحوث والدوريات :

1- Agheveli, B. B and Khan, M. S., "Government Deficits and the Inflationary Process in Developing Countries", IMF Staff Papers, (Sept. 1978).

2- Aghevli, Bijan, B., Inflationary Finance and Growth, Journal of Political Economy, Vol. 85, No.6, December 1977 .

3- Aiyagari, S. Rao and Others, "The Output, Employment and Interest Rate Effects of Government Consumption", Journal of Monetary Economics, Vol. 30 (1992).

4- Alba, Joseph, D. & Papell, David, H., "Exchange Rate Determination in Southeast Asian Countries", Journal of Development Economics, Vol. 55, No.2, April, 1998 .

5- Amano, Robert A and Wirjanto, Tony S, An Empirical Investigation into Government Spending and Private Sector Behaviour , Working Paper, Bank of Canada, Canada, October (1994).

6- Amuzegar, Jahangir, "Management Oil Wealth", Finance and Development, Vol. 20, No.3, (September 1983).

7- Baily, Martin Neil, Friedman Philip, "Macroeconomics", Financial Markets and the International Sector - Richard D. Irwin, Inc. Newyork - 1991.

8- Balask, Yves, "The Size of Dynamic Econometric Models", Econometrica, Vol.52, No.1, (January , 1984).

9- Bhatia, Kul, B., "Capital Gains and The Aggregate Consumption Function", The American Economic Review, Vol. 62, No.5, (December 1972).

10- Bond, Marian E. An Economic Study of Primary Commodity Exports form Developing Country Regions to the World –IMF Staff Papers– Vol. 34, No. 3 , Sept (1987) .

11- Carlino, Gerald, A., "Interest Rate Effects and Intertemporal Consumption", Journal of Monetary Economics, Vol. 9, No.2, (March 1982).

12- Christiano, Lawrance, I. , A Survey of Measures of Capacity Utilization, IMF.Staff Papers, Vol. 28, No.1, (March, 1981).

13- Chu, Ke-Young, "External Shocks and Fiscal Adjustment in Developing Countries : Recent Experiences , In Fiscal Policy, Stabilization, and Growth in Developing Countries, ed., by M.I.Blejer and K. Chu, Washington, IMF, 1989.



14- Chu, Ke-Young, "External Shocks and Fiscal Policy in LDCs", Finance & Development, (June, 1988).

15- Devereux, John & Conolly, Michael, "Commercial Policy, The Terms of Trade and The Real Exchange Rate Revisited", Journal of Development Economics, Vol. 50, No.1, (Jun, 1996).

16- Duggal, Vijaya. G and Others, "The Wharton Model Mark III: A Modern IS-LM Contrust", International Economic Review, Vol. 15, No.3, (October, 1974).

17- Easterly, William and Rebelo, Sergio,"Fiscal Policy and Economic Growth", Journal of Monetary Economics, No. 32, 1993.

18- Easterly, William, "Good Policy or Good Luck", Journal of Monetary Economics, No.32, 1993.

19- Edwards, Sebastian, "Openess, Trade, Liberalization, and Growth in Developing Countries", The Journal of Economic Literature, Vol. XXXI, No.3, September (1993).

20- Feldstein, Martin, "Government Deficits and Aggregate Demand", Journal of Monetary Economics, Vol. 9, No.1, (January, 1982).

21- Ferber, Robert, "Consumer Economics: A Survey", Journal of Economic Literature, Vol. XI, No. 4, (December 1973).

22- Ferber, Robert, "Research on Houshold Behavior "Part 1", American Economic Review, (March 1962).

23- Fielding, David, "Adjusting, Trade Policy and Investment Slumps: Evidence form Africa", Journal of Development Economics, Vol. 52, (1997).

24- Fischer, Stanley, "The Role of Macroeconomic Factors in Growth", Journal of Monetary Economics, No. 32, (1993).

25- Francis, Darry L. R., "How and Why Fiscal Actions Matter to a Monetarist", Federal Reserve Bank of St. Louis, Vol. 56, No.5, May 1974.

26- Fuhrer, Jeffery, C., "Do Consumers Behave as The Life-Cycle/ Permanent Income Theory of Consumption Predicts", New England Economic Review, (September 1992).

27- Ghatak, Anita and Ghatak, Subrata, "Budgetary Deficits and Recardian Equivalence: The Case of India (1950-1986)", Journal of Public Economics, No. 60, 1996.

28- Grilli, Enzo R and Yong, Maw cheng, Primary Commodity Prices, Manufactured Goods Prices, and the Terms of Trade of Developing Countries: What the Long Run Shows ?, The World Bank Economic Review , Vol. 2, No. 1, Jan. 1988.

29- Gutierrez, Sheila Amin, Ferrantino, Michael, "Export Diversification and Structural Dynamics in the Growth Process:

The Case of Chile", Journal of Development Economics, Volume 52, No.2 - April 1997.

30- Harison, Ann & Hanson, Gordan, "Who Gains from Trade Reform? Some Remaining Puzzles", Journal of Development Economics, Vol. 59, No.1, June 1999.

31- Hamburger, Michael, J. and Zwick, Burton, Deficit , Money and Inflation, Journal of Monetary Economics, Vol.10, No.2, Sept. 1982 .

32- Heijedra, Ben. J. and Others, "Fiscal Policy, Distrortinary Taxation and Direct Crowding Out Under Monopolistic Competition", Oxford Economic Papers, Vol. 50, No.1, (January, 1998).

33- Jorgenson, Dale, W., "Econometric Studies of Investment: A Survey", Journal of Economic Literature, Vol. IX, No.4, (December, 1971).

34- Jung, Hong-Sang, and Thorbeck, Erik, The Impact of Public Education Expenditure on Human Capital, Growth, and Poverty in Tanzania and Zambia: A General Equilibriun Approach, IMF Working Paper, WP/01/106 (2001) .

35- Keller, Wolfgang, Do Trade Patterns and Technology Flows Affect Productivity Growth?, The World Bank Economic Review, Vol.14, No.1, Jan (2000).

36- Khan, Mohsin S. and Knight, Malcolm, D., "Stabilization Programs in Developing Countries: A Formal Framework", IMF Staff Papers, Vol. 28, No.1, (March, 1981).

37- Khan, Mohsin, S., "Experiments with a Monetary Model for the Venezuelan Economy", IMF Staff Papers.

38- Khan, Mohsin, S., "Import and Export Demand in Developing Countries", IMF Staff Papers, Vol. XXI, No.3, (Nov., 1974).

39- Khan, Mohsin, S., "Stabilization Programs in Developing Countries: A Formal Eramework", IMF, Staff Papers, Vol. 28, No.1.

40- Khan, Mohsin, S., "The Structure and Behavior of Imports of Venezuela", The Review of Economics and Statistics, Vol. LVII, No. 2, (May 1975).

41- Klein, L. R & Goldberger, A. S., "An Econometric Model of The United States (1929-1952)", Contribution to Economic Analysis, North Publishing Company, Amsterdam (1969).

42- Kormendi, Roger, C., "Government Spending and Private Sector Behavior", The American Economic Review, Vol. 73, No.5, (December 1983).



43- Krueger, Anne O, Trade Policy and Economic Development: How We Learn, The American Economic Review, Vol. 87, No.1, March (1997).

44- Kurien, C. T., "Keynesian Economics and Underdeveloped Countries: An Epitaph", Indian Economic Journal, Vol. XIV, No.1, (September 1966).

45- Lim, David, Export Instability and Economic Development : The Case of West Malaysia, Oxford Economic Papers, Vol. 26 (1974).

46- Lim, David, "Instability of Government Revenue and Expenditure in Less Developed Countries", World Development, Vol. 11, No. 5, 1983.

47- Mansfield, C. Y., "A Norm for Stabilization Budget Policy in Less Developed Export Economies", The Journal of Development Studies, Vol. 16 (1980).

48- Mansur, Ahsan H., "Effects of a Budget Deficit on the Current Account Balance: The Case of the Philippines". International Monetary Fund- Fiscal Policy. Stabilization and Growth in Developing Countries - Edited by: Blejer Mrio. I and chu. ke-Young - September 1989.

49- McMillin, W. Douglas and Beard, Thomas, R., "Deficits, Money and Inflation", Journal of Monetary Economics, Vol. 10, No. 2 , September 1982.

50- Menesi, Ahmed, "Effects of Oil on the Libyan Balance of Payment", Dirasat in Economics & Business , Research Unit, Faculty of Economics, University of Garyounis, Benghazi, Libya, Vol. 16, No. 1,2, 1980.

51- Menesi, Ahmed-Abdussalam Ali. A., "Problems and Constraints of Planning for Development in Libya"- Derasat in Economics and Business - Research unit - Faculty of Economics - University of Garyounis - Benghazi - Libya - Volume 17, No.2.

52- Mikesell, Raymond, F., "The Nature of Saving Function in Developing Countries : A Survey of Theoretical and Empirical Literature", Journal of Economic Literature, Vol. XI, No.1, (March 1973).

53- Mills, Pierr Landell, "Management: A Limiting Factor in Development", Finance and Development - September 1983.

54- Morisset, Jacques, "Unfair Trade ? The Increasing Gap Between World and Domestic Prices In Commodity Markets During The Past 25 Years", The World Bank Economic Review, Vol. 12, No.3, Sept. 1998.

55- Morrison, Thomas, K., Structural Determinants of Government



Budget Deficit in Developing Countries, World Development, Vol. 10, No.6, 1982.

56- Morris, Stephen, "Inflation,Dynamics and The Parallel Market for Foreign Exchange", Journal of Development Economics, Vol. 46, 1995.

57- Nevile J. W, "The Role of Fiscal Policy in the Eighties", The Economic Record, Vol. 59, No. 164, March 1983.

58- Noussair Charles N, et al, An Experimental Investigation of the Patterns of International Trade, American Economic Review, Vol. 85, No.3, Jul. 1995.

59- Odedokum, M. O., "Alternative Econometric Approaches for Analysing the Role of the Financial Sector in Economic Growth: Time-Series Evidence from LDCs", Journal of Development Economics, Vol. 50 (1996).

60- Rasche, Robert H. and Shapiro, Harold T., "The F. R. B., M.I.T Econometric Model: Its Special Features", The American Economic Review, Papers and Proceedings, Vol. 58, No.2, (May, 1968).

61- Redding, Stephen, "Dynamic Comparative Advantage and The Welfare Effects of Trade", Oxford Economic Papers, Oxford University Press, Vol. 51, No.1, Jan., 1999.

62- Rogers, Joh., H. & Wang, Ping, "Output, Inflation and Stabliziation in a Small Open Economy : Evidence from Mexico", Journal of Development Economics, Vol. 46, No.2, April 1995.

63- Sefton J.A, Weale M. R, "The Net National Product and Exhaustible Resources: The Effects of Foreign Trade", Journal of Public Economics, Vol. 60, No.2, May1996.

64- Shakle, G. L. S, "Keynes and Today's Establishment in Economic Theory: A View", Journal of Economic Literature, Vol. XI, No.2, (June, 1973).

65- Spatafora, Nicola, and Warner, Andrew, Macroeconomic and Sectural Effects of Terms of Trade Shocks: The Experience of the Oil-Exporting Developing Countries, IMF Working Paper, International Monetary Fund, WP/99/134 (1999).

66- Steindi, Frank, I. "A Simple Macroeconomic Model with A Government Budget Restraint", Journal of Political Economy, Vol. 79, No.3, (May, June, 1971).

67- Stern, Robert, M., Tariffs and Other Measure of Trade Control: A Survey of Recent Developments, Journal of Economic Literature, Vol. XI, No.3, Sept. 1973.



68- Storm, Servaas, "Domestic Constraints on Export Led Growth", Journal of Development, Vol. 52, No.1, February, 1997.

69- Tanzi, Vito, Fiscal Disequilipriun in Developing Countries, World Development, Vol. 10, No. 12 .

70- Tinbergen, Jan, "The Use of Models: Experience Prospects", American Economic Review, Vol. 71, No. 6, (December , 1981).

71- Vamvakidis, Athanasios, "Regional Trade Agreements or Broad Liberalization: Which Path Leads to Faster Growth?, IMF Staff Papers, Vol. 46, No.1, (March , 1999).

72- White, Besty Butrill, "Empirical Tests of The Life Cycle Hypothesis", American Economic Review, Vol. 68, No.4, September (1978).

73- Zellner, A. & Huang, D.S. and Chau, L. C., "Further Analysis of The short Run Consumption Function with Emphasis on The Role of Liquid Assets", Econometrica , Vol. 33, No.3, (July 1965).

3- التقارير والنشرات :

1- World Bank, Social Indicators of Development, 1990 .

4- الدراسات غير المنشورة :

1- Abohobeil, AbdulFattah. A, "An Econometric Model For the Libyan Economy (1962-1977)", Unpublished (Ph.D.) Dissertation, Indiana University , (August, 1983), P 147.

2- M. Moustafa, Salem, "An Econometric Model of the Libyan Economy (1962-1975)", Unpublished (Ph.D.) Dissertation, Southern Methodist University, (U.S.A., 1978).



الملحق الإحصائي



جدول (1)

الناتج المحلي الإجمالي ، والناتج المحلي غير النفطي ، والناتج المحلي النفطي

(1973 – 1998م)

(بالأسعار الجارية وبالمليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	الناتج المحلي غير النفطي (GDPNO)	الناتج المحلي النفطي (GDPO)
1973	2246.200	1080.400	1165.800
1974	3883.200	1444.500	2438.700
1975	3780.000	1761.500	2018.500
1976	4907.000	2075.700	2831.300
1977	5763.000	2397.400	3365.600
1978	5687.600	2781.200	2906.400
1979	7846.600	3154.300	4692.300
1980	10553.100	4031.300	6521.800
1981	9401.100	4700.500	4700.600
1982	9372.800	4930.100	4442.700
1983	8931.900	4921.500	4010.400
1984	8363.900	4926.300	3437.600
1985	8226.500	4557.500	3669.000
1986	7131.600	4592.800	2538.800
1987	6253.400	4452.400	1801.000
1988	6790.800	5113.500	1677.300
1989	7537.400	5502.300	2035.100
1990	8094.800	5229.200	2865.600
1991	8887.000	5954.300	2932.700
1992	9269.000	6645.900	2623.100
1993	9147.700	6668.700	2479.000
1994	9443.500	7007.100	2436.400
1995	10231.700	7643.100	2588.600
1996	11944.500	9077.800	2866.700
1997	14148.800	9683.400	3204.500
1998	12741.300	9985.200	2000.700

المصدر :

اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، الحسابات القومية ، أعداد مختلفة .



جدول (2)

الصادرات الإجمالية والواردات الإجمالية

(1973 – 1998م)

(مليون دينار)

السنة	قيمة الصادرات الإجمالية (EX)	قيمة الواردات الإجمالية (IM)	الميزان التجاري (TB)
1973	1240.300	826.500	413.800
1974	2489.800	1427.900	1061.900
1975	2053.200	1665.700	387.500
1976	2881.400	1671.400	1210.000
1977	3430.800	1948.600	1482.200
1978	2978.100	2199.500	778.600
1979	4801.800	2821.700	1980.100
1980	6537.000	3398.700	3138.300
1981	4409.500	5127.700	–718.200
1982	4104.500	3920.100	184.400
1983	3703.300	3343.100	360.200
1984	3350.800	3386.000	–35.200
1985	3673.200	2487.900	1185.300
1986	2459.000	1895.700	563.300
1987	1697.300	2009.200	–311.900
1988	1652.200	2114.300	–462.100
1989	2212.900	2547.300	–180.800
1990	3247.500	2763.000	700.200
1991	3038.400	2430.000	275.400
1992	2918.500	2944.000	488.500
1993	2635.800	2603.100	–308.200
1994	2694.600	2603.100	91.500
1995	3116.100	2394.100	722.000
1996	3490.200	2909.500	580.700
1997	3780.200	3090.800	689.400
1998	2467.600	2660.700	–193.100

المصدر :

اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، الحسابات القومية ، أعداد مختلفة .



جدول (3)
تقسيم الواردات
(1973 – 1998م)

(مليون دينار)

السنة	الواردات من السلع الاستهلاكية (IMC)	الواردات من السلع الرأسمالية (IMI)	الواردات الأخرى (IMO)
1973	153.200	386.700	286.600
1974	228.700	589.100	610.100
1975	281.400	767.300	617.000
1976	259.800	691.000	720.600
1977	365.000	752.100	831.500
1978	403.000	959.600	836.900
1979	416.000	1156.400	1249.300
1980	564.200	1442.000	1392.500
1981	734.600	1746.800	2646.300
1982	593.900	1530.500	1796.200
1983	489.700	1295.100	1558.300
1984	553.000	1288.700	1544.300
1985	339.100	875.300	1273.500
1986	368.400	947.200	580.100
1987	403.400	874.600	731.200
1988	514.100	1163.200	437.000
1989	431.800	1043.200	918.700
1990	456.300	1054.600	1036.400
1991	447.300	1058.200	1257.500
1992	408.200	1013.900	1007.900
1993	470.100	1241.200	1232.700
1994	394.900	1093.000	1115.200
1995	559.500	1168.700	665.900
1996	563.400	1351.400	994.700
1997	695.600	1443.000	952.200
1998	733.400	1470.400	456.900

المصدر :

– اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، الحسابات القومية ، أعداد مختلفة .

– اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، اتجاهات التجارة الخارجية ، أعداد مختلفة .

– اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (1962–1996م) ، ديسمبر 1997 م ، طرابلس .

– مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية ، المجلد 38 ، مارس 1998م .



جدول (4)
الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص
والإنفاق على التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي
والإنفاق الاستهلاكي النهائي العام
(1973 - 1998م)

(مليون دينار)

السنة	الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص (PCE)	الإنفاق على التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي (GFI)	الإنفاق الاستهلاكي النهائي العام (GE)
1973	702.700	664.200	465.400
1974	927.100	1029.400	864.800
1975	1193.500	1145.700	1044.300
1976	1336.600	1175.900	1184.600
1977	1482.200	1398.300	1400.300
1978	1665.200	1552.000	1691.800
1979	1894.600	1965.300	2006.600
1980	2327.500	2518.800	2350.500
1981	4672.900	2894.800	2551.600
1982	3908.100	2824.000	2456.300
1983	3590.600	2600.200	2380.900
1984	3037.500	2203.100	3158.500
1985	3223.900	1588.100	2229.200
1986	3008.600	1504.700	2055.000
1987	3873.300	1076.200	1615.800
1988	3789.300	1267.900	2195.700
1989	3913.100	1285.100	2520.000
1990	3873.500	1523.500	1997.400
1991	5058.300	1177.600	2375.400
1992	4865.800	1159.300	2755.400
1993	6105.400	1226.600	2123.900
1994	5935.900	1170.300	2245.900
1995	5962.200	1177.500	2370.000
1996	6639.700	1836.300	2887.800
1997	8361.100	1748.300	3333.000
1998	8071.600	1523.800	3339.000

المصدر :

اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، الحسابات القومية ، أعداد مختلفة .

جدول (5)

حصة الخزانة من الإيرادات النفطية ، والإيرادات غير النفطية

(1973 – 1998م)

(مليون دينار)

السنة	حصة الخزانة العامة من الإيرادات النفطية (OILR)	الإيرادات غير النفطية (NOOR)
1973	429.500	118.700
1974	1443.000	225.800
1975	1283.000	298.000
1976	2021.000	490.000
1977	2581.000	461.000
1978	2183.000	575.000
1979	3682.000	556.000
1980	5951.100	849.200
1981	4352.700	914.600
1982	4056.600	837.000
1983	2520.000	928.100
1984	2125.000	965.200
1985	1846.000	952.600
1986	1074.000	920.000
1987	1029.700	934.800
1988	898.000	1131.800
1989	1181.500	1201.400
1990	1600.000	1260.000
1991	1993.000	743.000
1992	2230.000	1185.000
1993	1267.000	1286.000
1994	761.000	1119.300
1995	2940.400	1041.000
1996	3994.000	1486.300
1997	3351.000	1686.000
1998	2551.000	1815.000

المصدر :

مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .



جدول (6)

عرض النقود والدين العام المحلي المصرفي

(1973 – 1998م)

(مليون دينار)

السنة	عرض النقود (MS)	الدين العام المحلي المصرفي (DEBT)
1973	491.000	144.344
1974	753.840	264.018
1975	844.450	298.741
1976	1139.370	489.180
1977	1443.760	296.771
1978	1687.810	1009.032
1979	2223.610	1014.148
1980	2856.900	301.648
1981	3512.100	1155.898
1982	3251.900	1256.682
1983	2894.400	366.290
1984	2711.300	506.350
1985	3492.200	262.177
1986	3041.400	120.440
1987	3438.600	94.780
1988	3032.700	2544.124
1989	3521.500	2739.338
1990	5416.200	4035.693
1991	5507.900	4190.900
1992	6302.900	4270.800
1993	6353.200	3439.300
1994	7038.300	3784.400
1995	7463.800	4484.100
1996	7854.200	4328.000
1997	9948.300	—
1998	10358.400	—

المصدر :

مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .



جدول (7)

مصادر الإيرادات العامة

(1973 – 1998م)

(مليون دينار)

الإيرادات الأخرى من غير النفط والضرائب (GROT)	الضرائب المباشرة (DT)	صافي الضرائب غير المباشرة (NIDT)	حصة الحكومة من دخل النفط (YOV)	السنة
31.400	32.600	63.900	577.218	1973
25.600	75.900	91.200	1216.503	1974
192.200	99.000	105.700	1000.161	1975
144.000	126.500	138.900	1402.500	1976
180.000	152.100	150.300	1670.709	1977
158.000	175.000	191.500	1432.437	1978
153.700	160.000	243.400	2318.103	1979
202.000	339.200	327.800	3328.107	1980
317.300	336.300	602.300	2245.683	1981
241.700	398.100	440.400	2160.258	1982
268.000	441.400	420.200	1950.036	1983
273.900	391.900	559.200	1636.998	1984
399.300	352.800	374.400	1785.204	1985
401.300	328.100	364.000	1227.162	1986
426.500	317.000	316.500	872.916	1987
503.100	329.800	596.400	778.872	1988
432.500	343.500	424.100	976.905	1989
363.900	357.000	261.400	1397.808	1990
68.000	375.000	364.900	1419.432	1991
600.000	357.000	350.900	1265.004	1992
620.000	435.000	290.900	1284.945	1993
531.900	363.000	482.600	1305.345	1994
562.000	590.600	437.600	1364.250	1995
808.000	466.800	499.300	1439.220	1996
805.000	441.000	395.600	2298.000	1997
761.000	519.000	130.700	1420.900	1998

المصدر :

اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، الحسابات القومية ، أعداد مختلفة .



جدول (8)

الناتج المحلي الصافي والدخل الشخصي المتاح

(1973 – 1998م)

(مليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الصافي (NDP)	الدخل الشخصي المتاح (YD)
1973	2133.800	1428.682
1974	3735.100	2325.897
1975	3613.900	2216.839
1976	4714.500	2902.600
1977	5555.500	3402.391
1978	5450.200	3493.263
1979	7583.400	4708.197
1980	10214.800	6017.693
1981	8996.899	5495.316
1982	8914.700	5674.242
1983	8359.500	5279.864
1984	7809.700	4947.702
1985	7647.100	4735.396
1986	6512.800	4192.238
1987	5600.700	3667.784
1988	6093.800	3885.628
1989	6769.300	4592.295
1990	7300.800	4920.692
1991	8038.800	5811.468
1992	8359.800	5786.896
1993	8325.800	5694.955
1994	8585.600	5902.755
1995	9316.800	6362.350
1996	10915.100	7701.779
1997	12926.200	8986.600
1998	11479.900	8648.300

المصدر :

اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، الحسابات القومية ، أعداد مختلفة .



جدول (9)
الاحتياطيات من الذهب والعملات الأجنبية
(1973 – 1998م)

(مليون دولار)

التغير في الاحتياطيات الأجنبية (CRS)	حجم الاحتياطيات الأجنبية (FRES)	السنة
—	2297.4	1973
1668.3	3965.7	1974
(-1528.8)	2436.9	1975
998.0	3434.9	1976
1755.3	5190.2	1977
(-532.1)	4658.1	1978
2947.9	7606.0	1979
7298.8	14904.8	1980
(-4479.5)	10425.3	1981
(-1730.8)	8694.5	1982
(-2110.6)	6583.9	1983
(-1825.0)	4758.9	1984
2322.2	7081.1	1985
279.3	7360.4	1986
220.4	7580.8	1987
(-1782.3)	5798.5	1988
(-22.2)	5776.3	1989
1448.9	7225.2	1990
(-257.2)	6968.0	1991
530.7	7478.7	1992
(-2194.4)	5304.3	1993
232.6	5536.9	1994
2051.5	7588.4	1995
1502.6	9091.0	1996
(-200.1)	8890.9	1997
(-760.6)	8130.3	1998

المصدر :

- مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .
- IMF – International Trade Statistics Yearbook, NewYork-1997.
- World Bank – World Bank Tables – 1993.

جدول (10)
عدد السكان والعمالة الوافدة
(1973 – 1998م)

(مليون نسمة)

السنة	عدد السكان (POP)	عرض العمالة الوافدة (FLPS)
1973	2.249	0.118
1974	2.422	0.170
1975	2.595	0.223
1976	2.756	0.263
1977	2.860	0.266
1978	2.939	0.252
1979	3.057	0.260
1980	3.181	0.280
1981	3.435	0.386
1982	3.655	0.495
1983	3.861	0.562
1984	3.643	0.263
1985	3.618	0.194
1986	3.662	0.166
1987	3.937	0.144
1988	4.050	0.143
1989	4.315	0.155
1990	4.525	0.140
1991	4.726	0.085
1992	4.949	0.076
1993	5.043	0.152
1994	4.873	0.156
1995	4.799	0.161
1996	5.019	0.167
1997	5.348	0.169
1998	5.174	0.172

المصدر :

- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (1962–1996م) ، ديسمبر 1997م ، طرابلس .
- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، الحسابات القومية ، أعداد مختلفة .



جدول (11)
المؤشرات القياسية
(1973 – 1998م)

السنة	الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)	الرقم القياسي لتكلفة وحدة الواردات (PIM)	الأسعار النسبية (RP)
1973	55.900	44.900	0.803
1974	58.500	57.400	0.981
1975	64.600	62.100	0.961
1976	69.600	62.600	0.899
1977	71.900	67.600	0.940
1978	97.300	76.300	0.784
1979	85.200	88.100	1.034
1980	100.000	100.000	1.000
1981	103.000	96.200	0.929
1982	115.000	92.700	0.800
1983	128.000	89.800	0.701
1984	144.000	87.500	0.607
1985	157.400	87.200	0.554
1986	162.500	100.300	0.617
1987	169.600	112.300	0.662
1988	174.900	119.600	0.684
1989	177.200	119.900	0.677
1990	192.500	130.900	0.680
1991	215.000	129.800	0.604
1992	247.200	127.800	0.517
1993	296.600	121.500	0.410
1994	379.600	125.300	0.330
1995	406.000	138.000	0.340
1996	452.000	133.900	0.296
1997	497.000	127.100	0.256
1998	463.000	119.600	0.258

المصدر :

– مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .

– الزنـــي ، عبد الباري شوشان ، "قياس التضخم في الاقتصاد الليبـــي" ، ورقة بحثيـــة مقدمـــة إلى ندوة التضخم في الاقتصاد الوطني الليبـــي ، جمعية الاقتصاديين الليبيين ، (طرابلـــــس ، نوفمـــبر 1998م) .

- United Nations, International Trade Statistics Yearbook, Different Issues.



جدول (12)

ميزان المدفوعات الليبـــي وحساباته الرئيسية

(1973 – 1997م)

(مليون دينار)

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	حسابات العمليات غير المنظورة	حسابـات العمليـات الجاريـة	حساب رأس المال	صافي السهو والخطأ	الوضع العام لميزان المدفوعات
1973	1199.6	667.1	532.5	566.1–	33.6–	8.9	305.0–	329.7–
1974	2447.2	1231.4	1215.8	643.8–	572.0	39.6–	26.8–	505.6
1975	2005.6	1454.8	550.8	646.1–	95.3–	287.2–	77.1–	459.6–
1976	2831.7	1245.2	1586.5	807.6–	778.9	376.4–	46.5–	356.0
1977	3376.2	1616.0	1760.2	851.0–	909.2	438.8–	18.6–	451.8
1978	2917.7	1849.6	1068.1	836.3–	231.8	325.1–	54.0–	147.3–
1979	4731.1	2552.2	2178.9	1036.9–	1142.0	408.9–	42.2–	690.9
1980	6489.2	3070.1	3491.1	988.3–	2430.8	463.8–	63.8–	1903.2
1981	4361.2	4401.4	40.2–	1193.2–	1233.4–	107.8–	38.8–	1380.0–
1982	4056.2	3249.4	806.8	1268.9–	462.1–	167.4–	33.3	596.2–
1983	3655.7	2657.7	998.0	1443.2–	445.1–	35.4–	48.3–	528.8–
1984	3264.8	2505.7	759.1	905.0–	145.9–	86.2	47.6–	107.3–
1985	3065.1	1706.0	1359.1	816.2–	542.9	44.5–	142.3	640.7
1986	2431.3	1428.3	1003.0	64.6	1067.6	853.7–	46.0–	167.9
1987	1663.2	1587.9	75.3	537.3–	462.0–	148.1	36.0–	349.2–
1988	1615.5	1646.6	31.1–	490.8–	521.9–	1.3	114.6	406.0–
1989	2179.2	1950.0	229.2	556.4–	327.2–	436.6	30.1–	79.3
1990	3214.5	2145.0	1069.5	456.2–	613.3	284.9–	15.2–	313.2
1991	2919.7	2198.8	721.6	532.0–	189.6	125.6–	56.4–	7.6
1992	2890.3	2139.8	750.5	351.7–	398.8	94.4	9.4	502.6
1993	2618.9	2584.1	34.8	453.5–	418.7–	61.3–	46.6–	526.6–
1994	2681.9	2353.1	328.8	319.3–	9.5	50.8	77.1	137.4
1995	3103.5	2148.6	954.9	268.2–	686.7	86.3–	102.9	703.3
1996	3478.8	2563.8	915.0	378.5–	536.5	81.0	84.4–	533.1
1997	3777.5	2739	1038.5	321.9–	716.6	338.9–	337.6	715.3

المصدر : – مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .

– مصرف ليبيا المركزي ، التقارير السنوية ، أعداد مختلفة .



جدول (13)
أعداد العاملين في الاقتصاد
(1973 م – 1997 م)

(بالألف مشتغل)

البيان / السنة	العمالة المحلية	العمالة الوافدة	الإجمالي	نسبة العمالة المحلية إلى الإجمالي %	نسبة العمالة الوافدة إلى الإجمالي %
1973	419.7	118.4	538.1	78.0	22.0
1974	437.4	169.8	607.2	72.0	28.0
1975	454.1	223.3	677.4	67.0	33.0
1976	470.1	262.6	732.7	64.2	35.8
1977	498.8	266.0	764.8	65.2	34.8
1978	520.4	252.3	772.7	67.3	32.7
1979	529.0	260.0	789.0	67.0	33.0
1980	532.8	280.0	812.8	65.6	34.4
1981	560.2	386.4	946.6	59.2	40.8
1982	588.4	495.3	1083.7	54.3	45.7
1983	617.4	562.1	1179.5	52.3	47.7
1984	664.0	263.1	927.1	71.6	28.4
1985	700.0	194.2	894.2	78.3	21.7
1986	738.7	166.0	904.7	81.7	18.3
1987	792.5	144.3	936.8	84.6	25.4
1988	820.3	142.8	963.1	85.2	14.8
1989	840.7	154.7	995.4	84.5	15.5
1990	879.4	139.7	1018.6	86.3	13.7
1991	927.2	85.3	1012.5	91.6	8.4
1992	967.9	76.1	1044.0	92.7	7.3
1993	962.1	151.6	1113.6	86.4	13.6
1994	992.9	156.1	1149.0	86.4	13.6
1995	1025.2	161.0	1186.2	86.4	13.6
1996	1057.5	166.5	1224.0	86.4	13.6
1997	1085.7	169.4	1255.1	86.5	13.5

المصدر : – اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (1962–1996م) ، طرابلس، ديسمبر 1997م .

– اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، الحسابات القوميــة (1986–1997م) ، طرابلــس ، ديســمبر 1999م.



جدول (14)

معدلات نمو العمالة المستخدمة في الاقتصاد

(1973–1997م)

(نسب مئوية %)

السنة	معدل نمو العمالة المحلية %	معدل نمو العمالة الوافدة %	معدل نمو إجمالي العمالة %
1973	—	—	—
1974	4.2	43.0	12.8
1975	3.1	31.5	11.6
1976	3.5	17.6	8.2
1977	6.1	1.3	4.4
1978	4.3	(5.2–)	1.0
1979	1.7	3.0	2.1
1980	3.8	7.7	3.0
1981	5.1	38.0	16.5
1982	5.0	28.2	14.5
1983	4.9	13.5	8.8
1984	7.5	0.4	(21.4–)
1985	5.4	(26.2–)	(3.5–)
1986	5.5	(14.5–)	1.2
1987	7.3	(13.1–)	3.5
1988	3.5	(1.0–)	2.8
1989	2.5	8.3	3.4
1990	4.6	(9.7–)	2.3
1991	5.4	(38.9–)	(0.6–)
1992	4.4	(10.8–)	3.1
1993	(0.6–)	99.2	6.7
1994	3.2	3.0	3.2
1995	3.3	3.1	3.2
1996	3.2	3.4	3.2
1997	2.7	1.7	2.5

ملاحظة :– تم احتساب معدلات النمو بناء على البيانات الواردة في الجدول رقم (13) .



جدول (15)

الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري

(1973 – 1998)

الإنفاق العام ÷ الناتج المحلي الإجمالي	الإنفاق الاستثماري ÷ الناتج المحلي الإجمالي	الإنفاق الجاري ÷ الناتج المحلي الإجمالي	إجمالي الإنفاق العام (مليون دينار)	الإنفاق العام الاستثماري* (مليون دينار)	الإنفاق العام الجاري (مليون دينار)	البنـد / السنـة
40.3	19.0	21.3	879.2	413.4	465.4	1973
45.6	22.8	22.8	1730.8	866.0	864.8	1974
53.5	25.1	28.4	1967.5	923.2	1044.3	1975
49.7	24.9	24.8	2371.8	1187.2	1184.6	1976
47.7	22.8	24.9	2680.6	1280.3	1400.3	1977
55.8	25.0	30.8	3063.1	1371.3	1691.8	1978
51.0	24.6	26.4	3875.4	1868.8	2006.6	1979
46.5	24.2	22.3	4902.1	2551.6	2350.5	1980
57.1	28.1	29.0	5027.2	2475.6	2551.6	1981
57.6	30.1	27.5	5144.6	2688.3	2456.3	1982
51.6	23.6	28.0	4392.0	2011.1	2380.9	1983
66.4	25.9	40.5	5183.5	2025.0	3158.5	1984
46.3	17.9	28.4	3631.9	1402.7	2229.2	1985
46.9	16.5	30.4	3172.1	1117.1	2055.0	1986
40.5	13.3	27.2	2404.6	788.8	1615.8	1987
47.3	11.7	35.6	2918.1	722.4	2195.7	1988
47.1	11.6	35.5	3343.4	823.4	2520.0	1989
34.8	9.0	25.8	2699.4	702.0	1997.4	1990
36.7	8.6	28.1	3099.0	723.3	2375.7	1991
35.9	4.5	31.4	3152.2	396.8	2755.4	1992
27.3	4.4	22.9	2529.4	405.5	2123.9	1993
27.8	5.1	22.7	2753.2	507.3	2245.9	1994
25.4	3.0	22.4	2688.9	318.9	2370.0	1995
30.1	5.6	24.5	3548.7	660.9	2887.8	1996
33.8	7.2	26.6	4448.3	943.0	3505.4	1997
28.5	4.4	24.0	3776.2	588.9	3187.3	1998

* حسب الإنفاق الفعلي على التنمية كمرادف للإنفاق العام الاستثماري .

المصدر : – اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، الحسابات القومية ، أعداد مختلفة .

– اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (1962–1996م) ، طرابلس، ديسمبر 1997م .

– مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية ، المجلد 38 ، الربع الرابع ، 1998 م .









